

جامعة أم القري
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
بمكة المكرمة
صالح الفوزان
دار الحديث
سنة ١٤٠٠ هـ

١٤٠٠ هـ - ١٤٠٠ هـ

كتاب الحكمة

من الجاوي الكبير

تأليف

أبي الحسن علي بن محمد الماوردي رحمه الله تعالى

(ت ٤٥٠ هـ)

رسالة مقدمة



إلى قسم الدراسات العليا الشرعية
لتبيل درجة الدكتوراه في الفقه

٢٠٢٣٥٤

تحقيق ودراسة

عبد الرحمن بن عبد الرحمن شميل الله

إشراف

الدكتور يوسف عبد الرهوى السهل

باب

(إِثْنَانٍ) الْحَائِضُ وَوُطِئَ اثْنَتَيْنِ قَبْلَ الْغُسْلِ
مِنْ كُتُبٍ

(١) ما بين القوسين ساقط من (ط).

قال الشافعي (رضي الله عنه ^(١)) (أمر الله تعالى ^(٢)) باعستال
(الحيض ^(٣)) فاستدللنا بالسنة على ما أراد وقلنا تشدد أزارها على أسفلها
ويباشرها فوق أزارها حتى ينقطع الدم وترى الطهر ^(٤) .

أما وطء الحائض في الفرج فحرام بالنص والاجماع ، قال الله تعالى :
* وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ (قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النَّسَاءَ رَفِي الْمَحِيضِ ^(٥)) وفسي
هذا المحيض ثلاثة تأويلات :

أحدها : أنه أراد به دم الحيض .

والثاني : زمان الحيض .

والثالث : مكان الحيض ^(٦)

(١) ساقط من " ص " .

(٢) ساقط من " ط " .

(٣) ساقط من " ط " .

(٤) انظر : مختصر الزني صفحة (١٧٤) .

(٥) سورة البقرة ، الآية (٢٢٢) وما بين القوسين ساقط من " ط " .

(٦) قال أبو عبد الله القرطبي : " قيل المحيض عبارة عن الزمان والمكان

وعن الحيض نفسه ، وأصله في الزمان والمكان ، مجاز في الحيض ،

ثم قال واصل الكلمة من السيلان والانفجار يقال حاض السيل

وفاض وحاضت الشجرة سالت رطوبتها ومنه الحيض أي الحوض

لأن الماء يحيض إليه أي يسيل والعرب تدخل الواو على

الياء والياء على الواو لانهما من حيز واحد .

قال ابن عرفة : المحيض والحيض اجتماع الدم الى ذلك الموضع

وبه سمي الحوض لاجتماع الماء فيه " أهـ

انظر : تفسير القرطبي : (٣ / ٨١ - ٨٢) ، تفسير غرائب القرآن

للنيسابوري : (٢ / ٣٤٥) بهامش تفسير الطبري ، المستعذب في شرح

غريب المذهب : (١ / ٣٧) ، فتح القدير للشوكاني : (١ / ٢٢٥) .

ثم قال : " وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ " أي حتى ينقطع دمهن
(فَإِذَا تَطَهَّرْنَ)^(٢) فيه تأويلان :

أحدهما : فإذا انقطع دمهن^(٣) وهذا تأويل أبي حنيفة^(٤) .
والثاني : فإذا تطهرن بالماء ، وهذا تأويل الشافعي^(٥) ، وأكثر الفقهاء
والمفسرين^(٦) .

" فَأَتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ " فيه تأويلان :
أحدهما : في القبل الذي نهى عنه في حال الحائض ، وهذا تأويل ابن عباس^(٨) .

- (١) سورة البقرة ، الآية (٢٢٢) .
(٢) سورة البقرة ، الآية (٢٢٢) وتامها : فَأَتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ
إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ .
(٣) ساقط من " ط " من قوله : " فَإِذَا تَطَهَّرْنَ " فيه تأويلان .
(٤) قال السرخسي في المبسوط : (٣ / ٢٠٨) فيمن انقطع دمها ولم
تغتسل " ولا بأس لزوجها أن يطأها لأن انقطاع الدم طهر
من حيث الظاهر " أهـ .
(٥) قال في الأم : (٥ / ٩٣) فإذا كانت المرأة حائضاً لم يحل
لزوجها أن يصبها ولا إذا طهرت حتى تطهر بالماء ثم يحل
له أن يصبها " أهـ .
وانظر : أحكام القرآن للشافعي : (١ / ٥٢) ، وروضة الطالبين :
(١ / ١٣٥) .
(٦) قال أبو عبد الله القرطبي في تفسيره : (٣ / ٨٨) فإذا تطهرن
يعني بالماء واليه ذهب جمهور العلماء " أهـ .
وانظر شرح السنة للبغوي : (٢ / ١٢٦) ، الدر المنثور :
(١ / ٦٢٤) ، تفسير غرائب القرآن للهيسابوري : (٢ / ٣٣٦) ، كتاب
التسهيل لعلوم التنزيل : (١ / ٨٠) ، فتح القدير للشوكاني : (١ / ٢٢٥)
(٧) سورة البقرة ، الآية (٢٢٢) .
(٨) ففي تفسير ابن جرير : (٢ / ٢٢٩) عن مجاهد قال قال ابن عباس
في قوله : فَأَتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ " قال من حيث أَمَرَكُمُ أَنْ تَعْتَزِلُوهُنَّ " ===

والثاني : من قبل طهرن لامن قبل حيضهن ، وهذا تأويل عكرمة
 وقتادة^(١) فصار تحريم وطء الحائض في القبل نصا واجماعا لأنه
 لم يعرف فيه خلاف أحد
 فلو استحل رجل وطء حائض مع طمعه بالنسب والاجماع كان كافرا .
 ولو فعله مع العلم بتحريمه كان فاسقا^(٢) .

* فصل *

فاما الاستمتاع بما دون الفرج منها فيجوز أن يستمتع بما فوق السرة
 ودون الركبة^(٣) لقول النبي صلى الله عليه (وسلم)^(٤) " يستمتع من الحائض
 بما فوق الازار^(٥) .

==== وفي رواية قال : " في الفرج لا تعدوه الى غيره فمن فعل شيئا
 من ذلك فقد اعتدى " .

وانظر : الدر المنثور : (١ / ٦٢٥) وترجمة ابن عباس تقدمت
 صفحة (٥٢) .

(١) أخرج ابن جرير بسنده عن عكرمة وقتادة في قوله : " فَأَتَوْهُنَّ
 مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ " قال طواهر غير حيض " أهـ .

انظر تفسير ابن جرير : (٢ / ٢٣٠) ، الدر المنثور : (١ / ٦٢٥)
 وقد تقدمت ترجمة عكرمة وقتادة صفحة (٤٢ - ٦٦) .

(٢) انظر : شرح السنة للبغوي : (٢ / ١٢٦) ، وتفسير القرطبي :
 (١ / ٣٨٦ - ٣٩١) ، الخرشي : (١ / ٢٠٨) .

(٣) قال في روضة الطالبين : (١ / ١٣٧) : " ما فوق السرة وتحته
 الركبة جائز أصابه دم الحيض أو لم يصبه ، وفي وجه شاذ يحرم
 الاستمتاع بالموضع المتلطح بالدم " أهـ .

(٤) ساقط من " ص " .

(٥) لم أجده بهذا اللفظ فلعل المؤلف رواه بالمعنى . فقد أخرج

البيهقي في السنن (١ / ٣١٣) عن حكيم بن خزام عن عـه

=====

وأما الاستمتاع بما بين السرة والركبة اذا عدل عن الفرجين ففيه وجهان :

أحدهما : انه حرام ^(١) وهو قول أبي حنيفة ^(٢) لأن النبي

===

أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يحل لى من امرأتى وهي حائض قال : ما فوق الازار * رواه ابن حجر في بلوغ المرام عن معاذ بن جبل ، وقال ضعفه أبو داود * وفي سبل السلام (١٠٥ / ١) قال أبو داود ليس بالقوى * ، وفي مجمع الزوائد : (٢٨١ / ١) عن عاصم بن عمر قال سألت رسول الله * وذكر الحديث قال الهيثمي رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح .

وأخرج البخارى في صحيحه : (٤٠٣ / ١) ، وسلم : (٢٠٣ / ٣) وأبو داود : (١٨٧ / ١) ، وابن ماجه : (٢٠٨ / ١) ، والبيهقى : (٣١١ / ١) عن عائشة رضي الله عنها قالت : كانت احدانا اذا كانت حائضا فأراد رسول الله أن يياشرها أمرها أن تنزى في فور حيضتها ثم يياشرها فقالت وايمك يملك اربه كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يملك اربه * ، وأخرج الترمذى : (٢٣٩ / ١) عن عائشة أيضا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا حضت يأمرنى أن أتزر ويياشرنى ، وقال حديث حسن صحيح ، وأخرجه البيهقى : (٣١٠ / ١) ، والنسائى : (١٥١ / ١) ، وعبد الرزاق فى المصنف : (٣٢٢ / ١) .

(١) قال النووى فى الروضة : (١٣٦ / ١) الاستمتاع بما بين السرة والركبة الأصح المنصوص أنه حرام ، والثانى لا يحرم ، والثالث : أن امن على نفسه التعدى الى الفرج لورع أو لقله شهوة لم يحرم والا حرم * ، وقال فى المنهاج صفحة (٣١) ويحرم ما بين سرتها وركبتها وقيل لا يحرم غير الوطء * واختار النووى القول الأخير كما فى السراج الوهاج صفحة (٣١) .

(٢) انظر : شرح معانى الآثار للطحاوى : (٣٦ / ٣) .

صلى الله عليه (وسلم)^(١) أباح الاستمتاع منها بما فوق الأزار^(٢) وما بين السرة والركبة هو ما تحت الأزار وليس ما فوقه فدل على تحريمه .

والوجه الثاني : أنه مباح (به)^(٣) قال مالك^(٤) ، ومن أصحابنا أبو علي بسن خيران ، وأبو اسحق المروزي^(٥) ، ولأن تحريم وطء الحائض لأجل الأذى فوجب أن يكون مقصورا على مكان الأذى وهو الفرج دون غيره ، وروى أن عمر رضى الله عنه " سئل^(٦) عن ذلك فقال " إذا توقى الجحريين فلا بأس^(٧) ويكون قوله صلى الله عليه (وسلم)^(٨) " يستمتع من الحائض بما فوق الأزار^(٩) محمولا على ما دون الفرج

-
- (١) ساقط من " ص " .
- (٢) تقدم تخريجه صفحة (١١٣٢) .
- (٣) ساقط من " ط " .
- (٤) قال في المدونة : (١ / ٥٧) سئل مالك عن الحائض يجامعها زوجها فيما دون الفرج فيما بين فخذيها قال لا ولكن شأنه بأعلاها .
- قال سحنون : قوله عندنا بأعلاها أن يجامعها في أعلاها إن شاء في أعلاها وإن شاء في بطنها وإن شاء فيما شاء ما هو أعلا " أه وانظر : الخرشي على مختصر خليل : (١ / ٢٠٨) .
- (٥) تقدمت ترجمتهما صفحة (١٣٧ - ٢٦٢) .
- (٦) ط " سأل " .
- (٧) لم أجد هذا الأثر، وقد أخرج عبد الرزاق (١ / ٣٢٣) عن عمر ابن الخطاب أنه سئل فقال " وأما ما يحل للرجل من امرأته حائضا فكل ما فوق الأزار لا يطلعن على ماتحته حتى تطهر " .
- (٨) ساقط من " ص " .
- (٩) تقدم تخريجه صفحة (١١٣٣) .

ويكون الازار كناية عن الفرج لأنه محل الازار كما قال الشاعر^(١):

قوم اذا حاربوا شدوا مآزرهم .

دون النساء ولو باتت باطهار^(٢)

أى : شدوا فروجهم .

وخرج أبو الفياض^(٣) من أصحابنا وجها ثالثا^(٤) أنه (ان)^(٥) كان قاهرا لنفسه

(١) الأخطل : وهو غياث بن غوث من فدوكس. يكنى أبا مالك التغلبي

النصراني شاعر الأمويين ، مات سنة خمس وعشرين ومائة .

انظر : الشعر والشعراء : (١ / ٣٩٣) ، جواهر الأدب :

(٢ / ١٤٩) .

(٢) هذا البيت آخر الأبيات من قصيدة مدح فيها الأخطل يزيد بن

معاوية ومطلعها :

تغير الرسم من سلمى بأحفار . واقفرت من سلمى دمنة الدار

وقبل البيت :

قوم يجلون عن أحيائها ظلما . حتى تكشف عن سمع وأبصارها

والاحفار موضع فى بنى تغلب .

انظر : جمهرة أشعار العرب لمحمد بن الخطاب القرشى صفحة :

(٣٢٩ - ٣٣٠) ، الكامل للمبرد : (١ / ١٦١) .

(٣) هو : محمد بن الحسين بن المنتصر أبو الفياض البصرى ثقة

على القاضى أبى حامد المروزى صنف اللاحق على الجامع الذى

صنفه شيخه وهو ثقة له وأخذ عنه الصيرى شيخ الماوردى ،

ودرس بالبصرة وعنه أخذ فقهاؤها مات سنة خمس وثمانين

وثلاثمائة .

انظر : طبقات الاسنوى : (١ / ١٩٢ - ١٩٣)

(٤) فى حلية العلماء : (١ / ٢١٥) ، وحكى أبو الفياض من

أصحابنا وجها ثالثا .

(٥) ساقط من " ط " .

• يأمن أن^(١) تغلبه الشهوة فيطأ في الفرج حرم عليه أن يستمتع
بما دونه إلا من وراء الأزار^(٢).

(١) ط " من أن " .

(٢) انظر : حلية العلماء : (١ / ٢١٥) .

وقد تقدم ذكر هذا الوجه في التحقيق صفحة (١١٣٤) .

* مسألة *

قال الشافعي (رضي الله عنه) (١) : " فَإِذَا تَطَهَّرَ (٢) " يعني والله أعلم
الطهارة التي تحل بها الصلاة " الغسل والتيمم (٣) .
أما مادام دم الحيض باقيا " فوطؤها (٤) في الفرج على تحريمه فإذا انقطع
دم حيضها فمذهب الشافعي أن وطئها بعد انقطاع الدم على تحريمه حتى
تغتسل أو تتيمم إن كانت عادة للماء (٥) وقال طاوس ومجاهد (٦) : " وطؤها (٧)
حرام حتى تتوضأ فتحل (٨) .

-
- (١) ساقط من " ص " .
(٢) سورة البقرة ، الآية (٢٢٢) وتامها : " فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ
إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ " .
(٣) في النسختين : " من الغسل والتيمم " والتصويب من مختصر المزني صفحة
(١٧٤) .
(٤) في النسختين " وطئها " .
(٥) قال في روضة الطالبين : (١٣٥ / ١) " الجماع في الفرج يحرم
ويبقى تحريمه إلى أن ينقطع الحيض وتغتسل أو يتيمم عند عجزها
عن الغسل فلولم تجد ماء ولا ترابا صلت الفريضة وحرم وطؤها
على الصحيح " أهـ .
(٦) تقدمت ترجمتهما صفحة (٣٦ - ٤١) .
(٧) في النسختين : " وطئها " .
(٨) قال أبو عبد الله القرطبي في تفسيره : (٨٨ / ٣) قال مجاهد
وعكرمة وطاوس انقطاع الدم يحلها لزوجها لكن بأن تتوضأ .
وفي تفسير الطبري : (٢٢٨ / ٢) عن طاوس ومجاهد قالوا
إذا طهرت المرأة من الدم فشاء زوجها ، أن يأمرها بالوضوء
قبل أن تغتسل إذا أدركه الشبق فليصب " وانظر غرائب
القرآن للنيسابوري : (٣٤٦ / ٢) ، ومصنف عبد الرزاق : (٣٣٠ / ١)
حلية العلماء : (٢١٦ / ١) .

وقال أبو حنيفة (١) : قد حل " وطؤها " (٢) وان لم تغتسل ولم تتوضأ (٣) وقد
دللنا عليه في كتاب الحيض بما أغنى .

-
- (١) تقدمت ترجمته صفحة (٥٥) .
(٢) في النسختين " وطئها " .
(٣) انظر: المبسوط للسرخسي : (٣ / ٢٠٨) .



* مسألة *

قال الشافعي (رضي الله عنه)^(١) فان وطئ في الدم استغفر الله ولا يحسب^(٢) وهذا كما قال اذا وطئ الحائض في فيلها فقد أثم وعليه أن يستغفر الله تعالى ولا كفارة عليه^(٣) وهو قول أبي حنيفة^(٤) ، وأكثر الفقهاء^(٥) .

وقال الحسن البصري^(٦) : عليه ما على المظاهر ، وقال سعيد بن جبير^(٧) : عليه عتق نسمة^(٨) .

-
- (١) ساقط من " هـ " .
- (٢) انظر : مختصر المزني صفحة (١٧٤) .
- (٣) قال في حلية العلماء : (٢١٥ / ١) ، وقال في الجديد لاشي عليه سوى الاستغفار والتوبة وهو الصحيح " وقال النووي في الروضة : (١٣٥ / ١) ومتى جامع في الحيض متعمدا عالما بالتحريم فقولان المشهور الجديد لا غرم عليه بل يستغفر الله ويتوب ، لكن يستحب أن يتصدق بدينار ان جامع في اقبال الدم أو بنصف دينار ان جامع في ادباره ، والقديم يلزمه غرامة وفيها قولان المشهور منها ما قدمنا استحبابه في الجديد ، والثاني عتق رقبة بكل حال " أهـ وانظر المذهب : (٣٨ / ١) .
- (٤) تقدمت ترجمته صفحة (٥٥) .
- (٥) انظر حلية العلماء : (٢١٦ / ١) ، شرح السنة للبغوي : (١٢٧ / ٢) المغني لابن قدامة : (٢٤٣ - ٢٤٤ / ١) ، تفسير القرطبي : (٨٧ / ٣) ، ونيل الأوطار : (٣١٣ / ١) ، الخرشي : (٢٠٨ / ١)
- (٦) تقدمت ترجمته صفحة (٣٦) .
- (٧) تقدمت ترجمته صفحة (٤٠) .
- (٨) قال البغوي في شرح السنة (١٢٨ / ٢) قال الحسن عليه ما على الجامع في نهار رمضان " ، وقال الشوكاني في النيل : (٣١٢ / ١) قال الحسن وسعيد كفارة من أتى حائضا عتق رقبة . وانظر : حلية العلماء : (٢١٤ / ١) .

وقال الأوزاعي^(١) : عليه أن يتصدق بدينار^(٢) ويطي^(٣) (في) الدم ويتصف دينار^(٤) ان وطي قبل الغسل^(٥) ، وبما قال ابن جرير الطبري^(٦) استدلالا برواية ابن عباس^(٧) أن النبي صلى الله عليه (وسلم) قال ان وطئها في العراق^(٨) فعليه دينار وان وطي قبل الغسل فنصف دينار^(٩) فروى هذا الحديث الشافعي

(١) تقدمت ترجمته صفحة (٢١٤) .

(٢) ساقط من " ط " .

(٣) قال ابن قدامة في المغنى : (١ / ٢٤٤) ان وطي بعد طهرها

وقبل غسلها فلا كفارة عليه ، وقال قتادة والأوزاعي عليه نصف دينار ولو وطي في حال جريان الدم لزمه دينار^{*} أهـ

وقال القرطبي في تفسيره : (٣ / ٨٢) واستحبه الطبري^{*} .

(٤) هو محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبري أبو جعفر

الامام البارع في أنواع العلوم كان فقيها في احكام القرآن عالما بالسنن وطرقها وصحيحا وسقيما وناسخها ومنسوخها ومؤلفاته كثيرة جدا منها كتاب التاريخ المشهور ، وكتاب التفسير ، وتهذيب الآثار ، وغيرها من المؤلفات المفيدة .

قال محمد بن اسحق بن خزيمة ما أعظم ^{علي} أدب الأرض أعظم من محمد بن جرير ، وقال ابن خلكان كان ثقة في نقله وتاريخه أصح التواريخ وأثبتها . مات سنة عشر وثلاثمائة .

انظر : تهذيب الاسماء : (١ / ٢٨) ، طبقات السيبكي :

(٢ / ١٣٥ - ١٤٠) ، وفيات الأعيان : (٤ / ١٩١) .

(٥) تقدمت ترجمته صفحة (٥٢) .

(٦) ساقط من " ص " .

(٧) العراق : المحيط كما في اللسان : (١٠ / ٤٦٦) يقال

عركت المرأة تعرك عركا ، وعراكا ، وعروكا ، وأعركت : حاضت^{*} أهـ

(٨) أخرجه الدارقطني في سننه : (٣ / ٢٧٩) عن ابن عباس أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم أمر الواطي في العراق بصدقة دينار ، وان وطئها بعد أن تظهر ولم تغتسل بصدقة نصف دينار^{*} .

وأخرج عبد الرزاق في المصنف : (١ / ٣٢٩) عن ابن عباس مرفوعا من

أنى امرأته في حيضها فليتصدق بدينار ومن أتاها وقد ادبر

.....

الدم عنها فلم تغتسل فنصف دينار " ، وفي سنن أبي داود (١٨١ / ١)
 عن عبد الحميد بن عبد الرحمن عن مقسم عن ابن عباس عن النبي
 صلى الله عليه وسلم في الذي يأتي امرأته وهي حائض قال يتصدق
 بدينار أو نصف دينار " قال أبو داود : هكذا الرواية الصحيحة ،
 قال دينار أو نصف دينار " أهـ

وأخرجه بهذا الاسناد النسائي : (١٥٣ / ١) ، وابن ماجه :
 (٢١٠ / ١) ، والبيهقي في السنن (٣١٤ / ١) ، والحاكم في
 المستدرک : (١٧١ - ١٧٢ / ١) ، وابن الجارود في المنتهى صفحة
 (٤٦) وصححه الحاكم ووافقه الذهبي وصححه الألباني في
 الارواء : (٢١٧ / ١) .

وقال ابن حجر في التلخيص : (١٦٥ / ١) وأما رواية عبد الحميد
 عن مقسم عن ابن عباس فكل روايتها مخرج لهم في الصحيح الا مقسم
 فانفرد به البخاري لكنه ما أخرج له الا حديثا واحدا في تفسير
 النساء قد توبع عليه ، وقد صححه الحاكم وابن القطان وابن دقيق
 العيد " أهـ

وفي رواية لأبي داود : (١٨٣ / ١) ، اذا أصابها في أول السدم
 فدينار وان أصابها في انقطاع الدم فنصف دينار " .
 قال في الارواء : (٢١٨ / ١) ان هذه الرواية من تفسير ابن عباس
 وان الصحيح وقفها عليه " أهـ

ثم اعلم أن الامام النووي قال في المجموع " اتفق المحدثون على
 ضعف حديث ابن عباس واضطرابه ، وروى موقوفا وروى مراسلا ألوانا
 كثيرة ، فقد رواه أبو داود والنسائي وغيرهما ولا يجعل ذلك صحيحا ،
 وذكره الحاكم فقال هو حديث صحيح والحاكم معروف عزدنا بالتساهل
 في التصحيح وقد جمع البيهقي طرقه وبين ضعفها بيانا شافيا وهو
 امام حافظ متفق على اتقانه وتحقيقه فالصواب أنه لا يلزم شيء وهذا قول
 الشافعي في الجديد وهو الصحيح المشهور " أهـ

وقال ابن حجر في التلخيص : (١٦٦ / ١) والاضطراب في اسناد هذا =====

وكان اسناده ضعيفا فقال ان صح قلت به " وان ^(١) لم يصح فلا شيء عليه ^(٢) .
وان صح فقد اختلف أصحابنا فيه مع الصحة هل يكون محمولا على الايجاب
أو على الاستحباب على وجهين :
أحدهما : وهو قول كثير منهم أنه " يكون ^(٣) محمولا على الايجاب اعتبارا بظاهره
وقد حكى الربيع ^(٤) عن الشافعي أنه قال : " ماورد من سدة الرسول

====
الحديث ومثله كثير جدا وقد امعن ابن القطان القول في تصحيح
هذا الحديث والجواب عن طرق الطعن فيه بما يراجع مسنده
واقرا ابن دقيق العيد تصحيح ابن القطان وقواه ، وهو الصواب
فكم من حديث قد احتجوا به فيه من الاختلاف أكثر مما في هذا
كحديث بئر بضاعة وحديث القلتين ونحوهما ، وفي ذلك ما يورد
على النووي دعواه في شرح المذهب والتنقيح والخلاصة أن الأئمة
كلهم خالفوا الحاكم في تصحيحه وان الحق أنه ضعيف وتبع النووي
في بعض ذلك ابن الصلاح والله أعلم " أهـ

وقد بسط القول في تخريجه الشيخ أحمد محمد شاكر في تعليقه على
سنن الترمذي : (١ / ٢٤٦ - ٢٥٤) ورجح أن الحديث صحيح " .
من " فان " .

(١)

قال في الأم : (٥ / ١٧٢) ولو أتى رجل امرأة حائضا أو بعد
تولية الدم ولم تغتسل فليستغفر الله ولا يعد حتى تطهر وتحمل
لها الصلاة وقد روى فيه شيء لو كان ثابتا أخذنا به ولكنه لا يثبت
مثله " أهـ .

(٢)

وانظر: السنن للبيهقي : (١ / ٣١٩) .

(٣) ط : " مكرر " .

(٤) تقدمت ترجمته صفحة : (٦٩١) .

بخلاف مذهبي فاتركوا له مذهبي فان ذلك مذهبي ، وقد فعل أصحابنا

مثل ذلك في التثويب في الصلاة الوسطى (١) .

والوجه الثاني : وهو قول أبي العباس بن سريج (٢) أنه يكون محمولا على الاستحباب

دون الوجوب (٣) ، لأن الزنى والوطء في الدبر أغلظ تحريما ولا كفارة فيه

" فلأن (٤) لا يكون في وطء الحائض كفارة أولى ، ولأن كفارة الوطء إنما

تجب بما يتعلق به (من) (٥) افساد عبادة (كالحج والصيام وليس فيه كفارة

إذا لم يتعلق به افساد عبادة) (٦) ، وقد روى " أن رجلا قال لأبي بكر

رضي الله عنه (٧) ، رأيت في منامي " كأنني (٨) أبول السدم

(١) قال النووي في تهذيب الأسماء (١ / ٥١) ، احتاط الشافعي رحمه الله

لكون الاحتاط مستنعة على البشر فقال ما هو ثابت عنه من أوجه من وصيته

بالعمل بالحديث الصحيح وترك قول المخالف للنص الثابت الصحيح

وقد امتثل أصحابنا رحمهم الله وصيته وعملوا بها في مسائل كثيرة مشهورة

كمسألة التثويب في أذان الصبح " أهـ .

وفي المذهب : (١ / ٥٦-٥٧) التثويب هو أن يقول في آذان الصبح بعد

الحيعلتين الصلاة خير من النوم مرتين وكره ذلك في الجديد ، وقال

أصحابنا يسن ذلك قولاً واحداً فانه إنما كره ذلك في الجديد لأن أبا

محمزة لم يحكه وقد صح ذلك في حديث أبي محمزة أنه قال له " حي

على الفلاح الصلاة خير من النوم ، الصلاة خير من النوم أكبر الله أكبر

لا إله إلا الله " أهـ ، وقال النووي في الروضة : (١ / ١٩٩) هو سنة على

المذهب الذي قطع به الجمهور وقيل قولان القديم الذي يفتى به سنة

والجديد ليس سنة .

(٢) تقدمت ترجمته صفحة (٣٩١) .

(٣) تقدم صفحة (١١٤٠) أن المشهور استحبابه في الجديد .

(٤) ط " ولأن " .

(٥) ساقط من " ط " .

(٦) ساقط من " ص " من قوله : " كالحج والصيام " .

(٧) تقدمت ترجمته صفحة (١١٩) .

(٨) ص " كأنني " .

فقال لعلك تطأ امرأتك حائضاً قال نعم قال استغفر الله
ولا تعد^(١) ولم يلزمه كفارة .

فأما المستحاضة فلا يحرم " وطؤها^(٢) " لأنها كالطاهرة فيما يحل ويحرم
ولأن دم الاستحاضة رقيق وهو دم عرق قليل الأذى وليس كدم الحيض في
شئنه ورائحته وأذاه . والله أعلم .

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف : (٣٣٠ / ١) عن معمر عن أيوب عن
أبي قلابة " أن رجلاً قال لأبي بكر الصديق رأيت في المنام أبول دما
قال أنت رجل تأتي امرأتك وهي حائض فاستغفر الله ولا تعد " .
وأخرجه ابن أبي شيبه : (٧٢ / ١١) بلفظ : " اني رأيت في النوم
كأنى أبول دما قال أراك تأتي امرأتك وهي حائض قال نعم قال اتق
الله .

وأخرجه السيوطي في مسند أبي بكر صفحة (٩٤) إلا أنه قال فيـه :
" اتق الله ولا تعد " أهـ .

(٢) في النسختين " وطئها " والمثبت هو الصواب .

* مسألة *

قال الشافعي (رضى الله عنه)^(١) ولو كان له اماء فلا بأس ان يأتيهن
معا قبل أن يغتسل^(٢) ولو توضأ كان أحب الى وأحب لو غسل فرجيه
قبل اتيان التى بعدها ، ولو كن حرائر فحللته فكذلك^(٣) .

اما الاماء فلا قسم لهن طى السيد فاذا أراد وطئهن في يوم واحد جاز ،
ويستحب أن يغتسل بعد وطء كل واحدة منهن لما فيه من تعجيل فرض
وتكرار طاعة ونشاط نفس فان لم يغتسل توضأ عند وطء كل واحدة منهن ،
وانكر أبو داود^(٤) ما أمر به الشافعي من الوضوء . لأنه مع بقاء الجنابة غير
مؤثر في الطهارة ومالا تأثير له كان فعله عبثاً^(٥) .

-
- (١) ساقط من " ص " .
- (٢) " يغتسلن " .
- (٣) انظر: مختصر المزني صفحة (١٧٤) .
- (٤) سليمان بن الأشعث صاحب السنن تقدمت ترجمته صفحة (٥١٤) .
- (٥) قول المؤلف : وانكر أبو داود ما أمر به الشافعي من الوضوء . . . الخ
لم أجد هذا الانكار فلعل الماوردي يريد به ما رواه أبو داود فسي
سننه : (١٤٩ / ١) ^{عن أبي رافع} أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف ذات يوم
على نسائه يغتسل عند هذه وعند هذه قال فقلت له يا رسول الله
الا تجعله فسلاً واحداً قال هذا أزكى وأطيب " قال أبو داود : وحديث
أنس أصح من هذا " يريد بحديث أنس أنه صلى الله عليه وسلم
طاف ذات يوم على نسائه في غسل واحد " .
- قال النووي في شرح مسلم : (٢١٨ / ٣) وعلى تقدير صحته يكون هذا
في وقت وذاك في وقت والله أعلم " طما أن الشافعي رحمه الله
تعالى قال في الأم (١٧٩ / ٥٠) ولو أحدث وضوءاً كلما أراد اتيان
واحدة كان أحب الى لمعنيين احدهما انه روى فيه حديث وان كان
ما لا يثبت مثله ، والآخر أنه أنظف وليس عندي بواجب " أهـ
ونقل الشوكاني في النيل : (١٣٦ / ١) قول البيهقي " فلعل الشافعي لم
يقف على اسناد أبي سعيد الخدري ، وقف على اسناد غيره " أهـ .

(١)

وهذا انكار مستقبح وقول " مستنزل " واعتراض على السنه .

روى أبو سعيد الخدري^(٢) أن رسول الله صلى الله عليه (وسلم)^(٣) قال : " اذا أتى^(٤) أحدكم أهله ثم أراد أن يعود فليتوضأ " .^(٥)

وقال لعمر بن الخطاب^(٦) اذا جمعت ثم أردت المعاودة فتوضأ^(٧) .

(١) ط " مستدل " .

(٢) هو : سعد بن مالك بن سنان بن ثعلبة بن الأبحر الخزرجي الأنصاري أبو سعيد

الخدري مشهور بكنيته استصغر باحد واستشهد أبوه بها وغزا ما بعد ها كان رضي الله عنه من المكثرين لرواية الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى ابن سعد من طريق حنظلة بن سفيان الجمحي عن أشياخه قال : لم يكن أحد من أحداث أصحاب رسول الله أفقه من أبي سعيد الخدري ، مات رضي الله عنه سنة ثلاث وستين ، وقيل خمس وستين .

انظر الاصابة : (٣٥ / ٢) ، الاستيعاب : (٤٧ / ٢) ، أسد الغابة (٢٨٩ / ٢) . ساقط من " ص " .

(٣) ص " أتى " .

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه : (٢١٧ / ٣) ، وأبو داود : (١٤٩ / ١) ، والحميدي

في مسنده : (٣٣٢ / ٢) وزاد فيه " فليتوضأ وضوء للصلاة " ، وأخرجه أحمد :

(٢٨ / ٣) بلفظ " اذا غشي أحدكم أهله " ، وفي رواية لأبي داود : (١٥٠ / ١) ،

والترمذي : (٢٦١ / ١) " اذا أتى أحدكم أهله ثم بدا له أن يعاود فليتوضأ

وضوءاً " ، وأخرجه الحاكم في المستدرک (١٥٢ / ١) وزاد فيه فانه أنشط للعود "

وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذا اللفظ ووافقه الذهبي وبهذه

الزيادة أخرجه ابن خزيمة في صحيحه : (١٠٩ / ١) ، والبيهقي في السنن :

(٢٠٤ / ١) .

وأخرجه ابن حبان كما في الموارد صفحة (٨١) وأبو يعلى في مسنده (٣٩٢ / ٢) ،

وابن أبي شيبة في المصنف : (٢٩ / ١) بالفاظ متقاربة .

(٦) تقدمت ترجمته صفحة (١٢٠) .

(٧) لم أجده بهذا اللفظ عن عمر رضي الله عنه وهو بمعنى الحديث الذي قبله .

وقال قال الترمذي : (٢٦١ / ١) بعد ذكر حديث أبي سعيد الخدري " وفي

الباب عن عمر " وتعقبه الشيخ أحمد شاكر فقال وفي بعض النسخ عن ابن عمر

ولم يمكن الترجيح بينهما أيهما الصحيح فاني لم أجده حديثا في هذا الباب

عن عمر ولا عن ابن عمر " أهـ . وقال الشوكاني : (١٣٦ / ١) فقد روى عن عمر

وابن عمر باسنادين ضعيفين " وقال المباركفوري في التحفة (١٣١ / ١) لم أقف

على من أخرج حديثهما " أهـ .

وقال عمر " يا رسول الله أيرقد أحدنا وهو جنب قال نعم اذا توضأ^(١) فأمر بالوضوء وان لم يرفع حدثا . فان لم يتوضأ عند وطء كل واحدة فيستحب أن يغسل ذكره بعد وطئها لأنه مآثور ومسنون^(٢) ، ولأن فيه نشاط النفس ونهوضا للشهوة ، فان لم يغتسل ولا توضأ ولا غسل ذكره ووطئ جميعهن واحدة بعد الأخرى جواز ، واغتسل لهن ، غسلا واحدا .

روى حميد^(٣) عن أنس^(٤) أن رسول الله صلى الله عليه (وسلم)^(٥) طاف

(١) أخرجه البخاري (١ / ٣٩٢) ، ومسلم (٣ / ٢١٦) وزاد البخاري " اذا توضأ أحدكم فليرقد وهو جنب " .

وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه (١ / ١٠٦) ، وعبد الرزاق في المصنف : (١ / ٢٧٩) بالفاظ متقاربة .

(٢) لم أجد أثرا فيه الاقتصار على غسل الفرج لمن أراد أن يعاود أهله .

(٣) حميد بن أبي حميد الطويل أبو عبيدة البصري واسم أبي حميد تميم ،

ويقال تيرويه ويقال زانويه وقيل غير ذلك . قال ابن حجر : ثقة مدلس ، وقال العجلي بصرى تابعي ثقة ، مات سنة اثنتين ويقال ثلاث وأربعين ومائة .

انظر : تهذيب التهذيب (٣ / ٣٨-٣٩) ، تقريب صفحة (٨٤) ، تاريخ

الثقات للعجلي صفحة (١٣٦) والثقات لابن حبان : (٤ / ١٤٨) .

(٤) تقدمت ترجمته صفحة (٩٦) .

(٥) ساقط من " ص " .

على نساء ذات ليلة بغسل واحد ، وروى وكن يومئذ تسعاً^(١) . ولأن الغسل يتداخل كالحدث .

ويكره أن ينتقل من وطء واحدة الى وطء أخرى ويصبر حتى تسكن نفسه وتقوى شهوته فقد روى عن النبي صلى الله عليه (وسلم)^(٢) * أنه نهى عن الفهر ، والفهر هو اذا وطئ المرأة انتقل منها الى أخرى^(٣) .

ويكره أن يطأ بحيث يرى أو يحس به ، فقد روى عن النبي صلى الله عليه (وسلم)^(٤) أنه نهى عن الوجس ، وهو أن يطأ بحيث يسمع حسه^(٥) .

(١) أخرجه البخارى في صحيحه (١ / ٣٩١) ، والنسائى (١ / ١٤٤) ،

والترمذى : (١ / ٢٦٠) ، عن قتادة عن أنس رضى الله عنه .

وأخرجه مسلم في صحيحه (٣ / ٢١٢) عن شعبة عن أنس .

وأخرجه أبو داود (١ / ١٤٨) ، والنسائى (١ / ١٤٤) ، والبيهقى :

(١ / ٢٠٤) عن حميد الطويل عن أنس . ولفظ البخارى " أن النبي

الله صلى الله عليه وسلم كان يطوف على نساءه في الليلة الواحدة

وله يومئذ تسع نسوة " أ هـ .

(٢) ساقط من " ص " .

(٣) ذكره ابن الجوزى في غريب الحديث (٢ / ٢١٢) وقال رواه ابن قتيبة

بتسكين الباء ، وأبو عمرو الزاهد بفتحها .

وذكره ابن الأثير في النهاية (٣ / ٤٨١) والزمخشري في الفائق

(٣ / ١٤٨-١٤٩) ولم أجد له سنداً .

(٤) ساقط من " ص " .

(٥) ذكره ابن الأثير في النهاية (٥ / ١٥٢) والزمخشري في الفائق :

(٤ / ٤٤) ، وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف : (٤ / ٣٨٨) حسن

غالب قال سألت الحسن أو سئل الحسن عن رجل تكون له امرأتان

في بيت قال كانوا يكرهون الوجس وهو أن يطأ إحداهما والأخرى

تتظر أو تسمع .

وقال أبو عبيد الله رحمه الله في غريب الحديث (٤ / ٤٥٨) فسي

حديث الحسن في الرجل يجامع المرأة والأخرى تتظر قال =====

* فصل *

فاما الحرائر فالقسم بينهما واجب اذا طلبته " فاذا اراد ان يطأهن
 في يوم واحد لم يجز لأنه لا حداث فم يجز أن يطأ غيرها في يومها الا أن يحلله
 فاذا حلله سقط قسمهن وجاز أن يطأهن في يوم واحد كالاماء ، والله اعلم .

كانوا يكرهون الوجس ، والوجس هو الصوت الخفى " أهـ

==

وانظر: السنن للبيهقي : (٢ / ١٩٣) .

وقال الشافعى رحمه الله واكره أن يطأها والأخرى تنتظر لأنه ليس
 من التستر ولا محمود الاخلاق ولا يشبه العشرة بالمعروف وقد
 أمر أن يعاشرها بالمعروف " ذكره البيهقي في السنن (٢ / ١٩٣) ،
 وقال : " وقد روى في مثل هذا من الكراهة ما هو أشد منه " .
 ط " فان " .

(١)

باب

إثيان النساء في أدب الرهن

قال الشافعي رحمه الله ذهب بعض أصحابنا في اتیان النساء في أديارهن
الى احلاله وآخرون الى تحريمه^(١) الفصل اعظم أن ما عليه الشافعي وما عليه
الصحابه وجماهير التابعين والفقهاء أن وطء النساء في أديارهن حرام^(٢).
وحكى عن نافع^(٣) وابن أبي مليكة^(٤) وزيد بن أسلم^(٥) أنه مباح.

-
- (١) انظر: مختصر المزني صفحة (١٧٤).
(٢) انظر: روضة الطالبين (٧ / ٢٠٤)، الخروشي على مختصر خليل:
(٣/١٦٦)، الشرح الكبير للدردير: (٢ / ٢١٥-٢١٦)، المغني
لابن قدامة (٧ / ٢٩٦)، المحلى لابن حزم: (١١ / ٢٨٨).
(٣) تقدمت ترجمته صفحة (٢١٨).
(٤) هو عبدالله بن عبيد الله بن عبدالله بن أبي مليكة بالتفصيل
يقال اسم أبي مليكة زهير بن عبدالله بن جدعان التيمي المدني
وثقه ابن حجر والعجلي، كان رحمه الله قاضيا لابن الزبير
وموذا له أدرك ثلاثين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم.
مات سنة سبع عشرة ومائة.
انظر: تاريخ الثقات للعجلي صفحة (٢٦٨)، تهذيب التهذيب:
(٥/٣٠٦)، التقريب صفحة (١٨١).
(٥) زيد بن أسلم العدوي أبو عبدالله وأبو أسامة المدني، قال ابن حجر:
ثقة عالم وكان يرسل.
قال الامام مالك كان زيد بن أسلم يحدث من تلقاء نفسه فاذا سكث
قام فلا يجترئ عليه انسان، وقال أبو حازم لقد رأيتنا في مجلس
زيد بن أسلم أربعين حبرا فقهاء أدنى خصلة فينا التواصي
بما في أيدينا.
مات سنة ست وثلاثين ومائة.
انظر: تهذيب التهذيب: (٣ / ٣٩٥)، التقريب صفحة (١١٢)،
طبقات الحفاظ للسيوطي صفحة (٥٣).

ورواه نافع ، عن ابن عمر^(١) .

واختلفت الرواية فيه عن مالك ، فروى عنه أهل المغرب أنه أباحه في كتاب السر، وقال أبو مصعب^(٢) سألت عنه فأباحه ، وقال ابن القاسم^(٣) قال مالك : (ما^(٤)) أدركت أحدا اقتدى به في ديني يشك في أنه حلال .
وأنكر أهل العراق ذلك عنه ، ورووا عنه تحريمه^(٥) .

(١) انظر: تفسير الطبري : (٢٣٤ / ٢) ، تفسير القرطبي : (٩٣ / ٣) ،

المغني لابن قدامة : (٢٩٦ / ٧) ، المحلى لابن حزم : (٢٨٨ / ١١) ،

وقد تقدمت ترجمة نافع ، وابن عرس صفحة (٢١٣ - ٢١٨) .

(٢) هو أحمد بن أبي بكر بن الحارث بن زرارة بن مصعب بن عوف

أبو مصعب الزهري المدني ، قال الذهبي : أحمد بن أبي بكر

الامام الفقيه أحد الاثبات وشيخ أهل المدينة ، وقال ابن حجر :

صدوق عابه أبو خيثمة بالفتوى بالرأى .

مات سنة اثنتين وأربعين ومائتين .

انظر: تذكرة الحفاظ : (٤٨٢ / ٢) ، التقريب صفحة : (١١ - ١٢) ،

طبقات الحفاظ للسيوطي صفحة (٢٠٩) .

(٣) هو عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة العتقي بضم المهملة

وفتح المثناة بعدها قاف أبو عبد الله البصري الفقيه راوية المسائل

عن مالك . قال ابن حجر ثقة من كبار العاشرة ، وقال ابن حبان :

كان خيرا فاضلا من تفقه على مذهب مالك وفرغ على أصوله .

مات سنة احدى وتسعين ومائة .

انظر: تذكرة الحفاظ : (٣٥٦ / ١) ، تهذيب التهذيب : (٧١ / ٦) ،

التقريب صفحة (٢٠٨) .

(٤) ساقط من " ص " .

(٥) قال أبو عبد الله القرطبي : وحكى ذلك عن مالك في كتاب له يسمى

كتاب السر، وحذاف أصحاب مالك ومشايخهم ينكرون ذلك الكتاب،

ومالك أجل من أن يكون له كتاب سر، وقال أيضا : وما نسب إلى

مالك وأصحابه من هذا باطل وهم مهرون من ذلك " أهـ .

====

.....

وقال ابن جزى عند كلامه فى هذا الموضوع انه حرام ، ولقد افترى
من نسبه الى مالك " أه

ونقل القرطبي فى تفسيره عن مالك أنه قال لابن وهب وابن زياد
لما أخبراه أن ناسا بمصر يتحدثون أنه يجيز ذلك فنفر من ذلك
وبادر الى تكذيب الناقل فقال كذبوا على كذبوا على كذبوا على
ثم قال أستم قوما عريا ألم يقل الله تعالى : " نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ " .
وهل يكون الحرث الا موضع النبت " أه

انظر : تفسير القرطبي : (٣ / ٩٢٤ - ٩٥) ، القوانيين
الفقهية صفحة (١٤٣) ، تلخيص الحبير :
(٣ / ١٨٣) ، ثم أظم أن ابن حجر قال فى التلخيص : (٣ / ١٨٣)
" وكتاب السر وقفت عليه فى كراسة لطيفة من رواية الحارث بن
مسكين عن عبد الرحمن بن القاسم عن مالك ، وهو يشتمل على
نوادير من المسائل وفيها كثير مما يتعلق بالخلفاء ولأجل ذلك
سمى كتاب السر ، وفيه هذه المسألة ، وقد رواه أحمد بن اسامة
التجيبى وهذه ورتبه على الأبواب وأخرج له أشباها ونظائر فى
كل باب " أه كلامه .

قلت : لا يستبعد أن يكون كتاب السر مدسوسا على الامام مالك
رحمه الله خصوصا وقد أنكر على من يحدث عنه انه يجيز وطء النساء
فى أدبارهن وقد تقدم نفي بعض علماء المالكية لهذا الكتاب وانكارهم
ذلك الفتوى ، علما أنه لم ينقل هذا القول عن الامام مالك الا نزر
قليل من أصحابه يقول ابن حجر فى التلخيص : (٣ / ١٨٦) بعد أن
ذكر مانسب الى الامام مالك مانصه : فائدة : ماتقدم نقله عن المالكية
لم ينقل عن أصحابهم الا عن ناس قليل " أه .

ولما انتقل ابن عبد الحكم^(١) عن مذهب الشافعي (الى مذهب مالك حكى
عن الشافعي^(٢)) أنه قال ليس في اتیان النساء في أدبارهن حديث ثابت والقياس
يقتضى جوازه يريد ابن عبد الحكم بذلك نصرة مالك فبلغ ذلك الربيع^(٣) فقال
كذب والله الذي لا اله الا هو لقد نص الشافعي على تحريمه في ستة كتب^(٤).

(١) هو محمد بن عبد الله بن عبد الحكم بن أعين بن ليث أبو عبد الله
المصرى الفقيه وثقه النسائي وابن حجر ، وقال ابن الجوزى كذبه
الربيع ورده الذهبي بأنه صدوق ، قال ابن خزيمة : مارأيت فسي
فقهائ الاسلام أعرف بأقاويل الصحابة والتابعين منه ، مات سنة
ثمان وستين ومائتين * هـ .

انظر : تذكرة الحفاظ : (٢ / ٥٤٦) ، الميزان : (٣ / ٦١١) ،
تهذيب التهذيب : (٩ / ٢٦٠ - ٢٦١) ، التقريب صفحة (٣٠٤) ،
شذرات الذهب : (٢ / ١٥٤) .

(٢) ساقط من " ط " .

(٣) تقدمت ترجمته صفحة (٦٩١) .

(٤) قال ابن حجر في التلخيص : (٣ / ١٨٢) مانعه : " هـ — هذا

سمعه أبو العباس الأصم من الربيع وحكاه عنه جماعة منهم
الماوردي في الحاوى وأبو نصر بن الصباغ في الشامل وغيرها ،
وتكذيب الربيع لمحمد - ابن عبد الحكم - لا معنى له لأنه لم ينفرد
بذلك فقد تابعه عبد الرحمن بن عبد الله أخوه عن الشافعي ،
أخرجه أحمد بن أسامة بن أحمد بن أبي السمع المصرى عن أبيه
قال سمعت عبد الرحمن فذكر نحوه .

وأخرج الحاكم عن الأصم عن الربيع قال قال الشافعي قال الله :
" نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنْتُمْ شَتْمٌ " احتملت الآية معنيين
أحدهما : أن تأتي المرأة من حيث شاء زوجها لأن أنى شتم يأتي
بمعنى أين شتم .

ثانيهما : أن الحرث إنما يرد به النبات في موضعه دون ماسواه
فاختلف أصحابنا في ذلك ، واحسب كلا من الفريقين تأولوا ما وصفت

من احتمال الآية قال : فطلبنا الدلالة من السنة فوجدنا حديثين =====

واستدل من ذهب الى اباحته بما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر^(١) ،
 أن رجلاً أتى^(٢) امرأة في دبرها فوجد في ذلك وجداً شديداً فانزل
 الله تعالى : "نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ" ، وقال تعالى :
"وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْفَاحِشَةَ مِنْكُمْ فَاتُوا بِأْسَافِكُمْ إِنَّهُمْ لَمِنَ الْكَافِرِينَ" ^(٣)

====
 مختلقين أحدهما ثابت وهو حديث خزيمة في التحريم قال
 فأخذنا به ، ثم قال ابن حجر ، وفي مختصر الجويني أن بعضهم
 أقام ما رواه أي ابن عبد الحكم قولاً ، وإن كان كذلك فهو قول
 قديم وقد رجع عنه الشافعي كما قال الربيع ، وهذا أولى من
 إطلاق الربيع تكذيب محمد بن عبد الله بن عبد الحكم فإنه
 لا خلاف في ثقته وأمانته وإنما اغتر محمد بكون الشافعي قص له
 القصة التي وقعت له بطريق المناظرة بينه وبين محمد بن الحسن
 ولا شك أن العالم في المناظرة يتقذر القول وهو لا يختاره فيذكر
 أدلته التي أن ينقطع خصمه وذلك غير مستنكر في المناظرة^{أهـ}
 وقال في تهذيب التهذيب : (٢٦١ / ٩) بعد أن ذكر تكذيب
 الربيع لابن عبد الحكم وإن الشافعي يحرم ذلك^٢ ولا تنافي بين القولين
 فالأول كان الشافعي حاكياً عن غيره حكماً واستدلالاً ولو كان بعض
 ذلك من تصرفه فالباحث قد يرتكب غير الراجح ، بخلاف ما نقله
 الربيع فإنه في تلك المواضع يذكر معتقده^{أهـ}

وانظر : الأم للشافعي : (١٧٣ / ٥) ، تفسير ابن كثير : (٢٦٥ / ١) .
 قال الذهبي في الميزان : (٦١٢ / ٣) حكى الطحاوي هذه الحكاية
 عن ابن عبد الحكم عن الشافعي ، فقد أخطأ في نقله ذلك عن
 الشافعي وحاشاه من تعدد الكذب^{أهـ}

وانظر : تهذيب التهذيب : (٢٦١ / ٩) ، وفتح الباري : (١٩١ / ٨) .

(١) تقدمت تراجمهم صفحة (٧٥ - ٢١٨ - ٢١٣) .

(٢) ص^٢ أتا^٢ .

(٣) أخرجه ابن جرير الطبري والنسائي ورواه ابن كثير في تفسيره والسيوطي

في الدر المنثور كلهم من طريق زيد بن أسلم عن ابن عمر ، قال ابن حجر :

في الفتح وروايته عند النسائي بإسناد صحيح وتكلم الأزدي في بعض

أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ (١) رُبُّكُمْ (٢) مِنْ أَزْوَاجِكُمْ (٣)
 فدل على أنه أباح من الأزواج ما حظره من الذكران ، وقال تعالى : " هُنَّ
 لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ " (٤) فدل على أن جميعهن لباس يستمتع به على
 عومه . ولأنه لو استثناه من عقد النكاح فسد ولو وقع عليه (الطلاق) (٥) سري
 الى الباقي فدل على أنه مقصود بالاستمتاع ، ولأنه أحد الفرجين فجاز اتيانه
 كالقبل ، ولأنه لما ساوى القبل في كمال السهر وتحريم المصاهرة ووجوب الحسد
 ساواه في الإباحة .

== رواته ورد عليه ابن عبد البر فأصاب ، قال ورواية ابن عمر لهذا
 المعنى صحيحة مشهورة من رواية نافع عنه بغير تكرار أن يرويهما
 عنه زيد بن أسلم .
 وأخرجه ابن جرير والطبراني في الأوسط وابن مردويه والطحاوي :
 (٤٠ / ٣) وابن نجار عن ابن عمر : " أن رجلاً أصاب امرأته في
 دبرها في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فأنكر ذلك الناس وقالوا
 اتعزبها فأنزل الله : " نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ " ، قال السيوطي : سنده
 حسن ، وقوله : اتعزبها : أي اتجعلها لزوج لها وفي رواية
 أشفروها . أي شدوا على فرجها بخرقة .
 وقال ابن كثير : وروى من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر ولا يصح " أه
 انظر : النسائي في الكبرى ، باب عشرة النساء : (٣ / ١٥١) ، تفسير
 ابن جرير الطبري : (٢ / ٢٣٤) ، تفسير ابن كثير : (١ / ٢٦٢) ،
 فتح الباري : (٨ / ١٩٠) ، الدر المنثور : (١ / ٦٣٦) ، لسان
 العرب : (٤ / ١٠٥) ، قلت وقد أنكر ابن عباس على ابن عمر ذلك وبين
 انه أخطأ في تأويل الآية كما سيأتي صفحة () .
 وأما الآية فقد ثبت سبب نزولها في الصحيحين البخاري : (٨ / ١٨٩) ومسلم :

(٦ / ١٠) عن جابر بن عبد الله أن اليهود كانت تقول من أتى امرأة فسي

قبلها من دبرها جاء ولده أحول " أه

(١) ساقط من " ط " . (٢) سورة الشعراء ، الآية (١٦٦) .

(٣) سورة البقرة ، الآية (١٨٢) . (٤) ساقط من " ط " .

ودليلنا قوله تعالى : " وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى (فَاَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ
فِي الْمَحِيضِ) (١)

فحرم الوطء في الحيض لأجل الأذى فكان الدبر أولى بالتحريم لأنه أعظم
أذى (٢) ثم قال : " فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ (٣) " يعني في القبل ،
فدل على تحريم اتيانها في الدبر .

وروى مسلم بن سلام (٤) عن (علي (٥) بن طلق (٦) ، أن أعرابيا سأل النبي
صلى الله عليه (وسلم) (٧) فقال : " أنا (٨) نكون " في الفلاة (٩) فنجد " رويحه (١٠)
والماء قليل فقال النبي صلى الله عليه (وسلم) (١١) إذا فسا أحدكم فليتوضأ ،

-
- (١) سورة البقرة ، الآية (٢٢٢) .
(٢) ساقط من " ط " .
(٣) سورة البقرة ، الآية (٢٢٢) .
(٤) مسلم بن سلام الحنفى أبو عبد الملك روى عن علي بن طلق ذكره ابن
حبان في الثقات ، وقال ابن حجر مقبول .
انظر: الثقات لابن حبان : (٥ / ٣٩٥) ، تهذيب التهذيب :
(١٠ / ١٣٢) ، تقريب صفحة (٣٢٥) .
(٥) ساقط من " ط " .
(٦) علي بن طلق بن المنذر بن قيس بن عمرو الحنفى السحيمى اليمامى
قال ابن حبان وابن حجر له صحبة .
انظر: الاصابة : (٢ / ٥١٠) ، اسد الغابة : (٤ / ٤٠ - ٤١) ،
الثقات لابن حبان : (٣ / ٢٦٢) ، التقريب صفحة : (٢٤٦) .
(٧) ساقط من " ص " .
(٨) ط " اني " .
(٩) ص " بالفلاة " .
(١٠) ط " تزويجه " .
(١١) ساقط من " ص " .

وخطب الناس فقال لا تأتوا النساء في " استأههن " (١) ان الله لا يستحي من الحق (٢).

وروى سهيل بن أبي صالح (٣) عن محمد بن المنكدر (٤) عن

(١) ط " في استأههن " .

(٢) رواه الترمذى : (٣ / ٤٦٨) ، وابن حبان في صحيحه كما في المسوار صفحة (٣١٦) ، وابن أبي شيبه في المصنف : (٤ / ٢٥١) ، والمنذرى في الترغيب : (٣ / ٢٩١) ، والطحاوى في مشكل الآثار : (٣ / ٤٥) ، وابن كثير في تفسيره : (١ / ٢٦٤) ، والسيوطي في الدر : (١ / ٦٣٣) عن مسلم بن سلام عن طلق بن علي قال أتى أعرابي النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله الرجل منا يكون في الفلاة فتكون منه الرويحة ويكون في الماء قلة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا فسا أحدكم فليتوضأ ، ولا تأتوا النساء في اعجازهن فان الله لا يستحي من الحق " هذا لفظ الترمذى ، وفي رواية المنذرى وابن كثير والسيوطي " في استأههن " بدل " اعجازهن " قال الترمذى : حديث علي بن طلق حديث حسن .

وأخرجه الامام أحمد في مسنده : (١ / ٨٦) عن أبي طالب قال الهيثم في مجمع الزوائد : (٤ / ٢٩٩) ، ورجاله ثقات وصححه أحمد شاكر في تحقيق المسند : (٢ / ٦٤ - رقم ٦٥٥) قال ابن كثير : (١ / ٢٦٢) وقع في مسند أحمد على بن أبي طالب والصحيح على بن طلق " أهـ .

(٣) تقدمت ترجمته صفحة (٢٢٨) .

(٤) محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهدير بالتصغير ابن عبد العزيز التيمي المدني أحد الأئمة الاعلام ثقة فاضل . قال ابن عينة : كان من معادن الصدق ويجتمع اليه الصالحون ، وقال المجلي مدني تابعي ثقة صالح . مات سنة ثلاثين ومائة .

انظر : تاريخ الثقات للمجلي صفحة (٤١٤) ، تذكرة الحفاظ : (١ / ١٢٧)

تهذيب التهذيب : (٩ / ٤٧٣) ، التقريب صفحة (٣٢٠) .

جابر بن عبد الله^(١) أن رسول الله صلى الله عليه (وسلم)^(٢) قال : " استحيوا
من الله ان الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في حشوشهن^(٣) .
وروى جعفر بن محمد^(٤) عن هرمي بن عمر الخطمي^(٥) —————

- (١) تقدمت ترجمته (ص : ٦٢)
(٢) ساقط من " ص " .
(٣) رواه الدارقطني : (٣ / ٢٨٨) ، والطحاوي في مشكل الآثار :
(٣ / ٤٥) ، والمنذرى في الترغيب : (٣ / ٢٩٠) ، وابن كثير في
تفسيره : (١ / ٢٦٢) ، والسيوطي في الدر : (١ / ٦٣٢) عن جابر
ابن عبد الله الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
استحيوا فان الله لا يستحي من الحق لا يحل مأتاك النساء فسي
حشوشهن " اللفظ للدارقطني ، وقال المنذرى : رجاله ثقات .
وفي مجمع الزوائد : (٤ / ٢٩٩) ، والترغيب : (٣ / ٢٩٠) عن جابر
رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن محاش النساء ،
قال الهيثمي والمنذرى : " رواه الطبراني في الأوسط ورواته ثقات " أه
قلت : وأحاديث الباب كلها تشهد له .
(٤) لم أجده .
(٥) هكذا في النسختين هرمي بن عمر الخطمي ، وقد اختلف فيه
ف قيل هرمي بن عبد الله الخطمي ، وقيل : ابن عتبة أو ابن عمرو
ومنهم من قلب فقال عبد الله بن هرمي الأنصاري الواقفي المدني
قال ابن حجر : مختلف في صحبته له حديث واحد عن خزيمة بن ثابت
في النهي عن اتيان النساء في أدبارهن ، وفي أسناده اضطراب
كبير " أه .

انظر: تهذيب التهذيب : (١١ / ٢٨ - ٢٩) ، التقريب صفحة :

" خزيمة بن ثابت ^(١) قال سمعت النبي صلى الله عليه (وسلم) ^(٢) (يقول) ^(٣)
 " ان الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في أدبارهن ^(٤) ، وروى العلاء

(١) في النسختين " حميد بن ثابت " والتصويب من سنن الدارمي :
 (٢ / ١٤٥) ، وابن ماجه : (١ / ٦١٩) ، ومشكل الآثار : (٣ / ٤٣)
 والسنن للبيهقي : (٧ / ١٩٦) ، وهو خزيمة بن ثابت بن الفاكه بسنن
 ثعلبة بن ساعدة الأنصاري الخطمي أبو عارة المدني ذو الشهاداتتين
 لأن النبي صلى الله عليه وسلم جعل شهادته بشهادتين " رواه البخاري
 قتل سنة سبع وثلاثين في وقعة صفين مع علي رضي الله عنهما .
 انظر : الاصابة (١ / ١ / ٤٢٦) ، تهذيب التهذيب : (٣ / ١٤٠) ،
 أسد الغابة : (٢ / ١١٤) .

(٢) ساقط من " هـ " .

(٣) ساقط من " ط " .

(٤) أخرجه ابن ماجه : (١ / ٦١٩) ، والدارمي : (٢ / ١٤٥) ، وابن حبان

كما في الموارد صفحة (٣١٦) ، والحميدي في المسند : (١ / ٢٠٧) رقم

(٤٣٦) ، والطحاوي في مشكل الآثار (٣ / ٤٣) ، والبيهقي في السنن :

(٧ / ١٩٦) عن هرمي بن عبد الله قال سمعت خزيمة بن ثابت يقول .. الخ

ورواه المنذري في الترغيب : (٣١ / ٢٩٠) ، والخطيب التبريزي في المشكاة :

(٢ / ٩٥٣) ، وابن حزم في المحلى : (١١ / ٢٨٩) عن خزيمة بن ثابت

قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " ان الله لا يستحي .. الحديث

قال المنذري رواه ابن ماجه والنسائي بإسناد جيد ، وصححه

ابن حزم ، والألباني في تحقيق المشكاة .

وقد تقدمت أحاديث صحيحة في هذا المعنى صفحة (١١٥٩) فما بعد ها) وفي

مجمع الزوائد : (٤ / ٢٩٨) والترغيب : (٣ / ٢٨٩) عن عمر بن الخطاب

مرفوعا " استحيوا فان الله لا يستحي من الحق ولا تأتوا النساء فسي

أدبارهن " أهـ

قال الهيثمي : " رواه أبو يعلى والطبراني في الكبير والبزار ورجال أبي يعلى

رجال الصحيح خلا يعلى بن اليان وهو ثقة " وقال المنذري : " رواه

أبو يعلى بإسناد جيد " أهـ

ابن قتادة ، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده^(١) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " ملعون من أتى امرأة في دبرها^(٢) .

(١) لم أجد سند هذا الحديث كما ذكر المؤلف ، وقد أخرجه ابن كثير في تفسيره : (١ / ٢٦٣) عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن عيسى بن هريرة مرفوعا ، فلعل الماوردي أراد هذا السند فوهم .
والعلاء بن قتادة لم أجد ترجمته ، وعمرو بن شعيب وأبيه وجده تقدمت تراجمهم صفحة (٧٨٥ - ٤٦٤) وأما العلاء بن عبد الرحمن المذكور في سند ابن كثير فهو : العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي بضم السهطة وفتح الراء بعدها كاف أبو شبل المدني روى عن أبيه وابن عمر وأنس وغيرهم ، قال ابن حجر : صدوق ربما وهم . مات سنة بضـع وثلاثين ومائة .

انظر : الجرح والتعديل : (٦ / ٣٥٧) ، تهذيب التهذيب : (٨ / ١٨٦)
التقريب صفحة (٢٦٨) .

وأما أبوه فهو عبد الرحمن بن يعقوب الجهني ، قال ابن حجر في التقريب صفحة (٢١٢) ثقة " أهـ .

(٢) رواه ابن كثير فـسي تفسيره : (١ / ٢٦٣) من طريق مسلم بن خالد الزنجي عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " ملعون من أتى النساء في ادبارهن " قال أبو الفداء ومسلم بن خالد ، فيه كلام . والله أعلم . وقال ابن حجر في التلخيص : (٣ / ٦٨١) فيه ضعف .

وأخرجه أبو داود في سننه : (٢ / ٦١٨) ، وأحمد في مسنده : (٢ / ٤٤٤ - ٤٧٩) عن سهيل بن أبي صالح عن الحارث بن مخلد عن أبي هريرة مرفوعا " ملعون من أتى امرأة في دبرها " ، ورواه ابن كثير في تفسيره : (١ / ٢٦٣) ، والخطيب التبريزي في المشكاة : (٢ / ٩٥٣) ، والبغوي في شرح السنة : (٩ / ١٠٦ - ١٠٧) وصححه الألباني فـسي صحيح الجامع : (٥ / ٢١١) ، وأحمد شاكر في تحقيق المسند رقم : (٩٧٣١) .

وأخرج أحمد في مسنده : (٢ / ٣٤٤) ، وابن ماجه في سننه : (١ / ٦١٩)

وروى قتادة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده^(١) أن النبي صلى الله عليه وسلم^(٢) سئل عن اتیان النساء في اديارهن فقال : " انها اللوطية الصغرى^(٣) .
وروى يوسف بن ماهك^(٤) عن حفصة^(٥) زوج^(٦) النبي صلى الله عليه وسلم^(٧) قالت : أنت امرأة النبي صلى الله عليه وسلم^(٨) فقالت ان زوجها يأتيها

==== وابن حبان في صحيحه كما في الموارد صفحة (٣١٧) ، والتبريزي في المشكاة (٩٥٣ / ٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان الذي يأتي امرأته في دبرها لا ينظر الله اليه * اللفظ لأحمد .
والحديث صححه البوصيري في الزوائد : (١١٠ / ٢) ، والالباني في المشكاة (٩٥٣ / ٢) ، وأحمد شاكر في تحقيق المسند : (٩٥ / ١٤) رقم (٧٦٧٠) .

(١) تقدمت تراجمهم صفحة (٦٦ - ٧٨٥ - ٤٦٤) .
(٢) ساقط من " ص " من قوله : " وسلم قال ملعون من أتى امرأة " .
(٣) أخرجه الامام أحمد في مسنده : (١٨٢ / ٢) ، وأبو داود الطيالسي في المسند صفحة (٢٩٩) ، والبيهقي في السنن : (٧ /) ، ورواه ابن كثير في تفسيره : (٢٦٢ / ١) ، والمنذرى في الترغيب : (٢٨٩ / ٣) ، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد : (٢٩٨ / ٢) ، رواه أحمد والبزار والطبراني في الأوسط ورجال أحمد والبزار رجال الصحيح ومثله قال المنذرى في الترغيب : (٢٨٩ / ٣) ، وصححه أحمد شاكر في تحقيق المسند : (١٦٢ / ١١) رقم (٦٩٦٨-٦٩٦٧) وحسنه الالباني في تخريج أحاديث الحلال والحرام صفحة (١٤٩) رقم (٢٣٤) .

(٤) يوسف بن ماهك بن بهزاد بضم الموحدة وسكون الهاء بعدها زاي ، الفارسي المكي وثقه ابن أبي حاتم وابن حجر : مات سنة ست ومائة . انظر : الجرح والتعديل : (٢٢٩ / ٩) ، تهذيب التهذيب : (٤٢١ / ١١) التقريب صفحة (٣٨٩) .

(٥) في النسختين عن " أم حبيبة " والتصويب من مسند أبي حنيفة صفحة (٥٥١) وتفسير ابن كثير : (٢٦١ / ١) ، والدر المنثور للسيوطي : (٦٢٩ / ١) وقد تقدم ترجمة حفصة ، وأم حبيبة ، صفحة : (٨٣ - ١٥٣) .

(٦) ط " زوجة " . (٧) ساقط من " ص " . (٨) ساقط من " ص " .

وهي مدبرة فقال صلى الله عليه (وسلم) ^(١) لا بأس اذا كان في صام واحدا ^(٢)
 وروى الشافعي عن جابر بن عبد الله ^(٣) " أن اليهود ^(٤) كانت تقول من أتى
 امرأته في قبلها من دبرها جاء ولده أحول فأنزل الله تعالى : " نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ
 فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ " ^(٥)

- (١) ساقطة من " ص " .
- (٢) أخرجه أبو حنيفة كما في مسنده صفحة (٥٥١) ورواه ابن كثير في تفسيره :
 (٢٦١ / ١) ، والسيوطي في الدر المنثور : (٦٢٩ / ١) عن حماد بن أبي
 حنيفة عن أبيه عن ابن خيثم عن يوسف بن ماهك عن حفصة أم المؤمنين
 - رضي الله عنها - ان امرأة أتتها فقالت ان زوجي يأتيني مجيبة ومستقبلة
 فكرهته فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا بأس اذا كان في
 صام واحد " أه وفي سنده حماد بن أبي حنيفة ضعفه ابن عدي وغيره :
 انظر : ميزان الاعتدال : (٥٩٠ / ١) ، الجرح والتعديل : (١٤٩ / ٣ - ١٥٠)
 لكن للحد يث شاهد أخرجه مسلم في صحيحه : (٧ / ١٠) ، والطحاوي فسي
 مشكل الآثار (٤١ / ٣) ، والبيهقي في السنن : (١٩٥ / ٧١) من حديث
 النعمان عن الزهري عن ابن المنكر عن جابر بن عبد الله " أن يهود
 كانت تقول اذا أتيت المرأة من دبرها في قبلها ثم حملت كان
 ولدها أحول قال فانزلت " نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم "
 ان شاء مجيبة وان شاء غير مجيبة غير أن ذلك في صام واحد "
 قال النووي في شرح مسلم : (١٠١ / ٦) المجيبة : بيم مضمومة ،
 ثم جيم مفتوحة ثم باء موحدة مشددة مكسورة ثم مثناة من تحت :
 أى مكبوبة على وجهها .
- والصام : بكسر الصاد : أى ثقب واحد ، والمراد به القبل " وقال ابن الأثير :
 في جامع الأصول : (٤١ / ٢) ، التجيبة ان ينكب الانسان على وجهه باركا
 على ركبتيه ، والصام ماتسد به الفرجة فسمي به الفرج " أه

- (٣) تقدمت ترجمته صفحة (٦٢) .
- (٤) ط " من حديث ثابت ان اليهود " .
- (٥) أخرجه البخاري : (١٨٩ / ٨) ، ومسلم : (٦ / ١٠١) ، وأبو داود (٦١٨ / ٢) ،
 والترمذي : (٢١٥ / ٥) ، وابن ماجه : (٦٢٠ / ١١) والبيهقي : (١٩٤ / ٧) -

وأن رجلا سأل النبي صلى الله عليه (وسلم)^(١) عن ذلك فقال النبي صلى الله عليه (وسلم)^(٢) في أي الخريزتين أو في أي الخريزتين أو في (أي)^(٣) الخصفتين أمن دبرها " في^(٤) قبلها فنعم أمن دبرها (في دبرها)^(٥) فلا إن الله لا يستحي من الحق^(٦)

(١) ساقط من " ص " .

(٢) ساقط من " ص " .

(٣) ساقط من " ط " .

(٤) ط " من " .

(٥) ساقط من " ط " .

(٦) أخرجه الامام الشافعي كما في المسند صفحة (٢٧٦) ، والطحاوي فسي

مشكل الآثار : (٤٣ / ٣ - ٤٤) ، والبيهقي في السنن : (١٩٦ / ٧) ،

والخطابي في غريب الحديث : (٧٣ / ٢) من حديث خديمة بن ثابت ،

أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن اتیان النساء في أدبارهن

أو اتیان الرجل المرأة في دبرها فقال النبي صلى الله عليه وسلم

حلال فلما ولي دعاه أو أمر به فقال كيف قلت في أي الخريزتين أو في

أي الخريزتين أو في أي الخصفتين أمن دبرها في قبلها فنعم أمن

دبرها فلا إن الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في أدبارهن

هذا لفظ الشافعي وقد وثق الشافعي رواه .

وقال ابن حجر في التلخيص : (١٧٩ / ٣) في اسناده عمرو بن أحيحة

الجلاح - بمهملتين مصغرا والجلاح بضم الجيم وتخفيف اللام - مجهول

الحلال وقال في التقريب صفحة (٢٥٧) مقبول ، وأما في التهذيب :

(٣ / ٨) فيظهر من كلامه الترجيح بأنه صحابي . وقد ذكره ابن حبان :

(١٠٧ / ١) في ثقات التابعين ، قال الالباني في الرواء : (٦٨ / ٧)

بعد أن ذكر طرق الحديث " الكلام على عمرو بن أحيحة مانعه " وجملة

القول أن عمرو بن أحيحة إن لم يكن صاحبها فهو تابعي كبير وقصد

أثنى عليه شيخ الشافعي خيرا فمثله أقل أحوال حديثه أن يكون حسنا

فإن انضم إليه الطريقان قبله صار صحيحا بلا ريب " أهـ .

والخريزتين : بضم المعجمة وسكون الراء بعدها زاي تشنية خريزه وهي =====

ولأنه اجماع (الصحابة)^(١) " روى (٢) ذلك عن علي (بن أبي طالب)^(٣)
وعبد الله بن عباس ، وابن مسعود ، وأبي الدرداء^(٤) .
أما علي " فسئل^(٥) عنه فقال : " أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ
مِنَ الْعَالَمِينَ^(٦) .

وأما ابن عباس ، " فسأله رجل عنه فقال هذا يسألني عن الكفر^(٧)

- === الثقب الذي يثقبه الخراز ليخرز كنى به عن المأثي .
والخريتين : بضم المعجمة وسكون الراء بعدها موحدة ، وهو كل
ثقب مستدير خربة والجمع خرب بضم ثم فتح .
والخصفتين : تثنية خصفة بفتحات ، والخاء معجمة والصاد مهملة
بعدها فاء من قولك خصفت الجلد اذا خرزته " أهـ
انظر : غريب الحديث للخطابي : (١١ / ٣٧٦) ، تلخيص الحبير :
(١٢٩ / ٣) .
(١) ساقط من " ط " .
(٢) ط " وروى " .
(٣) ساقط من " ط " .
(٤) تقدمت تراجمهم صفحة (١٣١ - ٥٢ - ٤٣ - ٢٠٠) .
(٥) ط " فسأل " .
(٦) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف : (٤ / ٢٥٢) ، والبيهقي في
السنن : (٧ / ١٩٨) ، وابن كثير في تفسيره : (١ / ٢٦٤) عن
أبي المعتمر أو أبي جويرة قال نادى علي على المنبر فقال سلوني فقال
رجل أتوتى النساء في ادبارهن فقال سفلت سفل الله بك ألم تر
أن الله تعالى يقول أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ " واللفظ لابن أبي شيبة .
(٧) رواه ابن كثير في تفسيره : (١ / ٢٦٢) ، والسيوطي في الدر :
(١ / ٦٣٣) : " ان رجلا سأل ابن عباس عن اتيان المرأة فسي
دبرها قال تسألني عن الكفر " قال أبو الفداء : اسناده صحيح .

وأما ابن مسعود ، وأبو الدرداء ، فغلظا فيه وحرماه^(١) وليس^(٢) لمن ذكرنا من الصحابة مخالف فصاراجماعا .

فان قيل : قد خالفهم ابن عمر^(٣) .

قيل : (قد)^(٤) روى عنه ابنه سالم^(٥) ، خلافه وانكر على نافع . مارواه عنه^(٦)

(١) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف : (٤ / ٢٥٢) ، والبيهقي في

السنن : (٧ / ١٩٩) ، والطحاوي في مشكل الآثار : (٣ / ٤٦) ،

والسيوطي في الدر : (١ / ٦٣٤) عن ابن مسعود رضي الله عنه

قال : " محاش النساء حرام " .

ورواه ابن كثير في تفسيره : (١ / ٢٦٤) عن ابن مسعود مرفوعا ،

وصحح وقفه .

والمحاش : جمع محاشية ، وهو الدبر ، كنى بالمحاش عن الأدبار كما يكنى

بالحشوش عن مواضع الغائط كذا في النهاية .

وأما أبو الدرداء : فأخرج ابن أبي شيبة في المصنف : (٤ / ٢٥٢) والطبري

في تفسيره : (٢١ / ٣٣٤) ، والبيهقي في السنن : (٧ / ١٩٩) ، والسيوطي

في الدر : (١ / ٦٣٣) عن عقبة بن وشاح قال قال أبو الدرداء : وهل

يفعل ذلك الا كافر ، الا أن ابن كثير صحح في تفسيره : (١ / ٢٦٣)

أنه من قول عبد الله بن عمرو بن العاص .

(٢١) ط " لما " .

(٣١) انظر : صفحة (١١٥٣) .

(٤١) ساقط من " ط " .

(٥١) تقدمت ترجمته صفحة (٩٥١) .

(٦) أخرج الطحاوي في مشكل الآثار : (٣ / ٤٢) بسنده عن موسى

ابن عبيد الله ابن الحسن أن أبا سالم بن عبد الله أن يحدثه

بحديث نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما ، أنه كان لا يرى بأسا باتيين

النساء في أدبارهن ، فقال سالم كذب العبد أو أخطأ انما قال :

" لا بأس أن يؤتين في فروجهن من أدبارهن " وروى الدارمي في سننه :

(١ / ٢٦٠) ، والطحاوي في المشكل : (٣ / ٤١) . وابن كثير في تفسيره : =====

وقال الحسن بن عثمان لنافع " أنت رجل أعجمي إنما قال ابن عمر من دبرها
 في قبلها فصحت . / وقلت في دبرها فأهلك النساء (١)
 ومن طريق القياس انه اتيان (٢) / فوجب أن يكون محرما كاللواط ولأنه أذى معتاد
 فوجب أن تحرم الاصابة فيه كالحيض ولا يدخل " طيه (٣) وطه المستحاضة لأنه " نادر (٤)
 فاما الاستدلال بقوله تعالى : " نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ " (٥) فقد روى جابر : (٦) " ان سبب
 نزولها ما ذكرته اليهود أن من " أتى (٧) امرأة من دبرها في قبلها جاء " ولسده
 أحول (٨) .

=== (١١/٢٦٤) عن سعيد بن يسار أبي الحباب قال قلت لابن عمر
 ماتقول في الجوارى أيمض لهن قال وما التحميض فذكر الدبسر ،
 فقال وهل يفعل ذلك أحد من المسلمين .
 قال أبو الفداء ، وكذا رواه ابن وهب وقتيبة عن الليث به وهذا اسناد
 صحيح ونص صريح منه بتحريم ذلك ، فكل ماورد عنه ما يحتمل ويحتمل
 فهو مردود الى هذا الحكم " أهـ

(١) لم أجد هذا الأثر .

(٢) ساقط من " ط " .

(٣) ط " عنه " .

(٤) ط " أدان " .

(٥) سورة البقرة ، الآية (٢٢٣) .

(٦) ابن عبد الله ، تقدمت ترجمته صفحة (٦٢) .

(٧) في النسختين " أتا " .

(٨) تقدم تخريجه صفحة (١١٦٤) قال الطبري في تفسيره : (٢٣٦/٢) عند

بيان معنى قوله تعالى : " فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ " مانصه

" فمعلوم أن معنى قوله تعالى ذكره : " فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ " إنما

هو فَأَتُوا حَرْثَكُمْ من حيث شِئْتُمْ من وجوه المأتى وأن ما عدا ذلك

وقال ابن عباس (١) : وهم ابن عمر في ذلك انما نزلت فيمن وطئ في
الفرج من خلفها (٢).

=== من التأويلات ظميس للآية بتأويل واذا كان ذلك هو الصحيح فيمن
خطأ قول من زعم ان قوله : " فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنْتُمْ شِئْتُمْ " دليل على
اباحة اتيان النساء في الأديار لأن الدبر لا يحترث فيه وانما قال
تعالى ذكره " حَرْثُكُمْ " فَأَتُوا الحَرث من أى وجوهه شئتم واي محترث
في الدبر فيقال اثته من وجه وتبين بما بيننا صحة معنى ما روى عن
جابر وابن عباس من أن هذه الآية نزلت فيما كانت اليهود تقول
للمسلمين : اذا أتى الرجل المرأة من دبرها في قبلها جاء الولد
أحول " أه

(١) تقدمت ترجمته صفحة (٥٢) .

(٢) أخرجه أبو داود : (٢ / ٦١٨ - ٦١٩) ، والحاكم في المستدرک :

(٢ / ١٩٥) ، والبيهقي في السنن : (٧ / ١٩٥) ، ولفظ أبي داود :
" عن ابن عباس قال ان ابن عمر والله يغفر له أو هم انما كان هذا
الحي من الانصار وهم أهل وثن مع هذا الحي من يهود وهم أهل
كتاب وكانوا يرون لهم فضلا عليهم في العلم فكانوا يقتدون بكثير
من فعلهم وكان من أمر أهل الكتاب أن لا يأتوا النساء الا على
حرف وذلك أستر ما تكون المرأة فكان هذا الحي من الانصار قد
أخذوا بذلك من فعلهم وكان الحي من قريش يشرحون النساء
شرحا منكرا يتلفذون منهن مقلان ومدبرات ومستطقيات ، فلما
قدم المهاجرون المدينة تزوج رجل منهم امرأة من الانصار فذهب
يصنع بها ذلك ، فأنكرت عليه وقالت انما كنا نؤتى على حرف فاصنع
ذلك والا فاجتنبني حتى سري أمرهما فبلغ ذلك رسول الله
صلى الله عليه وسلم فأنزل الله عز وجل : " نَسَآؤُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ
فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنْتُمْ شِئْتُمْ " أى مقلات ومدبرات ومستطقيات يعنى بذلك
موضع الولد .

قال الحاكم صحيح الاسناد على شرط مسلم ووافقه الذهبي :

قلت : ورد في رواية أبي داود " أو هم " وفي المستدرک وسنن البيهقي ===

وحكى عبد الله بن علي^(١) أن سبب نزولها أن ناسا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه (وسلم)^(٢) جلسوا يوما مع قوم من اليهود فجعل بعضهم يقول انى لآتى امرأتى وهي مضطجعة ، ويقول الآخر " انى^(٣) لآتيها وهي قائمة ، ويقول الآخر : انى لآتيها وهي على جنبها ، " ويقول الآخر^(٤) انى لآتيها وهي باركة . فقال اليهود ما أنتم الا أمثال البهائم فأنزل الله هذه الآية^(٥)

==== " وهم " ، قال الخطابي في معالم السنن : (٦١٩ / ٢) وقع في الرواية : " أوهم " ، والصواب " وهم " بغير ألف يقال : وهم الرجل اذا غلط في الشيء ، ووهم مفتوحة الهاء اذا ذهب وهمه الى الشيء وأوهم بالالف اذا أسقط من قرآته أو كلامه شيئا " أهـ .

(١١) عبد الله بن علي بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب القرظي المطلب .

قال ابن حجر في التقريب صفحة (١٨٢) مستور من الثالثة " أهـ

(٢) ساقطة من " ص " .

(٣) في النسختين " أتا " والمثبت هو الصواب .

(٤) ط " وجعل الآخر يقول " .

(٥) أخرجه ابن جرير في تفسيره : (٢ / ٢٣٢) بسند حسن ، وعنه

السيوطي في الدر : (١ / ٦٢٧) عن يونس قال أخبرنا ابن وهب

قال أخبرنا عمرو بن الحارث عن سعيد بن أبي هلال أن عبد الله

ابن علي حدثه أن ناسا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم

جلسوا يوما ورجل من اليهود قريب منهم فذكر الحديث وزاد فيه

ولكننا نأتيها على هيئة واحدة ، فأنزل الله ذكره : " نَسَاؤُكُمْ حَرْتُ لَكُمْ " .

فهو القبل " أهـ ، وفي سنده عبد الله بن علي بن السائب ، قال

ابن حجر : مستور وباقي رجاله ثقات كما في تاريخ الثقات للعجلي صفحة :

(٣٦٢ - ١٨٩) والميزان للذهبي : (٢ / ٥٢١ - ٦٦٢) ، (٤ / ٤٨)

والتقريب لابن حجر صفحة (١٨٢ - ١٩٣ - ٢٥٨ - ٣٩٠) فالحدیث

حسن كما أسلفت .

على أن قوله : " حَرِّثْ لَكُمْ " والحرث هو : " مزدرع " (١) الأولاد في القبـل
دليل (أن الاباحة) (٢) توجهت اليه دون الدبر السفلى ليس بموضع حرث
ولا مزدرع لذلك .

وأما قوله (تعالى) (٣) " أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ
رَبُّكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ " (٤) فمعناه أتأتون المحظور من الذكران وتذرون المباح من
فروج النساء .

وقوله تعالى : " هُنَّ رِبَاسٌ لَكُمْ " (٥) فيه تأويلان :
أحدهما : أن اللباس السكن كقوله تعالى : " وَجَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِبَاسًا " (٦)
أي سكنًا . (٧)

والثاني : أن بعضهم يستر بعضا كاللباس . (٨)

- | | |
|-------|--|
| (١) | ط " المزدرع " . |
| (٢) | ساقط من " ط " . |
| (٣) | ساقط من " ط " . |
| (٤) | سورة الشعراء ، الآية (١٦٦) . |
| (٥) | سورة البقرة ، الآية (١٨٧) . |
| (٦) | سورة الفرقان ، الآية (٤٧) . |
| (٧) | وهو قول مجاهد كما سيأتي . |
| (٨) | قال القرطبي في تفسيره : (٢ / ٣١٦) أصل : " وَأَنْتُمْ رِبَاسٌ لِهِنَّ " .
اللباس في الثياب ثم سمي امتزاج كل واحد من الزوجين بمصاحبه
لباسا ، لانضمام الجسد وامتزاجهما وتلازمهما تشبيها بالثوب وقال
بعضهم يقال : لما ستر الشيء وداره لباس . فجائز أن يكون
كل واحد منهما سترا لصاحبه عمالا يحل ، وقال الربيع : هن
فراش لكم وأنتم لحاف لهن ، وقال مجاهد : أي سكن لكم ، أي سكن
بعضكم الى بعض " أهـ . |

وليس في ذلك على " التأويلين " (١) دليل لهم .
 وأما فساد العقد باستثنائه وسراية الطلاق (به) (٢) فقد يفسد العقد باستثناء
 كل عضو لا يصح الاستمتاع به من فؤادها وكبدها ويسرى منه الطلاق الى جميع بدنها ،
 ولا يدل على اباحة الاستمتاع (به) (٣) فكذلك (٤) الدبر .
 وأما قياسهم على القبل فالمعنى فيه أنه لا أذى فيه .
 وأما استدلالهم بما يتعلق به من كمال المهر وتحريم المصاهرة فغير صحيح
 لأن ذلك لا يختص بمباح الوطء دون محظوره ألا تراه يتعلق بالوطء في الحيض
 والاحرام والصيام وان كان محظورا محرما " فكذلك (٥) هذا .

(١) ط " التأويلات " .

(٢) ساقط من " ط " .

(٣) ساقط من " ط " .

(٤) ط " وكذلك " .

{ ٥ } ط " وكذلك " .

* مسألة *

قال الشافعي (رضي الله عنه ^(١)) " فاما التلذذ بغير ايلاج بين الاليتين فلا بأس ^(٢) وهذا صحيح لعموم قوله تعالى : " وَالَّذِينَ هُمْ لِفُؤُوسِهِمْ حَافِظُونَ وَالْأَعْلَىٰ أَرْوَاجِهِمْ ^(٣) الآية .

ولقول النبي صلى الله عليه (وسلم ^(٤)) " أمن دبرها في قبلها فنعم ان الله لا يستحي من الحق ^(٥) " فدل على اباحة التلذذ بما بين الاليتين .

* فصل *

فاما عزل المنى من الفرج عند الوطء فيه ، فان كان في الاماء جاز من غير استئذانهن لرواية أبي سعيد الخدري ^(٦) . " أنه قال يا رسول الله انا نصيب السبايا ونحب الأثمان افنعزل " عنهن ^(٧) فقال رسول الله صلى الله عليه (وسلم ^(٨)) ان الله تعالى اذا قضى " خلق ^(٩) " نسمة خلقها فان شئتم فاعزلوا ^(١٠) " ولأن في العزل

-
- | | |
|--------|--|
| (١) | ساقط من " ص " . |
| (٢) | انظر: مختصر المزني صفحة (١٧٤) . |
| (٣) | سورة المؤمنون ، الآية (٥ - ٦) . |
| (٤) | ساقط من " ص " . |
| (٥) | تقدم تخريجه صفحة (١١٦٥) . |
| (٦) | سعد بن مالك : تقدمت ترجمته صفحة (١١٤٧) . |
| (٧) | ط " عنهم " . |
| (٨) | ساقط من " ص " . |
| (٩) | ط " خلقا " . |
| (١٠) | أخرجه البخاري : (٤٢٩ / ٧) ، ومسلم : (١٠ / ١٠) ، وأبو داود : (٢ / ٦٢٤) ، ومالك في الموطأ : (٢ / ٥٩٤) ، وأحمد في مسنده : (٣ / ٥٧) ، وابن ماجه : (١ / ٦٢٠) ، والدارمي في سننه : (٢ / ١٤٨) |
- =====

استبقاء لرقها : " وامتناع ^(١) من الافضاء الى عتقها فجاز كما يجوز أن يمتنع من تدبيرها .

وان كانت حرة لم يكن له أن يعزل عنها الا " بآذنها ^(٢) .
والفرق بينهما أن الحق في ولد الحرة مشترك بينهما وفي ولد الأمة يختص به السيد دونها .

* فصل *

فاما الاستمناء وهو استدعاء المني باليد فهو محظور ^(٣) وقد حكى الشافعي عن بعض الفقهاء اباحته ^(٤) وأباحه قوم في السفر دون الحضر ^(٥) وهو خطأ لقوله تعالى :

=====

والبيهقي في السنن : (٢٢٩ / ٧) ، ولفظ البخاري : " عن ابن محيريز أنه قال : " دخلت المسجد فرأيت أبا سعيد الخدري فجلست اليه فسألته عن العزل قال أبو سعيد خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة بنى المصطلق فأصبنا سبيا من سبي العرب فاشتبهنا النساء واشتدت علينا العزبة واحبنا العزل فأردنا أن نعزل وقلنا نعزل ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا قبل أن نسأله فسألناه عن ذلك فقال ما عليكم أن لا تفتطوا ما من نسمة كائنة الى يوم القيامة الا وهي كائنة " .

(١) ط " والامتناع " .

(٢) ط " بآذنه " .

(٣) تحريم الاستمناء باليد هو قول عامة العلماء : انظر : الأم : (٩٤ / ٥) ، أحكام القرآن للشافعي (١٩٥ / ١) ، تفسير القرطبي (١٢ / ١٠٥ - ١٠٦) ، المغني لابن قدامة (١٢٨ / ٣) ، أضواء البيان (٧٦٩ / ٥) ، تفسير ابن كثير : (٢٣٩ / ٣) ، قال أبو عبد الله القرطبي (١٢ / ١٠٥ - ١٠٦) ، " وعامة العلماء على تحريمه ، وقال بعض العلماء أنه كالفاعل بنفسه ، وهي معصية أحدثها الشيطان وأجراها بسين الناس حتى صارت قليلة وليتها لم تقل " .

(٤) ذكر أبو ابن قيم الجوزية في بدائع الفوائد (٩٦ / ٤) عن الامام أحمد جواز الاستمناء ، مع الكراهة لمن كان متردد الحال بين الفتور والشهوة ولا جوزة له ولا امة ولا ما يتزوج به " وانظر تفسير القرطبي (١٢ / ١٠٥) .

(٥) قال في بدائع الفوائد (٩٦ / ٤) وان كان مغلوبا على شهوته يخاف العنت كالاسير والمسافر والفقير جاز له ذلك نص عليه أحمد " أهـ .

• وَالَّذِينَ هُمْ لِأُفُؤِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ (١) الآية • فحظر (٢) ماسوى الزوجات
وملك اليمين ، وجعل مبتغى ماعداء عاديا متعديا لقوله : • فَمَنْ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ
فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ (٣) .

وروى عن النبي صلى الله عليه (وسلم) (٤) (أنه قال (٥) • لعن الله الناكح يده •
• ولأنه • ذريعة الى ترك النكاح وانقطاع النسل فاقتضى أن يكون محرما كاللواط .

-
- (١) سورة المؤمنين : الآية (٥ - ٦) .
- (٢) ط • فحظر على • .
- (٣) سورة المؤمنين ، الآية (٧) .
- (٤) ساقط من • ص • .
- (٥) ساقط من • ط • .
- (٦) هذا الحديث أورده الشيخ محمد الحوت في حسن الأثر صفحة (٢٢٠)
بلفظ • ملعون من نكح يده • وقال غريب جدا .
وذكره ابن حجر في التلخيص (١٨٨ / ٣) وقال أخرجه الأزدى فسي
الضعفاء وابن الجوزى من طريق الحسن بن عرفة في جزء المشهور من
حديث أنس بلفظ • سبعة لا ينظر الله اليهم فذكر منها الناكح يده • قال
واسناده ضعيف ، وفي كشف الخفاء : (١ / ٥٤٢) سبعة لا ينظر
الله اليهم الناكح يده والفاعل والمفعول . قال العجلوني أسنده
الدبلى عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ، وأورده ابن كثير في تفسيره (٢٦٣ / ١)
من طريق ابن سنان لهيعة عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم عن أبي عبد الرحمن
الحيملى عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم سبعة لا ينظر الله اليهم يوم القيامة ولا يذكهم ويقول ادخلوا
النار مع الداخلين الفاعل والمفعول به ، والناكح يده ، وناكح البهيمة ،
وناكح المرأة في دبرها ، وجامع بين المرأة وابنتها ، والزاني بحليلة جاره ،
ومؤذى جاره حتى يلعنه • قال أبو الفداء ابن لهيعة وشيخه ضعيفان • .

* مسألة *

قال الشافعي : " فان أصابها في الدبر لم يحصنها ^(١) " .

وهذا صحيح لأن الاحصان كمال فلم يثبت الا بوطء كامل وهو القبل ولأنه لما لم يتحصن بوطء الاماء وان كان (مباحا اعتبارا بالجملة في الحرائر كان بأن لا يتحصن بالوطء المحرم ^(٢)) في الدبر أولى .

وجملة الأحكام التي تتعلق بالوطء ثلاثة أضرب :

أحدها : ما يختص بالوطء في القبل دون الدبر، وهي ثلاثة أحكام :

أحدها : الاحصان لا يثبت الا بالوطء في القبل ولا يثبت بالوطء ^(٣) في الدبر .

والثاني : احلالها للزوج المطلق ثلاثا لا يكون الا بالوطء في القبل دون الدبر .

لقوله صلى الله عليه (وسلم) ^(٤) لا حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك ^(٥) .

والعسيلة في القبل .

(١) انظر : مختصر المزني صفحة (١٧٤) .

(٢) ساقط من " ط " من قوله : " مباحا اعتبارا بالجملة " .

(٣) ط " في الوطء " .

(٤) ساقط من " ص " .

(٥) أخرجه البخاري : (٤٦٤ / ٩) ، ومسلم : (٣ / ١٠) ، وأبو داود :

(٢ / ٧٣١-٧٣٢) ، والترمذي : (٣ / ٤٢٦) ، والنسائي : (٦ / ١٤٦) ،

ومالك في الموطأ : (٢ / ٥٣١) ، وأحمد في المسند : (٦٢ / ٢) (٦ / ١٩٣) ،

لفظ " عن عائشة رضي الله عنها قالت جاءت امرأة رفاعة الى النبي صلى الله

عليه وسلم فقالت : كنت عند رفاعة فطلقني فبت طلاق فتزوجت

عبد الرحمن بن الزبير وأن مامعه مثل هدية الثوب فتبسم رسول الله

صلى الله عليه وسلم فقال أتريد من أن ترجعي الى رفاعة لا حتى تذوقسي

عسيلته ويذوق عسيلتك قالت وأبو بكر عنده وخالد بالباب ينتظر أن يؤذن

له فنادى يا أبا بكر ألا تسمع هذه ما تجهربه عند رسول الله صلى الله

عليه وسلم " أهـ .

والثالث: سقوط حكم العنة لا يكون الا بالوطء في القبل دون الدبر لأنه من حقوق الموطوءة فاخص بالفرج المباح^(١).

والضرب الثاني: يستوى فيه الوطء في القبل والوطء في الدبر وهو سبعة أحكام: أحدها: وجوب الفسل بالايلاج عليها.

والثاني: وجوب الحد بالزنى في القبل والدبر جميعا.

والثالث: كمال المهر^(٢) ووجوبه بالشبهة كوجوبه بالوطء في القبل.

والرابع: وجوب العدة منه^(٣) كوجوبها بالوطء في القبل^(٤).

والخامس: تحريم المصاهرة ويثبت كيثوته بالوطء في القبل^(٥).

===== والمرأة تسمية بنت وهب بفتح التاء وقبل بالتصغير والأول ارجح قاله في الفتح (٤٩٤/٩).

والهدبة: بضم الهاء المهملة بعدها موحدة مفتوحة هو طرف الثوب الذي لم ينسج مأخوذ من هذب العين وهو شعر الجفن، وأرادت أن ذكره يشبه الهدبة في الاسترخاء وعدم الانتصاب.

انظر: شرح مسلم: (٣/١٠)، فتح الباري: (٤٦٥/٩).
وأما العسيلة: فقد ورد في مسند أحمد: (٦٢/٦) عن عائشة مرفوعا العسيلة الجماع أه.

(١) قال في الروضة: (٢٠٤/٧) في وطء الدبر مانعه: "ولا يحصل به الا حصان ولا التحليل ولا الفياة في الايلاء ولا يزول حكم التعنين، وفي هذين الأخيرين وجه ضعيف" أه.

(٢) قال في الروضة: (٢٠٤/٧) ويستقر به المسمى في النكاح الصحيح على المذهب.

(٣) ط "منها".

(٤) على الصحيح: كما في الروضة: (٢٠٥/٧).

(٥) على الأصح: كما في الروضة: (٢٠٥/٧).

والسادس: فساد العبادات من الحج والصيام والاعتكاف يتعلق به كتعلقها بالوطء في القبل .

والسابع: وجوب الكفارة بافساد الحج والصيام يتعلق به كتعلقها بالوطء في القبل^(١).
والضرب الثالث: ما اختلف أصحابنا فيه وهي ثلاثة أحكام :-

أحدها : الفئسة في الايلاء فيها وجهان :

أحدهما : " أنها ^(٢) لا تكون الا بالوطء في القبل دون الدبر^(٣) . لأنها من حقوق الزوجية فتعلقت بالوطء المستباح بالعقد^(٤) وهو القبل .

والوجه الثاني : انها تكون بالوطء في الدبر^(٥) . لأنه قد صار (به)^(٦) حائثا ولزمت الكفارة فصار به فائثا^(٧) .

والثاني^(٨) : العدة من الوطء في الدبر فان كان في عقد نكاح وجبت به العدة كوجوبها بالوطء في القبل^(٩) ! لأن العدة في النكاح قد تجب بفسير وطء

(١) قال في الروضة : (٢٠٥ / ٧) الاتيان في الدبر كالاتيان في القبل في أكثر

الأحكام كافساد العبادات ووجوب الغسل من الجانبين ووجوب الكفارة في الصوم والحج وغيرها " أهـ .

(٢) ط " انها " .

(٣) وهو الراجح كما في الروضة : (٢٠٥ / ٧) .

(٤) ط " وهي " .

(٥) وهو وجه ضعيف كما في الروضة : (٢٠٥ / ٧) .

(٦) ساقط من " ط " .

(٧) أى : راجعا .

(٨) من الأحكام .

(٩) انظر: الروضة : (٢١٧ / ٧) .

فكان أولى أن تجب بالوطء في الدبر. وان كان لشبهة ففي وجوب

العدة فيه وجهان :

(أحدهما : تجب كوجوبها في النكاح^(١) .

والثاني : وهو قول أبي علي بن خيران^(٢) . لا تجب لأنها في الشبهة تكون استبراء

محضا حفظا للنسب^(٣) واستبراء الرحم ، وهذا المعنى مختص بالقبيل

دون الدبر.

والثالث : لحقوق النسب من الوطء في الدبر، وان كان في عقد نكاح^(٤) . وان كان

في شبهة ففي لحقوق النسب به وجهان ، ان قيل بوجوب العدة منه

كان النسب (به)^(٥) لا حقا ، وان قيل لا تجب العدة منه لم يلحق به

النسب . والله أعلم .

(١) قال في المهدب : (١٤٥ / ٢) وان وطئت امرأة بشبهة وجبت عليها

العدة لأن وطء الشبهة كالوطء في النكاح ، في النسب فكان كالوطء في

النكاح عند إيجاب العدة .

(٢) تقدمت ترجمته صفحة (١٣٧) .

(٣) ط " النسب " .

(٤) ط الأصح كما في الروضة (٢٠٤ / ٧) .

(٥) ساقط من " ص " .

* مسألة *

قال الشافعي (رضى الله عنه ^(١)) وينهاه الامام فان عاد عذره ^(٢) اما فاعل ذلك في زوجته فانه " ينهى ^(٣) " ويكف لا قد امه على حرام وارتكابه المحذور، ولا يعالج في أول فعلة بأكثر من النهي " فينهى ^(٤) الزوج من الفعل وتنهى الزوجة من التمكين فان " عادوا ^(٥) ذلك بعد النهي عزرا تأديبا وزجرا ولا حد فيه لأجل الزوجية فأما " فاعل الزنا ^(٦) فعليه الحد وهو حد اللواط وفيه قولان : أحدهما : كحد الزنى جلد مائة وتغريب عام ان كان بكرا والرجم ان كان ثيبا . والقول الثاني : القتل بكرا (كان ^(٧)) أو ثيبا .
 " وأما المفعول ^(٨) بها فان كانت مطاوعة فعليها حد اللواط على القولين . وان كانت مكرهة " فلا ^(٩) حد عليها ولها مهر مثلها .

-
- | | |
|-------|---|
| (١) | ساقط من " ص " . |
| (٢) | انظر: مختصر المزني صفحة (١٧٤) . |
| (٣) | ص " ينهى " . |
| (٤) | في النسختين " فينهى " . |
| (٥) | ط " عادوا " . |
| (٦) | ص " فاعلة زنا " . |
| (٧) | ساقط من " ط " . |
| (٨) | ط " والمفعول " . |
| (٩) | قال النووي في الروضة : (٧ / ٩١) ان وطئ امرأة أجنبية في دبرها فطريقان : أحدهما انه كاللواط بذكر فيجيء في الفاعل قولا ، أظهرهما ان حده حد الزنى فيرجم ان كان محصنا ويجلد ويغرب ان لم يكن محصنا ،
والثاني ، يقتل محصنا كان أو غيره ، وتكون عقوبة المرأة الجلد والتغريب على الأصح " أهـ ، وانظر المذهب : (٢ / ٢٦٧) ، المنهاج : والسراج الوهاج صفحة (٥٢١) .
(١٠) ط " ولا " . |

فان قيل فليس في اللواط مهر فكيف وجب لهذه مهر ، والفعل معها كاللواط
 قيل لأن النساء جنس (يجب في التلذذ بهن مهر فوجب لهن المهر والذكران
 جنس)^(١) يخالفون النساء فيه فلم يجب لهن مهر " والله أعلم " !^(٢)

(١) ساقط من " ط " .

(٢) ص " وبالله التوفيق " .

باب

الشَّعَائِرُ^(١)

وَمَا دَخَلَ فِيهِ مِنْ أَحْكَامٍ الْقُرْآنَ

(١) الشَّعَائِرُ كِبَرُ الشَّيْنِ الْمَجْمُوعِ

قال الشافعي " رضى الله عنه ^(١) " وإذا ^(٢) نكح ابنته أو المرأة يلي أمرها الرجل على أن ينكحه الرجل ابنته أو المرأة يلي أمرها على أن " صداق ^(٣) كل واحدة منهما بضع الأخرى ولم يسم لكل واحدة منهما ^(٤) صداقا فهذا الشغار الذى نهى عنه رسول الله صلى الله عليه (وسلم) ^(٥) وهو مفسوخ ^(٦) .

أما الشغار في اللغة فهو الخلو يقال بلد شاغر إذا خلا من سلطان ، وأمر شاغر إذا خلا من مدبر ، وأصله مأخوذ من شغور الكلب يقال قد شغور الكلب إذا رفع إحدى رجله للبول لخلو الأرض منها ^(٧) .

وحكى الجاحظ ^(٨) أن شغور الكلب علامة بلوغه وأنه يبلغ بعد ستة أشهر من عمره ، واستشهد بقول الشاعر :

-
- (١) ص " رحمه الله " .
- (٢) ط " وان " .
- (٣) ط " الصداق " .
- (٤) ص " منهن " .
- (٥) ساقط من " ص " .
- (٦) انظر : مختصر المزني صفحة (١٧٤) .
- (٧) انظر : القاموس المحيط : (٢ / ٦٢) ، المصباح المنير : (١ / ٣٣٨) ، شرح مسلم للنووي (٩ / ٢٠٠ - ٢٠١) ، الخرشى : (٣ / ٢٦٧) ، والمغنى لابن قدامة : (٧ / ١٧٦) .
- (٨) هو : أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكنانى الليثى المشهور بالجاحظ ، لأن عينيه كانتا جاحظتين ، والجحوظ النتو كان بحسرا من محور العلم رأسا في الكلام والاعتزال واليه تنسب الفرقة الجاحظية من المعتزلة ، مات سنة خمسين ومائتين .
- انظر : وفيات الأعيان : (٣ / ٤٧٠) ، المعبر : (١ / ٤٥٦) ، الفرق بين الفرق صفحة (١٧٥) .

حتى " توفي الستة " ^(١) المشهور
 من عمره وبلغ الشفورا ^(٢)
 هذا قول أبي عمرو بن العلاء ^(٤) والأصمعي ^(٥) وأكثر أهل اللغة .
 وقال ابن الأعرابي ^(٦) : " سمي الشفار شفارا لقبحه ومنه شفور الكلب لقبسح

- (١) ط " توفى ستة " .
- (٢) هذا البيت للحسن بن هانيء المشهور بابي نواس (ت: ١٩٥ هـ) من قصيدة قالها في كلب سليمان بن داود الهاشمي وكان يسمى زنبورا ومطلعها :
 اذا الشياطين رأيت زنبورا . . . قد قلد الحلقة والسيورا
 وقبل البيت : مشبكات تنظم السحورا . . . أحكم في تأديسه صفير
 وبعد البيت :
- وعرف الأيحاء والصغيرا . . . والكف أن تومئ أو تشيرا
 انظر : الحيوان للجاحظ : ٢ / ٣٠-٣١ ، ديوان أبي نواس صفحة (٦٣٣) بتحقيق أحمد عبد المجيد الغزالي .
- (٣) الإشارة تعود على ما ذكره الماوردي سابقا أن الشفار في اللغة هو الخلو يقال بلد شاغر اذا خلا . . . الخ . انظر صفحة (١١٨٣) .
- (٤) أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبد الله بن الحصين التيمي المازني البصري ، قيل اسمه زبان وقيل غير ذلك .
 قال ابن خلكان والصحيح أن كنيته اسمه ، قال ابن حجر : ثقه ، وهو أحد القراء السبعة وكان أعلم الناس بالقرآن الكريم والشعر والنحو ، قال الأصمعي قال أبو عمرو بن العلاء :
 لقد علمت من النحو ما لم يعلمه الأعمش وما لو كتب لما استطاع أن يحمله ، مات سنة أربع وخمسين ومائة ، وقيل ست وخمسين .
- انظر : وفيات الأعيان : (٣ / ٤٦٦-٤٦٩) ، التقريب صفحة (٤١٩) .
- (٥) هو : أبو سعيد عبد الملك بن قريب بضم القاف وفتح الراء وسكون الباء ابن عبد الملك ابن علي بن أصمع الباهلي المعروف بالأصمعي ، قال ابن حجر : صدوق سني مسن التاسعة .
- قال الشافعي : " ما عبر أحد من العرب بأحسن من عبارة الأصمعي " وكان كثير الاحتراز في تفسير الكتاب والسنة ، ومؤلفاته كثيرة جدا ، ذكر معظمها ابن خلكان ، مات سنة أربع عشرة ، وقيل خمس عشرة ومائتين .
- انظر : وفيات الأعيان (٣ / ١٧٠-١٧٦) ، التقريب صفحة (٢٢٠) .
- (٦) هو الامام الحافظ الزاهد أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن بشر ابن درهم البصري كان ثقة ثبتا عابدا كبيرا القدر بعيد الصوت .
 مات رحمه الله سنة أربعين وثلاثمائة .

منظره اذا بال مع رفع رجله ، وقال ثعلب ^(١) : " الشغار الرفع ومنه شـغـور
الكلب ^(٢) ، والأصل في الشغار مارواه ابن جريج . عن ابن الزبير عن جابر بن
عبد الله ^(٣) قال : " نهى رسول الله صلى الله عليه (وسلم) ^(٤) عن الشـغـار ^(٥)
(وروى حميد ، عن الحسن ، عن عمران بن الحصين ^(٦)) عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم أنه قال : " لا جلب ولا جنب ولا شغار ^(٧) " في الاسلام ^(٨) .

== انظر: تذكرة الحفاظ: (٨٥٢ / ٢) ، العبر: (٢٥٢ / ٢) ، شذرات الذهب:

(٣٥٤ / ٢) ، طبقات الحفاظ للسيوطي صفحة: (٣٥٢) .

(١) هو: أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار النحوي الشيباني

المعروف بثعلب امام الكوفيين في النحو واللغة كان ابن الأعرابي اذا

شك في شيء قال له ما تقول يا أبا العباس في هذا ثقة في حفظه ،

قال الخطيب كان ثعلب حجة دينا وصالحا مشهورا بالحفظ .

مات سنة احدى وتسعين ومائتين ببغداد .

انظر: الفهرست لابن النديم صفحة (١١٠) ، تذكرة الحفاظ: (٦٦٦ / ٢)

البداية والنهاية: (١٠٤ / ١١) ، وفيات الأعيان: (١٠٤ / ١) ، (١٠٤ - ١٠٢ - ٤٩ / ١) .

(٢) سواء قلنا هو مأخوذ من شفر الكلب أو البلد فان التسمية لها وجهها

في كل منهما فهو خال عن الصداق والرفع فيه موجود ومن نظر الى أن

التسمية بالشغار انما هي دليل على قبحة فقد نظر الى معنى فيه وهو

نهى الشرع عنه وكل ما نهى عنه الشرع فهو قبيح لا حسن فيه ولا خير ،

وقال البهوتي في كشف القناع: (١٠٠ / ٥) وقيل هو البعد كأنه بعد عن

طريق الحق .

(٣) تقدمت تراجمهم صفحة (٢٢٤ - ٢٠٩ - ٦٢) .

(٤) ساقط من " ص " .

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه (٢٠١ / ٩) ، والشافعي كما في مصنده: (٣٧٤ - ٢٥٣) ،

وأحمد: (٣٢١ / ٣) ، والبيهقي في السنن: (٢٠٠ / ٧) .

(٦) حميد الطويل ، والحسن البصري ، وعمران ، تقدمت تراجمهم صفحة:

(٧) ساقط من ط من قوله : وروى حميد عن الحسن .

(٨) أخرجه الترمذی: (٤٣١ / ٣) وزاد فيه: " ومن انتهب نهبة قليس منا " .

وقال حديث حسن صحيح ، وأخرجه النسائي: (١١٠ - ١١١) ،

==

وأما الشغار ما وصفه الشافعي " بقول الرجل قد زوجتك بنتي أو وليتي على أن تزوجني بنتك أو وليتك ، على أن يضع كل واحدة منهما صداق الأخرى ^(١) / أو يقول على أن صداق كل واحدة منهما صداق الأخرى ^(٢) أو يقول أن صداق كل واحدة منهما يضع الأخرى ، فهذا هو الشغار المنهي عنه .

والدليل عليه حديثان :

أحدهما : ما رواه الشافعي ، عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ^(٣) أن رسول الله صلى الله عليه (وسلم) ^(٤) (نهى عن الشغار ، والشغار أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه الآخر ابنته ليس بينهما صداق ^(٥) .

والحديث الثاني : رواه معمر ، عن ثابت ، عن أنس ^(٦) قال قال رسول الله

===== وابن حبان كما في الموارد صفحة (٣٠٩) وقوله في الحديث : " لا جلب ولا جنب " الجلب هو في سباق الخيل أن يتبع الرجل فرسه فيزجره ويجلب عليه حثا على الجري ، وفي الصدقة بأن ينزل المصدق على أهل الزكاة في موضع ثم يرسل من يجلب إليه الأموال من أماكنها فيأخذ صدقتها " .

الجنب : في السباق أن يجنب فرسا إلى فرسه الذي يسابق عليه فإذا فتر المركوب تحول إلى المجنوب ، وفي الصدقة أن ينزل العامل بأقصى مواضع أصحاب الصدقة ثم يأمر الأموال أن تجنب إليه ، والمشروع في الصدقة أن يأخذها من أماكنها " أه

(١) انظر : مختصر الزني صفحة (١٧٤) .

(٢) ساقط من " ص " من قوله : " أو يقول على أن صداق " .

(٣) تقدمت ترجمهم صفحة (٢١٨-٢١٣) .

(٤) ساقط من " ص " .

(٥) أخرجه البخاري : (١٦٢ / ٩) ، ومسلم (٢٠٠ / ٩) ، والشافعي كما في

المسند صفحة (٢٥٣) ، وابن ماجه : (١ / ٦٠٦) .

(٦) معمر بن راشد الأزدي وثابت البناني ، وأنس بن مالك تقدمت ترجمهم

صفحة (٦٠٣ - ٢٨٩ - ٩٦) .

صلى الله عليه وسلم^(١) لا شغار في الاسلام والشغار أن يبدل الرجل أخته بأخته^(٢)
 وهذا التفسير من الراوى ، اما أن يكون سماعا من رسول الله صلى الله عليه
 وسلم^(٣) فهو نهي ، واما أن يكون " عن " ^(٤) نفسه (فهو) ^(٥) لعله بمخرج الخطاب
 " وشاهد^(٦) الحال اعرف به من غيره . ^(٧)

فإذا تقرر أن " نكاح " ^(٨) الشغار ما وصفنا فعقد النكاح فيه باطل ، وبه قال
 مالك ، وأحمد ، وإسحق^(٩) إلا أن مالكا^(١٠) جعل النهي فيه متوجها الى الصداق
 وعنده ان فساد الصداق موجب لفساد النكاح ، وعندنا أن النهي فيه متوجه الى
 النكاح دون الصداق وان فساد الصداق لا يوجب فساد النكاح ، فصار مالك موافقا
 في الحكم مخالفا في معنى النهي . ^(١١)

-
- (١) ساقط من " ط " من قوله : " نهى عن الشغار ، والشغار " . الخ
 (٢) أخرجه الامام أحمد في مسنده : (١٩٧ / ٣) قال في الروا : (٣٠٦ / ٦) ،
 صحيح على شرط الشيخين ، وأخرجه ابن ماجة : (٦٠٦ / ١) ، وابن حبان
 كما في الموارد صفحة (٣٠٩) دون قوله والشغار أن يبدل . الخ قال
 قال البوصيرى في الزوائد : (١٠٤ / ٢) هذا اسناد صحيح رجاله ثقات .
 (٣) ساقط من " ص " .
 (٤) ط " هو عن " .
 (٥) ساقط من " ط " .
 (٦) في النسختين وشاهده : والصواب حذف الهاء كما هو مثبت .
 (٧) قد نبه علماء الحديث على أن هذه الزيادة ادراج من الراوى نافع
 أو مالك ، أو ابن عمر .
 انظر : الأم : (٧٦ / ٥) ، المدونة : (١٥٣ / ٢) ، سنن الترمذى :
 (١٥٢ / ٢) ، نيل الأوطار : (١٥٠ / ٦) .
 (٨) ط " النكاح " .
 (٩) تقدمت تراجمهم صفحة (٧٥ - ١٤٠ - ٢١٥) .
 (١٠) ط " أن يكون مالكا " .
 (١١) انظر : الخرشى : (٢٦٧ / ٣) ، كشف القناع : (١٠١ / ٥) ، المغنى
 لابن قدامة : (١٧٧ / ٧) .

وقال أبو حنيفة ^(١) : نكاح الشغار جائز والنهي متوجه الى الصداق دون النكاح
وفساد الصداق لا يوجب فساد النكاح ^(٢) .

^(٣)
فصار مخالفاً "لمالك" في الحكم موافقاً له في معنى النهي وبه قال الزهري
والشوري ^(٤) .

استدل لا بأن النهي متوجه الى الصداق لأنه لو قال كل واحد منهما قد زوجتك
بنتي على أن تزوجني بنتك كان النكاح جائزاً ، وإنما "أبطله" ^(٥) إذا قال على أن صداق
كل واحدة منهما بضع الأخرى فدل على أن النهي الى الصداق وفساده لا يوجب
فساد النكاح كما لو تزوجها على صداق من خمر أو خنزير ، ولأنه لو قال قد زوجتك
بنتي على أن صداقها طلاق امرأتك صح النكاح وإن جعل الصداق بضع زوجته ،
فكذلك سألتنا .

قالوا ولأنكم جوزتم النكاح إذا سمي لهما أو "لا أحدهما" ^(٦) صداقاً فكذلك وإن لم
يسمى لأن ترك الصداق في العقد الصحيح لا يوجب فساداً كما أن ذكره في العقد
الفساد لا يوجب صحته .

ودليلنا ما قدمناه من نهي النبي صلى الله عليه وسلم ^(٧) والنهي "عندنا" ^(٨)
يقتضي "فساد" ^(٩) المنهي عنه مالم "يصرف" ^(١٠) عن دليل ^(١١) .

-
- (١) تقدمت ترجمته صفحة (٥٥) .
(٢) انظر: بدائع الصنائع : (٣ / ١٤٣٠) .
(٣) ط "لمالك" .
(٤) انظر: المغني لابن قدامة : (٧ / ١٧٦) .
(٥) ط "أبطلتوه" .
(٦) ط "أحدهما" .
(٧) ساقط من "ص" .
(٨) ص "عندما" .
(٩) ط "الفساد" .
(١٠) ط "يتصرف" .
(١١) تقدم ذكر هذه القاعدة صفحة (٩٤٣) .

فان قالوا قد فسد بالنهي ما توجه اليه وهو الصداق دون النكاح فعنه جوابان :
أحدهما : أن النهي توجه الى النكاح ، لما رواه ^(*) نافع عن ابن عمر ^(١) أن النبي
صلى الله عليه (وسلم) ^(٢) " نهى عن الشغار " ^(٣) .

والثاني : أنه يحمل على عموم الأمرين .

فان قالوا انما سمى " شغارا " ^(٤) لخلوه من صداق ، ونحن لانخليه لأننا
نوجب فيه صداق المثل " فامتنع " ^(٥) أن يكون شغارا .

قيل هذا فاسد لأنه ليس يمنع ما أوجبتوه من الصداق بعد العقد من أن يكون
نكاح الشغار وقت العقد ، وقد توجه النهي اليه فاقتضى فساد ^(٦) (و) من طريق
القياس ما ذكره الشافعي في القديم " أنه عقد " ^(٧) فيه " تسيويه " ^(٨) .

ومعناه أنه ملك الزوج بضع بنته بالنكاح ثم ارتجعه منه بأن جعله " ملكا لبنت
الزوج بالصداق " ^(٩) وهذا موجب لفساد النكاح كما لو قال زوجتك بنتى على أن يكون
بضعها ملكا لفلان كان النكاح فاسدا بالاجماع ، كذلك هذا بالحجاج وتحريره أنه
جعل المقصود بالعقد لغير المعقود له فوجب أن يبطل قياسا على ما ذكرنا من
قوله زوجتك بنتى على أن يكون بضعها لفلان ، ولأن جعل المعقود عليه معقودا
به فوجب أن " يكون " ^(١٠) باطلا كما لو زوج بنته بعبد على أن تكون رقبتة صداقها ،

- (١) تقدمت ترجمتهما صفحة (٢١٨-٢١٣) .
(٢) ساقط من " ص " .
(٣) تقدم تخريجه صفحة (١١٨٥) .
(٤) ط " شغار " .
(٥) ط " فاوسع " .
(٦) ساقط من " ط " .
(٧) ط " انه عند عقد " .
(٨) أى تطيبس : انظر : مختار الصحاح صفحة (٦٤٠) .
(٩) ط " ملك البنت الزوج بضع بنته بالنكاح بالصداق " .
(١٠) ط " لا يكون " .
(*) ط لوحه / ١٦٥ .

ولأن العين الواحدة اذا جعلت عوضا ومعوذا فبطل أن يكون عوضا بطل أن يكون معوضا كالشمن والمشمن في البيع ، وهو أن يقول قد بعثتك عدي بألف على أن يكون شئنا لبيع داران علي .

فأما الجواب عن استدلالهم بأن الفساد في الصداق لأنه لو قال قد زوجتك بنتي على أن تزوجني بنتك ، كل النكاح جائزا فهو أن الفساد انما كان في الشفار للاشتراك في البضع وفي هنا الموضع لا يكون في البضع اشتراك فصح .

ألا تراه لو قال زوجتك بنتي على أن تزوجني بنتك على أن بضع بنتي صداق لبنتك بطل نكاح بنته لأنه " حصل ^(١) في بضعها اشتراك " ولم يبطل نكاح الأخرى ^(٢) لأنه لم يحصل في بضعها اشتراك .

وأما استدلاله بأنه لو جعل صداق بنته طلاق زوجته صح فذلك ها هنا فالجواب عنه أنه فساد اختص بالمهر ولم " يحصل ^(٣) في البضع شريك فذلك صح وليس كذلك في مسألتنا .

وأما استدلاله الآخر فسنذكر من اختلاف أصحابنا ما يكون جوابا . وبالله التوفيق .

(١) ط " جعل " .

(٢) ط " مكرر " .

(٣) ط " يجعل " .

* مسألة *

قال الشافعي (رضي الله عنه ^(١)) " ولو سمي لهما أو لأحدهما ^(٢) صداقا فليس بالشغار المنهي عنه ، والنكاح ثابت " والمهر ^(٣) فاسد ولكل واحدة منهما مهر مثلها ، ونصف مهران طلقت قبل الدخول ^(٤) وهذا كما قال . اختلف أصحابنا في صورة هذه المسألة على وجهين :

أحدهما : صورتها ، أن يقول : قد زوجتك بنتي على أن تزوجني بنتك على أن صداق كل واحدة منهما بضع الأخرى ومائة درهم ، فيصح النكاحان اعتبارا بالاسم ، وأنه لا يسمى مع المهر المذكور شغارا خاليا ، ويكون لكل واحدة منهما مهر مثلها لفساد الصداق .

والوجه الثاني : أن هذه المسألة شغار يفسد فيه النكاحان اعتبارا بالمعنى ، وهو التشريك في البضع ، وإن صورة مسألة الشافعي (رضي الله عنه ^(٥)) التي لم يجعلها شغارا أن يقول " زوجتك " ^(٦) بنتي على صداق مائة على أن تزوجني بنتك على صداق مائة فالنكاحان جائزان لأنه لم يشرك في البضع ولا جعل المعقود عليه معقودا به ويبطل " الصداقان " ^(٧) لأن فساد

-
- | | |
|-------|---|
| (١) | ص " رحمه الله " . |
| (٢) | ط " لأحديهما " والتصويب من " ط " ومختصر المزني صفحة (١٧٤) . |
| (٣) | ط " فالمهر " . |
| (٤) | انظر : مختصر المزني صفحة (١٧٤) . |
| (٥) | ساقط من " ص " . |
| (٦) | ص " قد زوجتك " . |
| (٧) | ط " النكاحان " . |

الشرط راجع اليه فاسقط فيه ما قبله وهو مجهول فصار باقيه مجهولا والصدّاق المجهول يبطل ولا يبطل به النكاح بخلاف البيع الذي يبطل " ببطلان " الثمن .
 فلو قال : " زوجتك ^(١) بنتي بصدّاق ألف على أن تزوجني (بنتك ^(٢)) بصدّاق ألف على أن بضع كل واحدة منهما " مهر ^(٣) الأخرى صح النكاحان على الوجه الأول ولم يكن " شغاراً ^(٤) لما تضمنه من تسمية الصدّاق ، وبطل النكاحان على الوجه الثاني ^(٥) (٥) كان شغاراً لما فيه من التشريك في البضع ، ولو قال زوجتك بنتي على أن تزوجني بنتك صح النكاحان على الوجهين معا ، وكان لكل واحدة منهما مهر مثلهما ^(٦) .
 لما ذكرنا من أنه شرط يعود فساداً الى المهر المستحق .

ولو قال زوجتك بنتي على أن تزوجني بنتك على أن بضع بنتي صدّاق بنتك بطل نكاح بنته " لأنه جعل ^(٧) بضعها مشتركا وصح نكاحه على بنت صاحبه لأنه لم يجعل بضعها مشتركا .

ولو قال على أن صدّاق بنتي بضع بنتك صح نكاح بنته وبطل نكاحه لبنت صاحبه ،

(١) ط " قد زوجتك " .

(٢) ساقط من " ط " .

(٣) ص " بضع " .

(٤) ط " صدّاقا " .

(٥) ساقط من " ط " .

(٦) قال في الروضة : (٧ / ٤١) " ولو قال كل واحد زوجتك بنتي على

أن تزوجني بنتك وقبل الآخر ولم يجعل البضع صدّاقاً فوجهان

الأصح الصحة لأنه ليس فيه الا شرط عقد في عقد وذلك لا يفسد

النكاح ، ولكل واحدة مهر المثل " أهـ .

وانظر: تحفة المحتاج : (٧ / ٢٢٥) .

(٧) ط " لاجل " .

لأن الاشتراك في بضعها لا في بضع بنته فتأمل تجد مستمر التعليل (وباللـه
التوفيق) (١) .

* فصل * *****

وإذا قال الرجل ان جئتني بكذا وكذا الى أجل يسميه فقد زوجتك بنتي فجاءه
(به) (٢) في أجله لم يصح وأجازه مالك مع الكراهة اذا شهد على نفسه بذلك (٣) .
استدل لا بقوله تعالى : " أَوْفُوا بِالْعُقُودِ " (٤) .

وهذا خطأ لقول النبي صلى الله عليه وسلم : " من أدخل في ديننا ما ليس منه
فهو رد " (٥) ولأنه نكاح مسلم علق بمجيء " صفة " (٦) فوجب أن لا يصح كقوله " زوجتكها " (٧)
اذا جاء المطر .

ولأن عقود المعاوضات لا تعلق بمجيء الصفات فاما قوله تعالى : " أَوْفُوا بِالْعُقُودِ " (٨)
فليس هذا عقد فيلزم الوفاء به (والله أعلم) (٩) .

-
- | | |
|-------|--|
| (١) | ساقط من " ص " . |
| (٢) | ساقط من " ط " . |
| (٣) | قال في المدونة (١٦٠ / ٢) رأيت لو أن رجلاً تزوج امرأة بثلاثين دينار
نقداً أو ثلاثين نسيئة الى سنة قال قال مالك لا يعجبني هذا النكاح ولم
يقل لنا فيه أكثر من هذا . |
| (٤) | سورة المائدة الآية (١) ، تمامها : " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ
أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحْطَى الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ إِنَّ اللَّهَ
يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ " . |
| (٥) | تقدم تخرجه صفحة (٩٤٣) . |
| (٦) | ط " الصفة " . |
| (٧) | ص " قد زوجتكها " . |
| (٨) | سورة المائدة ، الآية (١) . |
| (٩) | ساقط من " ط " . |

* باب نكاح المتعة^(١) ، والمحلل^(٢) *

قال الشافعي رضي الله عنه أخبرنا مالك عن ابن شهاب^(٣) ، عن عبد الله^(٤) ،
والحسن^(٥) "ابني" محمد^(٦) بن علي عن أبيه^(٧) ،

- (١) اشتقاقا من المتاع ، قال في القاموس : (٣١ / ٨٦) المتعة بضم الميم
وحكى كسرهما اسم للممتع كالمتاع ، وان تتزوج امرأة تتمتع بها أياما ثم
تخلي سبيلها ، وان تضم حبا الى عمرتك "أهـ .
- (٢) سيأتي تعريفه عند الكلام عليه .
- (٣) تقدمت ترجمتهما صفحة (٢٥ - ٢٢٥) .
- (٤) هو : عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي أبو هاشم
كان صاحب علم ورواية وكان ثقة قليل الحديث قال ابن عبد البر كان
أبو هاشم عالما بالكثير من المذاهب والمقالات وكان عالما بفنون العلم ،
مات سنة تسع وتسعين بالشام .
- انظر : تاريخ الثقات للعجلي صفحة (٢٧٧) ، تهذيب التهذيب :
(١٦ / ٦) التقريب صفحة : (١٨٨) .
- (٥) هو : الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي أبو محمد المدني
وثقه العجلي وابن حجر وغيرهما .
- قال الزهدى : ثنا الحسن وعبد الله ابنا محمد وكان الحسن ارضا ههما
في أنفسنا وفي رواية وكان الحسن أوثقهما .
- مات سنة تسع وتسعين وقيل غير ذلك .
- انظر : تاريخ الثقات للعجلي صفحة (١١٢) ، الثقات لابن حبان :
(١٢٢ / ٤) ، تهذيب التهذيب : (٣٢٠ / ٢) ، التقريب صفحة (٧٢) .
- (٦) في النسختين "ابن" ، والتصويب من سنن سعيد بن منصور : ٢١٨ / ١ .
- (٧) هو : محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي أبو القاسم ويعرف بابن
الحنفية ، قال ابن حجر : ثقة عالم ، وقال العجلي : كان رجلا
صالحا تابعيا ثقة ، وسأل رجل ابن عمر عن مسألة فقال سل محمد
ابن الحنفية مات قول فسأله عنها ثم أخبره فقال ابن عمر : أهل بيت
مفهمون " مات بعد الثمانين .

عن علي^(١) : أن النبي صلى الله عليه (وسلم)^(٢) " نهى عام خيبر عن نكاح المتعة
وعن لحوم الحمر الأهلية^(٣) .

وهذا كما قال ، نكاح المتعة حرام وهو أن يقول للمرأة أمتعيني بنفسك شهرا
أو موسم الحاج أو ما أقمت في البلد أو يذكر ذلك بلفظ النكاح أو التزويج لهما
أو لوليها بعد أن يقدره بمدة إما معلومة أو مجهولة فهو نكاح المتعة الحرام ،
وهو قول العلماء من الصحابة والتابعين والفقهاء^(٤) .

وحكى عن ابن عباس ، وابن أبي مليكة^(٥) ، وابن جريج^(٦) ، (والامامية)^(٧) " جوازه^(٨) .

== انظر: تاريخ الثقات للعجلي صفحة (٤١٠) ، تهذيب التهذيب : (٣٥٤ / ٩)
التقريب صفحة (٣١٢) .

(١) علي بن أبي طالب رضي الله عنه تقدمت ترجمته صفحة (١٣١) .

(٢) ساقط من " ص " .

(٣) أخرجه البخاري : (١٦٦ / ٩) قال حدثنا مالك بن اسماعيل بن عيينة

أنه سمع الزهري يقول أخبرني الحسن بن محمد بن علي وأخوه عبد الله

عن أبيهما أن عليا قال لا بن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم : " نهى

عن نكاح المتعة يوم خيبر وعن لحوم الحمر الأهلية " وفي رواية " الأنسية "

وأخرجه الترمذي : (٤٣٠ / ٣) ، والنسائي : (١٢٦ / ٦) ، وابن ماجه :

(٦٣١ / ١) ، والشافعي كما في المسند صفحة : (٢٥٤) ، وأحمد فسي

مسنده : (٤٠٤ / ٣) ، والامام زيد في مسنده صفحة : (٣٠٤) ، وسعيد

ابن منصور في سننه : (٢١٨ / ٢) .

(٤) انظر: بدائع الصنائع : (١٤٠٢ / ٣) المجموع شرح المذهب : (٤١٠ / ٥) ،

فتح الباري : (٧٣ / ٩) ، القسطلاني : (٤٤ / ٨) ، شرح مسلم للنسوي :

(١٧٩ / ٩) ، المفني لابن قدامة : (٥٧١ / ٧) ، تفسير القرطبي :

(١٣٢ / ٥) .

(٥) عبد الله بن عبيد الله : تقدمت ترجمته صفحة (١١٥٢) .

(٦) عبد الملك : تقدمت ترجمته صفحة (٢٢٤) .

(٧) ساقط من " ط " .

(٨) ط " رأيهما فيه جوازه " .

استدل لا بقوله تعالى : " فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ " (١) فكان على عمومها
 في المتعة المقدرة ، والنكاح المؤبد . وقال تعالى : " فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ
 فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ " (٢) فذكر ابا احتها نسا ، وهي في قراءة ابن مسعود فَمَا
 اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ (٣) وهذا أبلغ في النص (٤)
 وروى سلمة بن الأكوع (٥) أن منادى . . .

-
- (١) سورة النساء ، الآية (٣) .
 (٢) سورة النساء ، الآية (٢٤) .
 (٣) ساقط من " ص " من قوله : " فذكر ابا احتها " .
 (٤) هذه القراءة : أخرجها الحاكم في المستدرک : (٣٠٥ / ٢) أنبأ النضر بن
 شميل أنبأ شعبة ثنا أبو سلمة قال سمعت أبا نضرة يقول قرأت على
 ابن عباس رضي الله عنهما " فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ
 فَرِيضَةً " ، قال ابن عباس " فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى " .
 قال أبو نضرة فقلت ما تقرأها كذلك فقال ابن عباس والله لأنزل الله
 كذلك " . قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم
 يخرجاه " .
 وأخرجه ابن جرير في تفسيره : (١٧٧ / ٨) ، وابن حميد وابن الأنباري
 في المصاحف كما في الدر : (١٤٠ / ٢) أهد
 وهذه القراءة مروية عن ابن مسعود وجابر بن عبد الله وأبي بن كعب ،
 انظر : تفسير الطبري : (٩ / ٥) ، والدر المنثور : (٤٨٤ / ٢) وسيأتي
 الجواب عنها صفحة (١٢١٥) .
 (٥) هو : أبو العباس سلمة بن عمرو بن الأكوع واسم الأكوع سنان بن عبد الله
 ابن قشير بن خزيمة الأسلمي الصحابي الجليل أول مشاهد الحديبية
 كان رضي الله عنه من الشجعان ويسبق الفرس عدوا ، بايع النبي صلى الله
 عليه وسلم عند الشجرة على الموت كما في . . البخاري .
 مات سنة أربع وسبعين .
 انظر : الاصابة : (٦٦-٦٧ / ٢) ، أسد الغابة : (٣٣٣ / ٢) ، التقريب
 صفحة (١٣١) .

رسول الله صلى الله عليه (وسلم) ^(١) خرج يقول : " ان الله قد اذن لكم فاستمتعوا " ^(٢)
وهذا نص .

وروى (عن) ^(٣) عمر بن الخطاب ^(٤) أنه قال : متعتان كانتا (على) ^(٥) عهد رسول الله
صلى الله عليه (وسلم) ^(٦) أنا أحرمهما وأنهى عنهما بأن اعاقب عليهما متعة النساء
ومتعة الحج ^(٧)

(١) ساقط من " ص " .

(٢) أخرجه البخارى (١٦٢ / ٩) ، ومسلم (١٨٢ / ٩) ، وعبد الرزاق في المصنف
ولفظ البخارى عن جابر بن عبد الله وسلمة بن الأكسوع قالا كنا في جيش
فأتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : " انه قد اذن لكم أن
تستمتعوا فاستمتعوا " ، وفي رواية مسلم خرج علينا منادى رسول الله
فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اذن لكم أن تستمتعوا يعنى
متعة النساء " أه .

(٣) ساقط من " ط " .

(٤) تقدمت ترجمته صفحة (١٢٠) .

(٥) ساقط من " ط " .

(٦) ساقط من " ص " .

(٧) أخرجه سعيد بن منصور في سننه : (٢١٩ / ١) عن هشيم ، أنا خالد ،
عن أبي قلابة ، قال قال عمر بن الخطاب متعتان . الخ ، ورجاله ثقات
كما في التقريب صفحة (٣٦٥ - ٩٠ - ١٧٤) .

وأخرجه البيهقي في السنن : (٢٠٦ / ٧١) عن أبي نضرة قال قلت لجابر
ان ابن الزبير ينهى عن المتعة وان ابن عباس يأمر بهما قال على يسدى
جرى الحديث تمتعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومع أبي بكر
فلما ولي عمر خطب الناس فقال ان رسول الله هو الرسول وان هـذا
القرآن هو القرآن وانما كانتا متعتان على عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم أنا أنهى عنهما واعاقب عليهما احداهما متعة النساء ولا أقدر
على رجل تزوج امرأة الى اجل الا غييته بالحجارة والأخرى متعة الحج
افصلوا حجكم من عمرتكم فانه أتم لحجكم وأتم لعمرتكم " .

فأخبرنا (با^(١)) باحتهما على عهد الرسول (صلى الله عليه) وسلم وما ثبت إباحته بالشرع لم يكن له تحريمه بالاجتهاد .

قالوا : " لأنه " ^(٢) عقد على منفعة فصح تقديره " بمدة " ^(٤) كالأجارة .

ولأنه قد ثبت إباحتها بالاجماع فلم ينتقل عنه إلى التحريم إلا باجماع .
ودليلنا قول الله تعالى : " وَالَّذِينَ هُمْ لِغُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ ، إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ
أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ " ^(٥) وليست هذه زوجة ولا ملك يمين ، فوجب
أن يكون فيها ملوما ثم قال " فَمَنْ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ " ^(٦) فوجب
أن يكون عاديا .

==== وأخرجه أحمد في مسنده : (١ / ٥٢) بلفظ : " فلما ولي عمر
خطب الناس فقال ان القرآن هو القرآن وأن رسول الله
هو رسول الله وانهما كانتا متعتان على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم احدهما متعة الحج والاخرى متعة النساء " .
قال الشيخ أحمد شاكر في تحقيق المسند : (٢ / ٣١٢) اسناده
صحيح .

وأخرجه مسلم في صحيحه : (٩ / ١٨٤) ، والبيهقي في السنن : (٧ / ٢٠٢)
" عن أبي نضرة قال كنت عند جابر فأتاه آت فقال ابن عباس وابن الزبير
اختلفا في المتعة فقال جابر فعلناها مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم ثم نهانا عنها عمر فلم نعد لهما " .

(١) ساقط من " ط " .

(٢) ساقط من " ط " .

(٣) ط " او لأنه " .

(٤) ص " لمدة " .

(٥) سورة المؤمنون : الآية (٥ - ٦) .

(٦) سورة المؤمنون : الآية (٧) .

ويدل عليه من السنة مع الحديث الذي رواه الشافعي في صدر الباب (١).
 ما رواه أبو ضمرة (٢) عن عبد العزيز بن (٣) عمر بن عبد العزيز (٤) عن الربيع بن سبرة (٥)،
 عن أبيه (٦)، قال قدمت مكة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع فقال
 استمتعوا من هؤلاء النساء ، والاستمتاع يومئذ عندنا النكاح فكلم النساء من كلمهن
 فقلن لا نكح الا بيننا وبينكم أجل فذكرنا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم (٧)

-
- (١) صفحة (١١٩٤) .
- (٢) هو : أنس بن عياض بن ضمرة ، وقيل جعدة ، وقيل عبد الرحمن أبو ضمرة
 الليثي المدني ، وثقه ابن حجر .
- (٣) انظر: تهذيب التهذيب : (١ / ٣٧٥-٣٧٦) ، التقريب صفحة (٣٩) .
 ط " عن " والتصويب من " ص " وابن ماجه : (١ / ٦٣١) ، والبيهقي :
 (٢٠٣ / ٧) .
- (٤) هو : عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموي أبو محمد
 المدني نزيل الكوفة ، قال ابن حجر : صدوق يخطئ " ، وثقه أبو داود ،
 وابن حبان ، وابن معين .
 مات سنة سبع وأربعين ومائة .
- (٥) انظر: تهذيب التهذيب : (٦ / ٣٤٦-٣٥٠) ، التقريب صفحة (٢١٥) .
 الربيع بن سبرة بن معبد الجهني المدني تابعي ثقة : وثقه ابن حجر
 والعجلي وابن حبان وغيرهم .
- (٦) انظر: التاريخ الكبير : (٢ / ٢٧٣) ، الثقات لابن حبان : (٤ / ٢٢٧) ،
 تهذيب التهذيب : (٣ / ٢٤٤) ، التقريب صفحة (١٠١) .
 سبرة بن معبد بن حرمة بن سبرة الجهني والد الربيع أول مشاهده
 الخندق وشهد ما بعد ها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مات رضي الله
 عنه في خلافة معاوية .
- انظر: الاصابة : (٢ / ١٤) ، تهذيب التهذيب : (٣ / ٤٥٣) ، أسد
 الغابة : (٢ / ٢٦٠) .
- (٧) ساقط من " ص " .

فقال اضربوا بينكم وبينهن أجلا فخرجت أنا وابن عم لي عليه برد وعلى " بردي " (١)
 (وبرد أجود بن بردى وأنا أشب منه فاعجبها شبايى واعجبها برده) (٢) فقال :
 " برد كبر " (٣) وكان الأجل بيني وبينها عشرة فبت (عندها) (٤) تلك الليلة ثم
 غدوت فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المقام والركن يخطب الناس فقال :
 " أيها " (٥) الناس كنت قد أذنت لكم من هؤلاء النساء وأن الله قد حرم ذلك وهو
 حرام الى (يوم) (٦) القيامة فمن كان عنده (منهن) (٧) شئ فليخل سبيلها ولا تأخذوا
 مما آتيتوهن شيئا " (٨).

-
- (١) ط " برده " .
 (٢) ساقط من " ص " من قوله : " وبرد أجود من بردى " .
 (٣) ط " ذكر دى " ومعناه غير واضح .
 (٤) ساقط من " ط " .
 (٥) ص " يا أيها " .
 (٦) ساقط من " ط " .
 (٧) ساقط من " ط " .
 (٨) أخرجه الحميدى في المسند : (٢٧٤ / ٢) رقم (٨٤٦) ، وسعيد بن منصور في سننه : (٢١٧ / ١) ، وابن ماجه : (٦٣١ / ١) ، وأحمد في مسنده : (٤٠٥ / ٣) ، والدارمي في سننه : (١٤٠ / ٢) ، قال الهيثمى في الجمع : (٢٦٤ / ٤) ورجال أحمد رجال الصحيح .
 وأخرجه مسلم في صحيحه : (١٨٥ / ٩) مختصرا ومطولا عن الربيع بن سبرة وفيه قال : " أن أباه حدثه أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا أيها الناس انى كنت قد أذنت لكم في الاستمتاع من النساء وأن الله حرم ذلك الى يوم القيامة فمن كان عنده منهن شيئا فليخل سبيله ولا تأخذوا مما آتيتوهن شيئا " .
 وأخرجه النسائى : (١٢٦ - ١٢٧) ، وعبد الرزاق : (٢٦٤ / ٧) ، والبيهقى بالفاظ متقاربة بزيادة ونقص .

وروى ابن لهيعة^(١) عن موسى بن أيوب^(٢) عن إياس بن عامر^(٣) عن علي بن أبي طالب^(٤) قال نهى رسول الله صلى الله عليه (وسلم)^(٥) عن المتعة ، وقال إنما كانت لمن لم يجد^(٦) فلما نزل^(٦) النكاح والطلاق والعدة والميراث بين الزوج والمرأة نسخت^(٧).

- (١) تقدمت ترجمته صفحة (٩٣٣) .
- (٢) هو : موسى بن أيوب بن عامر الغافقي بمعجمة ثم قاف البصري روى عنه إياس بن علي رضي الله عنه ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن حجر : مقبول . مات سنة ثلاث وخمسين ومائة .
- انظر الثقات لابن حبان ، ميزان الاعتدال : (٤ / ٢٠٠) ، التقريب : (٣٥٠) .
- (٣) هو : إياس بن عامر الغافقي ثم المناري المصري كان من شيعة علي والوافدين عليه من أهل مصر ، ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال العجلي لأبأس به وصح له ابن خزيمة ، وقال ابن حجر صدوق حسن الثالثة .
- انظر التاريخ الكبير : (١ / ٤٤٢) ، الثقات لابن حبان : (٤ / ٣٣-٣٥) ، تاريخ الثقات للعجلي صفحة (٧٥) ، تهذيب التهذيب : (١ / ٣٨٩) ، التقريب صفحة (٤٠) .
- (٤) تقدمت ترجمته صفحة (١٣١) .
- (٥) ساقط من " ص " .
- (٦) ط " فلا نزال " .
- (٧) أخرجه الدارقطني : (٣ / ٢٥٩-٢٦٠) ، والبيهقي : (٧ / ٢٠٧) ، ورواه الحازمي في الاعتبار : (١٧٨) وقال غريب جداً قال الزيلعي في نصب الراية : (٣ / ١٨٠) ، وقد روى من طرق يقوى بعضها بعضاً ، وضعفه ابن القطان " أهد . وذكره الهيثمي في المجمع : (٤ / ٢٦٥) ، وقال في الصحيح طرف من أوله ، رواه الطبراني في الأوسط وفيه ابن لهيعة وحديثه حسن وبقيته رجاله ثقات " .
- وقال البخاري في تعليقه على الصحيح وقد بينه علي بن أبي طالب عنه النبي صلى الله عليه وسلم أنه منسوخ قال في الفتح : (٩ / ١٧٣) ، أخرج عبد الرزاق : (٧ / ٥٠٥) عن علي قال نسخ رمضان كل صوم ونسخت الزكاة كل صدقه ونسخ المتعة والطلاق والعدة والميراث " .

وروى عمر بن الخطاب^(١) أن رسول الله صلى الله عليه (وسلم)^(٢) أباح المتعة
ثلاثاً ثم حرمها^(٣).

وروى نافع، عن ابن عمر،^(٤) قال: " نهى رسول الله صلى الله عليه (وسلم)^(٥) عن

(١) تقدمت ترجمته صفحة (١٢٠) .

(٢) ساقط من " ص " .

(٣) أخرجه ابن ماجة في سننه : (٦٣١ / ١) حدثنا محمد بن خلف العسقلاني

ثنا الفريابي عن أبان بن أبي حازم ، عن أبي بكر بن حفص عن ابن عمر
قال : " لما ولي عمر بن الخطاب خطاب الناس فقال ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذن لنا في المتعة ثلاثاً ثم حرمها والله لا أعلم
أحداً يتمتع وهو محصن الا رجسته بالحجارة الا أن يأتيني بأربعة
يشهدون أن رسول الله أحلها بعد أن حرمها " .

قال البوصيري في الزوائد : (١١٥ / ٢) هذا اسناد فيه مقال بكر بن
أبو حفص : اسمه اسماعيل الأيلي ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال
ابن أبي حاتم عن أبيه كتب عنه وعن أبيه وكان أبوه يكذب قلت :
لابأس به قال لا يمكنني أن أقول لابأس ، وأبان بن أبي حازم مختلف فيه ،
وأصله في الصحيحين وغيرهما " أهـ

قلت لقد وهم البوصيري لأن أبا بكر المذكور في هذا السند ليس اسماعيل
كما ذكر بل هو عبد الله بن حفص بن عمر بن سعد بن أبي وقاص ثقة مسن
الخامسة أخرج له الجماعة يروى عن ابن عمر وعنه أبان البجلي كما فسي
التهذيب : (١٨٨ / ٥ - ١٨٩) ، أما من ترجم له البوصيري فمن الطبقة
العاشرة يروى عنه ابن ماجة مباشرة فهو أحد شيوخه وغالباً ما يذكرونه
بكنيته " أبي بكر " لا يزيد عليها كما في سنن ابن ماجة : (١٣٣٢ / ٢) -

(١٢٣٣) وربما صرح باسمه كما في (١٢١٦ / ٢) ، والحديث صحيحه
ابن حجر في التلخيص : (١٥٤ / ٣) ، والشوكاني في النيل : (١٤٧ / ٦) .

(٤) تقدمت ترجمتهما صفحة (٢١٨ - ٢١٣) .

(٥) ساقط من " ص " .

لحوم الحمر الأهلية ، وعن متعة النساء وما كنا مسافحين^(١)
 وروى عكرمة بن عمار^(٢) ، عن سعيد ، عن

(١) أخرجه البيهقي : (٢٠٢ / ٧) عن سالم بن عبد الله أن رجلا سأل
 عبد الله بن عمر عن المتعة فقال حرام قال فان فلانا يقول فيها
 فقال والله لقد علم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرمها يسوم
 خير وما كنا مسافحين " قال في الفتح : (١٦٩ / ٩) " أخرجه أبو عوانة
 وصححه " وقال في عون المعبود : (٨٢ / ٦) اسناده قوى " وقال
 في مجمع الزوائد : (٢٦٥ / ٤) عن سالم بن عبد الله قال أتى عبد الله
 ابن عمر فقبل له ان ابن عباس يأمر بنكاح المتعة فقال ابن عمر :
 سبحان الله ما أظن ابن عباس يفعل هذا قالوا بلى انه يأمر به قال
 وهل كان ابن عباس الا غلاما صغيرا ان كان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ثم قال ابن عمر نهانا عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وما كنا مسافحين .

قال الهيثمي : رواه الطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح خلا
 المعافى بن سليمان وهو ثقة " أه
 قوله : " وما كنا مسافحين " ، أي لم نكن لنقدم على نكاح المتعة بعد علما
 بتحريمها فنكون بذلك مسافحين .

(٢) هو : عكرمة بن عمار ، بن عقبة بن حبيب بن شهاب أبو عمار العجلي
 اليمامي أصله من البصرة .
 ذكره ابن حبان في الثقات وقال في روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب
 كان يحدث من غير كتاب " ، وقال ابن حجر : صدوق يغلط في روايته
 عن يحيى بن أبي كثير ، من الخامسة قال عاصم بن علي كان مستجاب الدعوة ،
 مات سنة تسع وخمسين ومائة .

انظر : الثقات لابن حبان (٢٣٢ / ٥) ، ميزان الاعتدال (٩٠ / ٣) ، تهذيب
 التهذيب : (١٦١ / ٧) ، التقريب صفحة : (٢٤٢) .

أبو هريرة^(١) قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه (وسلم)^(٢) في " غزوة " تبوك فنزلنا عند ثنية الوداع فرأى رسول الله صلى الله عليه (وسلم)^(٣) مصابيح ونساء يبيكين فقال رسول الله صلى الله عليه (وسلم)^(٤) : " حرم المتعة النكاح والطلاق والعدة والميراث " .^(٥)

وحكى أن يحيى بن أكثم^(٦) : دخل على ...

-
- (١) سعيد المقبرى وأبو هريرة تقدمت ترجمتهما صفحة (٤٣٣ - ١١٣) .
- (٢) ساقط من " ص " .
- (٣) ط " غزاه " .
- (٤) ساقط من " ص " .
- (٥) ساقط من " ص " .
- (٦) أخرجه ابن حبان كما في الموارد صفحة (٣٠٩) ، وأبو يعلى كما في مجمع الزوائد : (٢٦٤ / ٤) ، والبيهقى في السنن : (٢٠٧ / ٧) ، والحازمي فسي الاعتبار صفحة (١٨٧) ، قال الهيثمي : " وفيه مؤمل بن اسماعيل وثقه ابن معين ، وابن حبان وضعفه البخارى وغيره .
- والحديث حسنه ابن حجر في التلخيص : (١٥٣ / ٣) ، وابن القطان كما في فسي التعليق ، المغنى (٢٥٩ / ٣) ، وقال في الفتح (١٧٣ / ٩) حديث أبو هريرة له شاهد صحيح عند سعيد بن المسيب .
- قال الشوكاني في النيل (١٤٧ / ٦) ولا يمنع من كونه حسنا كون في اسناده مؤمل بن اسماعيل لأن الاختلاف فيه لا يخرج حديثه عن الحسن ان انضم اليه من الشواهد ما يقويه كما هو شأن الحسن لغيره " أهـ .
- (٧) هو : يحيى بن محمد بن قطن بن سمعان التميمي الأسدي أبو محمد الرازى القاضي كان من كبار الفقهاء ، قال ابن حجر : صدوق الا أنه رمى بسرقة الحديث ولم يقع ذلك له وانما كان يرى الرواية بالا جازة ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال لا يشتغل بما يحكى عنه لأن أكثرها لا يصح عنده . مات سنة اثنتين وأربعين ومائة .
- انظر الثقات لابن حبان : (٩ / ٢٦٥) ، ميزان الاعتدال : (٣٦١ / ٤) ، تهذيب التهذيب : (١٧٩ / ١١) ، التقريب : صفحة (٣٧٣) .

المأمون^(١) ! فقال يا أمير المؤمنين أحطلت المتعة وقد حرمها رسول الله صلى الله عليه
عليه (وسلم)^(٢) فقال (المأمون)^(٣) يا يحيى ان بتحريم المتعة حديث رواه الربيع
ابن سبرة^(٤) ، أعمرابي يبول على عقبه ولا أقول به ، فقال يحيى بن أكثم يا أمير المؤمنين
ها هنا حديث (آخر)^(٥) فقال هاته فقال^(٦) يحيى حدثنا القعنبي^(٧) . فقال المأمون :
لابأس به ، عن من ، قال يحيى عن مالك^(٨) ، فقال المأمون كان أبي يبجله هيه ،

(١) هو الخليفة المأمون عبد الله بن الرشيد هارون بن المهدي محمد بن

المنصور عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس .

كان أفضل رجال بني العباس حزماً وعزماً وحلماً وعلماً ورأياً ودهاءاً وهيباً
وشجاعة وسماحة وله محاسن طويلة لولا ما أتاه من محنة الناس فسي
القول بخلق القرآن وكان بارعاً في الفقه والعربية وأيام الناس فلما كبر
عنى بالفلسفة وعلوم الأوائل ومهر فيها فجره ذلك الى القول بخلق القرآن ،
مات سنة ثمان عشرة ومائتين .

انظر: تاريخ الخلفاء للسيوطي : (٣٠٦) .

(٢) ساقط من " ص " .

(٣) ساقط من " ط " .

(٤) تقدمت ترجمته صفحة (١١٩٩) .

(٥) ساقط من " ط " .

(٦) ص " ثنا " .

(٧) هو : عبد الله بن مسلمة بن قعنب أبو عبد الرحمن المدني أحد الأئمة

الأعلام . قال العجلي : " بصرى ثقة رجل صالح " ، وقال ابن حجر :

ثقة عابد ، قرأ مالك عليه نصف الموطأ وقرأ هو على مالك النصف

الباقى ، قال أبو حاتم : ثقة حجة لم أر أخشع منه .

مات سنة احدى وعشرين ومائتين .

انظر: تذكرة الحفاظ : (١ / ٣٨٣) ، العبر : (١ / ٣٨٢) (التقريب

صفحة (١٨٩) .

(٨) تقدمت ترجمته صفحة (٧٥) .

فقال يحيى عن الزهري^(١) ، فقال المأمون : كان ثقة في حديثه ولكن كان يعمل لبني
 أسية هيه فقال يحيى عن عبد الله ، والحسن ، ابني محمد بن علي ابن الحنفية^(٢) ،
 قال ففكر ساعة ثم قال المأمون كان أحدهما يقول بالوعيد ، والآخر بالارجاء هيه^(٣) ،
 قال يحيى عن أبيهما محمد بن علي قال هيه قال يحيى عن علي بن أبي طالب^(٤) ،
 قال هيه ، قال يحيى أن النبي صلى الله عليه (وسلم)^(٥) نهى عام خبير عن المتعة
 وعن أكل لحوم الحمر الأهلية " فقال المأمون يا غلام اركب " فناد " أن المتعة حرام^(٦) " .

- (١) تقدمت ترجمته صفحة (٢٢٥) .
- (٢) تقدمت ترجمتهما صفحة : (١١٩٤) .
- (٣) قال ابن حجر في التهذيب : (٣٢١ / ٦) المراد بالارجاء الذي تكلم
 الحسن بن محمد فيه غير الارجاء الذي يعنيه أهل السنة المتعلق بالايان
 ذلك اني وقفت على كتاب الحسن بن محمد المذكور أخرجه ابن أبي عمر
 العدني في كتاب الايمان له في آخره قال حدثنا ابراهيم بن عيينة
 عن عبد الواحد بن أيمن قال كان الحسن بن محمد يأمرني أن أقرأ هذا
 الكتاب على الناس ، أما بعد فانا نوصيكم بتقوى الله ، فذكر كلاما كثيرا
 في الموعظة والوصية لكتاب الله واتباع ما فيه وذكر اعتقاده ثم قال
 في آخره ، ونوالي أبا بكر وعمر رضي الله عنهما ونجاهد فيهما لانهما لسم
 تقتل عليهما الأمة ولم تشك في أمرهما ونرجئ من بعدهما من دخل في
 الفتنة فنكل أمرهم الى الله ، الى آخر الكلام فمعنى الذي تكلم فيه الحسن
 أنه كان يرى عدم القطع على احدى الطائفتين المقتلتين في الفتنة بكونه
 مخطئا أو مصيبا وكان يرى أنه يرجئ الامر فيهما ، واما الارجاء الذي يتعلق
 بالايان فلم يعرج عليه فلا يلحقه بذلك عاب والله أعلم .

- (٤) تقدمت ترجمته صفحة (١٣١) .
- (٥) ساقط من " ص " .
- (٦) حديث علي أنه صلى الله عليه وسلم نهى عام خبير عن المتعة . . . الخ
 تقدم تخريجه صفحة (١١٩٥) وقصة المأمون مع يحيى بن أكثم .
 لم أعثر عليها .

فان قيل فهذه الأحاديث * مضطربة ^(١) يخالف بعضها بعضا لأنه روى فسي بعضها أنه حرما عام خيبر ^(٢) ، وروى في بعضها أنه حرما عام الفتح بمكة ^(٣) ، وروى في بعضها أنه حرما في غزوة تبوك ^(٤) ، وروى في بعضها أنه حرما في حجة الوداع ^(٥) ، وبين كل وقت ووقت زمان متد .

فعنه جوابان :

أحدهما : (أنه) ^(٦) تحريم * كره ^(٧) في مواضع ليكون أظهر * وأشهر ^(٨) حتى يعلمه من لم يكن قد علمه لأنه قد يحضر في بعض المواضع من لم يحضر معه غيره فكان ذلك أبلغ في التحريم وأوكد .

-
- (١) ط * مضطربة * .
- (٢) كما تقدم صفحة (١١٩) .
- (٣) ففي صحيح مسلم : (١٨٧/٩) عن الربيع بن سبرة عن أبيه قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمتعة عام الفتح حين دخلنا مكة ثم لم نخرج حتى نهانا عنها * .
- (٤) تقدم ذلك صفحة (١٢٠٤) .
- (٥) تقدم ذلك صفحة (١١٩) وهناك مواطن أخرى لم يذكرها المؤلف منها : عمرة القضاء فقد أخرج عبد الرزاق في المصنف : (٥٠٣/٧) عن معمر والحسن قالا * ما حلت المتعة قط الا ثلاثا في عمرة القضاء ما حلت قبلها ولا بعدها * .
- وفي صحيح مسلم : ١٨٤/٩ عن اياس بن سلمة عن أبيه قال رخص لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عام اوطاس في المتعة ثلاثا ثم نهى عنها * قال ابن حجر في الفتح (١٧٠/٩) يحتل أن يكون أطلق على عام الفتح عام اوطاس لتقاربهما ، وأما عمرة القضاء فلا يصح الاثر فيها لكونه مسن مرسل الحسن ومراسيله ضعيفة لأنه كان يأخذ عن كل واحد ، وعلى تقدير ثبوته فلعله أراد أيام خيبر لانهما كانا في سنة واحدة كما في الفتح وأوطاس سواء * أهـ .
- (٦) ساقط من ط * .
- (٧) ط * كره * .
- (٨) ص * وأشهر * .

والجواب الثاني : أنها كانت حلالا فحرمت عام خيبر، ثم أباحها بعد ذلك لمصلحة علمها ، ثم حرمها في حجة الوداع ، وكذلك قال فيها وهي حرام الى يوم القيامة تنبيهها على أن ما كان من التحريم المتقدم مؤقت يعقبه إباحة ، وهذا التحريم لا يعقبه إباحة^(١) . ولأنه إجماع الصحابة ، روى ذلك عن أبي بكر، وعمر ، وعلي وابن مسعود ، وابن الزبير ، وأبي هريرة^(٢) .
وقال ابن عمر : " لا أظنه إلا السفاح نفسه^(٣) .

(١) قال النووي في شرح مسلم : (١٨١ / ٩) : " والصواب المختار أن التحريم والاباحة كانا مرتين وكانت حلالا قبل خيبر ثم حرمت يوم خيبر ثم أبيحت يوم فتح مكة ، وهو يوم أوطاس لا تصالهما ثم حرمت يومئذ بعد ثلاثة أيام تحريما مؤبدا الى يوم القيامة واستمر التحريم ، ولا يجوز أن يقال أن الاباحة مختصة بما قبل خيبر والتحريم يوم خيبر للتأبيد ، وإن الذي كان يوم الفتح مجرد تأكيد التحريم من غير تقدم إباحة يوم الفتح كما اختساره المازري ، والقاضي عياض لأن الروايات التي ذكرها مسلم فـسـي الاباحة يوم الفتح صريحة في ذلك ولا يجوز إسقاطها ولا مانع يمنع من تكرير الاباحة والله أعلم " أهـ

(٢) تقدمت تراجمهم صفحة)

(٣) أخرجه عبد الرزاق في المصنف : (٥٠٢ / ٧) عن معمر عن الزهري عن سالم قيل لابن عمر أن ابن عباس يرخص في متعة النساء فقال ما أظن ابن عباس يقول هذا قالوا بلى والله أنه ليقوله قال أما والله ما كان يقول هذا في زمن عمر وإن كان عمر لينكلنكم عن مثل هذا وما أعلمه إلا السفاح " .

هذا اسناد صحيح معمر هو ابن راشد الأزدي ثقة ثبت فاضل . انظر ترجمته صفحة (٦٠٣) والزهري هو محمد بن مسلم بن شهاب الفقيه الحافظ متفق على جلالته واتقانه ، انظر ترجمته صفحة (٢٢٥) .

وسالم هو ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب أحد الفقهاء السبعة كان ثبتا فاضلا . انظر ترجمته صفحة (٩٥١) .
وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢٩٢ / ٤ - ٢٩٣) عن ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه قال سئل عن متعة النساء فقال لا نعلمها إلا السفاح ، اسناد صحيح ، وابن عيينة هو سفيان بن عيينة الهلالي ثقة حافظ فقيه أمام حجة كما في التقريب : (١٢٨) ، وانظر ترجمته صفحة (٦١١) .

وقال ابن الزبير : (١) "المتعة هي الزنى الصريح" (٢).

فان قيل : قد خالفهم ابن عباس (٣) ومع خلافه لا ينعقد الاجماع .

قيل : قد رجع ابن عباس عن ابا حنبلها وأظهر تحريمها (٤).

وناظره عبد الله بن الزبير (٥) مناظرة مشهورة (٦).

(١) هو : عروة بن الزبير : تقدمت ترجمته صفحة (٩٩) .

(٢) أخرجه سعيد بن منصور في سننه : (٢١٩/١) عن هشام بن عروة " ان عروة

كان ينهى عن المتعة ويقول هي الزنى الصريح " .

(٣) تقدمت ترجمته صفحة (٥٢) .

(٤) يدل على رجوعه عنها ما رواه عبد الله بن وهب قال أخبرني عمرو بن الحارث

أن بكير بن الأشج حدثه أن أبا اسحق مولى بني هاشم حدثه أن رجلاً

سأل ابن عباس فقال كنت في سفر ومعى جارية لي ولي أصحاب فاحللت

جاريته لأصحابي يستمتعون منها فقال ذاك السفاح " ، أورد أبو بكر

الجصاص في أحكام القرآن : (١٧٩/٢١) وقال : " ان هذا يدل على

رجوعه " .

قلت : اسناد هذا الأثر حسن لأن رجاله ثقات عدا أبو اسحاق الدوسقي

مقبول . انظر : التقريب : (١٩٣-٢٥٨-٤٧-٤٨-٣٩٣) ، تهذيب

التهذيب : (٢/٨-٩) ، وقال أبو بكر الجصاص أيضاً : (٢/١٨٠) ،

" والصحيح ما روى عن ابن عباس من حظرها وتحريمها وحكاية من حكى عنه

الرجوع " ، وقال الترمذى في سننه : (٣/٤٣٠) وانما روى عن ابن عباس

شيء من الرخصة في المتعة ثم رجع عن قوله حيث أخبر عن رسول الله

صلى الله عليه وسلم .

وأخرج أبو عوانة من طريق الزهري : " مات ابن عباس حتى رجع عن

هذه الفتيا " كذا في تلخيص الحبير : (٣/١٥٨) .

(٥) هو : عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي أبو خبيب بالمعجمة

مصغراً كان أول مولود في الاسلام بالمدينة من المهاجرين وهو أحد الشجعان

من الصحابة وأحد من ولي الخلافة منهم قتل رضي الله عنه سنة ثلاث وسبعين

قتله الحجاج بن يوسف الثقفي . انظر : اسد الغابة : (٣/١٦١) ، الاصابة :

(٢/٣٠٩) ، التقريب : صفحة : ١٧٣ .

(٦) أخرج مسلم في صحيحه (٩/١٨٨) أن عبد الله بن الزبير قام بمكة فقال : ان أناساً

أعمى الله قلوبهم كما أعمى أبصارهم يفتون بالمتعة يعرض برجل فنسأله

فقال : انك لجلف جاف فلعمري لقد كانت المتعة تفعل على

عهد امام المتقين يريد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ابن الزبير فجرب =====

وقال له عروة بن الزبير: ^(١) أهلك نفسك ، قال وما هو يا ^(٢) عروة فقال تفتسي
 باباحة المتعة وكان أبو بكر وعمر ينهيان عنها فقال اعجب منك أخبر عن رسول الله
 صلى الله عليه (وسلم) ^(٣) وتخبرني عن أبي بكر وعمر فقال له عروة انهما أعلم
 بالسنة منك فسكت ^(٤).

وروى المنهال بن عمرو ^(٥) عن سعيد بن جبير ^(٦) أن رجلا أتى ابن عباس فقال :
 هل لك فيما صنعت بنفسك في المتعة حتى " سارت " ^(٧) بها الركاب ، وقال فيه الشاعر:
 أقول للشيخ لما طال مجلسه . . . يا صاح هل لك في فتيا ابن عباس
 (٨)
 يا صاح هل لك في بيضا بهكنة . . . تكون مثواك حتى " مصدر " الناس
 (٩)

====
 بنفسك فوالله لئن فعلتها لأرجمنك باحجارك " ، وفي رواية البيهقي في
 السنن : (٢٠٥ / ٧) ، الا قال ، يعرض بابن عباس " أه
 وقوله : جلف جاف : الجلف بكسر الجيم ، قال ابن السكيت وغيره : الجلف ،
 هو الجافي وعلى هذا قيل انما جمع بينهما توكيدا لا اختلاف اللفظ ،
 والجافي هو الغليظ الطبع لقليل الفهم والعلم والأدب لبعده عن أهل
 ذلك " أه . نووى : (١٨٨ / ٩) ، شرح مسلم .

- (١) تقدمت ترجمته صفحة (٩٩) .
- (٢) في النسختين " ياعرتي " والمثبت هو الصواب .
- (٣) ساقط من " ص " .
- (٤) ذكره ابن قدامة في المغني : (٢٦٤ / ٣) في كتاب الحج عن سعيد بن جبير
 عن ابن عباس قال تمتع النبي صلى الله عليه وسلم فقال عروة نهى أبو بكر وعمر
 عن المتعة فقال ابن عباس أراهم سيهلكون أقول قال النبي صلى الله عليه
 وسلم ويقولون نهى عنها أبو بكر وعمر " فهو وارد في متعة الحج لا متعة النساء .
- (٥) المنهال بن عمرو الأسدي الكوفي . ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن حجر :
 صدوق ربما وهم .
 انظر : الثقات لابن حبان ، التقريب صفحة (٣٤٨) ، تهذيب التهذيب (١٠ / ٣١٩) .
- (٦) تقدمت ترجمته صفحة (٤٠) .
- (٧) ص " صارت " .
- (٨) البهكن : كجعفر ، وهو الشاب الغض : كما في القاموس : (٢٠٦ / ٤) .
- (٩) ص " يصدر " .

فقال ابن عباس ما الى (هذا)^(١) ذهبت ، وقدم يوم عرفة فقال : " أيها^(٢) الناس
انها والله لا تحصل لكم الا " كما^(٣) تحل لكم الميتة والدم ولحم الخنزير^(٤) .

(١) ساقط من " ص " .

(٢) ص " يا أيها " .

(٣) ص " ما " .

(٤) أخرجه البيهقي في السنن : (٢ / ٢٠٥) عن الحسن بن عمار عن
المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير قال : قلت لابن عباس ماذا صنعت؟
ذهبت الركائب بفتياك ، وقال فيه الشعراء فقال وما قالوا ؟ قال : قال
الشاعر : أقول للشيخ ، فذكر البيتين ، فقال ابن عباس : ما هذا أردت
وما بهذا أفتيت ان المتعة لا تحل الا للمضطر الا انما هي كالميتة والدم
ولحم الخنزير .

قلت : هذا الأثر في غاية الضعف لأن في سنده الحسن بن عمار مستروك
كما في الضعفاء والمتروكين للنسائي صفحة (٣٤) ، والتقريب صفحة (٧١)
قال ابن حجر في التلخيص : (٣ / ١٥٨) ، وروينا في كتاب الفرر من الأخبار
لمحمد بن خالد بن وكيع نا على بن مسلم نا أبو داود الطيالسي نا حبيب
ابن عبد الله عن داود بن أبي الهند عن سعيد بن جبير قال قلت لابن عباس
فذكر القصة وفيها وقد قال فيها الشعراء قلت نعم قال فكرهها أو نهى
عنها .

قال في الفتح : (٩ / ١٧١) ان هذا الاسناد أحسن من اسناد البيهقي " أه
وفي معالم السنن للخطابي : (٢ / ٥٥٩) من طريق الحجاج بن أرطاة
عن أبي خالد عن المنهال عن سعيد بن جبير قال قلت لابن عباس هل
تدرى ما صنعت وما أفتيت قد سارت بفتياك الركبان وقال فيه الشعراء :
قال وقالوا ، فذكر البيتين : الا أنه قال فيها :

هل لك في رخصة الأطراف آنسة . . . الخ

فقال ابن عباس انا لله وانا اليه راجعون ، والله ما بهذا أفتيت ولا هذا
أردت ولا حلت الا مثل ما أحل الله الميتة والدم ولحم الخنزير وما تحل
الا للمضطر " أه

قلت اسناده ضعيف لأن فيه الحجاج بن أرطاة وأبا خالد الدالانسي

يعنى اذا اضطررت اليها^(١)، ثم رجع عنها^(٢)، فصار الاجماع برجوعه منعقدا ، والخلاف
به^(٣) مرتفعا ، وانعقاد الاجماع بعد ظهور الخلاف أوكد لأنه يدل على حجة
قاطعة ، ودليل قاهر^(٤).

==

كلاهما مدلس كما في التقريب صفحة (٦٤-٣٤٨) وقد جئنا .
وأورده الهيثمي في المجمع : (٢٦٥/٤) وقال رواه الطبراني وفيه الحجاج
ابن أرطاة وهو ثقة ولكنه مدلس وبقيت رجاله ثقات * .
وأخرج البيهقي : (٣٠٥/٧) عن ابن شهاب قال أخبرني عبيد الله
أن ابن عباس كان يفتي بالمتعة ويغض ذلك عليه أهل العلم فأبى
ابن عباس أن ينتكل عن ذلك حتى طفق بعض الشعراء يقول :
.....
.....
.....
.....
هل لك في ناعم خود مبتلثة

تكون مشواك حتى يصدر الناس
قال فازداد أهل العلم بها اقذرا ولها بغضا حين قيل فيها الاشعار * أهـ
قال الألباني في الارواء : ٣١٩/٦ اسناده صحيح * أهـ.

(١) قال الخطابي في معالم السنن : (٥٥٩/٢) فهذا يبين لك أنه - يعنى -
ابن عباس انما سلك فيه مذهب القياس وشبهه بالمضطر الى الطعام وهو
قياس غير صحيح لأن الضرورة في هذا الباب لا تتحقق كهي في باب الطعام
الذى به قوام الأنفس وبعده يكون التلف وانما هذا من باب غلبة
الشهوة ومصابرتها ممكنة وقد تحسم بالصوم والعلاج فليس أحدهما في
حكم الضرورة كالآخر * أهـ.

(٢) انظر : صفحة (١٢٠٩) .

(٣) ط * فيه * .

(٤) اليك بعض من ذكر الاجماع على تحريم نكاح المتعة .

قال القاضي عياض : اتفق العلماء على أن هذه المتعة كانت نكاحا السى
أجل لا ميراث فيها وفراقها يحصل بانقضاء الاجل من غير طلاق ، ووقع
الاجماع بعد ذلك على تحريمها من جميع العلماء الا الروافض * ، وقال
ابن العربي : وقد كان ابن عباس يقول بجوازها ثم ثبت رجوعه عنها
فانعقد الاجماع على تحريمها فاذا فعلها أحد رجم في مشهور المذهب *
=====

ومن القياس أن كل عقد جاز مطلقا بطل مؤقتا كالبيع طردا والاجارة عكسا .
ولأن للنكاح أحكاما تتعلق بصحتها وينتفى عن فاسدها وهي الطلاق ، والظهار ،
والعدة ، والميراث ، فلما انتفت عن المتعة هذه الأحكام دل على فساد كسائر المناكح
الفاسدة (١) .

== يعني المذهب المالكي .

ونقل النووي : عن المازري قوله : " ثبت ان نكاح المتعة كان جائزا فسي
أول الاسلام ثم ثبت بالأحاديث الصحيحة أنه نسخ وانعقد الاجماع على
تحريمه ، ولم يخالف فيه الا طائفة من المبتدعة وتعلقوا بأحاديث منسوخة
لا دلالة لهم فيها " .

وقال الكسائي في البدائع : واما الاجماع فان الأمة بأسرهم امتنعوا عن
العمل بالمتعة مع ظهور الحاجة لهم الى ذلك " .

وقال القسطلاني : وقع الاجماع على تحريمها - يعني المتعة - الا الروافض
ونقل ابن حجر في الفتح عن ابن بطال : واجمعوا على أنه - يعني نكاح
المتعة - متى وقع الآن بطل سواء كان قبل الدخول أو بعده " .

وقال ابن المنذر : جاء عن الأوائل الرخصة فيها - يعني المتعة - ولا أعلم
اليوم أحدا يجيزها الا بعض الروافض " .

وقال ابن برهان الدين : وكان فيه - يعني نكاح المتعة - خلاف فسي
الصدر الأول ثم ارتفع وأجمعوا على تحريمه وعدم جوازه " أهـ

انظر : تفسير القرطبي : (١٣٢ / ٥ - ١٣٣) شرح صحيح مسلم : ١٢٩ / ٩ -

(١٨١) ، بدائع الصنائع : (١٤٢٠ / ٣) ، فتح الباري : (١٧٣ / ٩) ،

والتعليق المغني على الدارقطني : (٢٥٩ / ٣) ، المجموع شرح المذهب :

(٤١٠ / ٥) ، السيرة الحلبيه صفحة (١١٩) .

(١) وهناك أحكام أخرى تتعلق بالنكاح وقد انتفت عن نكاح المتعة وهي
كالتالي :

أولا : النفقة فانها لازمة على الزوج لزوجته مادامت مكنته غير ناشزه ، بخلاف
المتنع بها فلا يجب لها نفقه على المتمتع بها الا القدر المتراض عليه .

ثانيا : لا يجوز في النكاح الشرعي أن يجمع الحريين أكثر من أربع زوجات ===

فأما الجواب عن قوله تعالى : " فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ " (١) فهو ان المتعة غير داخله في النكاح لأن اسم النكاح ينطلق على ما اختص بالدوام " ولذلك (٢) قيل استنكحه المذنب ، لمن دام به ، فلم تدخل فيه (٣) المتعة المؤقتة ، ولو جاز أن يكون عاما لخص بما ذكرنا (٤) .

== والعبد بين أكثر من اثنتين بخلاف نكاح المتعة عند المجيزين فللمتمتع أن يتمتع بأي عدد شاء .

ثالثا : ان الزوجة المطلقة ان كانت من ذوات الحيض فعدتها ثلاثة قسوة او من لم يحضن فثلاثة أشهر .

رابعا : ان من زنى بعد التزوج فانه يثبت له وصف الا حصان ويرجم بخلاف من نكح متعة ، فلو زنى البكر الذي لم يتزوج ولكنه حصل منه التمتع فلا يستحق الرجم .

خامسا : ان النكاح الشرعي مؤبد لا تنفك عقده الا بطلاق وما في معناه بخلاف نكاح المتعة فانه مؤقت بزمن " أهـ

انظر : المختصر النافع للحلي من صفحة (١٧٠) الى (٢٧٩) ، تحريم نكاح المتعة لأبي الفتح صفحة (١٣٣) .

(١) سورة النساء ، الآية (٣) .

(٢) ط " وكذلك " .

(٣) ص " فله " .

(٤) صفحة (١١٩٨) وأقرب دليل على بطلان زعمهم وفساد مسلكهم في الآية

أن في الآية دليلا على الاقتصار على أربع في النكاح المؤبد لأنه تعالى يقول بعدها " مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ " كما هو مذهب المخالف أيضا فلو كانت

المتعة يعدونها نكاحا للزمهم أن يحدوا النصاب الذي يتمتع به بأربع فلما أجازوا الاستمتاع بأي عدد اتفق ولو زاد على الأربع كما سبق

صفحة (١٢١٣) تبين منه انهم لم يجروا التمتع مجرى النكاح اذا فهموا

ليس بنكاح عندهم ان لو كان التمتع نكاحا لاعطوه حكمه ، وعليه فاستدلّهم

بهذه الآية يوجب تناقضهم ويلزمهم الا يسموه نكاحا ولا يدل عليه بهذه

الآية .

وأما الجواب عن قوله تعالى : " فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ " (١) فمن وجهين :

أحدهما : أن طيا ، وابن مسعود ، رويا أنها نسخت بالطلاق والعدة والميراث (٢) والثاني : أنها محمولة على الاستمتاع بهن في النكاح ، وقول ابن مسعود " إلى أجل مسمى " يعني به المهر دون العقد (٣) !

(١) سورة النساء ، الآية (٢٤) .

(٢) رواية علي رضي الله عنه تقدمت صفحة (١٢٠) ، وأما ابن مسعود فقد أخرج عبد الرزاق في المصنف : (٥٠٥ / ٧) عن الثوري عن صاحب له قال قال ابن مسعود نسخها - يعني المتعة - الطلاق والعدة والميراث " ، وفي سنن البيهقي : (٢٠٧ / ٧) عن أصحاب عبد الله عن عبد الله بن مسعود قال : المتعة منسوخة نسخها الطلاق ، والصداق ، والعدة ، والميراث " وفي اسنادهما مبهم .

(٣) نقل النووي في شرح مسلم : (١٧٩ / ٩) عن القاضي عياض قوله : " وتعلقوا بقراءة ابن مسعود : " فما استمتعتم به منهن إلى أجل " وقراءة ابن مسعود هذه شاذة لا يحتج بها قرآنا ولا خبرا ولا يلزم العمل بها " ، وقسالة ابن جرير في تفسيره : (١٠ / ٥) ، وأما ما روى عن أبي بن كعب وابن عباس من قراءتهما فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى فقراءة بخلاف ما جاءت به مصاحف المسلمين وغير جائز لأحد أن يلحق في كتاب الله تعالى شيئا لم يأت به الخبر القاطع العذر عن لا يجوز خلافه " أه قلت : وإن صحح الحاكم رواية هذه القراءة كما تقدم صفحة () فمعروف أنه واسع الخطأ في التصحيح .

قال السيوطي : " وقد تقرر أنه لا يقبل تفرد الحاكم بالتصحيح " ثانيا : أنها ليست رواية متواترة حتى تفيد القطع والقرآن من شرطه التواتر كما هو مقرر ، قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في مذكرة الأصول صفحة (٥٥) وكتاب الله هو ما نقل إلينا بين دفتي المصحف نقلا متواترا " أه

وعلى فرض صحتها فهي معارضة بأن اجماع أهل السنة على خلاف ذلك =====

وأما حديث سلمة بن الأكوع ^(١) " فالأباحة ^(٢) فيه منسوخة بما روينا من التحريم
الوارد بعده ^(٣) .

وأما تفرد عمر بالنهي عنها فما تفرد به وقد وافقه عليه (أكابر) ^(٤) الصحابة ، وإنما
كان أماً فاختص بالاعلان والتأديب ولم يكن بالذي يقدم على تحريم بغير دليل ،
" ولكانوا لو أقدموا ^(٥) يمسكون عنه ، ألا تراه يقول على المنبر : " لا تغالوا في صدقات
النساء فلو كانت ^(٦) " مكرمة ^(٧) لكان رسول الله صلى الله عليه (وسلم) ^(٨) أولاً كسم
بها فقالت امرأة أعطانا الله ويمنعنا ابن الخطاب فقال عمر وأمين أعطاكم فقالت بقوله
وَأَتَيْتُمُ إِحْدَاهُنَّ رِقْنًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا . فقال عمر أكل افقه من عمر حتى امرأة ^(٩)

==== كما تقدم صفحة (١٢١٢) ولأن الأحاديث الصريحة الصحيحة قاطعة بكثرة
بتحريم نكاح المتعة ، ويكون معنى رواية ابن مسعود حينئذ إلى أجل مسمى
تأخير المهر وتأجيله ، وهو يجوز تأخيره كما نبه على هذا شرف الدين
السياغي في الروض النضير : (١٢١ / ٤) ، وأبو عبد الله القرطبي في تفسيره :
(١٢٥ / ٥) .

(١) تقدم تخريج الحديث ، وتقدم ترجمة سلمة صفحة (١١٩٦) .

(٢) ط " والأباحة " .

(٣) انظر صفحة (١١٩٩) .

(٤) ساقط من " ص " .

(٥) ص " ولكانوا لو أقدموا " و " ط " ولكانوا لو قدموا " ولعل صوابه ولا كانوا لو

أقدم " والمعنى : أن عمر لو أقدم على تحريم ما أحل الله لا يمسكون عنه .

(٦) ط " كان " .

(٧) ص " تكممه " .

(٨) ساقط من " ص " .

(٩) رواه الدارقطني في العلل : (٢٣٨ / ٢ - ٢٣٩) ، والبيهقي في السنن :

(٢٣٣ / ٧) بسنديهما عن مسروق قال : " خطب عمر بن الخطاب فقال :

لا تغالوا بصدق النساء فلو كانت مكرمة كان أحكم بها رسول الله صلى الله

عليه وسلم لا أوتي برجل أصدق أكثر مما أصدق رسول الله إلا أخسدت

فضله فجعلته في بيت المال قال ثم انصرف فلقيت امرأة من قريش قالت :
=====

وروى أن عمر قال يوما على المنبر : أيها الناس استمعوا فقال

يا أمير المؤمنين بلغني أنك خطبت في صدقات النساء وقول الله عز وجل
أحق من قولك قال الله عز وجل : " وَأَتَيْتُمُ إِحْدَاهُنَّ رِقْنًا سَارًا
فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَنَا خُذُوهُنَّ بِهِتَانًا وَإِثْمًا " فرجع عمر الى المنبر
فقال نصف انسان أفقه من عمر " وفي رواية البيهقي فقال عمر :
" كل أحد أفقه من عمر " ، قال البيهقي : هذا منقطع .

وأخرج أبو داود : (٥٨٢-٥٨٣ / ٢) ، والترمذي : (٤٢٣ / ٣) ، وابن
حبان كما في الموارد صفحة (٣٠٧) ، وأحمد في المسند :
(٤٠ / ١ - ٤٨) ، وعبد الرزاق في المصنف : (١٨٠ / ٦) ، وابن أبي شيبة :
(١٨٨ / ٤) ، وابن ماجه : (١٨٨ / ١) ، والحميدى في مسنده : (١٤ / ١) ،
والدارمي في سننه : (١٤١ / ٢) كلهم روه من طرق عن محمد بن مسيرين
عن أبي العجفاء السلمي قال : " خطبنا عمر رحمه الله فقال : ألا لا تغالوا
بصدق النساء فانها لو كانت مكرمة في الدنيا أو تقوى عند الله لكسان
أولاكم بها النبي صلى الله عليه وسلم ما أصدق رسول الله امرأة مسن
نسائه ولا أصدق امرأة من بناته أكثر من ثنتي عشرة أوقية " اللفظ لأبي
داود ، قال الترمذي : حسن صحيح .

وأخرجه الحاكم في المستدرک : (١٧٥-١٧٦-١٧٧ / ٢) بالفاظ وأسانيد
متعددة دون ذكر المرأة التي اعترضت على عمر وقال : فقد تواترت الأسانيد
الصحيحة بصحة خطبة أمير المؤمنين ولم يخرجها ، ووافقه الذهبي .

وقال الشيخ أحمد شاكر في تحقيق المسند : (٢٧٦ / ١) اسناد صحيح ،
وان كان ظاهره الانقطاع .

وصححه الألباني في الرواء : (٣٤٧ / ٦) ثم قال : " اما ما شاع على الألسنة
من اعتراض المرأة على عمر وقولها نهيت الناس أن يغالوا في صدقات
النساء والله تعالى يقول في كتابه : " وَأَتَيْتُمُ إِحْدَاهُنَّ رِقْنًا سَارًا فَلَا تَأْخُذُوا
مِنْهُ شَيْئًا " فقال عمر رضى الله عنه : كل أحد أفقه من عمر مرتين أو ثلاثا
ثم رجع الى المنبر فقال للناس اني كنت نهيتكم أن تغالوا في صدقات النساء
ألا فليفعل رجل في ماله ما بدا له " فهو ضعيف منكر يرويه مجالد عن

الشعبي عن عمر أخرجه البيهقي : (٢٣٣ / ٧) وقال " هذا منقطع " =====

سلمان^(١) (لا نسمع فقال عمر ولم ذاك ، فقال سلمان^(٢) . لأن^(٣)) الشهاب
لما قدمت من العراق وفرقتها علينا ثوبا وأخذت ثوبين " هما عليك^(٤) فقال عمر :
" أما^(٥) هذا " فشوي^(٦) ، وأما الآخر فاستعرت من ابني ثم دعا ابنه عبد الله وقال
ابن ثوبك فقال هو عليك فقال سلمان قل الآن ماشئت يا أمير المؤمنين^(٧) .

فكيف يجوز مع اعتراضهم عليه في مثل هذه الأمور أن يمسكوا عنه في تحريم
ما^(٨) (قد) أحله رسول الله صلى الله عليه (وسلم)^(٩) فلا ينكرونه لولا اعترافهم بصحته
ووافقهم على تحريمه .

فان قيل فقد روى عن جابر بن عبد الله وسلمة بن الأكوع^(١٠) " أنهما^(١١) قال :
" سمعنا رسول الله صلى الله عليه (وسلم)^(١٢) يحل المتعة وسمعنا عمر ينهى عنها

قلت : ومع انقطاعه ضعيف من أجل مجالده وهو ابن سعيد ليس
بالقوى " أهـ .

(١) سلمان الفارسي : تقدمت ترجمته صفحة (٤٦٤) .

(٢) ساقط من " ط " .

(٣) ط " ان " .

(٤) ص " سلك " .

(٥) ط " ما " .

(٦) ط " فشوب " .

(٧) لم أجده .

(٨) ساقط من " ط " .

(٩) ساقط من " ص " .

(١٠) تقدمت ترجمتهما صفحة (٦٢ - ١١٩٦)

(١١) ط " انما " .

(١٢) ساقط من " ص " .

فتبعنا عمر^(١) (قبل معناه تبعنا عمر^(٢)) فيما رواه من التحريم لأنه رواه لهم أن رسول الله صلى الله عليه (وسلم)^(٣) أباح المتعة ثلاثا ثم حرمها^(٤) فكيف يجوز لولا ما ذكرنا (أن)^(٥) يضاف الى جابر وسلمة انهما خالفا رسول الله صلى الله عليه (وسلم)^(٦) وتبعنا عمر ولو تبعناه لما تبعه غيرهما من الصحابة .

وأما قياسهم على الإجازة^(٧) ، فالمعنى فيها أنها لا تصح مؤبدة فصحت مؤقتة ، والنكاح لما صح مؤبدا لم يصح مؤقتا .

وأما الجواب عن استدلالهم بأنه قد ثبت إباحتها بالاجماع فلم يعدل السى تحريمها الا بالاجماع ، فمن وجهين :

أحدهما : أن ما ثبت به إباحتها هو الذى ثبت به تحريمها ، فان كان دليلا فسي الإباحة وجب أن يكون دليلا في التحريم^(٨) .

(١) لم أجده بهذا اللفظ ، وقد أخرج مسلم في صحيحه (١٨٤ / ٩) عن أبي نضرة قال كنت عند جابر بن عبد الله فأتاه آت فقال ابن عباس وابن الزبير اختلفا في المتعتين فقال جابر فعلناهما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم نهانا عنها عمر فلم نعد لهما " وفي مسند أحمد : (٣٦٣ / ٢) " فلما كان عمر نهانا عنها فانتبهينا " .

(٢) ساقط من " ط " .

(٣) ساقط من " ص " .

(٤) تقدم تخريجه صفحة (١٢٠٢) .

(٥) ساقط من " ط " .

(٦) ساقط من " ص " .

(٧) سبق قولهم صفحة (١١٩٨) أنه عقد على منفعة فيصح تقديمه بمدة كالإجازة .

(٨) تقدم ذكر من ذكر الاجماع على تحريمها صفحة (١٢١٢) .

الثاني : أن الاباحة الثابتة بالاجماع هي اباحة مؤقتة يعقبها فسخ ، وهم يدعون اباحة مؤبدة لم " يعقبها ^(١) فسخ فلم يكن فيها قالوه اجماع .

* فصل * ~~~~~

فإذا تقرر ما وصفنا من 'تحريم المتعة فلا حد فيها لمكان الشبهة ويعززان أدبا ان علما بالتحريم ولها مهر مثلها بالاصابة دون المسمى وطبيها العسدة ، وان جاءت بولد لحق بالواطئ لاثها صارت " باصابة ^(٢) الشبهة فراشا ويفرق بينهما بغير طلاق لأنه ليس بينهما نكاح يلزم ويثبت بهذه الاصابة تحريم المصاهرة وباللهم التوفيق .

(١) من " يتعقبها " .

(٢) ط " اصابة " .

* مسألة *

(قال الشافعي رضي الله عنه ^(١) : ونكاح المحلل ، باطل ^(٢) ، * صورته ^(٣) في امرأة طلقها زوجها ثلاثا حرمت بهن عليه الا بعد زوج فنكحت بعده زوجها ليحلها لالأول فيرجع الى نكاحها ^(٤) فهذا ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يشترطا في عقد النكاح أن يتزوجها على أنه اذا أحلها باصاوبة ^(٥) للزوج الأول فلا نكاح بينهما فهذا نكاح باطل .

وقال أبو حنيفة ^(٦) : النكاح صحيح والشرط باطل ^(٧) ، والدليل على بطلانه ما رواه الحارث الأعور ^(٨) عن علي ^(٩) :

(١) ساقط من " ص " .

(٢) لم أجد نص المسألة في مختصر المزني ، علما انه قال في صفحة (١٢٥) " باب

نكاح المتعة والمحلل من الجامع " ثم سرد أدلة تخريج المتعة دون المحلل ، فلعله اكتفى بذكر تحريم المتعة لقول الشافعي في الأم (٢٩ / ٥) ، ونكاح المحلل الذي يروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعنه - عندنا والله أعلم - ضرب من نكاح المتعة " .

(٣) ص " صورته " .

(٤) وعرفه ابن تيمية بقوله : " هو عقد على امرأة مقيد بزمان أقصاه اصابة المرأة لتحل لزوجها الأول " .

انظر : اقامة الدليل على ابطال التحليل : (١٩ / ٣) ضمن الفتاوى .

(٥) ط " الزوج " .

(٦) تقدمت ترجمته صفحة (٥٥) .

(٧) لأن عقد الزواج عند أبي حنيفة لا تبطله الشروط الفاسدة لكن يكره هذا الزواج عنده .

انظر : بدائع الصنائع : (٣ / ١٤٣٠) ، (٤ / ١٩٨٧) .

(٨) هو : الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني يسكن الميم الحوتي بضم

المهمله وبالمثناة الفوقية الكوفي أبو زهير صاحب علي رضي الله عنه كذب

الشعبي في رأيه ورمي بالرفض ، وقال الذهبي من كبار علماء التابعين على

ضعف فيه ، وضعفه ابن حجر ، مات في خلافة ابن الزبير .

انظر : ميزان الاعتدال (١ / ٤٣٥) ، تهذيب التهذيب (٢ / ١٤٥) التقريب : ص (٦٠) .

(٩) تقدمت ترجمته صفحة (١٣١) .

(*) ص لوحة / ٢٥٥ .

ورواه عكرمة ، عن ابن عباس ، ورواه أبو هريرة ^(١) ، كلهم يروونه عن النبي صلى الله عليه (وسلم) ^(٢) أنه قال : " لعن الله المحلل والمحلل له " ^(٣) .

- (١) تقدمت تراجمهم صفحة (٤٢ - ٥٢ - ١١٣) .
- (٢) ساقط من " هـ " .
- (٣) أولا - رواية الحارث الأعور عن علي رضي الله عنه أخرجها الامام أحمد في مسنده : (٨٨ / ١) ، وأبو داود في سننه : (٥٦٢ / ٢) ، والترمذي : (٤٢٧ / ٣) ، وابن ماجه : (٦٢٢ / ١) ، وعبد الرزاق في المصنف : (٢١٩ / ٦) ، وابن أبي شيبة : (٢٩٤ / ٤) ، وأبو يعلى في مسنده : (٣٩٦ / ١) ، قال الترمذي حديث علي معلول ، وضعفه الالباني في الارواء : (٣٠٦ / ٦) ، وأحمد شاكراً في تحقيق المسند : (٧٥ - ٥٣ / ٢) لأن في اسناده الحارث الأعور ضعفه الذهبي وابن حجر وكذبه الشعبي كما تقدم ذلك في ترجمته صفحة (١٠٠) وقد صحح الحديث ابن السكن كما في تلخيص الحبير : (١٧٠ / ٣) ، ونيل الأوطار : (١٤٨ / ٦) ، والارواء : (٣١٩ / ٦) .
- ثانيا : رواية عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أخرجها ابن ماجه في سننه (٦٢٢ / ١) ، قال البوصيري في الزوائد : (١١٢ / ٢) ، اسناد ضعيف لضعف زمعة بن صالح الجندی ، وضعفه ابن حجر في التلخيص : (١٧٠ / ٣) ، والشوكاني في النيل : (١٤٨ / ٦) ، والالباني في الارواء : (٣١٩ / ٦) .
- ثالثا : رواية أبي هريرة رضي الله عنه . أخرجها الامام أحمد في مسنده (٣٢٣ / ٢) ، وابن الجارود في المنتقى صفحة (٢٣٠) ، والبيهقي في السنن : (٢٠٨ / ٧) ، وحسنه ابن حجر في التلخيص : (١٧٠ / ٣) ، والشوكاني في النيل : (١٤٨ / ٦) .
- قلت : وقد أخرج الترمذي في سننه : (٤٢٨ / ٣) ، والنسائي : (١٤٩ / ٦) ، وأحمد في مسنده : (٤٤٨ / ١) ، وابن أبي شيبة في المصنف : (٢٩٥ / ٤) ، والبيهقي في السنن : (٢٠٨ / ٧) عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : " لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له " قال الترمذي : حديث حسن صحيح ، وصححه ابن القطان وابن دقيق العيد على شرط

وروى عقبة بن عامر^(١) عن النبي صلى الله عليه (وسلم)^(٢) أنه قال : " ألا أخبركم بالتيس المستعار قالوا بلى يا رسول الله قال : هو " المحلل^(٣) والمحلل له^(٤) .
ولأنه نكاح على شرط الى مدة فكان أغلظ فسادا من نكاح المتعة من وجهين :
أحدهما : جهالة مدته .

والثاني : ان الاصابة فيه مشروطة لغيره فكان بالفساد أخص^(٥) .

- === البخارى كما في تلخيص الحبير : (١٧٠ / ٣) ، والنيل : (١٤٨ / ٦) ،
وصححه الألباني في الارواء : (٣٠٧ / ٦) .
- (١) تقدمت ترجمته صفحة (٥١٥)
- (٢) ساقط من " ص " .
- (٣) ص " المحل " .
- (٤) أخرجه ابن ماجه : (٦٢٢ / ١) ، والدارقطنى في سننه : (٣٥١ / ٢) ،
والبيهقى في السنن : (٢٠٨ / ٧) ، والحاكم في المستدرک : (١٩٩-١٩٨ / ٢)
وقال صحيح الاسناد وأقره الذهبي ، وحسنه شيخ الاسلام ابن تيمية
وعبد الحق الاشبيلي في أحكامه : (١٤ / ١) كذا في الارواء (٣١٠ / ٦) .
- (٥) قال محمد رضا في تفسير المنار : (٣٩٤ / ٢) عند قوله تعالى : " فلا تحل له
من بعد حتى تنكح زوجا غيره " مانعه .
- " ألا فليعلم كل مسلم أن الآية صريحة في أن النكاح الذى تحل به المطلقة
ثلاثا هو ما كان زواجا صحيحا عن رغبة وقد حصل به مقصود النكاح
لذاته فمن تزوج بقصد الاحلال كان زواجا صحيحا غير صحيح ولا تحل به
المرأة لأول بل هو معصية لعن الشارع فاعطها فان عادت اليه كانت حراما
ومثال ذلك من طهر الدم بالبول ، وهو رجس على رجس ونكاح التحليل
شر من نكاح المتعة وهو أشد فسادا وعارا " .
- قوله : وهو أشد فسادا من نكاح المتعة ، لأن المستمتع له غرض في نكاح
الزوجة الى وقت لكن لما كان غير داخل في النكاح المؤبد كان مرتكبا للمحرم
واما المحلل انما قصده أن يمسكها ساعة من زمان أو دونها ولا غرض له
في النكاح البتة بل قد شرط انقطاعه وزواله اذا دخل بها فهو
أغلظ فسادا من المتعة كما ذكر .

ولأنه نكاح شرط فيه انقطاعه قبل غايته ، فوجب أن يكون باطلاً ،
أصله اذا تزوجها شهراً أو حتى يثأ أو يسافر .

والقسم الثاني : أن يتزوجها ويشترط في العقد انه اذا أحلها للزوج الأول طلقها
ففي النكاح قولان :

أحدهما : وهو قوله في القديم ، والاملاء ، أن النكاح صحيح لأنه لز تزوجها —
(على أن لا يطلقها كان النكاح حائزاً وله أن يطلقها كذلك اذا تزوجها^(١))
على أن يطلقها ، وجب أن يصح النكاح ولا يلزمه أن يطلقها .

والقول الثاني : نص عليه في الجديد من الأم ، وهو الأصح أن النكاح باطل^(٢) لأنه
باستراط الطلاق مؤقت والنكاح مآبداً ولم يتوقت وبهذا المعنى فرقنا
بين أن يشترط فيه أن لا يطلقها فيصح " لأنه^(٣) مؤبد " واذا اشترط أن يطلقها
لم يصح لأنه مؤقت .

والقسم الثالث : أن يشترط ذلك عليه قبل العقد ويتزوجها مطلقاً من غير شرط لكنسه
ينويه ويعتقد ، فالنكاح صحيح لخلو عقده من شرط يفسده ، وهو مكسروه
لأنه نوى فيه مآلو أظهره أفسده ، ولا يفسد بالنية قد ينوى مآلا يفعل ويفعل
مآلا ينوى^(٤) ، وأبطله مالك وقال هو نكاح محلل^(٥) .

- (١) ساقط من " ط " من قوله على أن لا يطلقها وجب .
(٢) انظر : الأم : (٧٩ / ٥) ، المذهب : (٤٧ / ٢) ، مغنى المحتاج : (١٨٣ / ٣) ،
تحفة المحتاج : (٣١٢ / ٧) .
(٣) ط " لا بد " .
(٤) قال في مغنى المحتاج : (١٨٣ / ٣) اذا تواطأ العاقدان على التطليق
بعد الدخول بها قبل العقد ثم عقداً بذلك القصد كره خروجاً من خلاف
من أبطله " آه " ، وانظر : تحفة المحتاج : (٣١٢ / ٧) .
(٥) انظر : الدسوقي على الشرح الكبير : (٢٥٨ / ٢) ، الخرشي : (٢١٦ / ٣) ،
حاشية الشيخ على العدوى على مختصر سيدى خليل : (٢١٦ / ٣) .

وحكى أبو اسحق المروزي ، عن أبي حنيفة ^(١) ، انه استحبه لأنه قد يسر الأول
باحلالها له ^(٢) .

وكلا المذهبين خطأ ، بل هو صحيح بخلاف قول مالك ، ومكروه بخلاف استحباب
أبي حنيفة ، لما رواه الشافعي عن سعيد بن سالم ^(٣) ، عن ابن جريج ، عن ابن سيرين ^(٤) ،
أن امرأة طلقها زوجها ثلاثاً وكان يقعد على باب المسجد أعرابي مسكين فجاءت —
امرأة فقالت له هل لك في امرأة تنكحها وتبيت معها الليلة فإذا أصبحت فارقتها
فقال ^(٥) " نعم ومضى فتزوجها وبات ليلة " فقالت ^(٦) له سيقولون لك إذا أصبحت
فارقتها فلا تفعل فاني مقيمة لك ماترى ، وإن هب الى عمر فلما أصبح أتوها وأتوه فقالت
لهم كلموه فأنتم أتيتم به فقالوا له (فارقتها) ^(٧) فقال لا أفعل ومضى الى عمر فأخبره
فقال له الزم زوجتك فان رابوك ، بريئة ، فأتى وبعث عمر الى المرأة التي سافرت
بينهما ^(٨) فنكل بها ، ^(٩) وكان الأعرابي يخذوا ويروح الى عمر في حلة فيقول له عسر

(١) تقدمت ترجمتها صفحة (٥٥ - ٢٦٢) .

(٢) لم أجده في كتب الأحناف .

(٣) هو : سعيد بن سالم القداح أبو عثمان المكي خراساني الأصل ويقال كوفي

سكن مكة كان فقيها ، قال ابن عدى هو عندى صدوق ، وقال ابن أبي حاتم

محله الصدق ، وقال ابن حجر : صدوق يهيم رمي بالارجاع .

مات قبل المائتين .

انظر : ميزان الاعتدال : (١٣٩ / ٢) ، تهذيب التهذيب : (٣٥ / ٤) ،

التقريب صفحة (١٢٢) .

(٤) تقدمت ترجمتهما صفحة (٢٢٤ - ٢٣٢)

(٥) ط " قال " .

(٦) ط " وقالت " .

(٧) ساقط من " ط " .

(٨) السفير : الرسول المصلح بين القوم والجمع سفراء يقال سفريين القوم يسفر

بكسر الفاء سفارة بالكسر أى اصلح " أه . مختار الصحاح : (٣٠٠ - ٣٠١) .

(٩) قال في المختار صفحة (٦٧٩) ، نكل به تنكيلا أى جعله نكالا وعبرة لفخبره .

الحمد لله الذي كساك يا ذا الرقعتين حلة تغدوا فيها وتروح^(١) .
 فقد أمضى عمر النكاح فبطل به قول مالك في فساد^(٢) ، وَنَكَلَ عمر بالمرأة التي سافرت
 فيه فدل على كراهته وفساد ما حكى عن أبي حنيفة من استحبابه^(٣) .

(١) أخرجه الشافعي في الأم : (٨١ / ٥) ، والبيهقي في السنن : (٢٠٩ / ٧) ،
 من طريق الشافعي أنبا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال :
 أخبرت عن ابن سيرين ، أن امرأة وذكر الحديث .

قال الشافعي : " وقد سمعت هذا الحديث مسندا متصلا عن ابن سيرين
 يوصله عن عمر بمثل هذا المعنى .

وأخرجه عبد الرزاق في المصنف : (٢٦٧ - ٢٦٨ / ٦) ، عن ابن جريج
 عن مجاهد بالفاظ متقاربة .

وأخرجه أيضا مختصرا عن هشام عن ابن سيرين قال أرسلت امرأة إلى
 رجل فزوجته نفسها ليحلها لزوجها فأمره عمر أن يقيم عليها ولا يطلقها
 وأوعده أن يعاقبه إن طلقها قال وكان مسكينا لاشئ له ، كانت له
 رقعتان يجمع أحدهما على فرجه والأخرى على دبره ، وكان
 يدعى ذا الرقعتين " .

قلت : سنده منقطع لأن جميع طرقه تدور على محمد بن سيرين ومجاهد بن
 جبير كلاهما عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وكلاهما لم يدركاه ، لذا يقول الإمام أحمد
 حديث ذي الرقعتين ليس له أسناد^{*} كذا في المغني لابن قدامة (١٨٢ / ٧) ، وقال
 الألباني في الإرواء : (٣١٢ / ٦) ، هذا أسناد ضعيف منقطع
 في موضعين الأول بين ابن سيرين وعمر ، وبين ابن سيرين وابن
 جريج " .

(٢) انظر : صفحة (١٢٢٤) .

(٣) انظر : صفحة (١٢٢٥) .

* فصل *

فإذا تقرر ما ذكرنا (١) من أقسام (أحكام) (٢) " نكاح " (٣) المحلل فإن قلنا بصحته
تعلق به أحكام النكاح الصحيح من ثبوت الحضانة ووجوب النفقة وأن يكون مخيرا
بين المقام أو الطلاق ، فإن طلق بعد الاصابة التامة فقد أحلها للزوج الأول فأما
المهر فإن لم يتضمن العقد شرطا يؤثر فيه فالسمى هو المستحق وإن تضمن شرطا
يؤثر فيه كان المستحق مهر المثل دون السمي ، وإن قلنا بفساد العقد وأنه باطل
فلا حد عليه فيه لأجل الشبهة لكن يعزى لاقدامه على منهي عنه ولا يثبت بالاصابة فيه
حضانة ولا يستحق فيه نفقة ويجب فيه بالاصابة (مهر المثل) (٤) وهل يحلها للزوج
الأول إذا ذاق عسيلته وذاق عسيلتها أم لا على قولين :
أحدهما : وهو قوله في القديم أنه " يحلها " (٥) للأول .

واختلف أصحابنا في تعليقه فقال بعضهم ذوق العسيلة في شبهة النكاح
يجرى عليه حكم الصحيح من النكاح .

وقال آخرون اختصاصه باسم المحلل موجب لاختصاصه بحكم التحليل .
فعلى التعليل الأول تحل بالاصابة في كل نكاح فاسد من سفار، ومتعة ،
وبغير ولي ولا شهود .

وعلى التعليل الثاني لا تحل بغير نكاح المحلل من سائر الأنكحة الفاسدة .

-
- | | |
|-------|-----------------|
| (١) | ط " وصفنا " . |
| (٢) | ساقط من " ص " . |
| (٣) | ط " النكاح " . |
| (٤) | ساقط من " ط " . |
| (٥) | ط " يحللها " . |

والقول الثاني : " في الجديد وهو الصحيح ^(١) انه لا يحلها للزوج الأول ^(٢) . فسي
 نكاح المحلل ولا في غيره (من الأنكحة الفاسدة حتى يكون نكاحا
 صحيحا لقوله تعالى ^(٣) " حَتَّىٰ تَخْرُجَ زَوْجًا غَيْرَهُ ^(٤) " وهذا ليس بزواج .
 ولأن كل اصابة لم يتعلق بها احسان لم يتعلق " بها ^(٥) احوال الزوج
 كالاصابة بملك اليمين (والله اعلم) ^(٦) .

-
- | | |
|-------|---|
| (١) | ص " وهو الجديد الصحيح " . |
| (٢) | انظر: تحفة المحتاج : (٧ / ٣١١) . |
| (٣) | ساقط من " ط " من قوله : " من الأنكحة الفاسدة حتى يكون " . . الخ |
| (٤) | سورة البقرة ، الآية (٢٣٢) . |
| (٥) | ص " فيها " . |
| (٦) | ساقط من " ط " . |

باب

نِكَاحُ الْمُحْرِمِ

قال الشافعي رحمه الله أخبرنا مالك عن نبيه بن وهب^(١) عن أبان بن عثمان^(٢)،
عن عثمان بن عفان^(٣) أن النبي صلى الله عليه (وسلم)^(٤) قال : لا ينكح المحرم ولا ينكح^(٥)
إلى آخر الفصل^(٦).

قد مضى في كتاب الحج أن نكاح المحرم لا يجوز، ودللنا عليه وذكرنا من خالفنا
فيه ونحن الآن نشير إليه.

(١) هو : نبيه بالتصغير ابن وهب بن عثمان العبدري المدني ، وثقه
ابن حجر ، وذكره ابن حبان في الثقات ، كان من أشرف بن عبد الدار ،
مات سنة ست وعشرين ومائة .

انظر : تهذيب التهذيب : (١٠ / ٤١٨) ، التقريب : (٢٥٦) ، الثقات
لابن حبان .

(٢) أبان بن عثمان بن عفان الأموي أبو سعيد وقيل أبو عبد الله ، قال
المعجلي : ثقة من كبار التابعين ، وثقه ابن حجر ، قال عمرو بن شعيب
مارأيت أعلم بحديث ولا فقه منه ، وعده ابن القطان في فقهاء
المدينة . مات سنة خمس ومائة .

انظر : الثقات للمعجلي صفحة (٥١) ، تهذيب التهذيب : (٨٧ / ١) ،
التقريب صفحة (١٨) .

(٣) تقدمت ترجمته صفحة (١٢٩) .

(٤) ساقط من " ص " .

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه : (١٩٤ / ٩) ، وأبو داود : (٤٤١ / ٢ - ٤٤٢) ،

والترمذي : (١٩٩ / ٣ - ٢٠٠) ، والنسائي : (١٩٢ / ٥) ، وابن ماجه :

(٦٣٢ / ١) ، ومالك في الموطأ : (٣٤٨ / ١ - ٣٤٩) ، والشافعي كما في

المسند صفحة (٢٥٤) ، وأحمد : (٦٨ / ١) ، والدارقطني : (٢٦٠ / ٣) ،

والبيهقي : (٦٥ / ٥) ، كلهم روه عن عثمان بن عفان عن النبي صلى الله

عليه وسلم .

وقوله : لا ينكح المحرم ولا ينكح اللفظ الأول بفتح أوله أي : لا يتزوج ، والثاني :

بضم أوله أي : لا يزوج غيره .

(٦) انظر : مختصر المزني صفحة (٧٤) .

متى عقد النكاح " والزوج " أو الزوجة ^(١) أو الولي محرم فالنكاح باطل .
 وقال مالك : " فاسد ^(٢) ويفسخ بطلقه ^(٣) .
 وقال أبو حنيفة : نكاحه جائز ولا يلزم فسخه ^(٤) .
 استدلالا برواية عكرمة ، عن ابن عباس ^(٥) ، أن النبي صلى الله عليه (وسلم) ^(٦) " نكح
 ميمونة وهو محرم ^(٧) .

-
- (١) ط " والزوجة أو الزوج " .
 (٢) في النسختين " وقال مالك صحيح " والتصويب من مقدمات ابن رشد (٦٢ / ٢)
 حيث ذكر نكاح المحرم من جملة الأنكحة الفاسدة ، وسيأتي نصه بعد هذا .
 (٣) قال في المدونة : (١٥٣ / ٢) قلت وكل نكاح لا يقر عليه أهله على حال
 أيكون فسخا بغير طلاق في قول مالك قال نعم قال سحنون : وهو
 قول أكثر الرواة أن كل نكاح كانا مغلوبين على فسخه مثل نكاح الشغار
 و نكاح المحرم والمريض وما كان صداقه فاسدا فأدرك قبل الدخول والسدى
 عقد بغير صداق فكانا مغلوبين على فسخه فالفسخ في جميع ما وصفنا بغير
 طلاق وهو قول عبد الرحمن غير مرة ثم رأى غير ذلك لرواية بلغته " أه
 وقال ابن رشد في المقدمات : (٦٢ / ٢) واختلف في لزوم الطلاق وكون
 الميراث في الأنكحة الفاسدة على ثلاثة أقوال وهي ثابتة في المدونة .
 أحدها أن كل نكاح كانا مغلوبين على فسخه فالطلاق فيه ولا ميراث مثل
 نكاح الشغار ونكاح المحرم " أه
 وقال الخرشي : (١٨٨ / ٣) ، الإحرام الكائن من أحد الثلاثة الزوج والزوجة
 والولي يمنع من صحة النكاح " أه
 (٤) انظر :
 (٥) تقدمت ترجمتهما صفحة (٤٢ - ٥٢) .
 (٦) ساقط من " ص " .
 (٧) أخرجه البخاري : (٥١ / ٤) ، ومسلم (١٩٦ / ٩) ، وأبو داود (٤٢٣ / ٢) ،
 والترمذي : (٢٠٢ / ٣) ، والنسائي : (١٩١ / ٥) ، والدارقطني : (٢٦٣ / ٣) ،
 كلهم عن ابن عباس مرفوعا بلفظ : " تزوج ميمونة وهو محرم " وأخرجهم
 ابن ماجه : (٦٣٢ / ١) عنه بلفظ " نكح وهو محرم " وفي مسند أحمد :
 (٣٢٨ / ١) " نكح رسول الله صلى الله عليه وسلم خالتي ميمونة وهو محرم " .

وبرواية ابن أبي مليكة ، عن عائشة ^(١) ، أن النبي صلى الله عليه (وسلم) ^(٢) " تزوج وهو محرم ^(٣) .

ولأنه عقد يستباح به البضع فلم يمنع الاحرام منه كالرجعة ، وشراء الاماء .
ودليلنا رواية عثمان ^(٤) " أن النبي صلى الله عليه (وسلم) قال : " لا ينكح المحرم ولا ينكح ^(٥) .

وروى أنس بن مالك ^(٦) " أن النبي صلى الله عليه (وسلم) قال : " لا يزوج المحرم ولا يتزوج ^(٧) .

-
- (١) تقدمت ترجمتهما صفحة : (١٥٢ - ٤٨) .
- (٢) ساقط من " ص " .
- (٣) أخرجه البيهقي : (٢١٢ / ٧) بسنده عن أبي عاصم عن عثمان بن الأسود عن ابن أبي مليكة عن عائشة رضي الله عنها مرفوعا ، وقال رواه جماعة عن أبي عاصم وإنما يروى عن ابن أبي مليكة مرسلا ، وذكر عائشة فيه وهم قال أبو عيسى الترمذي سألت محمد بن اسماعيل البخاري عن هذا الحديث فقال يرون هذا الحديث عن ابن أبي مليكة مرسلا " أهـ ورواه ابن حبان كما في الموارد صفحة (٣٠٩) عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت : " تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض نسائه وهو محرم واحتجم وهو محرم " ، قال السهيلي : إنما أراد تـ نكاح ميمونة ولكنها لم تسمها " ، وكذا في نصب الراية : (١٧١ / ٣) ، وأورده الهيثمي في المجمع : (٢٦٧ / ٤) وقال رواه البزار ورجاله رجال الصحيح ، وقال ابن حجر في الفتح : (٥١ / ٤) وصح نحوه عن عائشة وأبي هريرة .
- (٤) ساقط من " ص " .
- (٥) تقدم تخريجه صفحة (١٢٣) وقوله لا ينكح اللفظ الأول بفتح الباء أي : لا يتزوج ، والثاني بالضم أي : لا يزوج غيره .
- (٦) تقدمت ترجمته صفحة (٧٥) .
- (٧) ساقط من " ص " .
- (٨) بهذا اللفظ أخرجه الدارقطني في سننه (٢٦١ / ٣) وهو بمعنى حديث عثمان السابق .

وروى مطر^(١) عن الحسن ، أن علياً^(٢) رضي الله عنه قال : " من تزوج وهو محرم
نزعنا منه امرأته ولم نجز نكاحه^(٣) .

وروى أبو غطفان^(٤) عن أبيه^(٥) ، أن عمر رضي الله عنه فرق بين محرمين تزوجا^(٦) .

- (١) مطر: بفتحين ابن طهمان الوراق أبو رجاء الخراساني السلمي مولى علي
رضي الله عنه سكن البصرة ، قال العجلي : بصرى صدوق ، وقال مسرة
لابأس به ، وقال ابن حجر : صدوق كثير الخطأ حديثه عن عطية
ضعيف ، وقال الذهبي : حسن الحديث .
مات سنة خمس وعشرين ومائة ، وقيل تسع وعشرين .
انظر: تاريخ الثقات للعجلي : ص ٣٠ ، ميزان الاعتدال (١٢٧ / ٤) ، تهذيب
التهذيب : (١٠ / ١٦٧-١٦٨) ، التقريب صفحة : (٣٣٨) .
- (٢) الحسن البصري ، وعلي بن أبي طالب تقدمت ترجمتهما صفحة (٣٦-١٣١)
- (٣) أخرجه البيهقي في السنن : (٥ / ٦٦) من قوله : " ولم نجز نكاحه " .
وفي رواية للبيهقي عن علي رضي الله عنه " لا ينكح المحرم فان نكح
رد نكاحه " وسنده صحيح كما في الروا : (٦ / ٢٢٨) .
- (٤) أبو غطفان بفتحات ابن طريف أو ابن مالك المري حجازي مدني قيل
اسمه سعد ، وهو ممن لازم عثمان وكتب له .
قال الذهبي : وثقه غير واحد ، ووثقه ابن حجر ، وابن حبان .
انظر: الثقات لابن حبان : (٥ / ٥٦٧) ، ميزان الاعتدال : (٤ / ٥٦١) ،
تهذيب التهذيب : (١٢ / ١٩٩) ، التقريب : (٤٢١) .
- (٥) ذكره ابن أبي حاتم فيمن يسمى مالكا ولا ينسبون فقال مالك والد ابن
غطفان المري مدني روى عنه ابنه أبو غطفان سمعت أبي يقول ذلك .
انظر: الجرح والتعديل : (٨ / ٢١٨) .
- (٦) أخرجه مالك في الموطأ : (١ / ٣٤٩) ، والدارقطني : (٣ / ٢٦٠) ، والبيهقي
(٥ / ٦٦) لفظ مالك : " عن داود بن الحصين أن أبا غطفان بن طريف
المري أخبره أن أبا طريفا تزوج امرأة وهو محرم فرد عمر بن الخطاب
نكاحه " . صححه الألباني في الروا : (٦ / ٢٢٨) .

وروى قدامة بن موسى^(١) عن شاذب مولى زيد بن ثابت^(٢) ، أنه تزوج وهو
محرم ففرق زيد بن ثابت^(٣) بينهما^(٤) فلما روى عنهم^(٥) التفرقة بين الزوجين
ولا^(٦) يسوغ ذلك في عقد يسوغ فيه الاجتهاد دل على أن النص فيه ثابت
لا يجوز خلافه ، ولأنه معنى يثبت به تحريم المصاهرة فوجب أن يمنع منه الاحرام
كالوطء .

فأما الجواب عن حديث ميمونة . فقد روى ميمون بن مهران^(٧) عن يزيد

(١) قدامة بن موسى بن عمر بن قدامة بن مظعون الجمحي المكي ذكره
ابن حبان في الثقات ، ووثقه ابن معين وابن حجر ، كان امام
مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم .
مات سنة ثلاث وخمسين ومائة .

انظر: الجرح والتعديل : (١٢٨/٧) ، تهذيب التهذيب :
(٣٦٦-٣٦٥/٨) ، التقريب صفحة (٢٨١) .

(٢) شاذب مولى زيد بن ثابت مدني روى عن زيد بن ثابت وروى عنه موسى
ابن قدامة ، قال ابن أبي حاتم : سمعت أبي يقول ذلك .

انظر: الجرح والتعديل : (٣٧٧/٤) .

(٣) ساقط من " ط " .

(٤) هذا الاثر أخرجه البيهقي : (٦٦/٥) .

(٥) ط " عنه " .

(٦) ط " فلا " .

(٧) ميمون بن مهران الجزري أبو أيوب الرقي الفقيه نشأ بالكوفة ثم نزل

الرقعة ، قال العجلي : تابعي ثقة وكان يحمل على علي ، ووثقه
ابن حبان وابن حجر ، قال ابن المنيح : مارأيت أحدا أفضل
من ميمون بن مهران ، وقال سليمان بن موسى : " ان جاء العلم من
ناحية الجزيرة عن ميمون بن مهران قبلنا ، مات سنة عشر ومائتين
وقيل سبع عشرة ، وقيل غير ذلك .

انظر: تذكرة الحفاظ : (٩٨/١) ، شذرات الذهب : (١٥٤/١) ، العبر :
(١٤٧/١) ، تهذيب التهذيب : (٣٩٠/١٠) ، التقريب صفحة (٣٥٤) .

ابن الأصم^(١) أن رسول الله صلى الله عليه (وسلم)^(٢) تزوجها وهما حلالان^(٣).
وروى ربيعة^(٤) عن سليمان بن يسار^(٥) عن أبي رافع^(٦) أن النبي

(١) يزيد بن الأصم ، واسمه عمرو بن عبيد بن معاوية البكائي بفتح الموحدة
والتشديد أبو عوف كوفي نزل الرقة ، وهو ابن اخت ميمونة أم المؤمنين ،
قال العجلي ؛ مدني تابعي ثقة ، ووثقه ابن حبان وابن حجر .
مات سنة ثلاث ومائة .

انظر : تاريخ الثقات للعجلي صفحة (٤٧١) ، الثقات لابن حبان :
(٥٣١ / ٥) ، تهذيب التهذيب : (٣١٣ / ١١) ، التقريب صفحة (٣٨١) .
ساقط من " ص " . (٢)

أخرجه الدارقطني : (٢٦٢ / ٣) عن مطر عن ربيعة عن سليمان بن يسار
عن أبي رافع وذكر الحديث . (٣)

وأخرجه مسلم في صحيحه : (١٩٧ / ٩) حدثنا أبو فزارة عن يزيد بن الأصم
حدثتني ميمونة بنت الحارث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها
وهو حلال وكانت خالتي وخالة ابن عباس .

وأخرجه البيهقي في السنن : (٦٦ / ٥) ، وابن الجارود في المنتقى صفحة :
(١٥٦ - ١٥٧) ، وزاد فيه : " وبني بها حلالا تزوجها بسرف " .

هو : ربيعة بن أبي عبد الرحمن . تقدمت ترجمته صفحة (٢٢٨) . (٤)

سليمان بن يسار الهلالي أبو أيوب أو أبو عبد الرحمن أو أبو عبد الله (٥)

مولى ميمونة ، ويقال كان مكاتبا لأم سلمة كان من علماء المدينة وفقهاؤها
وصلحائها كثير الحديث وثقه العجلي وابن حبان وابن حجر وكان
ابن المسيب يقول للمسائل اذهب إلى سليمان بن يسار فإنه أعلم من بقى
اليوم . مات سنة عشر ومائة ، وقيل سنة مائة ، وقيل غير ذلك .

انظر : تاريخ الثقات للعجلي صفحة (٢٠٧) ، الثقات لابن حبان :

(٣٩٤ / ٦) ، تذكرة الحفاظ : (٩١ / ١) ، النجوم الزاهرة : (٢٥٢ / ١) ،

تهذيب التهذيب : (٢٢٨ / ٤) ، التقريب صفحة (١٣٦) .

اسمه أسلم : ترجمته صفحة (١٦٢) . (٦)

صلى الله عليه (وسلم) ^(١) " تزوج ميمونة حلالا وبنى بها حلالا وكنت السفير بينهما ^(٢) .

أما حديث ^(٣) ابن أبي مليكة عن عائشة ^(٤) ضعيف لا أصل له عند أصحاب الحديث ،
وان صح فيجوز أن يكون فعل ذلك في أول الاسلام قبل تحريم نكاح المحصر ،

(١) ساقط من " ص " .

(٢) أخرجه الترمذى : (٢٠٠ / ٣) ، وابن حبان في صحيحه كما في الموارد

صفحة (٣١٠) ، وأحمد في مسنده : (٣٩٢ - ٣٩٣ / ٦) ، والدارقطنى :

(٢٦٣ / ٣١) ، والبيهقى : (٦٦ / ٥) وقال الترمذى : حديث حسن .

(٣) تقدمت ترجمتهما صفحة : (١١٥٢ - ٤٨) .

(٤) بل صحيح كما تقدم صفحة (١٢٣٢) ويشهد له ما في الصحيحين ، البخارى

(٥١ / ٤) ، ومسلم (١٩٦ / ٩) ، وغيرهما من حديث ابن عباس أنه

صلى الله عليه وسلم : " تزوج ميمونة وهو محرم تقدم تخريجه صفحة ()

وعلى هذا فالروايات في نكاح ميمونة قد تعارضت ، وإذا تعارضت تعين

الترجيح ، فرجحنا رواية الأكثر أنه صلى الله عليه وسلم تزوجها حلالا .

ثانيا : إذا اجتمع قول وفعل يرجح القول لأنه يتعدى الى الفـ

والفعل قد يكون مقصورا عليه ومن خصائصه ، وهذا هو الصحيح عند

الأصوليين .

ثالثا : ان الروايات تعارضت فتعين الجمع وطريق الجمع تأويل حديث

ابن عباس أن قوله : " محرما " أى في الحرم فتزوجها في الحرم وهو

حلال ، لأنه يقال لمن هو في الحرم محرم وان كان حلالا وهي لفظة

شائعة معروفة ومنه البيت المشهور :

قتلوا ابن عفان الخليفة محرما . . . ودعا فلم أر مثله مخذولا

أى : قتلوه في حرم المدينة .

رابعا : ان رواية " تزوجها حلالا من جهة ميمونة كما قال النووى في شرح

المهذب : (٢٨٩ / ٧) وهي صاحبة القصة ، وأبو رافع كان السفير

بينهما فهما أعرفا ، فاعتماد روايتهما أولى .

خامسا : قال النووى في شرح المهذب : (٢٨٩ / ٧) ولو ثبت أنه

على أن أبا الطيب بن سلمة^(١) جعل النبي صلى الله عليه (وسلم)^(٢) مخصوصا بالنكاح في الاحرام^(٣).

وأما القياس على شراء الاماء^(٤)، فليس المقصود منه الاستمتاع " لجواز شراء المعتدة وذات المحرم ، وكذلك المحرمة^(٥) .

والمقصود من عقد النكاح الاستمتاع ان لا يجوز له أن ينكح معتدة ، ولأنات محرم وكذلك المحرمة .

فاما الرجعة فتحل للمحرم لانها (سد)^(٦) ثم^(٧) في العقد ورفع تحريم طراً عليه وليست عقداً مبتدأً فجازت في الاحرام .

الا ترى أن العبد يراجع بغير اذن سيده وان لم يجر أن ينكح بغير " اذنه^(٨) اعتباراً بهذا المعنى .

تزوجها صلى الله عليه وسلم محرماً لم يكن لهم فيه دليل لأن الأصح عند أصحابنا أن للنبي صلى الله عليه وسلم أن يتزوج حال الاحرام وهو قول أبي الطيب بن سلمة وغيره .

وقال في الروضة : (٩ / ٧) ومن خصوصياته صلى الله عليه وسلم انعقاد نكاحه بغيرولي ، ولاشهود ، وفي حال الاحرام على الأصح في الجميع أه وبهذا يترجح بطلان النكاح في حال الاحرام والله أعلم .

(١) محمد بن الفضل تقدمت ترجمته صفحة (١٤٥) .

(٢) ساقط من " ص " .

(٣) انظر : المجموع شرح المذهب : (٢٨٩ / ٧) ، والروضة : (٩ / ٧) .

(٤) تقدم صفحة (١٢٣٢) قولهم : " انه عقد يستباح به البضع فلم يمنعه

الاحرام منه كالرجعة وشراء الاماء " .

(٥) ص " مكرر " من قوله : " لجواز شراء المعتدة " .

(٦) ساقط من " ط " .

(٧) التلثة : الخلل كما في المختار صفحة (٨٦) .

(٨) ط " اذن سيده " .

(*) ط لوجه / ١٧٠ .

* فصل *

فإذا تقرر أن نكاح المحرم باطل فمتى كان الزوج " محرماً ^(١) فوكل حلالاً في العقد كان النكاح باطلاً لأنه نكاح المحرم .

ولو كان الزوج حلالاً فوكل محرماً كان النكاح باطلاً ، وهكذا لو كانا الولي محرماً فوكل حلالاً ، أو كان حلالاً فوكل محرماً كان النكاح باطلاً .

فأما " الحاكم ^(٢) إذا كان محرماً لم " يجز ^(٣) له أن يزوج مسلمة (لأنه ولي فسي نكاح المسلمة ^(٤)) وهل يجوز له أن يزوج كافرة أم لا على وجهين :
أحدهما : لا يجوز كالمسلمة .

والثاني : يجوز لأنه لا يزوجه بولاية وإنما يزوجهما بحكم فجرى مجرى سائر أحكامه في إحصائه ^(٥) .

فأما إذا كان الإمام محرماً لم يجز له أن يتزوج ولا " يزوج ^(٦) وهل يجوز لخلفائه من القضاة المحليين أن يزوجوا أم لا ؟ على وجهين :
أحدهما : لا يجوز أن يزوجوا كوكلاء المحرم .

والوجه الثاني : يجوز أن يزوجوا لعموم ولا يتهم ونفوذ أحكامهم فخالفوا الوكلاء .
فأما ان (كان ^(٧)) الخطيب في عقد النكاح محرماً فالنكاح جائز لأنه قد يجوز

- | | |
|-------|--|
| (١) | ط " محرم " . |
| (٢) | ص " الحكم " . |
| (٣) | ط " يكس " . |
| (٤) | ساقط من " ص " . |
| (٥) | قال في الروضة : (٦٧ / ٧) وقيل ان كان العاقد الامام أو القاضي فله التزويج لقوة ولا يتهم والصحيح المنع " . |
| (٦) | ط " يجوز " . |
| (٧) | ساقط من " ط " . |

(لم)^(١) أن يعقد بغير خطبة ، ولو كان الشهود محرمين ففيه

وجهان :

أحدهما : وهو قول أبي سعيد الاصطخري^(٢) أن النكاح " باطل " ^(٣) لأن الشهود " شرط " ^(٤) في العقد كالولي .

والوجه الثاني : وهو مذهب الشافعي أن النكاح جائز^(٥) لأن الشهود غير معينين في النكاح فلم يعتبر فيهم شروط من يتعين في النكاح .

ألا ترى أن نكاح الكافرة إذا عقدناه لم يصح إلا بولي كافر وشهود مسلمين .
(والله أعلم)^(٦) .

-
- | | |
|-------|--|
| (١) | ساقط من " ص " . |
| (٢) | تقدمت ترجمته صفحة (١٥٠) . |
| (٣) | ط " باطلا " . |
| (٤) | ط " شرطا " . |
| (٥) | قال في الروضة : (٦٧ / ٧) وينعقد بشهادة المحرمين على الصحيح وخالف أبو سعيد الاصطخري . |
| (٦) | ساقط من " ص " . |

باب

الْعَيْبِ فِي الْمُنْكَوحَةِ
مِنْ كُتُبِ

قال الشافعي (رضي الله عنه)^(١) أخبرنا مالك^(٢) عن يحيى بن سعيد^(٣) ،
عن سعيد بن المسيب ، قال قال عمر بن الخطاب^(٤) : أيما (رجل)^(٥) تزوج امرأة
وبها جنون أو جذام أو برص ففسها فلها صداقها وذلك لزوجها غرم على
وطئها^(٦) .

-
- (١) ص " رحمه الله " .
(٢) تقدمت ترجمته صفحة (٧٥) .
(٣) يحيى بن سعيد بن قيس بن عمرو بن سهل الأنصاري البخاري أبو سعيد
المدني القاضي .
قال العجلي تابعي ثقة كان له فقه ولي القضاء وكان رجلا صالحا ،
مات سنة أربع وأربعين أو بعدها ومائة .
انظر: تاريخ الثقات للعجلي صفحة (٤٧٢) ، الثقات لابن حبان :
(٥٢١ / ٥) ، تهذيب التهذيب : (١١ / ٢٢١ - ٢٢٢) ، التقريب
صفحة (٣٧٦) .
(٤) تقدمت ترجمة سعيد بن المسيب وعمر رضي الله عنه صفحة (٩٥ - ١٢٠) .
(٥) ساقط من " ط " .
(٦) أخرجه مالك في الموطأ : (٢ / ٥٢٦) ، وسعيد بن منصور : (١ / ٢١٢) ،
والدارقطني : (٣ / ٢٦٥) عن عمر بن الخطاب أنه قال : أيما رجل
تزوج امرأة وبها جنون أو جذام أو برص ففسها فلها صداقها
كاملا وذلك لزوجها غرم على وليها " اللفظ لمالك ، وفي رواية
الدارقطني فلها مهرها بما أصاب منها وصداق الرجل على وليها
الذي غره " .
وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف : (٤ / ١٧٥) ، وعبد السرزاق :
(٦ / ٢٤٤) ، والبيهقي في السنن : (٧ / ٢١٤) ، كلهم عن عمر بن
الخطاب بالفاظ متقاربة .
قال ابن حجر في بلوغ المرام صفحة (١٨٦) ، أخرجه سعيد بن منصور
ومالك وابن أبي شيبة ورجاله ثقات .
وقال الألباني في الروا : (٦ / ٣٢٨) ضعيف لأنه منقطع بسين
سعيد وعمر .

وقال أبو الشعثاء^(١) : أربع لا يجزن في النكاح إلا أن يسمى : الجنون ،
والجذام ، والبرص ، والقرن^(٢) .

اعلم أن النكاح يفسخ بالعيوب ، والعيوب التي يفسخ بها النكاح
يستحق^(٣) من الجهتين ، فيستحقها الزوج إذا وجدها بالزوجة وهي

(١) هو جابر بن زيد أبو الشعثاء الأزدي اليماني ثم الجوفي بفتح
الجيم وسكون الواو بعدها فاء البصري ، مشهور بكنيته ، قال
ابن حجر : ثقة فقيه ، ووثقه العجلي .
وأورد البخاري عن ابن عباس : " لو أن أهل البصرة نزلوا عند
قول جابر بن زيد لأوسعهم علما في كتاب الله " .
مات سنة ثلاث وتسعين .

انظر : تاريخ الثقات للعجلي صفحة (٩٣) ، التاريخ الكبير :
(٢٠٤ / ٢ / ١) ، تهذيب التهذيب : (٢ / ٣٨) ، التقريب صفحة
(٥٣) .

(٢) بهذا اللفظ أخرجه البيهقي في السنن : (٢١٥ / ٧) ، وأخرج
عبد الرزاق في المصنف : (٦ / ١٤٣) بسنده ،
قال أبو الشعثاء : " أربع لا يجزن في نكاح ولا بيع إلا أن يسمى
فان سمين فهي منه : المجنونة والمجنونة والبرص والعفلاء فان
مسها جاز وان غر " .

وأخرجه سعيد بن منصور في سننه : (١ / ٢١٣) دون قوله : " فان
مسها جاز وان غر " أهـ وسيأتي معنى العفلاء صفحة (١٢٥١) ،
قوله : والجذام : هو علة صعبة يحرم منها العضو ثم يسود ثم
ينقطع ثم يتناثر .

والقرن : بفتح القاف ، والراء ، وقيل بسكون الراء هو انسداد محل
الجماع بعظم " .

انظر : الروضة : (٧ / ١٧٦-١٧٧) ، إغاثة الطالبين : (٣ / ٣٣٥) .
(٣) ط " بها " .

" خمسة ^(١) عيوب : الجنون ، والجذام ، والبرص ، والقرن ، والرتق ^(٢) ،
وتستحقها الزوجة اذا وجدت بها بالزوج وهي خمسة الجنون والجذام ، والبرص ،
والجب ، والعنة ^(٣) .

فيشتركان في الجنون والجذام والبرص ، وتختص الزوجة بالقرن ، والرتق ،
ويختص الزوج بالجب والعنة ، ولا يفسخ نكاحها بغير هذه العيوب من
" عى ^(٤) أو زمانة ^(٥) ، أو قبح أو عهر ^(٦) ، وبه قال من الصحابة عمر وابن عباس
وعبد الله بن عمر ^(٧) ، ومن التابعين : أبو الشعثاء ، جابر بن زيد ^(٨) ، ومن الفقهاء :
الأوزاعي ومالك ^(٩) .

-
- (١) ط " خمس " .
- (٢) الرتق : هو انسداد محل الجماع بلحم " أه " .
- (٣) الجب : بفتح الجيم وتشديد الباء هو قطع الذكر أو بعضه والباقي دون الخشفة ، والعنة : بضم العين وتشديد النون وهو العجز عن الوطء في القبل لضعف الآلة أو القلب أو الكبد " أه " .
- انظر: روضة الطالبين : (٧ / ١٧٧) ، المذهب : (٤٨ / ٢) ، اعانة الطالبيين : (٣ / ٣٣٥) .
- (٤) في النسختين " عما " .
- (٥) زمن الشخص زما وزمانة من باب تعجب وهو مريض يوم زما طويلا " أه " .
- المصباح المنير صفحة (٢٧٥) .
- (٦) العهر : هو الفجور : كما في القاموس : (١٠١ / ٢) ، والمصباح صفحة : (٨٧) .
- (٧) تقدمت تراجمهم صفحة (١٢٠-٥٢-٢١٣) .
- (٨) تقدمت ترجمته صفحة (١٢٤٢) .
- (٩) انظر: مصنف عبد الرزاق : (٦ / ٢٤٤) ، ابن أبي شيبة : (٤ / ١٧٥) ، سنن الدارقطني : (٣ / ٢٦٥) ، السنن للبيهقي : (٧ / ٢١٤-٢١٥) ، المغنى لابن قدامة : (٧ / ١٨٤) ، رسالة القيرواني : (٢ / ٣٩) .
- وانظر ترجمة الأوزاعي ، ومالك صفحة (-) .

وقال أبو حنيفة : ليس للزوج أن يفسخ النكاح بشيء من العيوب ولا للمرأة أن تفسخ إلا بالجب والعنة دون الجنون والجدام والبرص^(١) ، وبأن لا يفسخ النكاح بعيب قال علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود^(٢) .
وقال الحسن البصري ، وعطاء بن أبي رباح^(٣) ، للزوجة أن تفسخ بهذه العيوب في الزوج وليس للزوج أن يفسخ بها لأن الطلاق بيد^(٤) .
واستدل من نصر قول أبي حنيفة بأن " المعقود^(٥) عليه في النكاح هو الاستباحة وليس في الاستباحة عيب وإنما العيب " في المستبيحة^(٦) فلم يثبت (بهـ)^(٧)

-
- (١) انظر: تحفة الفقهاء : (٢ / ٢٢٥) ، المبسوط للسرخسي : (٩٧ / ٥) .
(٢) ففى سنن ابن منصور : (١ / ٢١٢) ، والبيهقي : (٧ / ٢١٥) ،
عن علي رضي الله عنه قال : ايما رجل تزوج امرأة فوجدها مجنوننة
أو مجذومة أو برصاء ، فهي امرأته ان شاء طلق وان شاء أمسك .
وانظر: المغنى لابن قدامة : (٧ / ١٨٤) .
(٣) تقدمت ترجمتهما صفحة (٣٦ - ١٩٥) .
(٤) أخرج سعيد بن منصور في سننه : (١ / ٢١٣ - ٢١٤) عن الحسن
أنه كان يقول : ان علم بذلك الولي - أى ان علم بأن في المرأة عيب -
فالصداق عليه كما غره منها وان لم يعلم فهي امرأته ان شاء طلق
وان شاء أمسك .
وأخرج أيضا في سننه : (١ / ٢١٥) عن عطاء في رجل تزوج امرأة
فلما دخل بها بدا من الرجل عيب برصا أو جداما قال عطاء لا تنزع
منه امرأته .
قلت : يفهم من هذا الأثر ان عطاء يرى أن المرأة ليس لها أن تفسخ
النكاح اذا وجد بالرجل عيب ، وهذا عكس ما نقله الماوردي عنه
بأن لها أن تفسخ فلعله اطلع على ما لم نطلع عليه أو وهم .
والله أعلم .
(٥) ط " العقود " .
(٦) كذا في النسختين ، والأظهر عندي " في المستباحة " .
(٧) ساقط من " ط " .

" خيار لسلامة ^(١) المعقود عليه . قال ولأنه عيب في المنكحة فلم يفسخ نكاحا قياسا على ماسوى العيوب " الخمسة ^(٢) قال ولأن كل عقد لم يفسخ بنقصان الأجزاء لم يفسخ بتفسير الصفات كالهبة طردا والبيع عكسا .

قال ولأن عقد النكاح ان جرى مجرى عقود المعاوضات كالبيع وجب أن يفسخ (بكل عيب ، وان جرى مجرى غيرها من عقود الهبات والصلاة وجب أن لا يفسخ) ^(٣) بعيب ، وفي اجماعهم على أنه لا يفسخ بكل العيوب دليل على أنه لا يفسخ بشئ من العيوب .

ودليلا مارواه عبد الله بن عمر ^(٤) " أن النبي صلى الله عليه (وسلم) ^(٥) تزوج امرأة من بنى بياضة فوجد بكشحا بياضا فردها وقال دلستم علي ^(٦) . ووجه الدليل منه " هو ^(٧) أنه لما ثقل العيب والرد وجب أن يكون الرد لأجل العيب .

فان قيل فيحمل انه طلقها لأجل العيب " كالتى قالت حين تزوجها أعوذ بالله منك فقال لقد استعذت بعظيم الحقى بأهلك ^(٨) فكان ذلك طلاقا منه لأجل استعاذتها منه .

-
- (١) في النسختين " خيارا سلامة " والمثبت هو الصواب .
 (٢) ط " الخمس " .
 (٣) ساقط من " ط " من قوله : " بكل عيب ، وان جرى مجرى غيرها . . . الخ .
 (٤) تقدمت ترجمته صفحة (٢١٣) .
 (٥) ساقط من " ص " .
 (٦) ضعيف : تقدم تخريجه صفحة (١٦٨) .
 (٧) " ص " التصحيح من التعليق .
 (٨) ففي صحيح البخارى : (٣٥٦ / ٩) عن عائشة رضي الله عنها ان ابنة الجون لما دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم ودنا منها قالت أعوذ بالله منك فقال لقد عذت بعظيم الحقى بأهلك " .
 وقد تقدم صفحة (١٦٧) .

قيل لا يصح هذا التأويل من وجهين :

أحدهما : لأنه " خالف " (١) الظاهر لأن نقل " الحكم " (٢) مع السبب يقتضى " تعلقه " (٣) به كتعلق الحكم بالعلة ، والطلاق لا يتعلق بالعيب كتعلق " الحكم " (٤) بالعلة ، وإن كان داعيا إليه فلم يصح حمله عليه ، وخالف حال طلاقه للمستعيذة لأن الاستعانة ليست عيبا يوجب الرد فعُدل به إلى الطلاق - .

والثاني : أن الرد صريح في الفسخ وكناية في الطلاق وحمل اللفظ على ما هو صريح فيه (أولى) (٥) من حمله على ما هو كناية .

وروى أبو جعفر المنصور (٦) ، عن أبيه (٧) ، عن

(١) ط " خلاف " .

(٢) ط " الحاكم " .

(٣) ط " تعلقا " .

(٤) ط " الحاكم " .

(٥) ساقط من " ط " .

(٦) هو : عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب

القرشي الهاشمي أبو جعفر المنصور ثاني خلفاء بني العباس ولي

الخلافة بعد موت أخيه أبو العباس عبد الله بن محمد المعسوف

بالسفاح ، وأبو جعفر المنصور هو الذي ضرب أبا حنيفة رضي الله

عنه على القضاء ثم سجنه فمات بعد أيام ، وقيل أنه قتله بالسم لكونه

أفتى بالخروج عليه ، وقد آذى خلقا كثيرا من العلماء .

مات سنة ثمان وخمسين ومائة .

انظر : تهذيب الأسماء : (٢ / ٢٠٣ - ٢٠٤) ، تاريخ الخلفاء

للسيوطي صفحة (٢٥٩) .

(٧) هو : محمد بن علي بن عبد الله بن عباس القرشي الهاشمي ، قال

ابن حجر : ثقة من السادسة لم يثبت سماعه من جده .

مات سنة أربع أو خمس وعشرين ومائة .

انظر : الجرح والتعديل : (٨ / ٢٦) ، التقريب صفحة (٣١٢) .

جده (١) عن عبد الله بن عباس (٢) قال قال رسول الله صلى الله عليه (وسلم) (٣) : اجتنبوا من النكاح أربعة : الجنون ، والجذام ، والبرص ، والقرن (٤) .

فدل على تخصيصه لهذه الأربعة من عيوب النكاح على اختصاصها بالفسخ ، (٥) من طريق القياس ، هو أنه عيب يمنع غالب المقصود بالعقد أن يثبت به خيار الفسخ كالجب (٦) ولا يدخل عليه الصغر والمرض لأنهما ليسا بعيب ، ولأن العقد الذي يلزم من الجهتين إذا احتل الفسخ وجب أن يجرى في جهتي العقد كالأجارة .

ولأنه عيب في مقصود بعقد النكاح فوجب أن يستحق به الفسخ كالعيب في الصداق ، ولأن كل من ملك رد عوض (ملك) (٧) عليه رد المعوض ، كالتمسك والتمسك في البيع .

(١) علي بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي أبو محمد وثقه المعجلي ، وابن حبان ، وقال ابن حجر : ثقة عابد من الثالثة . مات سنة ثمان عشرة ومائة .

انظر : الثقات للمعجلي صفحة (٣٤٩) ، الثقات لابن حبان : (١٦٠ / ٥) التاريخ الكبير للبخاري : (٢٨٢ / ٣) ، تهذيب الأسماء : (٢٠٤ / ٢) ، التقريب صفحة (٢٤٧) .

(٢) تقدمت ترجمته صفحة (٥٢) .

(٣) ساقط من " ص " .

(٤) أخرجه الدارقطني في سننه : (٢٦٦ / ٣) دون قوله : " والقرن " ، وفي

سننه الحسن بن عارة البجلي متروك كما في التقريب صفحة (٧٠) ، والقرن : هو انسداد محل الجماع بعظم .

انظر : صفحة (١٢٤٣) .

(٥) ساقط من " ط " .

(٦) الجب : بفتح الجيم وتشديد الباء هو قطع الذكر .

انظر صفحة : (١٢٤٣) .

(٧) ساقط من " ص " .

فأما الجواب عن الاستدلال بأن المعقود عليه هو الاستباحة وليس فيها عيب ، فهو أن هذا فاسد لأن المعقود عليه هو الاستمتاع المباح وهذه عيوب فيه كما أن زمانة العبد المستأجر عيب في منفعته فاستحقق بها الفسخ .

وأما قياسهم على ما سوى الخمسة من (سائر)^(١) العيوب فالمعنى فيهم أن تلك العيوب لا تمنع مقصود العقد ولا تنفر النفوس منها وليس كذلك هذه الخمسة لأنها إما ممانعة من المقصود " وإما^(٢) منفرة للنفوس فافترقا .

وأما قياسهم على الهبة بعلّة أنها لا تفسخ بنقصان الأجزاء فهذا الوصف غير مسلم لأنه يستحق بالجب وهو نقصان جزء ثم المعنى في الهبة (أنه)^(٣) لا عوض فيها فيلحقه " ضرر^(٤) بالمعيب والنكاح بخلافه وعلى أن " فسخه^(٥) بالعسنة وهو يعتبر صفة تمنع من أطراد هذا التعليل .

فأما استدلالهم بأنه إما أن يفسخ بكل العيوب كالبيع أو لا يفسخ بشئ منها كالهبات .

فالجواب عنه " أنه^(٦) بالبيع أخص لأنهما عقدا معاوضة غير أن جميع العيوب تؤثر في نقصان الثمن فاستحق بجميعها الفسخ وليس كل العيوب تؤثر في نقصان الاستمتاع فلم يستحق بجميعها الفسخ .

(١) ساقط من " ص " .

(٢) ص " أو " .

(٣) ساقط من " ط " .

(٤) ط " ضرب " .

(٥) ط " النسخة " .

(٦) ط " ان " .

* مسألة *

قال الشافعي (رضي الله عنه)^(١) والقرن المانع من الجماع لأنها في غير معنى النساء^(٢).

قد مضى الكلام في العيوب التي يفسخ بها عقد النكاح ، وأجناسها سبعة اثنان يختص بهما " الرجال " ^(٣) وهما ^(٤) الجب والعنة ، واثنان يختص بهما النساء وهما : الرتق والقرن ، وثلاثة يشترك فيها الرجال والنساء : وهي الجنون والجذام والبرص .

فاما ما يختص به الرجال من العنة فله باب يأتي .

واما الجب فهو قطع الذكر فان كان جميعه مقطوعا " فلها " ^(٥) الخيار لأنفسه آدم ضررا من العنة التي يرجى زوالها ، وان كان بعض ذكره مقطوعا نظر فسي باقيه فان كان لا يقدر على ايلاجه اما لضعفه أو لصغره فلها الخيار ، وان كان يقدر على " ايلاجه " ^(٦) ففي خيارها وجهان : أحدهما : وهو الصحيح انه لا خيار لها لأنه يجري مجرى صغر الذكر الذي لا خيار فيه .

والوجه الثاني : لها الخيار لأنه نقص لا تكمل به الاصابة .

وأما الخصاء وهو قطع الأنثيين مع بقاء الذكر ففي^(٧) كونه عيبا يوجب خيارها قولان : ^(٨)

-
- | | |
|-----|---|
| (١) | ساقط من " ص " . |
| (٢) | انظر: مختصر المزني صفحة (١٧٦) . |
| (٣) | ص " الرجل " . |
| (٤) | ط " وهم " . |
| (٥) | ط " فله " . |
| (٦) | ط " الايلاج " . |
| (٧) | ط " فسي " . |
| (٨) | الأظهر الجديد لا خيار : كما في الروضة : (١٩٥ / ٧) . |
| (*) | ص لوحه / ٢٦٠ . |

أحدهما : ليس بعيب ولا خيار (فيه)^(١) لقدرته على الإيلاج وأنه ربما كان امتنع أصابة .

والقول الثاني : أنه عيب ولها الخيار لأنه نقص يعدم معه النسل ، ولو كان خنثى له فرج زائد أو كانت خنثى لها ذكر زائد ففي كونه عيبا يوجب الخيار قولان :

أحدهما : ليس بعيب لأنه زيادة عضو فأشبهه الأصبح الزائدة .
والثاني : أنه عيب لأنه نقص يعاف^(٢) .

فأما ما تختص به المرأة من القرن ، والرتق ، فالقرن هو عظم يعترض الرحم يمنع من الإصابة ، والرتق لحم يسد مدخل الذكر فلا يمكن معه الإصابة ، ولـه الخيار فيهما^(٣) . ولا يمكنها شق القرن ويمكنها شق الرتق إلا أنها لا تجبر بشقه لأنه جناية عليها^(٤) . فإن شقته بعد فسخ الزوج لم يؤثر بعد وقوع الفسخ ، وإن شقته قبل فسخه ففي خيار الزوج وجهان :

(١) ساقط من " ط " .

(٢) قال في المذهب : (٤٨ / ٢) وإن وجد أحدهما الآخر وله فرج الرجال وفرج النساء ففيه قولان :

أحدهما : يثبت له الخيار لأن النفس تعاف عن مباشرته فهو كالأبرص ،
والثاني : لا خيار له لأنه يمكنه الاستمتاع به " أهـ "

وقال في الروضة : (١٧٨ / ٧) : " إذا وجد أحدهما الآخر خنثى قسد زال اشكاله ففي ثبوت الخيار قولان : أظهرهما المنع لأنه لا يفوت مقصود النكاح ، وموضع القولين إذا اختار الذكورة أو الأنوثة بغير علامه لأنسه قد يخرج بخلافه ، فاما إذا اتضح بعلامة فلا خيار هذا هو الأصح " .

(٣) انظر : المذهب : (٤٨ / ٢) ، روضة : (١٧٧ / ٧ - ١٧٢) .

(٤) قال في الروضة : (١٧٦ / ٧) ، وليس للزوج اجبار الارتقاء على شق الموضع فلو فعلت وأمكن الوطء فلا خيار كذا أطلقوه " أهـ "

أحدهما : له الخيار اعتبارا بالابتداء .

والثاني : لا خيار له اعتبار بالانتهاء .

فاما الافضاء وهو أن ينخرق الحاجز بين مدخل الذكر ومخرج البول فتصير مفضاة ^(١) فلا خيار فيه لا مكان الاصابة التامة ، فلو كانت عاقرا لا تلد أو كسان الزوج عقيما لا يولد له فلا خيار فيه لواحد منهما لأنه مظنون ، وربما زال بتنقل الانسان ^(٢) .

فاما العفلاء : ففي العفل ثلاث تأويلات :

أحدها : أنه لحم ^(٣) مستدير ينبت في الرحم بعد ذهاب العذرة ولا ينجمت مع البكارة ، وهذا قول ابن عمرو الشيباني ^(٤) .

والتأويل الثاني : أنه ورم يكون في اللحم الذي في مسلكي المرأة يضيق به فرجهما حتى لا ينفذ فيه الذكر .

والتأويل الثالث : انه مبادئ الرثق وهو لحم يزيد في الفرج (حتى يصير رثقا يسد به الفرج ^(٥)) فلا ينفذ فيه الذكر ، فان كان العفل يكمل معه الاستمتاع

(١) ط " ولا " .

(٢) قال في الروضة : (١٢٨ / ٧) ولا خيار بكونه أو كونها عقيما ولا بكونها مفضاة والافضاء رفع ما بين مخرج البول ومدخل الذكر .

(٣) ط " سائر " .

(٤) أبو عمرو الشيباني : اسمه اسحق بن مرار بكسر الميم وتخفيف الراء

الكوفي النحوي اللغوي ، قال ابن حجر : صدوق ، من الثامنة ، وقال أبو بكر الانباري : كان أبو عمرو الشيباني يقال له صاحب أبو عمرو صاحب ديوان اللغة والشعر وكان خيرا فاضلا صدوقا وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل " كان أبي يلزم مجالس أبي عمرو ويكتب آماله . مات سنة عشر أوست ومائتين .

انظر : تهذيب التهذيب : (١٢ / ١٨٢) ، التقريب صفحة (٤١٩) .

(٥) ساقط من " ط " .

التام فلا خيار فيه ، وان لم يكمل معه الاستمتاع لضيق الفرج أو انسداده
حتى لا يمكن ايلاج الذكر ففيه الخيار .

* فصل * =====

وأما العيوب التي يشترك فيها الرجل والمرأة وهي ثلاثة :
أحدها : الجنون وهو زوال العقل (الذي)^(١) لا يكون معه تأدية حق وسواء خيف
منه أم لا ، وهو ضربان : مطبق لا يتخلله افاقة وغير مطبق يتخلله افاقة
فيجن تارة ويغيب أخرى وكلاهما سواء^(٢) (و) فيهما الخيار سواء قلل
زمان الجنون أو كثر لأن قليله يمنع من تأدية الحق في زمانه ولأن قليله
" يصير^(٣) كثيرا وسواء كان ذلك بالزوج أو " بالزوجة^(٤) .
أما الاغماء فهو زوال العقل بمرض فلا خيار فيه كالمرض وأنه عارض " يرجى^(٥)
زواله وأنه قد يجوز حدوث مثله بالأنبياء الذين يحدث بهم جنون
فان زال المرض فلم يزل معه الاغماء صار حينئذ جنونا يثبت فيه الخيار .
وأما البله فهو غلبة السلامة على الصدر فيكون الأبله سليم الصدر ضعيف
العزم ، وقد قال النبي صلى الله عليه (وسلم)^(٦) " اطلعت في الجنة "

(١) ساقط من " ط " .

(٢) ساقط من " ط " .

(٣) ط " يفسر " .

(٤) ط " الزوجة " .

(٥) في النسختين " يرجى " .

(٦) ساقط من " ص " .

فرايت أكثر أهلها بلها^(١) يعني الذين غلبت السلامة على صدورهم .
ومنه قول الشاعر :

ولقد صبحت بطفلة مياسة

بلها * تطلعني^(٢) على أسرارها^(٣)

فلا خيار في البله لأن الاستمتاع كامل كذلك لا خيار في الحق وقلة
الضبط لكامل الاستمتاع معهما وإنما يؤثر فيما سواه من تدبير المنزل
وتربية الولد ، ولذلك قال النبي صلى الله عليه (وسلم)^(٤) : " لا تسترضعوا
الحمقاء فان صحبتها بلاء وولدها ضياع^(٥) .

(١) رواه البزار كما في مجمع الزوائد : (٧٩ / ٨) عن أنس مرفوعا * أكثر أهل
الجنة البله * وهو في التمييز صفحة (٢٩) ، والمقاصد الحسنة : (١٣٧)
وأسنى المطالب : (٢٤٣) ، والأسرار المرفوعة : (١٠٣) ، وكشف الخفاء :
(٣٩٥) ، ورمز له السيوطي في الجامع الصغير : (٧٩ / ٢) بالضعف
وضعه الألباني في ضعيف الجامع : (٣٣٦ / ٢) ، وقال العراقي في تخريج
الاحياء : (١٨ / ٣) أخرجه البزار من حديث أنس وضعفه وصححه القرطبي
في التذكرة وليس كذلك فقد قال ابن عدي انه منكر * أهـ

(٢) ط * تطالعن * .

(٣) لم أجده .

(٤) ساقط من * ص * .

(٥) أخرجه الطبراني في الأوسط كما في مجمع البحرين (٢٠٠) ، ون قوله فسان
صحبتها بلاء وولدها ضياع ، قال في مجمع الزوائد : (٢٦٢ / ٤) وفيه
عباد بن عبد الصمد ضعيف .

وأخرجه البزار كما في كشف الأستار : (١٦٩ / ٢) عن عائشة مرفوعا :
" لا تسترضعوا الحمقاء فان اللبن يورث * " ، وأخرجه الطبراني في الصغير :
(١ / ٥٢) عنها بلفظ : " لا تسترضعوا الورها * " ونقل عن الأصمعي قوله

* فصل *

والثاني : من " عيوبهما " (١) الجذام وهو غفن يكون في الأطراف والأنف يسرى فيها حتى تسقط وربما سرى الى النسل وتعدى الى الخليط ، والنفس تعافه وتنفس منه فلا يسمح بالمخالطة ولا يحجب الى الاستمتاع ، وقد روى سعيد ، عن أبي هريرة (٢) ، أن النبي صلى الله عليه (وسلم) (٣) قال : " فروا من المجذوم فراركم من الأسد " (٤) ، وجاء رجل الى النبي صلى الله عليه (وسلم) (٥) ليبياعه فمد يدا جذماء فلما نظر (اليها) (٦) النبي صلى الله عليه (وسلم) (٧) قبض يده ولم يصفحه ، وقال اذهب فقد بايعتك (٨) .

== سمعت يونس بن حبيب يقول الورها " الحمقاء " قال في مجمع الزوائد : (٢٦٢ / ٤) اسنادهما ضعيف .

وأورده الكنانى في تنزيه الشريعة (٢١٣ / ٢) ، والشوكانى في الفوائد صفحة (١٣١) بلفظ : " لا تتزوجوا الحمقاء " فان صحبتها بلاء وفي ولدها ضياع " وقال " فيه لاحق بن الحسين الورى كذاب وضاع " وقال الذهبي في الميزان : (٣٥٦ / ٤) " لاحق بن حسين كان كذابا أفكرا " وأخرج البيهقي : (٤٦٤ / ٧) عن زياد السهمي قال : " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تسترضعوا الحمقاء فان اللبن يشبه " وقال هذا مرسل " .

(١) ط " عيوبها " .

(٢) سعيد بن المسيب وأبو هريرة تقدمت ترجمتهما صفحة (٩٥ - ١١٣) .

(٣) ساقط من " ص " .

(٤) تقدم تخريجه صفحة (٥٥٦) .

(٥) ساقط من " ص " .

(٦) ساقط من " ط " .

(٧) ساقط من " ص " .

(٨) لم أجده بهذا اللفظ . وقد أخرج مسلم في صحيحه : (٢٢٨ / ١٤) ، وابن

ماجة : (١١٧٢ / ٢) ، والبيهقي : (٢١٨ / ٧) عن عمرو بن الشريد عمن

ففي الجذام الخيار قليلا أو كثيرا لأن قليله يصير كثيرا وسواء كان في الزوج أو الزوجة .

فاما الزعر^(١) فهو من مبادئ الجذام وربما برئ ولم يصر جذاما ويقع في الحاجبين فيتناثر به " الشعر " ^(٢) وفي الأنف فيتغير به الجلد ولا خيار فيه . ^(٣) لأنه ليس بجذام ولا النفوس منه نافرة ، فلو اختلفا فيه " فادعى " ^(٤) الزوج ان بها جذاما وقالت بل هو زعر وقف عليه عدلان من علماء الطب فان قالا هو جذام ثبت فيه الخيار ، وان قالا زعر فلا خيار فيه . ^(٥)

وان أشكل فالقول قولها مع يمينها أنه زعر ولا خيار فيه لأن الاصل عدم الخيار الا أن يثبت ما يوجب به .

أبيه قال : " كان في وفد ثقيف رجل مجذوم فأرسل اليه النبي صلى الله عليه وسلم : انا قد بايعتك فارجع " .

(١) زعر الشعر والريش كفرح فهو زعر وأزعر قل وتفرق ، كذا في القاموس (٣ / ٤٠) .

(٢) ط " الشرع " .

(٣) قال في الروضة : (١٧٦ / ٧) حكى الامام عن شيخه أن أوائل البرص والجذام لا يثبت الخيار وانما يثبت اذا استحكما وان استحكما الجذام انما يحصل بالتقطع " أهـ .

(٤) هي " فادعا " .

(٥) قال النووي في الروضة : (١٧٧ / ٧) : " ولو تنازعا في قرحة هل هي جذام أو في بياض هل هو برص فالقول قول المنكر وعلى المدعي البينة ويشترط كون الشاهدين عالمين بالطب " .

* فصل *

والثالث: من عيوبهما البرص وهو حدوث بياض في الجلد يذهب معه دم الجلد وماتحته من اللحم ، وفيه عدوى الى النسل والمخالطين وتعافه النفوس وتنفر منه فلا يكمل معه الاستمتاع * ولذلك^(١) رد النبي صلى الله عليه (وسلم)^(٢) نكاح امرأة وجد بكشحها بياضا^(٣) وفي قليله وكثيره الخيار ، ولأن قليله يصير * كثيرا^(٤) وسواء كان بالزوج أو بالزوجة .
فاما * البهق^(٥) فيغير لون الجلد ولا يذهب بدمه ويزول ولا تنفر منه النفوس فلا خيار فيه .

فلو اختلفا فقال الزوج هذا البياض برص ولي الخيار وقالت بل هو بهق فلا خيار وقف عليه عدلان من علماء الطب وعمل على قولهما ، فان اشكل كان القول قولها مع يمينها أنه بهق ولا خيار فيه .
فان قيل : فكيف جعل الشافعي في الجذام والبرص عدوى وهذا قول أصحاب الطبائع وقد كذبه الشرع ومنع منه وقال النبي صلى الله عليه (وسلم)^(٦) * لا عدوى ولا طيرة فليل له انا نرى النقبة^(٧) * من^(٨)

-
- | | |
|-----|---|
| (١) | ط * وكذلك . |
| (٢) | ساقط من * ص . |
| (٣) | تقدم تخريجه صفحة (١٦٨) . |
| (٤) | ط * كثير . |
| (٥) | في النسختين * البهق ، والمثبت هو الصواب ، والبهق كما فسي المختار (٦٧) ، والمصباح : (٧١/١) * هو بياض يعتري الجلد يخالف لونه ليس من البرص . |
| (٦) | ساقط من * ص . |
| (٧) | قال ابن الأثير في النهاية (١٠١/٥) النقبة أول شيء يظهر من الجرب وجمعها نقب بسكون القاف لانها تنقب الجلد أى تخرقه * أهـ . |
| (٨) | ط * في . |

الجرب في مشفر البعير * فتعدوا^(١) الى سائره والى غيره فقال
النبي صلى الله عليه (وسلم)^(٢) من " اعدى " الأول^(٣) اى (اذ)^(٤)
كان الأول بغير عدوى كان مابعد في غيره بغير عدوى .
قيل : انما منع الشرع من أن الطبيعة هي التي تحدث العدوى كما يزعم

- (١) ط * فتعدوا * .
- (٢) ساقط من " ص " .
- (٣) أخرجه أحمد في مسنده : (١ / ٤٤٠) بسنده عن أبى زرعة ثنا صاحب
لنا عن عبد الله بن مسعود قال : " قام فينا رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال لا يعدى شيء شيئا فقام اعرابي فقال يا رسول الله
النقبة من الجرب تكون بمشفر البعير أو بذنبه في الابل العظيمة
فتجرب كلها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فما أجـرب
الأول لا عدوى ولا هامة ولا صفر خلق الله كل نفس فكتب حياتها
ومصياتها ورزقها * .
- قال الشيخ أحمد شاكر في تحقيق المسند : (٦ / ١١٠) ضعيف لجهالة
راويه عن ابن مسعود .
- وفي رواية لأحمد : (٢ / ٣٢٧) عن أبى هريرة قال : لا يعدى شيئا
ثلاثا قال فقام اعرابي فقال يا رسول الله : ان النقبة تكون بمشفر
البعير أو بعجبه فتشمل الابل جربا قال فسكت ساعة فقال ما أعدى
الأول لا عدوى .. الخ .
- قال أحمد شاكر في التحقيق : (١٦ / ١٤٦) صحيح الاسناد * .
- وأخرجه البخارى في صحيحه : (١٠ / ٢٤١) ، وسلم : (١٤ / ٢١٣)
- وأحمد : (٢ / ٣٢٧) عن أبى هريرة مرفوعا بلفظ : " لا عدوى
ولا صفر ولا هامة فقال اعرابي يا رسول الله فما بال الابل تكون في
الرمل كأنها الظباء فيخالطها البعير الأجرب فيجربها فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم : فمن أعدى الأول * .
- (٤) ساقط من " ط " .

الطب ، ولا يمنع (من)^(١) أن يكون تعالى قد جعل فيها العدوى كما جعل في النار الا حراق ، وفي الطعام الشبع ، وفي الماء الرى وقد قال النبي صلى الله عليه (وسلم)^(٢) لا يورد ن وعاهة على مصح^(٣) " وامتنع من مبايعة الأعداء^(٤) .

وروى عبد الله بن عباس ، أن عمر بن الخطاب^(٥) (رضى الله عنه)^(٦) توجه الى الشام فلما انتهى الى سرغ^(٧) ، تلقاه أمراء الاجناد^(٨) ، وأخبروه بحديث الطاعون^(٩) ، بالشام فتوقف عن " المسير^(١٠) " .

-
- (١) ساقط من " ص " .
- (٢) ساقط من " ص " .
- (٣) أخرجه أبو داود : (٢٣٢ / ٤) بلفظ " لا يورد ن مريض على مصح " وفي صحيح البخارى : (١٠ / ٢٤٣) : " لا توردوا المريض على المصح " ، وفي صحيح مسلم : (١٤ / ٢١٥) ، وأحمد في مسنده : (٢ / ٤٠٦) ، وابن ماجه : (٢ / ١١٧١) : " لا يورد مريض على مصح " .
- (٤) تقدم الحديث صفحة (١٢٥٤) .
- (٥) تقدمت ترجمتهما صفحة (٥٢ - ١٢٠) .
- (٦) ساقط من " ص " .
- (٧) قال النووي في شرح مسلم : (١٤ / ٢٠٨) سرغ بسين مهمل مفتوحة ثم راء ساكنة ثم غين معجمة وحكى القاضى - عياض - فتح الراء والمشهور اسكانها ويجوز صرفه وتركه ، وهي قرية في طرف الشام مما يلي الحجاز " وفي القاموس : (٣ / ١١١) سرغ موضع قرب الشام بين المعيشة وتبوك " .
- (٨) المراد بالاجناد هنا مدن الشام الخمس وهي فلسطين ، والاردن ، ودمشق ، وحمص ، وقنسرين ، قال النووي في شرح مسلم : (١٤ / ٢٠٨) هكذا فسروه واتفقوا عليه " أهـ .
- (٩) الطاعون : المرض العام والوباء الذى يفسد له الهواء فتسعد به الأمزجة والأبدان " .
- (١٠) ط " المسيرة " .

" وشاور^(١) المهاجرين في المسير أو الرجوع ، فاختلفوا ، وشاور
الأنصار فاختلفوا وكان عبد الرحمن بن عوف^(٢) غائبا عنهم فحضر
" فشاورة^(٣) عمر فقال عبد الرحمن ان عندى في هذا علما قال عمر
ما هو قال عبد الرحمن سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :
اذا سمعتم به (في واد^(٤)) فلا تقدموا عليه ، واذا وقع وأنتم فيسه
فلا تخرجوا منه فحمد عمر الله تعالى ورجع ورجع الناس معه^(٥) .
وروى عن النبي صلى الله عليه (وسلم)^(٦) انه قال لبن الحمقاء يعدى^(٧)
فاما قوله صلى الله عليه (وسلم)^(٨) " فمن أعدى الأول^(٩) " فالمقصود منه
رد " قولهم " ^(١٠) انه لم يكن الا من عدوى الأول ولولا ما جريت " وقال^(١١)
من " أعدى^(١٢) الأول ، اذا كان الأول من الله تعالى بغير عدوى كان
ما بعده منه .

-
- | | |
|--------|---|
| (١) | ط " وشاورا " . |
| (٢) | تقدمت ترجمته صفحة (٦٥٨) . |
| (٣) | ط " فشاورة " . |
| (٤) | ساقط من " ط " . |
| (٥) | أخرجه مسلم في صحيحه : (١٤ / ٢٠٨ - ٢١١) ، والبيهقي في السنن :
(٧ / ٢١٨) من حديث طويل . |
| (٦) | ساقط من " ص " . |
| (٧) | لم أجده بهذا اللفظ فلعل الماوردي رحمه الله رواه بالمعنى فقصده
تقدم صفحة (١٢٥٣) قوله صلى الله عليه وسلم : " لا تسترضعوا الحمقاء
فان اللبن يورث " ، وفي رواية " يشبهه " . |
| (٨) | ساقط من " ص " . |
| (٩) | جزء من حديث تقدم تخريجه صفحة (١٢٥٦) . |
| (١٠) | ط " قوله " . |
| (١١) | ط " قال " . |
| (١٢) | ص " اعدا " . |

فان قيل فلم أضاف الشافعي العدوى الى الجذام والبرص ، ولم يصفه الى الله تعالى .

قيل على طريق الاستعارة والتوسع في العبارة كما يقال طالت النخلة وقصر الليل واثمرت الشجرة ، وان كان الله تعالى هو الفاعل لذلك .

* فصل *

فاذا تقرر ما وصفنا من أحكام العيوب فوجد الزوج بالزوجة قليلا من برص أو جذام " فرضي ^(١) به فانتشر وزاد حتى صار كثيرا لم يكن له خيار ^(٢) لأن الراضى بقليله راض بكثيره ، ولأن قليله في الغالب يصير كثيرا .

ولو ظهر بها برص في (غير ^(٣)) المكان الأول فهذا على ضربين : أحدهما : أن يكون الثاني " أقبح ^(٤) " منظرا من الأول " كان ^(٥) " كان الأول فسي " فخذها ^(٦) " وحدث الثاني في وجهها فله الخيار نص عليه في الاملاء .

لأن النفس من الثاني أشد نفورا من الأول .
والضرب الثاني : أن يكون مثل الأول في القبح " كان ^(٧) " كان الأول في يدها اليمنى والثاني في يدها اليسرى ففيه وجهان :

(١) ص " عرض " ط " ام عرض " والمثبت هو الصواب .

(٢) على الصحيح : كذا في الروضة : (١٨٣ / ٢) .

(٣) ساقط من " ط " .

(٤) ط " أفصح " .

(٥) في النسختين " كأنه " والمثبت هو الصواب .

(٦) ط " فحضرها " .

(٧) في النسختين " كأنه " والمثبت هو الصواب .

أحد هما : له الخيار لأنه اذا كان في غير مكان الأول كان عيبا غير الأول .

والوجه الثاني : لا خيار لأنه من جنس الأول فلورضي ببرصها فظهر بها جذام

كان له الخيار بالجذام دون البرص ، لأنه قد تعاف نفسه الجذام

ولا تعاف البرص .^(١)

ولسوكان بها جذام أو برص فلم يختبرفسخ نكاحها حتى زال وبرص

فهذا على ضربين :

أحد هما : أن يزول قبل علمه (به)^(٢) فلا خيار لعدم مايوجبه .

والضرب الثاني : أن يزول بعد علمه وقبل فسخه بعذر آخره عنه ففي خياره

وجهران :

أحد هما : له الخيار اعتبارا بالابتداء .

والثاني : لا خيار له اعتبارا بالانتهاء .

فلو وجد الزوج بها عيبا ووجدت بالزوج عيبا فهذا على ضربين :

أحد هما : أن يختلف العيبان فيكون عيب أحدهما جذاما " وعيب الآخر^(٣) برصا

فلكل واحد الخيار بعيب صاحبه لأن المجذوم قد يعاف الأبرص ،

والأبرص قد يعاف المجذوم .^(٤)

(١) قال في الروضة : (١٨٣ / ٧) " رضي أحد الزوجين بعيب صاحبه

فحدث بمن به عيب عيب آخر ثبت الخيار بالعيب الحادث على الصحيح " .

(٢) ساقط من " ط " .

(٣) ط " والآخر " .

(٤) قال في روضة الطالبين : (٧ / ١٢٨) " اذا ظهر بكل واحد منهما

عيب مثبت للخيار فان كانا من جنسين فلكل واحد منهما الخيار الا اذا

كان مجبوا وهي رتقاء فهو كالجنس الواحد كذا ذكره الحناطي ، والشيخ

أبو حامد ، والامام وحكى البغوي طريقا آخر انه لا فسخ به قطعاً لأنه

لا طريق له الى تحصيل الوطء " أهـ .

والضرب الثاني : أن " يتساوى ^(١) العيان فيكون بكل واحد منهما برص أو جذام

ففى ثبوت الخيار وجهان :

أحدهما : (أن ^(٢)) لا خيار لتكافئهما وأنه ليس ينقص أحدهما عن حالة صاحبه .

والوجه الثاني : أن لكل واحد منهما الخيار ^(٣) لأنه (قد ^(٤)) يعاف من غيره

مالا يعافه من نفسه من بصاق ومخاط وأذى والله أعلم .

(١) ط " يتساوا " .

(٢) ساقط من " ط " .

(٣) قال النووى فى الروضة : (١٧٨ / ٧) " وإن كانا من جنس ثبت الخيار على الأصح " .

(٤) ساقط من " ط " .

* مسألة *

قال الشافعي (رضي الله عنه)^(١) " وان^(٢) اختار فراقها قبل المسيس فلا نصف مهر ولا متعة ، وان اختار فراقها بعد المسيس فصدقته أنه لم يعلم فله ذلك ولها مهر مثلها بالمسيس ولا نفقة عليه في عدتها ولا سكنى ، ولا يرجع بالمهر^(٣) عليها^(٤) ولا على وليها^(٥) وهذا كما قال اذا فسخ النكاح بأحد العيوب في أحد الزوجين فلا يخلو أن يكون قبل الدخول أو بعده ، فان كان قبل الدخول فلا مهر لها ولا متعة سواء كان الفسخ من قبلها أو من قبله لأنه ان كان منها سقط به مهرها كما لو ارتدت ، وان كان من الزوج فهو لعيب فيها فصار مضافا اليها ويكون هذا فائدة الفسخ يخالف حكم الطلاق ان يسقط عنه (نصف)^(٥) المهر (الذي كان يلزمه بالطلاق فعلى هذا لو طلقها الزوج قبل الدخول وهو لا يعلم بعيبها ثم علم كان عليه نصف المهر^(٦)) ولم يسقط عنه بظهوره على العيب لأن النكاح انقطع بالطلاق ولم يرتفع بالفسخ نص عليه الشافعي في الاملاء .

ثم لا عدة عليها ولا نفقة لها ولا سكنى لأنه لما لم يجب ذلك بالطلاق قبل الدخول فأولى أن لا يجب بالفسخ قبله .

-
- | | |
|-------|--|
| (١) | ساقط من " ص " . |
| (٢) | ط " فان " . |
| (٣) | ط " علينا " . |
| (٤) | انظر: مختصر المزني صفحة (١٧٦) . |
| (٥) | ساقط من " ط " . |
| (٦) | ساقط من " ط " من قوله : " الذي كان يلزمه بالطلاق " . |

* فصل *

وان كان الفسخ بعد الدخول وذلك " بأن " (١) لا يعلم بعيبها حتى " يصيبها " (٢)
 فيكون له الفسخ بعد الاصابة كما كان له قبلها فان دعت علمه بالغيب قبل الاصابة
 وأنكرها وأمكن الأمران فالقول قوله مع يمينه لأن الأصل فيه عدم علمه وثبوت خياره
 فاذا فسخ النكاح بعد الاصابة فلها مهر مثلها " بالاصابة سواء (٣) كان الفسخ
 من جهتها أو من جهته لقوله صلى الله عليه (وسلم) (٤) " فلها المهر بما استحسّل
 من فرجها " (٥).

فان قيل أفليس لو وطء أمة قد اشتراها ثم ردها بعيب لم يلزمه بوطئها شيء
 (فهلا كانت المنكوحة اذا ردت بعيب لم يلزمه بوطئها مهر) (٦) .

قيل الفرق بينهما أن الوطء في الملك غير مضمون بالمهر (وفي النكاح مضمون
 بالمهر لأن المعقود عليه في البيع الرقبه) (٧) وفي النكاح " المنفعة " (٨) ثم أوجبنا
 بالاصابة مهر المثل دون " المسمى " (٩) وان كان الفسخ بعد الاصابة لأنه بعيب
 تقدم على النكاح فصارت أفعاله من أصله فسقط به ما تضمنه من صداق أو مسمى
 (والله أعلم) (١٠) .

-
- | | |
|--------|---|
| (١) | ط " أن " . |
| (٢) | ط " لا يصيبها " . |
| (٣) | ط " كالاصابة سوى " . |
| (٤) | ساقط من " من " . |
| (٥) | تقدم تخريجه صفحة (٢٢٥) . |
| (٦) | ساقط من " ط " من قوله : " فهلا كانت المنكوحة " . |
| (٧) | ساقط من " ط " من قوله : " وفي النكاح مضمون بالمهر " . |
| (٨) | ط " بالمنفعة " . |
| (٩) | من " المسمى " . |
| (١٠) | ساقط من " من " . |
| (*) | ط لوجه / ١٢٥ . |

* فصل *
~~~~~

فإذا ثبت أن عليه مهر المثل دون المسمى فهل يرجع به بعد غرمه على من غره  
"أم لا" (١) لا على قولين :

أحدهما : وبه قال في القديم يرجع به لقول عمر رضي الله عنه ، " وذلك لزوجهما  
" غرم " (٢) على وليها (٣) ولأن العار قد الجأ الى التزام المهر بهذه  
الاصابة ولولاها لما لزمه المهر (٤) الا بالاصابة (٥) مستدامة في نكاح ثابت  
فجرى مجرى الشاهدين اذا الزماه بشهادتهما غرما ثم رجعا لزمهما  
غرم ما استهلك بشهادتهما .

والقول الثاني : قاله في الجديد لا يرجع على الغار (٥) لقول النبي صلى الله عليه  
( وسلم ) (٦) " أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فان  
مسها فلها المهر بما استحل من فرجها " (٧) ولم يجعل للزوج الرجوع  
به على من غره في إذن الولي أو ( على من ) (٨) ادعى في نكاحها أنه ولي ،  
فدل على أن لا رجوع بالغرور ، ولأن غرم المهر بدل من استهلاكه  
" للبضع " (٩) واستمتاعه به ، فلم يجوز أن يرجع بغرم ما أوجبه استهلاكه ،  
وان كان مفرورا كالغرور ( في مبيع ) (١٠) قد استهلكه ، ولئلا يجمع

- 
- |        |                                                                                                                       |
|--------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ( ١ )  | ص " أو " .                                                                                                            |
| ( ٢ )  | ط " غرمه " .                                                                                                          |
| ( ٣ )  | تقدم تخريجه صفحة ( ١٢٤ ) .                                                                                            |
| ( ٤ )  | ط " الاصابة " .                                                                                                       |
| ( ٥ )  | قال في الروضة : ( ١٨١ / ٢ ) اذا فسخ بعييها بعد الدخول فغرم المهر<br>فهل يرجع به على من غره قولان الجديد الاظهر لا " . |
| ( ٦ )  | ساقط من " ص " .                                                                                                       |
| ( ٧ )  | تقدم تخريجه صفحة ( ٢٢٥ ) .                                                                                            |
| ( ٨ )  | ساقط من " ط " .                                                                                                       |
| ( ٩ )  | ط " على من للبضع " .                                                                                                  |
| ( ١٠ ) | ساقط من " ط " .                                                                                                       |

بين تلك البدل والمبدل وقد يملك الاستمتاع الذي هو " معوض " (١)

مبدل ولم يجز أن يملك المهر الذي هو عوض بدل .

فإذا قلنا : ( أنه لا رجوع له على من غره فلا مسألة وإذا قلنا (٢) بالرجوع فلا

" يخلو " (٣) من غره من أن تكون الزوجة ، أو وليها ، أو أجنبي ، فان غره الولي أو أجنبي

رجع الزوج عليه بعد غره بما غره من مهر المثل ، فلو كانت الزوجة قد " أبرأته " (٤)

( منه ) (٥) لم يرجع به الزوج على الغار ، ولوردته عليه بعد قبضه ففي رجوعه

وجهاً :

أحدهما : لا يرجع " كالأبراء " (٦) .

والثاني : يرجع لأن ردها له ابتداء هبة منها .

وان كانت هي التي " غرته " (٧) لم يفرم لها من المهر ما يرجع به عليها لأنه غير

مفيد ، وفيه وجهان :-

أحدهما : قد سقط جميع مهرها بالغرور كما يرجع بجميعه على غيرها لو غره .

والوجه الثاني : وهو منصوص الشافعي في القديم أنه يسقط مهر المثل

الا أقل ما يجوز أن يكون مهرها فيلزمه لها لثلاً يصير مستبها

لبضعها بغير بدل (٨) ( والله أعلم ) (٩)

( ١ ) ط " يعوض " .

( ٢ ) ساقط من " ط " من قوله : " أنه لا رجوع له " .

( ٣ ) ط " يخلوا " . ( ٤ ) ط " أبرته " .

( ٥ ) ساقط من " ص " . ( ٦ ) ص " كالابر " .

( ٧ ) ص " رده " .

( ٨ ) قال في الروضة : ( ١٨٢ / ٧ ) : " فان كان التفرير والتدليس منها د ون الولي

فالرجوع عليها د ونه ، وصور المتولي التفرير منها بأن خطب الزوج اليها

فلم يتعرض لعييبها وطلبت من الولي تزويجها به وأظهرت له أن الزوج عريف

حاليها ، وصورة الشيخ أبو الفرج الزاز فيما اذا عقدت بنفسها وحكم بصحته

حاكم - الى أن قال - وهل يجب لها أقل ما يجوز صداقاً لثلاً يخلو النكاح

عن مهر وجهان ويقال قولان " أهـ .

( ٩ ) ساقط من " ص " .

\* فصل \*  
~~~~~

فاما العدة فواجبة عليها بالاصابة لانها فراش يلحق به ولدها ، وأما النفقة فلا نفقة لها في العدة ان كانت حائلا لارتفاع العقد الموجب لها ، ولا سكنى لها (١) ان وجبت للمبتوتة ، وفي وجوب النفقة لها ان كانت حاملا قولان بناء على اختلاف قوليه في نفقة الحامل هل وجبت لها أول حملها على قولين :- أحدهما (٢) أنها وجبت لها بالزوجية ، فعلى هذا لانفقة لهذه لارتفاع عقد الزوجية .

والقول الثاني : أن النفقة وجبت لحملها ، فعلى هذا لها النفقة لأن حملها في الحقوق كحمل الزوجة .

(١) ساقط من " ط " .

(٢) وهو الأظهر كما في الروضة : (١٨٣ / ٧) .

* مسألة *

قال الشافعي (رضي الله عنه)^(١) : " وما جعلت له فيه الخيار (في عقد النكاح ثم حدث بها فله الخيار)^(٢) لأن ذلك المعنى " قائم^(٣) لحقه في ذلك وحسب الولد^(٤) قد مضى الكلام في العيب إذا كان بأحد الزوجين قبل العقد .

فاما العيب الحادث بعد العقد فعلى ضربين :

أحد هما : أن يكون حادثا بالزوج " فللزوجة^(٥) الخيار فيما حدث به من العيوب كما ثبت ~~لها~~ الخيار فيما تقدم منها (ولا)^(٦) اعتبار بالنفقة ، وكما أن لها أن تفسخ برق الزوج إذا حدث عتقها بعد العقد كما كان لها أن تفسخ إذا تقدمت حريتها قبل العقد .

والضرب الثاني : أن يكون العيب حادثا بالزوجة بعد العقد ففي خيار الزوج قولان :

أحد هما : قاله في القديم لا خيار له^(٧) . لأمرين^(*) :

أحد هما : أنه لم يكن مغرورا به لحدوثه " فانه^(٨) يقدر على دفع الضرر عن نفسه بطلاقه فخالف ما تقدم لأنه كان فيه مغرورا وخالف الزوجة فيما حدث لأنها لا تقدر على الطلاق .

والثاني : أنه لما كان له الخيار في نكاح الأمة بعته المتقدم دون الحادث وكان

(١) ساقط من " ص " .

(٢) ساقط من " ط " .

(٣) ط " قائما " .

(٤) انظر: مختصر المزني صفحة (١٧٦) .

(٥) ط " للزوجة " .

(٦) ساقط من " ط " .

(٧) انظر: المهذب : (٢ / ٤٨) .

(٨) ط " وانه " .

(*) ص لوجه / ٢٦٥ .

لها الخيار في نكاح العبد بعقدها المتقدم والحادث كذلك العيوب
 يكون له الخيار بالمقدم منها دون الحادث * ويكون لها الخيار
 بالمقدم منها والحادث (١) .
 والقول الثاني : قاله في الجديد واختاره المزني له الخيار بالعيوب الحادثة والمتقدمة
 لأمرين :

أحدهما : ان ما يستحقه من الخيار في مقابلة ما يستحق عليه من الخيار لقول الله
 تعالى : ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ (٢) فلما استحققت الزوجة (٤)
 عليه الخيار بالعيوب الحادثة استحق الخيار عليها بالعيوب الحادثة .
 والثاني : انه لما كان العقد فيه على منفعه استوى فيه ما تقدم من العيوب
 وما حدث كالأجارة فلما كان للزوج الخيار بما تقدم كان له الخيار
 بما حدث .

* فصل *

فإذا تقرر ما ذكرنا من ثبوت الخيار بما حدث من العيوب ففسخ (٥) به
 النكاح فعلى ضربين :
 أحدهما : أن يكون قبل الدخول فلا مهر فيه لارتفاع العقد به وسواء كان الفسخ
 من قبل الزوج أو من قبل الزوجة لما ذكرنا ، وان كان بعد الدخول
 (فعلى ضربين :

-
- (١) ط " مكسر " .
 (٢) وهو الصحيح كما في المذهب : (٤٨ / ٢) ، والروضة : (١٨٣ / ٧) .
 (٣) سورة البقرة ، الآية : (٢٢٨) .
 (٤) ط " للزوجة " .
 (٥) ط " فسخ " .

أحدهما : أن يكون العيب حادثاً بعد الدخول^(١) فلها المهر المسمى لاستقراره بالدخول وحدث ما أوجب (الفسخ بعد استقراره .
والضرب الثاني : أن يكون حادثاً بعد العقد وقبل الدخول^(٢) ولا يعلم به إلا بعد الدخول فلها مهر المثل دون المسمى^(٣) . لأنه لما ارتفع العقد بعيب تقدم على الدخول صار الدخول في حكم الحادث بعد ارتفاع العقد فسقط به المسمى واستحق بما بعده مهر المثل .

* فصل *

فإذا ثبت ما وصفنا فالخيار^(٤) فيما^(٥) تقدم من هذه العيوب وحدث على الفور بعد العلم بها لأنها عيوب قد عرف^(٥) الحظ في الفسخ بها من غير فكـر ولا ارتياء فجرى مجرى العيوب في البيع التي يثبت الخيار فيها على الفور ، وخالف خيار الأمانة إذا اعتقت تحت عبد في أن اختيارها في أحد القولين على التراخي لأنها تحتاج في معرفة الحظ لها إلى زمان فكر وارتياء وإذا كان هكذا فلا يجوز أن ينفرد بالفسخ حتى يأتي الحاكم فيحكم له بالفسخ لأنه مختلف فيه فلم يثبت إلا بحكم^(٦) . وخالف عتق الأمة تحت عبد في جواز تفرد ها بالفسخ لأنه

-
- (١) ساقط من " ط " من قوله : " فعلى ضربين " .
(٢) ساقط من " ط " من قوله : " الفسخ بعد استقراره " .
(٣) انظر: الروضة : (٧ / ١٨٠ - ١٨١) .
(٤) ط " ما " .
(٥) ص " الحظر " .
(٦) قال في الروضة : (٧ / ١٨٠) : " وهل ينفرد كل واحد من الزوجين بالفسخ أم لا بد من الرفع إلى الحاكم .
أما التعنين فلا بد من الرفع ، وفيما سواه وجهان أصحهما لا بد من الرفع لأنه مجتهد فيه " أهـ .

متفق عليه فان تصادق الزوجان على العيب فسخ الحاكم " النكاح " ^(١) بينهما ، (ر) وان
تناكرا فادعاء الزوج وأنكرته الزوجة كلف المدعي بيينة ^(٢) فان اقامها والا حلف
المنكر ولا فسخ لأن الأصل السلامة من العيوب. ^(٣)

فلو تصادق الزوجان على العيب واتفقا على الفسخ عن تراض ففي جـواز

وجهان :

أحدهما : يجوز لأن الحكم عند التنازع .

والوجه الثاني : لا يجوز لأن ما اشتبه حكمه لم يتعين الا بحكم والله أعلم .

(١) ط " مكسر " .

(٢) ساقط من " ط " من قوله : " وان تناكرا فادعاء الزوج " .

(٣) قال في الروضة : (١٨٠ / ٧) " لو وطئها وظهر بها عيب فقالت

وطئت عالما فأنكر أو كان العيب به فقال كنت عالمة فأنكرت فالقول

قول المنكر على الصحيح .

وقال ابن القطان قول الآخر لأن الأصل دوام النكاح " أهـ .

* مسألة *

قال الشافعي (رضي الله عنه ^(١)) ولوليها منعها من نكاح المجنون كما يمنعها من غير كفا ^(٢) .

أما إذا رضي الولي أن يزوجه بمن فيه أحد هذه العيوب فامتنعت فالقول قولها وليس للولي إجبارها عليه وإن كان أباً ، لما فيه من تفويت حقها من الاستمتاع ، ولأنه لو زوجها به لكان لها الفسخ فكان أولى أن يكون لها الامتناع قبل العقد .

فأما إذا رضيت بمن فيه أحد هذه العيوب وامتنع الولي فالعيوب على ثلاثة أقسام :

أحدها : ما للولي أن يمنعها من نكاح من هي فيه وذلك الجنون والخبيل لما فيه من عار على الأولياء فكان لهم دفعه عنهم بالاستمتاع ^(٣) .

والقسم الثاني : ما ليس للولي منعها من نكاح من هي فيه وذلك العنة (والجب ^(٤)) والخصاء لأنه لا عار فيه على الأولياء وإنما يختص " بعدم ^(٥) " الاستمتاع الذي هو حق لها (دون الأولياء ^(٦)) .

والقسم الثالث : ما اختلف أصحابنا فيه وهو الجذام والبرص (وفيه وجهان : أحدهما : ليس للولي منعها من مجذوم ولا أبرص ^(٧)) لا اختصاصه بالاستمتاع وهو قول أبي إسحق المروزي ^(٨) .

- | | |
|-------|--|
| (١) | ساقط من " ص " . |
| (٢) | انظر: مختصر المزني صفحة (١٧٦) . |
| (٣) | على الأصح . كما في الروضة (٧ / ١٨٠) . |
| (٤) | ساقط من " ط " . |
| (٥) | ط " بعد " . |
| (٦) | ساقط من " ط " . |
| (٧) | ساقط من " ط " من قوله : " وفيه وجهان " . |
| (٨) | تقدمت ترجمته صفحة (٢٦٦) . |

والوجه الثاني : له منعها " منها ^(١) لنفور النفوس " منها ^(٢) ولتعدى ذلك الى نسلها ^(٣).

فاما ان حدثت هذه العيوب في الزوج بعد العقد فالخيار لهما دون الأولياء فان رضيت وكره الأولياء كان رضاها أولى ولا اعتراض للأولياء لأن حقهم مختص بطلب الكفاءة في ابتداء العقد دون استدامة .

(١) ط " منها " .

(٢) ط " منها " .

(٣) قال في روضة الطالبين : (٧ / ١٨٠) ان دعت المرأة الى تزويجها بمحبوب أو عنين فعليهم الاجابة على الأصح فان امتنعوا كانوا عاضلين ، وان دعت الى مجنون ، فلمهم الامتناع وكذا المجذوم والأبرص على الأصح "أهـ وانظر : المذهب : (٢ / ٤٨-٤٩) .

* مسألة *

قال الشافعي (رضي الله عنه)^(١) : " ولو تزوجها على أنها مسلمة فإذا هي كتابية كان له فسخ النكاح " بلا^(٢) نصف مهر .

ولو تزوجها على أنها كتابية فإذا هي مسلمة (لم)^(٣) يكن له فسخ النكاح لأنها خير من كتابية ،

قال المزني^(٤) : هذا يدل على أن الأمة إذا اشتراها على أنها نصرانية فإذا هي مسلمة " فليس للمشتري أن يردّها"^(٥)

ولو اشتراها على أنها مسلمة فكانت نصرانية فله ردّها^(٦) قد مضى الكلام ، في أن خلاف الصفة المشروطة في عقد النكاح هل تجرى مجرى خلاف العيين أم لا على قولين .^(٧)

فإذا تزوجها على أنها مسلمة فوجدها نصرانية ففي النكاح قولان :
أحدها : باطل . والثاني : جائز نص عليه هاهنا^(٨) .

- (١) من " رحمه الله " .
- (٢) من " ولا " ط " فلا " والتصويب من مختصر المزني صفحة (١٧٦) .
- (٣) ساقط من " ط " .
- (٤) تقدمت ترجمته صفحة (٢٤) .
- (٥) في النسختين لا خيار لها ، والتصويب من مختصر المزني صفحة (١٧٦) .
- (٦) انظر مختصر المزني صفحة (١٧٦) .

(٧) قال في الروضة : (٧ / ١٨٤) ويجرى القولان في كل وصف شرط فبان خلافه سواء كان المشروط صفة كمال كالجمال والنسب والشباب واليسار والبكارة ، أو صفة نقص كاضدادها أو كان ما لا يتعلق به بنقص ولا كمال هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور " أهـ .

(٨) قال في الروضة : (٧ / ١٨٣) إذا شرط في العقد اسلام المنكوحـة فبانـت ذمـية أو شرط نسب أو حرية في أحد الزوجين فبان خلافه فهل يصح النكاح أم يبطل قولان أظهرهما الصحة " أهـ .

وهل له الخيار في فسخ النكاح أم لا على قولين :

أحدهما : لا خيار له .

والثاني : له الخيار نص عليه هاهنا^(١) .

وهكذا لو تزوجها على أنها نصرانية فكانت مسلمة كان على قولين :

أحدهما : (النكاح^(٢)) باطل .

والثاني : جائز ، ولا خيار له قولا واحدا لأن المسلمة اعلى حالا من النصرانية .

فاما المزني فانه استدل بذلك على أن من اشترى امة على أنها مسلمة فكانت

نصرانية " أن له الخيار ، ولو اشتراها على أنها نصرانية^(٣) فكانت مسلمة فليس له

الخيار كالنكاح .

فرد أصحابنا عليه وقالوا له ، في البيع الخيار في الموضعين بخلاف النكاح

لأن المقصود بالبيع وفور الثمن ، والثمن يتوفر بكثرة الطالب وطالب النصرانية

أكثر من طالب المسلمة لأن النصرانية يشترها المسلمون والنصارى (والمسلمة

لا يشترها الا المسلمون دون النصارى^(٤)) فاذا اشتراها على أنها نصرانية فكانت

مسلمة كان له الخيار لانها أقل طلبا فصارت أقل ثمنا ، ولو اشتراها على أنها

مسلمة فكانت نصرانية فله الخيار لنقصها بالدين ، وأن المسلمة أحسن منها

عشرة وأكثر نظافة وطهارة ، وليس كذلك النكاح لأن المقصود منه العشرة

وحسن الصحبة وكمال " المتعة^(٥) ، وهذا كله في المسلمة أوجد منه في النصرانية

فاfterقا حكم البيع والنكاح بما ذكرنا .

(١) انظر صفحة (١٢٧٦) ، وانظر الروضة (١٨٣ / ٧) ، والمهذب : (٥٠ / ٢) .

(٢) ساقط من " ص " .

(٣) ط " مكرر " .

(٤) ساقط من " ط " .

(٥) ط " المنفعة " .

* فصل *

وانا تزوجت مسلمة رجلا على أنه مسلم فكان نصرانيا فالنكاح باطل وكذلك لو تزوجته بغير شرط لأن المسلمة لا تحل لكافر.

ولو تزوجت نصرانية رجلا على أنه مسلم فكان نصرانيا ففي النكاح قولان على ما مضى :^(١)

أحدهما : باطل .

والثاني : جائز .^(٢)

ولها الخيار قولاً واحداً لنقصان دينه وانها لا تملك فراقه الا بالفسخ ، ولو تزوجته على أنه نصراني " فكان ^(٣) مسلماً ففي النكاح قولان :

أحدهما : باطل .

والثاني : جائز .

ولها الخيار وان كان المسلم أفضل ديناً لأنها الى من وافقها في الدين أرغب وهي ممن خالفها فيه أنفر .

* فصل *

" اذا ^(٤) تزوج المسلم امرأة " بغير ^(٥) شرط " يظنها ^(٦) مسلمة فكانت نصرانية فالنكاح جائز ولا خيار له . ولو تزوجها يظنها حرة فكانت أمة فالنكاح جائز اذا كان ممن يحل له نكاح الاماء وفي خياره وجهان :

-
- | | |
|-------|-----------------------------------|
| (١) | صفحة (١٢٧٤) . |
| (٢) | وهو الأظهر : انظر صفحة (١٢٧٤) . |
| (٣) | ط " وكان " . |
| (٤) | ط " فاذا " . |
| (٥) | ط " من غير " . |
| (٦) | ط " فظنها " . |

أحدهما : وهو قول أبي اسحق المروزي ^(١) ، لا خيار له كالنصرانية ،
والوجه الثاني : وهو قول " أبي ^(٢) علي ابن أبي هريرة ^(٣) ! له الخيار ^(٤) .
والفرق بينهما ان ولي النصرانية متميز الهيئة عن ولي المسلمة وولي الأمية
يتميز عن ولي الحرة ، ولأن ولده من الامة مرقوق ومن النصرانية مسلم . والله أعلم .

-
- (١) تقدمت ترجمته صفحة (٢٦٢) .
(٢) ط " أبو " .
(٣) تقدمت ترجمته صفحة (٢٦٢) .
(٤) قال في الروضة : (١٨٦ / ٧) " نكح امرأة يظنها مسلمة فخرجت كتابية
فالنص ان له الخيار ، ولو ظنها حرة فخرجت أمة وهو ممن يحصل له
نكاح الأمة فالنص انه لا خيار .
وللأصحاب طريقان : أحدهما العمل بظاهر النصين ولتقصير ولي
الكافرة بترك العلامة ولأن الكفر منفرد ، وأصحهما جعل الصورتين
في قولين أظهرهما لا خيار فيهما كما لو اشترى عبدا يظنه كاتبا
فاخلف ظنه " أهـ .

بَابُ

الْأُمَّةِ تَغْرِمُ مِنْ نَفْسِهَا
مِنْ كُتُبٍ

قال الشافعي (رضي الله عنه) (١) : " وإذا وكل بتزويج أمته (فذكرت) (٢) والوكيل ، أو أحدهما أنها حرة فتزوجها ثم علم فله الخيار (٣) الى آخر الفصل .
وهذه المسألة قد مضت . وهو أن يتزوج امرأة على أنها حرة فتكون أمة ،
فإن كان الزوج ممن لا ينكح الأمة (فالنكاح باطل وإن كان ممن ينكح الأمة) (٤)
إلا أنها منكوبة بغير إذن السيد فالنكاح باطل (٥) . وإن كانت منكوبة بإذن السيد
" فإن كان هو الذي شرط فقد عتقت " والنكاح (٦) جائز (٧) وإن كان غيره هو
الذي شرط حريتها إما هي ، أو وكيله ، أو هما ، فهي حينئذ مسألة الكتاب
وفي النكاح قولان حراً كان الزوج أو عبداً :
أحدهما : باطل (٨) . فإن لم يدخل بها فرق بينهما ولا شيء عليه وإن دخل بها
فعليه مهر مثلها .
فإن أولدها كان ولده حراً لأنه على شرط الحرية أوكد سواء كان
الزوج حراً أو عبداً (٩) .

-
- | | |
|-------|---|
| (١) | ص " رحمه الله " . |
| (٢) | ساقط من " ط " . |
| (٣) | انظر مختصر المزني صفحة (١٧٦) . |
| (٤) | ساقط من " ط " . |
| (٥) | باطل قطعاً كما في الروضة : (١٨٤ / ٧) . |
| (٦) | ط " فالنكاح " . |
| (٧) | مكرر في النسختين " من قوله " " فإن كان هو الذي شرط " . |
| (٨) | والأصح الصحة كما في الروضة : (١٨٤ / ٧) . |
| (٩) | قال في الروضة : (١٨٧ / ٧) إذا غر بحرية أمة وصحنا النكاح فأولاده
الحاصلون منها قبل العلم برقتها أحرار لظنه الحرية سواء أجاز العقد
أو فسخه إذا خيرناه وسواء كان المغرور حراً أو عبداً لا استوائهما في الظن ،
ثم على المغرور قيمة الأولاد لسيد الأمة على المشهور لأنه فوت رقبهم بظنه
وفي قول حكاه الحناطى لا شيء عليه لأنه معدور " أهد . |

فان كان الزوج حرا غرم (مهر)^(١) المثل وقيمة الولد وقت الولادة ورجع

بقية الولد على من غره لأنه الجأه الى غرمه^(٢) .

" وهل^(٣) يرجع بمهر مثلها^(٤) عليه^(٥) أم لا على قولين^(٥) .

وان كان الزوج عبدا ففيا قد لزمه من مهر المثل وقيمة الولد ثلاثة

أقويل :

أحدها : في كسبه .

والثاني : في ذمته اذا أيسر بعد عتقه^(٦) .

والثالث : في رقبته يباع فيه الا أنه يفديه سيده وهذه الأقويل الثلاثة من أصليين

في كل أصل منهما قولان :

أحدهما : أن العبد اذا نكح بغير اذن (سيده^(٧)) هل يكون المهران وطئها

في ذمته أو في رقبته على قولين .

" والثاني^(٨) : أن العبد اذا اذن له سيده في النكاح فنكح نكاحا فاسدا هل

يدخل في جملة اذنه ويكون المهر والنفقة (في كسبه^(٩)) أم لا على

قوليين .

ثم لا رجوع للعبد قبل غرم المهر وقيمة الولد على الغارله فاذا غرمها

(١) ساقط من " ط " .

(٢) انظر الروضة : (١٨٨-١٨٧/٧) .

(٣) ط " ولا " .

(٤) ط " عليها " .

(٥) الأظهر الجديد لا يرجع . انظر روضة الطالبين : (١٨٨/٧) و (١٨١) .

(٦) هذا هو الأظهر . انظر الروضة : (١٨٨/٧) .

(٧) ساقط من " ط " .

(٨) ط " وذلك " .

(٩) ساقط من " ط " .

رجع عليه بقيمة الولد ، وفي رجوعه بمهر المثل قولان فهذا اذا قيل

ان النكاح باطل .

والقول الثاني : في الأصل ان النكاح جائز .^(١)

فعلى هذا ان كان الزوج حرا فهل له الخيار في الفسخ أم لا على قولين .
وان كان عبدا فقد اختلف أصحابنا فكان أبو علي بن أبي هريرة^(٢) يقول خياره
على قولين كالحر لمكان شرطه . وكان أبو اسحق المروزي^(٣) يقول لا خيار له بخلاف
الحر لمساوته لها في الرق^(٤) .

فاذا قيل لهما الخيار فاختر الفسخ فالحكم في المهر بقيمة الولد على ما مضى .
وان قيل بأن النكاح باطل وان اختار المقام أو قيل ان ليس له خيار فالحكم

(١) وهو الأصح . انظر الروضة : (١٨٤ / ٧) .

(٢) تقدمت ترجمته صفحة (١٦٢) .

(٣) تقدمت ترجمته صفحة (١٦٢) .

(٤) قال في الروضة : (١٨٥ / ٧) وان شرط الزوج حرية الزوجة فخرجت
أمة فان كان الزوج حرا فله الخيار على المذهب وان كان عبدا
فلا خيار على المذهب .

وقال في المذهب : (٥٠ / ٢) " ان قلنا ان النكاح صحيح
فهل يثبت له الخيار فيه قولان :

أحدهما : لا خيار له لأنه يمكنه أن يطلق .

والثاني : له الخيار وهو الصحيح لأن ما ثبت به الخيار للمرأة ثبت
به الخيار للرجل كالجنون .

وقال أبو اسحق ان كان الزوج عبدا فلا خيار له قولا واحدا لأنه مثلها ،
والصحيح انه لا فرق بين أن يكون حرا أو عبدا لأن عليه ضررا لم يرض
به وهو استرقاق ولده منها وعدم الاستمتاع في النهار " أهـ .

في الحالين واحد وهو ان " يجب " (١) (عليه) (٢) المهر " المسمى " (٣) بالعقد وأولاده
 منها قبل علمه أحرار وبعد علمه ممالك ، فمن وضعته منهم لأقل من ستة أشهر
 بعد علمه فهم أحرار لأنهم علقوا قبل علمه ومن وضعته بعد علمه بستة أشهر
 فصاعدا ممالك ، ولا يرجع بالمهر قولا واحدا لأنه " المسمى " (٤) بعقد " صحيح " (٥)
 ويرجع بقيمة من عتق عليه (من الأولاد لأنه التزمها بالفرودون العقيد .
 فان كان الزوج عبدا كان المهر في كسبه قولا واحدا لأنه نكاح قد صح
 بان ن سیده ولا يكون قيمة الولد في كسبه (٦) لأن اذن سیده بالنكاح لا يقتضيها ،
 وأين يكون على قولين ؛

أحدهما : في رقبته .

والثاني : في ذمته اذا عتق ، ويكون ما استحق من المهر في صحة النكاح وفساده
 ملكا للسيد لأنه من كسب أمته ويكون من رق من أولاده ملكا للسيد
 وقيمة من عتق منهم للسيد (والله أعلم) (٧) .

-
- | | |
|-------|---|
| (١) | ط " يجب " . |
| (٢) | ساقط من " ط " . |
| (٣) | ط " المسمى " . |
| (٤) | ص " المسمى " . |
| (٥) | ط " قد صح " . |
| (٦) | ساقط من " ط " من قوله " من الأولاد لأنه التزمها بالفرودون العقد " |
| (٧) | ساقط من " ص " . |

* مسألة *

قال الشافعي (رضي الله عنه ^(١)) : ولا يرجع بها على الذي غره (الا بعد أن يغرمها ^(٢))

قد ذكرنا أن الزوج يرجع بما غرمه ^(٣) من قيمة الولد قولاً واحداً ^(٤) في رجوعه بما غرمه من مهر المثل دون " المسمى " ^(٥) قولاً ^(٦) ورجوعه بذلك انما يكون على من غره بعد غرمه ، فاما قبله فلا رجوع له لأنه لم يغرم ما يرجع به ، وقسـد يجوز أن يسبراً منه فلا يرجع به .

قال المزني : هذا (يدل على ^(٧)) ان من شهد على رجل بقتل خطأ ثم رجع الشهود لم يلزمهم غرم الدين الا بعد ان تغرمها العاقلة فيرجع بها حينئذ على الشهود ^(٨) .

وهذا صحيح لأن قبل الغرم يجوز أن تبرأ العاقلة فلا يستحق الرجوع فإذا غرم الزوج ذلك لم يصح ان ينسب الفرور الى السيد لانها تعتق عليه بقوله هي حرة فلا يكون غاراً وانما يصح أن يكون الفرور اما منها أو من وكيله في نكاحها أو منها معاً .

- | | |
|-------|---|
| (١) | ص " رحمه الله " . |
| (٢) | انظر: مختصر المزني، صفحة (١٧٧) . |
| (٣) | ساقط من " ط " من قوله : " الا بعد أن يغرمها " . |
| (٤) | ساقط من " ط " . |
| (٥) | ص " المسمى " . |
| (٦) | ط " قولاً " . |
| (٧) | ساقط من " ط " . |
| (٨) | نص المزني في المختصر (١٧٧) " وهذا يدل على أن لا غرم على من شهد على رجل بقتل خطأ أو بعثت حتى يغرم للمشهود له " . |

فان تفرد الوكيل بفرور الزوج ^(١) "رجع" عليه بقيمة الولد ومهر المثل فسي
الحال ان كان موسرا وأنظر الى ميسرته ان كان معسرا .

وان تفردت الأمة بالفرور ^(٢) فيرجع ^(٣) الزوج عليها بقيمة الولد بجميع مهر
المثل ولا يترك عليها شيئا منه لأنه قد غرم جميعه للسيد فلم يصر بضعها
مستهلكا بغير مهر وكان ذلك في ذمتها لأنها أمة تؤديه اذا أيسرت بعد
العتق ^(٤) .

فان قيل فهلا كان ذلك في رقبته تباع فيه كالعبد اذا نكح بغير
اذن سيده ولزمه المهر باصابتة كان في رقبته على أحد القولين .

قيل الفرق بينهما أن الرقبة ^(٥) لا يتعلق بها الا جنائية ، ووطء العبد
جنائية توجب الغرم فجاز أن تتعلق برقبته وليس غرور الأمة جنائية ولا الغرم
بها يتعلق وانما تعلق بوطء الزوج فلم يجز أن يتعلق برقبته .

وان اشترك الوكيل والأمة ^(٦) في ^(٧) الفرور كان غرم المهر وقيمة الأولاد بينهما
نصف لاستوائهما في الفرور لكن ماوجب على الوكيل من نصف الغرم يؤخذ به
معجلا لأنه حر ، وماوجب على الأمة من نصف الغرم تؤخذ به اذا ^(٨) "أيسرت"
بعد العتق ^(٩) ، (والله أعلم) ^(١٠) .

(١) ط " ورجع " .

(٢) ص " يرجع " .

(٣) ولا يتعلق ذلك بكسبها قطعا ولا برقبته على الصحيح .

انظر الروضة : (١٨٩ / ٧) .

(٤) ساقط من ط " .

(٥) ساقط من ط " .

(٦) ط " أيسر " .

(٧) قال النووي في الروضة : (١٨٩ / ٧) ان كان الفرور منها ومن الوكيل

فالرجوع عليهما وفي كفيته وجهان أصحهما يرجع بالنصف على الوكيل

في الحال وبالنصف عليها اذا عتقت ، والثاني : انه له أن يرجع على

من شاء منهما على الوكيل في الحال وعليها بعد العتق " أهـ .

(٨) ساقط من ط " .

* مسألة *

قال الشافعي " رضي الله عنه ^(١) " وان كانت مكاتبة رجع عليها في كتابتها لأنها كالجنانية ، فان عجزت فحين تعتق ^(٢) .

وهذا كما قال اذا تزوجها على أنها حرة فكانت مكاتبة كان في نكاحها قولان كالآمة :

(أحدهما : باطل . والثاني : جائز ^(٣) . وهل له الخيار أم لا على قولين ^(٤))
كالآمة ^(٥) .

فان قيل " بصحة ^(٦) النكاح وان لا خيار فيه ، أو فيه الخيار فاختار المقام عليه فالمهر المسمى بالعقد واجب وهو " للمكاتبة ^(٧) " دون سيدها لأنه من كسبها ، واكتساب المكاتبة لها بخلاف الآمة فاما أولادها الذين علقت بهم بعد علم الزوج بكتابتها ففيهم قولان :

أحدهما : مالهك لسيدها .

والثاني : تتبع لها يعتقون بعتقها ان أدت ويرقون برقها ان عجزت ^(٨) .

وان قيل ببطلان النكاح ، أو قيل بصحته وفيه الخيار فاختار الفسخ فالحكم في الحالين سواء ، وينظر فان لم يدخل بها الزوج فلا مهر عليه وان دخل

(١) ص " رحمه الله " .

(٢) انظر : مختصر المزني صفحة (١٧٧) .

(٣) وهو الأظهر : انظر صفحة (١٢٧٤) .

(٤) النص له الخيار : انظر صفحة (١٢٧٧) .

(٥) ساقط من " ط " من قوله : " أحدهما باطل " .

(٦) ط " بعصة " .

(٧) ط " المكاتبة " .

(٨) انظر : الروضة : (٧ / ١٨٩) .

بها " فعليه ^(١) مهر المثل دون المسمى يكون ذلك للمكاتبة دون سيدها وعليه قيمة أولادها .

وفيهن تكون له قيمتهن قولان :

أحدهما : للسيد اذا قيل أنهم عبيده لورقوا .

والثاني : للمكاتبة اذا قيل أنهم تبع لها . ثم فيما يأخذه من قيمتهن وجهان :

أحدهما : وهو قول أبي اسحق المروزي ^(٢) . يستعين به في كتابتها .

" والوجه ^(٣) الثاني : وهو قول أبي علي بن خيران ^(٤) . انه ^(٥) يكون موقوفا كما يوقف

الأولاد لورقوا ، فان عتقت بالاداء ملكت قيمتهن وان رقت بالعجز ^(*)

كانت قيمتهن للسيد ويرجع الزوج بقيمة الأولاد على من غره " فان ^(٦)

كان الوكيل هو الذي غره (رجع عليه بها بعد غرمها سواء غرمها

للمكاتبة أو لسيدها ، وان كانت المكاتبة هي التي غرتها ^(٧)) .

فان قيل يجب للسيد غرمها ثم رجع بها على المكاتبة في مال كتابتها ،

فان عجزت ورقت فبعد عتقها .

وان قيل يجب قيمة الأولاد لها دون السيد سقطت عنه ولم يغرمها

لأنه لو غرم لرجع بها .

وأما المهر ففي رجوع الزوج به قولان على ماضى .

(١) ص " فعليها " .

(٢) تقدمت ترجمته صفحة (١٦٢) .

(٣) ط " والقبل " .

(٤) تقدمت ترجمته صفحة (١٣٧) .

(٥) ط " أن " .

(٦) ط " وان " .

(٧) ساقط من " ط " من قوله " رجع عليه بها بعد غرمها " .

(*) ص لوجه / ٢٧٠ .

فان قيل لا يرجع به دفع جميعه اليها .

وان قيل يرجع به نظر في الغار به فان كان الوكيل غرم لها مهرها ورجع
بجميعه على الوكيل ^(١) .

وان كانت هي الغارة سقط عنه المهر لأنه لها .

وهل يسقط جميعه أم لا " ففيه ^(٢) وجهان :

أحدهما : يسقط جميعه لأنه يستحق الرجوع على غيرها بجميعه .

والوجه الثاني : انه لا يسقط الا أقل ما يجوز أن يكون مهرها فيلزمه دفعه اليها

ولا يرجع به عليها لثلا تصير مستمتعا ببعضها من غير بدل .

فصل *

فلو كانت المسألة بحالها (وكانت ^(٣)) حاملا من هذا الزوج المفسر
فضرب بطنها فالقت (حملها) ^(٤) جنينا ميتا فعلى الضارب في جنينها غرة عبد
أو أمة لأنه حر في حقه ويكون ذلك " للزوج ^(٥) " لأنه أبوه ووارثه الا أن يكون
هو الضارب فلا يرثه لأنه صار قاتلا ولا ترثه الأم لأنها مكاتبة ويكون على
الزوج فيه عشر قيمة أمه كالذي يكون في جنين ملوك لأنه فيما يستحق على
الأب من الغرم في حكم الجنين الملوك وفيما يستحقه الأب على الضارب من
الدية في حكم الجنين الحر " وفيها ^(٦) يستحق ما غرمه الأب من عشر قيمة أمه
قولان :

(١) انظر: الروضة : (١٩٠ / ٢) .

(٢) ص " فيه " .

(٣) زيادة اقتضاها المقام وهي ساقطة من النسختين .

(٤) ساقط من " ط " .

(٥) ط " الزوج " .

(٦) ص " وفيمن " .

أحدهما : يكون " للسيد ^(١) إذا قيل أن الولد ملك له " لورق ^(٢) .
والثاني : يكون للآم المكاتبة إذا قيل أنه يكون تبعا لها لورق وهل يستعين
به في مال " كتابتها ^(٣) أو يكون موقوفا " بيدها ^(٤) على ما ذكرنا
من الوجهين ، ثم يكون رجوع الزوج به على من غره مستحق على
ما مضى والله أعلم .

(١) ط " السيد " .

(٢) ط " الورق " .

(٣) ط " كتابها " .

(٤) ط " بيده " .

باب

الْأُمَّةُ تَعْتَقُ وَنَزَّوْجَهَا عَبْدٌ

قال الشافعي (رضي الله عنه ^(١)) : أخبرنا مالك ، عن ربيعة ، عن القاسم بن محمد ، عن عائشة ^(٢) ، زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن بريرة أعتقت فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم ^(٣) (وفي ^(٤)) ذلك دليل أن ليس بيعها طلاقا . ^(٥) إذا خيرها رسول الله (صلى الله عليه وسلم ^(٦)) بعد بيعها من زوجها ^(٧) . وهذا كما قال إذا كانت الأمة ذات زوج فبيعت (أو عتقت ^(٨)) كان

-
- (١) ساقط من " ص " .
- (٢) تقدمت تراجمهم صفحة (٧٥ - ٢٢٨ - ٥٩٦ - ٤٨) .
- (٣) هذا الحديث رواه المزني في المختصر (١٧٧) مختصرا ، ونقله الماوردي عنه .
- وقد أخرجه مسلم في صحيحه : (١٠ / ١٤٧) ، والنسائي : (٦ / ١٦٢) عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت : كانت في بريرة ثلاث سنن خيرت على زوجها حين عتقت وأهدى لها لحم فدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم والبرمة على النار فدعا بطعام فأتي بخبز وأدم من أدم البيت فقال ألم أر برمة على النار فيها لحم فقالوا بلى يا رسول الله ذلك لحم تصدق به على بريرة فكرهنا أن نطعمك منه فقال هو عليها صدقة وهو منها لنا هدية ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم فيهما : انما الولاء لمن أعتق .
- وأخرجه الشافعي في الأم : (٥ / ١٢٢) عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : كانت في بريرة ثلاث سنن وكان في إحدى السنن أنها أعتقت فخيرت في زوجها .

- (٤) ساقط من " ط " .
- (٥) في النسختين " فإذا " والتصويب من مختصر المزني (١٧٧) .
- (٦) ساقط من " ص " .
- (٧) انظر : مختصر المزني صفحة (١٧٧) .
- (٨) ساقط من " ط " .

النكاح بحاله ولم يكن ذلك طلاقا لها وبه قال عمر ، وعثمان ، وعلي ، وعبد الرحمن ابن عوف ، وسعد بن أبي وقاص^(١) ، وأكثر الصحابة وجهور الفقهاء^(٢) .

وزهب ابن عباس ، وابن مسعود ، وأبى بن كعب وأنس بن مالك^(٣) ، إلى أن يبيعها طلاقها ، وكذلك عتقها ، ولا نعرف قائلًا به من التابعين إلا مجاهد^(٤) . استدلالا بقوله تعالى : " حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ " إلى قوله : " وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ " ^(٥) فحرم من ذوات الأزواج إلا أن يملكن فيحللن للمالك ، وهذه قد ملكت بالابتياح فوجب أن تحل لمالكها ، ولأنه لما حللت " ذوات^(٦) الزوج بالسبي لحدوث ملك السابي ، وجب أن تحل بالشراء لحدوث ملك المشتري .

والدليل على ثبوت النكاح أن بريرة اعتقت تحت زوج فخيرها رسول الله صلى الله عليه (وسلم) ^(٧) في نكاحه^(٨) " فلو^(٩) كان نكاحها قد بطل بعقوبتها^(١٠) " لا^(١١) خبرها به ولم يخيرها فيه .

-
- (١) تقدمت تراجمهم صفحة (١٢٠ - ١٢٩ - ١٣١ - ٦٥٨ - ٨٣٥) .
- (٢) انظر : المبسوط للسرخسي : (٥٨ / ٥) ، الخرشي : (٢٥٠ / ٣) ، المنهاج للنووي : (٣٨٤) ، تفسير القرطبي : (١٢٢ / ٥) ، وقال ابن قدامة في المغني : (٧ / ١٩٢) إذا اعتقت الأمة وزوجها عبد فلها الخيار في فسخ النكاح اجمع أهل العلم على هذا ، ذكره ابن عبد البر وابن المنذر .
- (٣) تقدمت تراجمهم صفحة (٥٢ - ٤٣ - ٨٦ - ٩٦) .
- (٤) انظر : تفسير القرطبي : (٥ / ١٢٢ - ١٢٣) .
- (٥) سورة النساء ، الآية (٢٣) .
- (٦) ط " ذوات " .
- (٧) ساقط من " ص " .
- (٨) تقدمت تخريجه صفحة (١٢٩٠) .
- (٩) ط " ولو " .
- (١٠) ط " لا لا " .

ولأن عقد النكاح أثبت من عقد الاجارة لدوامه فلما لم يبطل عقد الاجارة بالعتق والبيع " فأولى ^(١) أن لا يبطل بهما عقد النكاح ولأنه لما كان بيع الزوج وعتقه لا يوجب بطلان نكاحه كذلك بيع الزوجة وعتقها لا يوجب بطلان نكاحها ، ولأن المشتري ملك عن البائع على الصفة التي كان البائع مالكةا فلما كان النكاح مقرا على ملك البائع كان مقرا على ملك المشتري .

فأما الآية فواردة في السبايا .

وأما الاستدلال بالسبايا " فالفرق ^(٢) بينهما من وجهين :

أحدهما : أن السبي لما أبطل الحرية التي هي أقوى كان بأن يبطل النكاح أولى ، وليس كذلك البيع والعتق .

والثاني : أن السبي قد أحدث حجرا فجاز أن يبطل به ما تقدم من نكاحها وليس كذلك البيع والعتق .

* فصل *

" فإذا ^(٣) ثبت أن النكاح بحاله فعلى المشتري اقرار الزوج على نكاحه وله الخيار في فسخ البيع " ان ^(٤) لم يكن عالما بنكاحه لتفويت بضعها عليه .

(١) ط " أولى " .

(٢) ط " والفرق " .

(٣) ط " وإذا " .

(٤) ط " إذا " .

* مسألة *

قال الشافعي (رضي الله عنه)^(١) " وروى عن عائشة أن زوج بريرة كان
عبداً^(٢) الفصل^(٣) .

أما إذا عتقت الأمة تحت زوج وكان عبداً فلها الخيار في فسـخ
نكاحه " لكمالها^(٤) ونقصه ، وإن النبي صلى الله عليه (وسلم)^(٥) قال لبريرة
" ملكك نفسك فاخترى^(٦) .

فأما إذا عتقت وزوجها حر فقد اختلف الفقهاء في خيارها فذهب الشافعي
إلى أنه لا خيار لها^(٧) ، وبه قال من الصحابة ابن عمر ، وابن عباس ، وعائشة^(٨) ،

-
- | | |
|-------|---|
| (١) | ساقط من " ص " . |
| (٢) | أخرجه مسلم في صحيحه : (١٤٧ / ١٠) ، والنسائي : (١٦٥ / ٦) ،
والدارقطني : (٢٩٢ / ٣) . |
| (٣) | انظر مختصر المزني صفحة (١٧٧) . |
| (٤) | ط " لمالكها " . |
| (٥) | ساقط من " ص " . |
| (٦) | لم أجده بهذا اللفظ فلعل الماوردى رحمه الله رواه بالمعنى فقد
أخرج الدارقطني (٢٩٢ / ٣) بسنده من طريق عبد الله بن موسى
نا أسامة بن زيد عن الزهري عن القاسم بن محمد عن عائشة
قالت كان زوج بريرة مملوكا فقال لها رسول الله صلى الله عليه
وسلم لما عتقت اختارى " . |
| (٧) | وعبد الله بن موسى التيمي صدوق كثير الخطأ وأسامة بن زيد الليثي
صدوق يهيم كذا في التقريب صفحة (٢٦ - ١٩١) لكن شهد له
ما في صحيح مسلم : (١٤٦ / ١٠) عن عائشة مرفوعا كان زوج بريرة
عبدا فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخترت نفسها " .
وستأتي أحاديث أخرى بهذا المعنى . |
| (٨) | انظر : روضة الطالبين : (١٩٢ / ٧) .
تقدمت تراجمهم صفحة (٢١٣ - ٥٢ - ٤٨) . |

ومن التابعين ، سعيد بن المسيب والحسن البصري ، وسليمان بن يسار^(١) ،
ومن الفقهاء ربيعة ومالك والأوزاعي ، وابن أبي ليلى وأحمد وإسحق^(٢) .
وقال أبو حنيفة وصاحبا^(٣) : لها الخيار^(٤) ، وبه قال النخعي ، والشعبي ، والثوري ،
وطاوس^(٥) .

استدل لا برواية ابراهيم^(٦) ، عن الأسود^(٧) ، عن عائشة^(٨) ، قالت خير رسول الله
صلى الله عليه (وسلم) بريرة وكان زوجها حراً^(٩) وهذا نص .

(١) تقدمت تراجمهم صفحة (٩٥ - ٣٦ - ١٢٣٥) .

(٢) انظر: الخرشي : (٢٥٢ / ٣) ، المغني لابن قدامة : (٩٢ / ٧) ،

نيل الأوطار : (١٦٣ / ٦) ، وقد تقدمت تراجمهم صفحة (٢٢٨ -

٧٥ - ٢١٤ - ٢١٥ - ١٤٠ - ٢١٥) .

(٣) أبو يوسف ومحمد بن الحسن : انظر تراجمهم صفحة (٥٥ - ١١٧ - ١٠٣) .

(٤) انظر: المبسوط للسرخسي : (٩٨ / ٥) .

(٥) تقدمت تراجمهم صفحة (٢١٤ - ٣٦ - ١٠٠ - ٣٦) .

(٦) ابراهيم النخعي .

(٧) هو : الأسود بن يزيد بن قيس النخعي أبو عمرو ويقال أبو عبد الرحمن

قال ابن حجر : ثقة مكثرفقيه من الثانية ، ووثقه العجلي وقال الامام

أحمد ثقة من أهل الخير . وقال ابن حبان في الثقات : كان فقيها

زاهدا ، مات سنة أربع أو خمس وسبعين .

انظر: تاريخ الثقات للعجلي : (صفحة ٦٧) ، الثقات لابن حبان :

(٤ / ٣١) ، تهذيب التهذيب : (٣٤٣ / ١) ، التقريب صفحة (٣٦) .

(٨) تقدمت ترجمتهما صفحة (٤٨) .

(٩) ساقط من " ص " .

(١٠) أخرجه ابن أبي شسيبة في المصنف : (٣٩٦ / ٤) ، وابن ماجه : (٦٠ / ١)

عن ابراهيم عن الأسود عن عائشة انها أعتقت بريرة فخيرها رسول الله

صلى الله عليه وسلم وكان لها زوج حر .

وفي صحيح البخاري : (٤٠ / ١٢) عن ابراهيم عن الأسود أن

عائشة اشترت بريرة لتعتقها واشترطت ولاءها فقالت يا رسول الله

اني اشتريت بريرة لأعتقها وان أهلها يشترطون ولاءها فقال اعتقها

.....

=====

فانما الولاء لمن أعتق أو قال اعطى الثمن قال فاشترتها فاعتقتها وخيرت
فاختارت نفسها وقالت لو أعطيت كذا وكذا ما كنت معه ، قال
الأسود : وكان زوجها حرا .

قال البخاري : قول الأسود منقطع ، وقول ابن عباس : رأيت عبدا أصرح .
قال الألباني في الارواء : (٦ / ٢٧٦) ، معنى قول البخاري هذا
أن قول الأسود المذكور مدرج في الحديث ليس من قول عائشة وهو
الذي استظهره الحافظ في الفتح (٩ / ٤١٠) وعلى هذا فلا يصح
معارضة الطريق الأولى وفيها أن الزوج كان عبدا ، بطريق الأسود هذه
لكونها معلولة بالادراج ، قال الحافظ في الفتح : (٩ / ٤١١) " وعلى
تقدير أن يكون موصولا فترجح رواية من قال كان عبدا بالكثرة وأيضا
فالمرء أعرف بحديثه فان القاسم ابن أخي عائشة وعروة بن اختها
وتابعهما غيرهما فروايتها أولى من رواية الأسود فانهما اقعد بعائشة
واعلم بحديثها والله أعلم .

قال في الارواء : (٦ / ٢٧٦) " أضف الى ذلك أن حديث الأسود ليس
له شاهد بخلاف حديث عروة فله شواهد " أهـ

قلت : واما ما رواه الترمذي : (٣ / ٤٦١) ، والنسائي : (٦ / ١٦٣) عن
عائشة قالت : " كان زوج بريرة حرا فخيرها رسول الله صلى الله عليه
وسلم " فهي رواية شاذة كما في الارواء : (٦ / ٣٢٠) .

قال النووي في شرح مسلم : (١٠ / ١٤١) والروايات المشهورة في
صحيح مسلم وغيره أن زوجها كان عبدا ، قال الحافظ ورواية من روى أنه
كان حرا غلط وشاذة مردودة لمخالفتها المعروف في روايات الثقات ،
ويؤيده أيضا قول عائشة قالت كان عبدا ولو كان حرا لم يخيرها
- رواه مسلم (١٠ / ١٤٦) وفي هذا الكلام دليلان :

أحدهما : اخبارها أنه كان عبدا وهي صاحبة القضية .

والثاني : قولها لو كان حرا لم يخيرها ومثل هذا لا يكاد يقوله أحد
الا توقيفا ولأن الأصل في النكاح اللزوم ولا طريق الى فسخه الا بالشرع
وانما ثبت في العبد فبقى الحر على الأصل ولأنه لا ضرر ولا عار عليها

وهي حرة في المقام تحت حر وانما يكون ذلك اذا قامت تحت عبدا =====

قالوا : ولأن النبي صلى الله عليه (وسلم)^(١) قال لبريرة قد ملكت بضعك
فلخترى^(٢) فجعل " علة "^(٣) اختيارها انها ملكت بضعها ، وهذه العلة موجودة
اذا عتقت تحت حر لوجودها اذا عتقت تحت عبد فوجب أن يكون لها الخيار

فأثبت لها الشرع الخيار في العبد لازالة الضرر بخلاف الحر ،
وقالوا ولأن رواية هذا الحديث تدور على عائشة وابن عباس ، فاما
ابن عباس فاتفقت الروايات عنه أن زوجها كان عبدا ، وأما عائشة
فمعظم الروايات عنها أيضا انه كان عبدا فوجب ترجيحها والله أعلم "أهـ
وقال الشوكاني في النيل : (١٦٣ / ٦) والحاصل أنه قد ثبت من
طريق ابن عباس وابن عمر وصفية بنت أبي عبيد أنه كان عبدا ، ولم
يرو عنهم ما يخالف ذلك ، وثبت عن عائشة من طريق القاسم
وعروة أنه كان عبدا ، ومن طريق الأسود أنه كان حرا ورواية اثنين
أرجح من رواية واحد على فرض صحة الجميع فكيف اذا كانت رواية
الواحد معدولة بالانقطاع كما قال البخاري .

ساقت من " ص " . (١)

لم أجده بهذه اللفظ ، وقد أخرج الدارقطني : (٢٩٠ / ٣) عن
محمد بن اسماعيل الفارسي نا عثمان بن حرزاد حدثني أبو الأصابع
الحراني عبد العزيز بن يحيى نا محمد بن سلمة عن ابن اسحق عن
أبان بن صالح عن هشام بن عروة عن عائشة أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال لبريرة اذهبي فقد عتق معك بضعك " وفي سنده
محمد بن اسحق بن يسار المدني قال ابن حجر : صدوق يدل
ورمي بالتشيع والقدر ، وأبو الأصابع الحراني قال ابن حجر : صدوق ،
ربما وهم ، وقال ابن حزم ضعيف منكر الحديث . وبقية رجاله ثقات ،
انظر : التقريب (٢٩٠ - ٢١٦ - ٢٣٤ - ١٨ - ٣٦٤) ، المحلى لابن حزم :
(٤٤٣ / ١١) ، تهذيب التهذيب : (١٩٤ / ٩) ، وقد تقدم حديث
قد ملكت نفسك فاخترى صفحة (١٢٩٣) .

من " التصحيح في الحاشية " . (٣)

ط لوجه / ١٨٠ . (*)

في الحالين قال : " ولأنها اعتقت ^(١) تحت زوج فوجب أن يكون لها الخيار .
أصله إذا كان الزوج عبدا ، ولأنه قد ملك عليها بضعها بعد العتق بمهر ملك
غيرها في الرق فوجب أن يكون لها فسخه ليصح أن تملك بالحرية ما كان ممنوعا
عليها في العبودية .

ودليلنا ما رواه عروة بن الزبير ، والقاسم بن محمد ^(٢) ، وعمر بن بنت عبد الرحمن ^(٣) ،
عن عائشة أن النبي صلى الله عليه (وسلم) ^(٤) خير بريرة وكان زوجها عبدا ^(٥) .

-
- (١) ط " ولا اعتقت " .
- (٢) تقدمت ترجمتهما صفحة (٩٩ - ٥٩٦) .
- (٣) عمر بن بنت عبد الرحمن بن سعد بن زراراة الأنصارية المدنية كانت
في حجر عائشة ، قال ابن أبي مريم عن ابن معين : ثقة حجة ،
وقال العجلي مدنية تابعة ثقة وذكرها ابن حبان في الثقات ،
وقال كانت من أعلم الناس بحديث عائشة .
- ماتت سنة ثلاث ومائة .
- انظر : تاريخ الثقات للعجلي : (٥٢١) ، تهذيب التهذيب :
(٤٣٨ / ١٢) ، التقريب : (٤٧١) .
- (٤) ساقط من " ص " .
- (٥) رواية عروة أخرجها مسلم في صحيحه : (١٤٦ / ٩) عن عائشة قالت
كان زوج بريرة عبدا ، ورأيت القاسم بن محمد
أخرجها مسلم في صحيحه : (١٤٥ / ١٠) عن القاسم بن محمد
عن عائشة أنها اشترت بريرة من أناس من الأنصار واشتروا الولاء .
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الولاء لمن ولي النعمة وخيرها
رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان زوجها عبدا " .
- وأخرج الدارقطني : (٢٩١ / ٣) عن القاسم بن محمد عن عائشة
بلفظ " كان زوج بريرة عبدا " .
- وأخرجه أحمد في مسنده : (١١٥ / ٦) ، وأبو داود : (٦٧٢ / ٢) ،
والنسائي عن القاسم عن عائشة بلفظ أن بريرة خيرها رسول الله
صلى الله عليه وسلم وكان زوجها عبدا " .

فوجه الدليل منه أن الحكم إذا نقل مع السبب تعلق الحكم بذلك السبب
كما إذا نقل الحكم مع "علة" (١) تعلق الحكم بتلك العلة وقد نقل التخيير بعبثها
تحت عبد فوجب أن يكون متعلقا به .

فان قيل فقد روى الأسود عن عائشة (٢) أنه كان حرا (٣) فتعارضتا الروايتان ،
وكانت رواية الحرية أثبت في الحكم الا لو شهد شاهدان بحرية رجل وشهد
آخران بعبوديته (كان شهادة الحرية أولى من شهادة العبودية (٤)) كذلك
المتعارضين .

قيل روايتها انه كان عبدا أولى من روايتهم انه كان حرا من أربعة أوجه :
أحدها : أن " راوى (٥) العبودية عن عائشة ثلاثة : عروة ، والقاسم ، وعمرة (٦) ،
وراوى الحرية عنها واحد وهو الأسود ، ورواية الثلاثة أولى من رواية
الواحد لأنهم من السهو أبعد ، والى التواتر والاستفاضة أقرب وقد
قال الله تعالى : " أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى " (٧) ،

===== وأما رواية عمرة فقد أخرجها الدارقطني : (٢٩٢ / ٣) ، والبيهقي :
(٢٢٤ / ٧) عن عمرة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
خيرها وكان زوجها مملوكا " ، وضعفه الألباني في الروا : (٢٧٥ / ٦)
لأن في سنده عثمان بن مقسم البري ، قال في الميزان : (٥٦ / ٣)
أحد الأعلام على ضعف حديثه .

قلت : فالأحاديث التي قبله تشهد له .

(١) ص " علة " .

(٢) تقدمت ترجمتهما صفحة (١٢٩٤ - ٤٨) .

(٣) تقدم تخريجه صفحة (١٢٩٤) .

(٤) ساقط من " ط " من قوله : " كان شهادة الحرية " .

(٥) ط " رواية " .

(٦) تقدمت تراجمهم صفحة (٩٩ - ٥٩٦ - ١٢٩٧) .

(٧) سورة البقرة ، الآية (٢٨٣) .

وروى عن النبي صلى الله عليه (وسلم)^(١) أنه قال : " الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد^(٢) .

والثاني : أن من ذكرنا أخص بعائشة من الأسود لأن عروة بن الزبير هو ابن اختها (أسماء بنت أبي بكر ، والقاسم بن محمد هو ابن أخيها^(٣)) محمد بن أبي بكر ، وعمة بنت عبد الرحمن هي بنت أخيها عبد الرحمن ابن أبي بكر^(٤) ، فهم من أهلها يستمعون كلامها مشاهدة من غير

(١) ساقط من " ص " .

(٢) أخرجه أحمد في مسنده : (١٨ / ١) ، والشافعي في الرسالة صفحة :

(٢٠٤) عن ابن عمران عمر بن الخطاب رضى الله عنهما خطيبا بالجابية فقال قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم مقامي فيكم فقال استوصوا بأصحابي خيرا ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يفسحوا الكذب حتى ان الرجل ليبتدئ بالشهادة قبل أن يسئلها فمن اراد منكم بحجة الجنة فليلزم الجماعة فان الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد لا يخلون أحدكم بامرأة فان الشيطان ثالثهما ومن سرته حسنة وسأته سيئة فهو مؤمن " قال أحمد شاكر في تحقيق المسند : (٢٠٤ / ١) ، اسناده صحيح " .

وطقه البخارى في التاريخ الكبير : (١٠٢ / ١) من طريق ابن المبارك ثم قال وقال لنا ابن صالح حدثني الليث قال حدثني يزيد بن الهاد عن ابن دينار عن ابن شهاب أن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه وقال بعضهم عن ابن دينار عن أبي صالح ، وحدث ابن الهاد أصح وهو مرسل ارساله أصح " .

قال أحمد شاكر في تحقيق المسند : (٢٠٤-٢٠٥ / ١) وهذا تعليل من البخارى للحديث بعللة غير قاذحة فان محمد بن سوقة ثقة ثبت مرضي ، وقد وصل الحديث فارسال من أرسله لا يضر " أهـ .

(٣) ساقط من " ط " من قوله : " أسماء بنت أبي بكر " .

(٤) تقدمت ترجمته صفحة (٩٤) .

حجاب ، والأسود أجنبي لا يستمع كلامها الا من وراء حجاب فكانت روايتهم أولى من روايته .

والثالث : أن نقل العبودية يفيد علة الحكم ، ونقل الحرية لا يفيدها لأن أحدا لا يجعل حرية الزوج (علة في ثبوت الخيار ، والعبودية تجعل علة في ثبوت الخيار)^(١) فكانت رواية العبودية أولى .

والرابع : أنه قد وافق عائشة في رواية العبودية صاحبان : ابن عمر ، وابن عباس^(٢) ، وما وافقهما في رواية العبودية أحد .

أما ابن عمر فروى أنه كان عبدا^(٣) .

وأما ابن عباس فروى عنه خالد الحذاء^(٤) عن عكرمة^(٥) ، عن ابن عباس ، قال كان زوج بريرة عبدا أسود يقال له مغيث كائن أراه يطوف خلفها

(١) ساقط من " ط " من قوله : " علة في ثبوت الخيار " .

(٢) تقدمت ترجمتهم صفحة (٢١٣ - ٥٢) .

(٣) أخرج البيهقي : (٢٢٢ / ٧) بسنده عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : كان زوج بريرة عبدا " .

(٤) خالد بن مهران أبو المنازل بفتح الميم وقيل بضمها وكسر الزاى البصرى الحذاء بفتح المهملة وتشديد الذال المعجمة قيل ذلك لأنه كان يجلس عندهم وقيل لأنه كان يقول أخذ على هذا النحو قال الذهبي : الحذاء أبو المنازل البصرى الحافظ أحد الأئمة كان ثقة مهيبا كثير الحديث ووثقه ابن معين والنسائي وقال ابن حجر : ثقة وكان يرسل من الخامسة .

مات سنة احدى وأربعين ومائة .

انظر : ميزان الاعتدال : (١ / ٦٤٢ - ٦٤٣) ، التقريب : (٢٠٨) .

(٥) تقدمت ترجمته صفحة (٤٢) .

بالمدينة ودنوه تسيل على لحيته فقال رسول الله صلى الله عليه (وسلم)^(١) لعنه العباس ألا تعجب من شدة حب مغيث بريرة ومن شدة بغض بريرة مغيثا قال فقال لها رسول الله صلى الله عليه (وسلم)^(٢) لو راجعته فانه أبو وليدك فقالت أتأمرني فقال انما أنا شافع قالت فلاحاجة لي فيه^(٣) .

فاما ترجيحه بأن شهود الحرية أولى من شهود العبودية ، كذلك راوى الحرية أولى من راوى العبودية .

فالجواب عنه : " أن يقال^(٤) ان علم شهود الحرية بالعبودية فشهادتهم أولى لأنهم أزيد علما ممن علم العبودية ولم يعلم ما يحدد بعدها من الحرية ، وان لم يعلم شهود الحرية بالعبودية وكان مجهول الحال فقد اختلف أصحابنا فيه على وجهين^(٥) :

أحدهما : أن الشهادتين قد تعارضتا فسقطتا .

والوجه الثاني : أن شهادة العبودية أولى لأنها تخالف الظاهر من حكم الدار : فكانت أزيد ممن شهد بالحرية التي هي الغالب من حكم الدار : ألا ترى أن اللقيط^(٦) يجرى عليه حكم الحرية في الظاهر لأنه الغالب من حكم

(١) ساقط من " ص " .

(٢) ساقط من " ص " .

(٣) أخرجه البخارى : (٤٠٨ / ٩) ، وأبو داود : (٦٧٠ / ٢) ، وأحمد :

(٢١٥ / ١) ، والبيهقى : (٢٢٢ / ٧) ، وعبد الرزاق في المصنف :

(٢٥٠ / ٧) ، ولفظ البخارى عن عكرمة عن ابن عباس أن زوج بريرة كان

عبدا يقال له مغيث كأنى أنظر اليه يطوف خلفها يبكى دنوه تسيل

على لحيته فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعباس يا عباس ألا تعجب من

حب مغيث بريرة ومن بغض بريرة مغيثا فقال النبي صلى الله عليه وسلم

لو راجعته قالت يا رسول الله تأمرني قال انما أنا أشفع قالت لا حاجة

لي فيه " .

(٤) ط " فيقال " . (٥) ط " وجهان " .

(٦) ط " يرى " .

الدار لأن أهلها احرار فلم يكن (في)^(١) هذا الاستشهاد ترجيح فان قالوا
نستعمل الروايتين فتحمل رواية من نقل العبودية على أنه كان عباد وقت العقد ،
ورواية من نقل الحرية على أنه كان حراً وقت العقد لأن الحرية تطراً على الرق^(٢)
" ولا يطرأ " الرق على الحرية فكان ذلك أولى ممن استعمل أحد الروايتين دون الأخرى .

والجواب عن هذا الاستعمال من وجهين :

أحدهما : أنه تأويل يبطل بخبرين ، أحد الخبرين أن اسامة^(٣) ، روى عن القاسم ،
عن عائشة^(٤) ، أن رسول الله صلى الله عليه (وسلم)^(٥) قال لبريرة
ان شئت أن تستقري تحت هذا العبد وان شئت فارقتي .^(٦)
" فيقال^(٧) انه كان في وقت التخيير عبداً .

(١) ساقط من " ط " .

(٢) ط " ولأن يطرأ " .

(٣) هو اسامة بن زيد الليثي أبوزيد المدني ، قال العجلي : ثقة ،
وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال هو مستقيم الأمر صحيح الكتاب
يخطي ، ووثقه أبو يعلى الموصلي ، وقال ابن حجر : ثقة صدوق بهم .
مات سنة ثلاث وخمسين ومائة .

انظر : تاريخ الثقات للعجلي صفحة (٦٠) ، تهذيب التهذيب :
(٢٠٨ / ١) ، التقريب صفحة (٢٦) .

(٤) تقدمت ترجمتهما صفحة (٥٩٦ - ٤٨) .

(٥) ساقط من " ص " .

(٦) أخرجه الدارقطني : (٣ / ١٨٨) عن اسامة بن زيد عن القاسم بن
محمد عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لبريرة ان شئت
أن تستقري تحت هذا العبد وان شئت فارقتي ففارقتي " ، وفي رواية
لأحمد : (٦ / ١٨٠) ، والدارقطني : (٣ / ١٨٩) ، فان شئت أن تمكثي
تحت هذا العبد وان شئت تفارقيه .

قال الألباني في الارواء : (٦ / ٢٧٤) هذا اسناد جيد على شرط مسلم
ان كان اسامة بن زيد هو الليثي ، واما ان كان العدوي فهو ضعيف ،
وظاهر كلام الحافظ ابن حجر في الفتح : (٩ / ٣٣٨) ، أنه الأول " أهـ .
ط " فقلت " .

"والخبر الثاني^(١) : مارواه هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة^(٢) . أنه كان عبدا فخيرها رسول الله صلى الله عليه (وسلم)^(٣) فاختارت نفسها ولو كان حرا لم يخيرها^(٤) .

والجواب الثاني : اننا نقابل هذا الاستعمال بمثله من وجهين :
أحدهما : أنه كان حرا قبل السبي وعبدا بعد السبي عند " العقد " ^(٥) .
والثاني : انه كان عبدا وقت العتق وحرا وقت التخيير فيكون لها الخيار في أحد المذهبين .

ويدل على صحة ما ذهبنا اليه أيضا مارواه ابن موهب^(٦) عن القاسم ، عن عائشة^(٧) ،

- (١) ط " والثاني " .
- (٢) تقدمت تراجمهم صفحة : (٢٢٧ - ٩٩ - ٤٨) .
- (٣) ساقط من " ص " .
- (٤) أخرجه مسلم : (١٤٦ / ١٠) ، وأبو داود : (٦٧٢ / ٢) ، والترمذي (٤٦١ / ٣) ، والنسائي : (١٦٥ / ٦) ، والدارقطني : (١٨٩ / ٣) ، والبيهقي : (٢٨٩ / ٧) ، وقوله : " ولو كان حرا لم يخيرها " هذه الجملة من كلام عروة كما جزم به ابن حجر في الفتح : (٤١٠ - ٤١١) والزيلعي في نصب الراية : (٢٠٧ / ٣) ، وقد صرح به النسائي : (١٦٥ / ٦) فقال : قال عروة فلو كان حرا ماخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم .
- (٥) ط " العتق " .
- (٦) هو : عبيد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن موهب التيمي القرشي المدني ، وثقه ابن معين والعجلي . وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن حجر ليس بالقوي . انظر : تاريخ الثقات للعجلي : (٣١٧) ، تهذيب التهذيب : (٢٨ / ٧) ، التقريب : (٢٢٦) .
- (٧) القاسم بن محمد وعائشة تقدمت ترجمتهما صفحة (٥٩٦ - ٤٨) .

أنه كان لها غلام وجارية فأرادت عتقهما فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم
ابدئي بالغلام^(١)، فلم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم بتقديم عتق الزوج إلا لفائدة
ولا فائدة إلا سقوط خيار الزوج على أنه قد روى أنه قال لها ابدئي بالغلام لئلا
يكون للزوجة خيار^(٢) فكان هذا نصا صريحا .

ويدل عليه من طريق القياس أنها كافات زوجها في الفضيلة فوجب أن لا يثبت
لها بذلك خيار لو أسلمت تحت مسلم أو أفاقت تحت عاقل ، ولأن مالم يثبت
به الخيار في ابتداء النكاح لم يثبت به الخيار (في أثناء النكاح)^(٣) كالعماء طردا
والجب عكسا .

ولأن مالم ينضم من عقود المعاوضات لم يثبت فيه (من غير عيب)^(٤) خيار كالبيع .

(١) أخرجه الدارقطني : (٢٨٨ / ٣) ، وأخرجه النسائي : (١٦ / ٦) ،

وابن حبان في صحيحه : (٢٥٨ / ٦) بترتيب الأمير علاء وزاد فيه
ابدئي بالغلام قبل الجارية .

وأخرجه الحاكم في المستدرک : (٤٠٦ / ٢) وقال صحيح على شرط
الشيخين ولم يخرجاه وتعقبه الذهبي بأن في سنده عبيد الله
ابن عبد الرحمن التيمي اختلف في توثيقه ، وقال ابن حزم في المحلى :
(٤٣٦ / ١١) فانه خبر لا يصح .

قلت : الصحيح صحة الحديث فان عبيد الله المذكور وثقه ابن حبان
والعجلي وابن معين كما سبق ذلك في ترجمته والله أعلم .

(٢) قوله : " ابدئي بالغلام " هذا جزء من حديث سبق تخريجه صفحة (١٣٠٤)

دون قوله : " لئلا يكون للزوجة خيار " فلعل هذه الزيادة من كلام
أحد الرواة فقد أخرج أبو داود : (٦٧٣ / ٢) ، والدارقطني :

(٢٨٨ / ٣) ، وابن ماجه : (٨٤٦ / ٢) ، والبيهقي : (٢٢٢ / ٧) ،

عن عائشة مرفوعا " فابدئي بالرجل قبل المرأة " .

وقال تفرّد به عبيد الله بن موهب ويشبه أن يكون انما أمر بالبداية

لئلا يكون لها الخيار اذا اعتقت والله أعلم .

(٣) ساقط من " ط " .

(٤) ساقط من " ط " .

فاما الجواب عن استدلالهم بقوله : " قد ملكت بضعك فاختارى ^(١) " فهو أن هذا اللفظ مانقله غيرهم ولا وجد الا في كتبهم ثم يكون معناه قد ملكت نفسك تحت هذا العبد فاختارى فلم يكن لها أن تختار نفسها تحت الحر.

وأما قياسهم على الزوج اذا كان عبدا فالمعنى فيه نقصه بالرق عن كمالها بالحرية فلذلك كان عيبا يوجب الخيار ، وليس كذلك عتقها مع الحر.

وأما استدلالهم بأنه قد ملك عليها بضعها بمهر ملكه غيرها فلا تأثير لهذا المعنى (في استحقاق) ^(٢) الخيار لأنها لو كانت مكاتبة وقت العقد فملك مهرها ثم أعتقت كان لها الخيار فيبطل أن يكون استحقاقه (فيه) ^(٣) لهذه العلة ، وبطل أن تكون العلة لأنها قد ملكت بالعتق ماملك عليها في الرق لأنها لو أجزت ثم أعتقت لم يكن لها في فسخ الاجارة خيار ، فلم يصح التعليل بواحد من الأمرين فيبطل الاستدلال والله أعلم (بالصواب) ^(٤).

(١) تقدم تخريجه صفحة (١٢٩٦) .

(٢) ص " واستحقاق " .

(٣) ساقط من " ص " .

(٤) ساقط من " ص " .

* مسألة *

قال الشافعي : (رضى الله عنه)^(١) : فلهذا والله أعلم كان لها الخيار اذا اعتقت
 مالم يصحبها بعد العتق * ولا^(٢) أعلم في تأقيت الخيار شيئا يتبع الا قول حفصة^(٣) ،
 زوج النبي صلى الله عليه وسلم مالم يمسها^(٤) ، واثبت أن لا خيار لها اذا اعتقت
 الا أن يكون زوجها عبدا فلها أن تختار الفسخ بحكم حاكم وغير حكمه^(٥) بخلاف
 الفسخ (بالعيوب)^(٦) لأن خيارها بالعتق (تحت)^(٧) عبد متفق عليه فلم يفتقر
 الى * حاكم^(٨) وخيارها * بالعيوب^(٩) مختلف فيه فافتقر الى * حاكم^(١٠) .

- (١) ساقط من " ص " .
- (٢) ط " فلا " .
- (٣) تقدمت ترجمتها صفحـه (٨٣) .
- (٤) أخرج مالك في الموطأ : (٥٦٣ / ٢) ، والبيهقي في السنن : (٢٢٥ / ٧)
 عن عروة ابن الزبير أن مولاة لبنى عدى بن كعب يقال لها زبـراء
 أخبرته انها كانت تحت عبد وهي أمة يومئذ عتقت قالت فأرسلت
 الي حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فدعتني فقالت اني مخبرتك
 خبرا ولا أحب أن تضعي شيئا ان امرك بيدك مالم يمـسك زوجك فان
 مسك فليس لك من الأمر شيء قالت فقلت هو الطلاق ثم الطلاق ثم
 الطلاق ففارقتـه ثلاثا * .
- وأخرج أيضا مالك في الموطأ : (٥٦٣ / ٢) ، والبيهقي : (٢٢٥ / ٧)
 عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يقول في الأمة تكون تحت
 عبد فتعتق ان الأمة لها الخيار مالم يمسها * .
- (٥) قال النووي في الروضة : (١٩٥ / ٧) هذا الفسخ لا يحتاج الى مراجعة
 الحاكم ولا الى المرافعة لأنه بالنص والاجماع كالرد بالعيوب والشفعة أهـ
- (٦) ساقط من " ط " .
- (٧) ساقط من " ص " .
- (٨) ط " حكم " .
- (٩) ط " بالعتق " .
- (١٠) ط " حكم " .

وانذا كان كذلك فهل يكون (خيارها^(١)) على الفور أو التراخي فيه ثلاثة أقاويل :-

أحدها : أنه (يكون^(٢)) على الفور معتدا بالمكنة لأنه خيار عيب ثبت لرفع الضرر فاقضى أن يكون على الفور كالخيار بالعتق في البيوع .

والقول الثاني : أنه مستد بعد العتق الى ثلاثة أيام هي آخر حد القليل وأول حد الكثير، واعتبارا في الخيار في المصرة ثلاثا ، وبأنه جعل الخيار خيار ثلاث .

والقول الثالث : أنه على التراخي مالم يصرح بالرضى " أو تمكن^(٣) " من نفسه^(٤) " لأن النبي صلى الله عليه (وسلم)^(٥) قال لبريرة لما رأى مغيثا باكيا لو " راجعته^(٦) " فانه أبو ولدك^(٧) ولعل ذلك كان بعد زمان من عتقها فلولا امتداد خيارها على التراخي لأبطله .

وقد روى " محمد بن سلمة^(٨) " عن ابن اسحق^(٩) ، باسناد رفعه

-
- | | |
|-------|---|
| (١) | ساقط من " ط " . |
| (٢) | ساقط من " ص " . |
| (٣) | ط " أو لم تمكن " . |
| (٤) | قال في الروضة : (١٩٤ / ٧) خيار العتق على الفور على الأظهر وفي قول يمتد ثلاثة أيام وفي قول الى أن يصرح باسقاط أو تمكن من السوط طائفة ، وفي قول تقدر بالمجلس . |
| (٥) | ساقط من " ص " . |
| (٦) | ط " رأى جمعته " . |
| (٧) | تقدم تخريجه صفحة (١٣٠١) . |
| (٨) | في النسختين محمد بن خزيمة والتصويب من سنن أبي داود (٦٧٣ / ٢) ، والدارقطني : (٢٩٤ / ٣) ، والبيهقي : (٢٢٥ / ٧) وهو محمد بن سلمة ابن عبد الله الباهلي أبو عبد الله الحراني ، وثقه النسائي وقال ابن سعد : كان ثقة فاضلا عالما له فضل في رواية وفتوى وذكره ابن حبان في الثقات ، ووثقه المعجلي وابن حجر : مات سنة إحدى وتسعين ومائة . |
| (٩) | انظر : تاريخ الثقات (٤٠٤) تهذيب التهذيب (١٣٣ / ٩) التقريب (٢٩٩) . محمد بن اسحق بن يسار تقدمت ترجمته صفحة (٢٢٦) . |

" أن النبي صلى الله عليه (وسلم) ^(١) قال لبريرة لك الخيار مالم يصبك ^(٢) وهذا ان صح ،
ولأنه قول ابن عمر ^(٣) وحفصة ^(٣) وليس يعرف لهما فيه مخالف ، ولأن طلب الاحتظ
في ^(٤) هذا الخيار " مشقة ^(٥) يحتاج الى فكر وارتياح " فتراخي ^(٦) زمانه ليصرف
بامتداده " أحتظ ^(٧) الأمرين لها وخالف خيار العيوب التي لا تشبه الاحتظ منها
(والله أعلم) ^(٨) .

-
- (١) ساقط من " ص " .
(٢) لم أجده بهذا اللفظ فلعل المؤلف رواه بالمعنى ففى سنن أبى داود :
(٢ / ٦٧٣) من طريق محمد بن سلمة عن محمد بن اسحق عمن
أبى جعفر ، وعن أبان بن صالح عن مجاهد عن هشام بن عروة عن
عائشة ، أن بريرة اعتقت وهي عند مغيث عبد لآل أبى أحمد
فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لها ان قريك فلا خيار
لك " ، وفي رواية عند الدارقطنى : (٣ / ٢٩٤) ، والبيهقى :
(٧ / ٢٢٥) ان وطئك فلا خيار لك " .
قال فى الارواء : (٦ / ٢٧٣) اسناده جيد لولا عننة ابن اسحق .
قلت : محمد بن اسحق بن يسار المدني صدوق يدلوس ورمى بالتشيع
كما فى التقريب (٢٩٠) .
(٣) انظر ترجمتهما صفحة (٢١٣-٨٣) .
(٤) ط " من " .
(٥) فى النسختين " مشه " والمثبت هو الصواب .
(٦) ط " فراخى " .
(٧) ط " حظ " .
(٨) ساقط من " ص " .

* مسألة *

قال الشافعي (رضي الله عنه ^(١)) وان أصابها فادعت الجهالة " ففيتها " ^(٢) قولان :
أحدهما : لا خيار .

والثاني : لها الخيار . " وهذا ^(٣) أحب إلينا .

قال المزني ^(٤) : قد قطع بأن لها الخيار في كتابين ولا معنى فيها لقول ^(٥)
وصورتها في أمة عتقت تحت عبد فمكنته من نفسها ثم ادعت الجهالة وأرادت فسخ
نكاحه فدعوى الجهالة على ضربين :

أحدهما : أن تدعي الجهالة بالعتق وانها " لم ^(٦) تعلم (به) ^(٧) حتى مكنت
من نفسها فهذا على ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يعلم صدقها لبعدها عن البلد الذي فيه سيدها وقرب الزمان
عن أن يصل إليها خبر عتقها فقولها مقبول ولها الخيار لأن خيار
العيوب لا يبطل بالتأخير إذا جهلت .

والقسم الثاني : أن يعلم كذبها لأنها وجهت بالعتق أو " بشرت ^(٨) به لعلمت
" أحكامه ^(٩) فقولها مردود ولا خيار لها بعد التمكن .

-
- | | |
|-------|----------------------------------|
| (١) | ساقط من " ص " . |
| (٢) | ط " ففيتها " . |
| (٣) | ط " وهو " . |
| (٤) | تقدمت ترجمته صفحة (٢٤) . |
| (٥) | انظر مختصر المزني صفحة (١٧٧) . |
| (٦) | ط " لما لم " . |
| (٧) | ساقط من " ط " . |
| (٨) | ط " ابشرت " . |
| (٩) | ط " بأحكامه " . |

والقسم الثالث : أن يحتل الأمرين فالقول قولها مع يمينها لأن الأصل عدم علمها وثبوت الخيار فلم يصدق الزوج في إبطاله عليها^(١) .

ومن أصحابنا من خرج فيه " وجهها^(٢) " آخر أن القول فيه قول الزوج " لأن الأصل^(٣) ثبوت النكاح فلا يقبل قولها في فسخه مع احتمال تخريجا من أحد القولين فسي الجهالة بالحكم .

* فصل * ~~~~~

والضرب الثاني أن تدعي الجهالة بالحكم مع علمها بالعتق فتقول لم أعلم بأن لي الخيار إذا اعتقت فمكنته من نفسي ، وإن " كانت^(٤) " عالة بالعتق فهو أيضا على الأقسام الثلاثة^(٥) :

أحدها : أن يعلم أن مثلها لا يعلم لأنها خبيصة أعجمية فقولها مقبول ولها الخيار .

والثاني : أن يعلم أن مثلها يعلم لأنها مخالطة لفقهاء سائلة للعلماء فقولها غير مقبول ولا خيار لها بعد التمكين .

(١) قال في الروضة : (١٩٤ / ٧) إذا اعتبرنا الفور فتمكنت ولم تفسخ أو مضت الأيام الثلاثة أو مكنت من الوطء إذا اعتبرنا ذلك ثم ادعت الجهل بالعتق صدقت بيمينها إن لم يكذبها ظاهر ، فإن كذبها بأن كانت معه في بيته ويبعد خفاء العتق عليها فالمصدق الزوج . هذا هو المذهب وقيل في المصدق قولان مطلقا .

(٢) ط " وجهان " .

(٣) ط " لم يصدق لأن الأصل " .

(٤) في النسختين " كنت " والمثبت هو الصواب .

(٥) قال في الروضة : (١٩٤ / ٧) فإن ادعت الجهل بأن العتق يثبت الخيار صدقت على الأظهر .

والثالث: أن يحتل " الأمران " (١) أن تعلم وأن لا تعلم فان صدقها الزوج على

أن لم تعلم فلها الخيار وان أكد بها ففيه قولان :

أحدهما : أن القول قولها مع يمينها اعتبارا بثبوت الخيار لها وأنه قد " يخفى " (٢)

على العامة ولا يكاد يعرفه الا الخاصة فلم يقبل قول الزوج في ابطاله .

والقول الثاني : أن القول قول الزوج مع يمينه ولا خيار لها اعتبارا " بلزوم " (٣) النكاح

فلم يقبل في فسخه ، فاما المزني فاختر الأول . وهو أصح لكنه جعل

نص الشافعي عليه في موضعين ابطالا للثاني (٤) . وليس بصحيح لأنه

لما لم يبطل الثاني بذكر الأول لم يبطل باعادة الأول . والله أعلم .

(١) ط " لأمرين " .

(٢) ص " يخفا " .

(٣) ط " يلزم " .

(٤) يعنى قول المزني قد قطع الشافعي بأن لها الخيار في كتابين ولا معنى

فيها لقولين " .

انظر صفحة : (١٣٠٩) .

* مسألة *

قال الشافعي (رضي الله عنه ^(١)) : فان اختارت فراقه ولم يمسه فلا صداق لها ،
وان أقامت معه فالصداق للسيد لأنه وجب بالعقد ^(٢) وهذا كما قال اذا خسرت
المعتقة تحت عبد فلها حالتان :

احدهما : أن يختار الفسخ فهذا على ضربين :

احدهما : أن يفسخ قبل الدخول فيسقط مهرها لأن الفسخ اذا جاء من قبلها
قبل الدخول اسقط مهرها "كالرد" ^(٣) وكما (لو) ^(٤) قال لها وهي غير
مدخول بها انت طالق ان شئت فشاءت " طلقت ولا مهر لها " ^(٥) لوقوع
الطلاق بمشيئتها .

والضرب الثاني : أن يفسخ بعد الدخول (فالمهر مستقر بالدخول ثم ينظر فان كان
الدخول ^(٦) " قبل " ^(٧) العتق وجب المهر المسمى لأن فسخ النكاح
كان " لحادث " ^(٨) بعد الدخول ، وان كان الدخول بعد العتق وهو
أن لا يعلم بالعتق حتى يدخل بها فيكون لها مهر المثل دون " المسمى " ^(٩)
لأنه فسخ بسبب قبل الدخول ، وان كان موجودا بعده فصار العقد
مرفوعا بسببه المتقدم فلذلك وجب بالعدة في الاصابة مهر المثل كما

-
- | | |
|-------|--|
| (١) | ساقط من " ص " . |
| (٢) | انظر: مختصر المزني صفحة (١٧٧) . |
| (٣) | ط " كالرد " . |
| (٤) | ساقط من " ط " . |
| (٥) | في النسختين " طلقين : لا مهر لها " والمثبت هو الصواب . |
| (٦) | ساقط من " ص " من قوله : " فالمهر مستقر بالدخول " . |
| (٧) | ط " وقبل " . |
| (٨) | ط " بحادث " . |
| (٩) | ص " المسا " . |

قلنا في العيب ثم يكون هذا المهر للسيد سواء كانت الاصابة
قبل العتق أو بعده (والله أعلم)^(١).

* فصل *

" والحال^(٢) الثانية أن يختار المقام والنكاح ثابت فالصداق على ضربين :

أحدهما : أن يكون " مسمى^(٣) " في العقد فهو للسيد دونها ، وقالك مالك^(٤) :
يكون الصداق لها^(٥) . وهذا خطأ من وجهين :

أحدهما : أن المهر مستحق بالعقد وان صار مستقرا بالدخول والعقد " في^(٦) " في
ملك السيد فوجب أن يكون الصداق له كما لو عقدته في حريتها كان
الصداق لها .

والثاني : أنه قد يعقد على منافعها بالاجارة ، تارة وبالنكاح أخرى فلما كان
لو أجرها ثم أعتقها كانت الأجرة له دونها ، كذلك اذا زوجها ثم
أعتقها كان الصداق له دونها .

والضرب الثاني : أن يكون مفوض^(٧) ، لم يسم لها صداقا حتى عتقت ففيه قولان
مبنيان على اختلاف قولي الشافعي فيما فرض من صداق المفوض ،

-
- | | |
|-------|--|
| (١) | ساقط من " ص " . |
| (٢) | ط " والحالة " وهو لفظ يذكر ويؤنث ويوصف بالمؤنث وبالمذكر .
انظر صفحة : (٩٥٥) . |
| (٣) | ص " المسمى " . |
| (٤) | تقدمت ترجمته صفحة (٧٥) . |
| (٥) | انظر الخرشى : ٣ / ٢٥١ . |
| (٦) | ط " و " . |
| (٧) | سُمِّيَ " التفويض أن تجعل الامر الى الغير ويقال انه الاهل وسُميت
المرأة مفوضة لتفويضها أمرها الى الزوج أو الولي بلا مهر ، أولاً لأنها
أهملت المهر .
ومفوضة بفتح الواو لأن الولي فوض أمرها الى الزوج " أه . الروضة (٢٧٨ / ٧) . |

هل يكون مستحقا بالعقد أو بالفرض فأحد القولين : انه مستحق بالعقد
وان فرض بعده لأنه بدل من " المسمى ^(١) فيه ، فعلى هذا يكون للسيد
لاستحقاقه في ملكه " كالمسمى ^(٢) .

والقول الثاني : انه مستحق بالفرض لخلو العقد منه فعلى هذا يكون للمعتقة
لاستحقاقه بعد عتقها ^(٣) .

(١) ص " المسا " .

(٢) ص " كالمسا " .

(٣) قال في الروضة : (٢٨١ / ٧) هل تستحق المفوضة مهر المثل بنفس
العقد أم لا يجب بنفس العقد فيه قولان أظهرهما الثاني ، فعلى
هذا لو وطئها وجب مهر المثل على الصحيح " .

* مسألة *

قال الشافعي (رضي الله عنه)^(١) ولو كانت في عدة طلقة فلها الفسخ^(٢) وصورتها في عبد طلق زوجته الأمة بعد الدخول فله عليها الرجعة وقد بقيت معه على طلقة ، وصارت كزوجة الحر بعد طلقتين لأن الحر يملك ثلاثا والعبد طلقتين فان اعتقت هذه الأمة المطلقة في عدتها فلها الفسخ^(٣) لأنها في عدة الطلاق الرجعي في حكم الزوجات لوقوع طلاقه عليها ، وظهاره وإيلائه منها فكان لها الفسخ وان كانت جارية في فسخ لا ينافي الفسخ وليستفيد بالفسخ قصور أحد العدتين ، وإذا كان كذلك فلها بعد عتقها ثلاثة أحوال :

أحدها : أن تختار الفسخ .

والثاني : أن تختار المقام .

والثالث : أن تمسك فلا تختار الفسخ ولا المقام .

فإن " اختارت " الفسخ^(٤) كان ذلك (لها ، وهل للزوج أن يراجع بعد الفسخ

أم لا على وجهين :

أحدهما : (له الرجعة لأنه قد ملك الرجعة بطلاقه .

والوجه الثاني : لا رجعة له لأن الرجعة تراء للاستباحة والفسخ قد منع منها فلم يكن

للرجعة تأثير^(٦).

(١) ساقط من " ص " .

(٢) انظر: مختصر المزني صفحة (١٧٧) .

(٣) وهو الصحيح كما في الروضة : (١٩٣ / ٧) .

(٤) ط " اختار " .

(٥) ساقط من " ط " من قوله : " لها ، وهل للزوج أن يراجع " .

(٦) قال في الروضة : (١٩٢ / ٧ - ١٩٣) طلقها رجعيا فعتقت في العدة

فلها الفسخ ليقطع سلطنة الرجعة ، وقيل الفسخ موقوف ان راجعها نفذ والا فلا والصحيح الأول " أهـ .

فعلى هذا ان قلنا أنه لا رجعة له كان تأثير الفسخ اسقاط الرجعة لا وقوع
الفرقة لأن الفرقة قد وقعت بالطلاق دون الفسخ أول عدتها من يوم الطلاق فسي
الرق وقد صارت في تضاعيف حرة فتكون عدتها على ماضى من القولين
أحدهما : عدة أمة اعتبارا بالابتداء .

والثاني : عدة حرة اعتبارا بالانتها .

وان قيل له الرجعة فعلى هذا لا " يخلو " (١) من أحد أمرين : اما أن يراجع
" واما أن لا يراجع " (٢) (فان لم يراجع) (٣) " وقعت " (٤) الفرقة بالطلاق دون الفسخ ،
وفي عدتها قولان على ماضى (٥) . وان راجع وقعت الفرقة بالفسخ دون الطلاق ، وأول
عدتها من وقت الفسخ وهي عدة حرة لأنها بدأت بها وهي حرة ، وان اختارت
المقام فلا تأثير لهذا الاختيار لأن جريانها في الفسخ يمنع من استقرار حكم الرضى .
وقال أبو حنيفة : قد بطل خيارها بالرضى وليس بعد الرجعة ان تفسخ .
لأن أحكام الزوجية جارية عليها (في حق الزوج ان طلق فكانت جارية عليها) (٦)
في حق نفسها ان رضيت .

وهذا خطأ لأن الجارية في عدة الفرقة لا يلزمها حكم الرضى اذا عتقت كما لو ارتد
" أو " (٧) قال انت بائن فان أبا حنيفة يوافق فيهما ان الرضى غير مؤثر .

-
- | | |
|-------|--|
| (١) | ط " يخلو " . |
| (٢) | من " أولا يراجع " . |
| (٣) | ساقط من " ط " . |
| (٤) | ط " وقت " . |
| (٥) | صفحة (١٣١٦) . |
| (٦) | ساقط من " ص " من قوله : " في حق الزوج ان طلق " . |
| (٧) | ص " و " . |

فعلى هذا للزوج (أن يراجع لا يختلف فان لم يراجع ، وقعت الفرقة بالطلاق
وكان في عدتها ^(١) قولان .

وان راجع عادت بالرجعة الزوجية فتكون حينئذ بالخيار بين الفسخ أو المقام
لأن ذلك الرضى كان في غير محله سقط حكمه ، فان اختارت المقام كانا على
الزوجية ، وان اختارت الفسخ استأنفت عدة حرة من وقت الفسخ ، وان لم يكن
لها وقت اختيار المقام ولا الفسخ فهو على ما ذكرنا من أن للزوج أن يراجع فان لم
يفعل حتى مضت العدة وقعت الفرقة بطلاقه وفي عدتها قولان .

وان راجع كانت حينئذ بالخيار ، فان فسخت استأنفت من وقت الفسخ عدة
حرة .

* فصل *

فاما اذا كان العبد قد طلقها اثنتين فقد " استوفى ^(٢) مملكه من طلاقه ،
فان اعتقت في العدة لم يكن لها الفسخ لأنها مبتوتة بالطلاق فصارت بائنا ،
وهكذا لو خالعها على طلبة واحدة لم يكن لها الفسخ اذا اعتقت لانها بالخلع
مبتوته وان بقي " لها ^(٣) من الطلاق واحدة .

* فصل *

واذا اعتقت الأمة تحت عبد فبادر الزوج فطلقها قبل الفسخ ففي وقوع
" طلاقها ^(٤) قولان :

-
- | | |
|-------|--|
| (١) | ساقط من " ط " من قوله : " ان يراجع لا يختلف فان لم يراجع . الخ " . |
| (٢) | من " استوفى " . |
| (٣) | ط " له " . |
| (٤) | ط " طلاقه " . |

أحدهما : رواه الربيع ^(١) ، أن الطلاق لا يقع لأن استحقاقها للفسخ يمنع من تصرف الزوج فيها بغير الطلاق فمنعه من التصرف فيها بالطلاق .

والقول الثاني : نص عليه في الاملاء ، أن طلاقه واقع ^(٢) ، لأنها قبل الفسخ زوجة وان استحققت الفسخ والطلاق ، وان كان تصرفا فهو موافق للفسخ ، وانما يمنع من تصرف يضاده كالاستمتاع " وهذا ^(٣) اختيار ابن سريج ^(٤) ، وقال أبو حامد الاسفرائيني ^(٥) ، الطلاق موقوف فان فسخت بان انه لم يكن واقعا ، وان لم تفسخ بان انه كان واقعا كطلاق المرتد . والله أعلم (بالصواب) ^(٦) .

-
- (١) تقدمت ترجمته صفحة (٦٩١) .
- (٢) قال في الروضة : (١٩٣ / ٧) لو ثبت لها الخيار بالعتق فطلقها قبل أن تفسخ فان كان طلاقا رجعيا بقي حقها في الفسخ فالحكم كما لو اعتقت في العدة - أي لها الفسخ على الصحيح - وان كان بائنا فقولان :
- أحدهما : ان الطلاق موقوف وان فسخت بأن انه لم يقع والا بان وقوعه وهذا نصه في الأم .
- وأظهرهما : يقع وهو نصه في الاملاء " أهـ .
- (٣) ط " وهو " .
- (٤) أحمد بن محمد القاضي أبو العباس ابن سريج تقدمت ترجمته صفحة (٣٩١) .
- (٥) تقدمت ترجمته صفحة (٢٦٣) .
- (٦) ساقط من " ص " .

* مسألة *

قال الشافعي (رضي الله عنه ^(١)) فان تزوجها بعد ذلك فهي على واحدة ^(٢) وصورتها في أمة اعتقت تحت عبد فان فسخت نكاحه من غير أن يطلقها جاز بعد الفسخ أن يتزوجها سواء كانت في العدة أو بعدها لأن العدة اذا كانت منه منعت من نكاح غيره ولم تمنع من نكاحه ، فاذا نكحها كانت معه على ما يملك من الطلاق الكامل وهو طلقتان لأن العبد لا يملك أكثر منهما وليس الفسخ طلاقا وان كان الزوج قدطلقها قبل فسخها طلقتين فقد حرمت عليه الا بعد زوج كما تحرم على الحر بما بعد ثلاث لاستيفائه مملك من الطلاق ، وان كان الزوج قدطلقها واحدة فله أن يستأنف نكاحها في العدة ^(٣) بعدها سواء فسخت بعد طلاقه أو لم تفسخ وتكون معه على طلقة واحدة الباقية له من الطلقتين ، فلو كان العبد قد اعتق قبل أن يستأنف نكاحها ففيما يملكه من طلاقها قولان بناء على اختلاف قولييه اذا عتقت في تضاعيف عدتها :

"أحدهما ^(٤) : تكون معه على طلقة اعتبارا بما بقي من نكاحه الأول الذي كان فيه عبدا .

والقول الثاني : تكون معه على اثنتين اعتبارا بما يملكه في نكاحه الثاني الذي قد صار به حرا .

(١) ساقط من " ص " .

(٢) انظر: مختصر العزني صفحة (١٧٧) .

(٣) ساقط من " ط " .

(٤) ط " أحدها " .

* مسألة *

قال الشافعي (رضي الله عنه ^(١)) : وعلى السلطان أن يؤجلها أكثر من مقامها ^(٢) .
قد ذكرنا أن للمعتقة تحت عبد أن تختار فسخ نكاحه من غير حكم فان ترافع
الزوجان فيه إلى الحاكم أو السلطان .

قال الشافعي (رضي الله عنه ^(٣)) : " فعلى السلطان أن لا يؤجلها أكثر من
مقامها " .

فاختلف أصحابنا فيه على وجهين :

أحدهما : أنه جواب منه على القول الذي يجعل خيارها فيه على الفور دون التراخي ^(٤)
(فلا يؤجلها أكثر من مقامها للتحاكم فيه لأنه المعتبر من مكنة الفسور ،
فاما على القول الذي يجعل خيارها إلى ثلاث أو على التراخي ^(٥)) فليس
له قطع خيارها ولا إبطال ما استحقته من مدته أو من تراخيه .

والوجه الثاني : أنه جواب منه على الأقاويل كلها لأن الحاكم منصوب للفصل بين
الخصوم ، فإذا قاضاها الزوج إليه وقال أما أن تمكني ^(٦) أو ^(٧) تفسخي
لم يجز للحاكم أن يهملها ويذرهما معلقة ليست بزوجة ولا مفارقة فيقول
لها أنت وإن كان خيارك مستدا على التراخي " بالتحاكم ثلاثا والقضاء
يفصل فاخترى تعجيل الفسخ ^(٧) أو الرضا فان فسخت في مجلسه والا سقط
حقها منه . والله أعلم .

-
- | | |
|-------|---|
| (١) | ساقط من " ص " . |
| (٢) | انظر : مختصر المزني صفحة (١٧٢) . |
| (٣) | ساقط من " ص " . |
| (٤) | وهذا هو الأظهر كما في تقدم صفحة (١٣٠٧) . |
| (٥) | ساقط من " ط " من قوله " فلا يؤجلها أكثر من مقامها للتحاكم " . |
| (٦) | ط " وأما أن " . |
| (٧) | ط " مكرر " من قوله : " بالتحاكم ثلاثا والقضاء " . |

* مسألة *

قال الشافعي (رضي الله عنه)^(١) : وان كانت صبية فحين تبلغ^(٢) وصورتها في أمة صغيرة اعتقت تحت عهد فقد وجب لها الخيار مع الصفر لأن ما وجب في العقود من الحقوق استوى في استحقاقه الصغير والكبير كالشفعة لكن ليس لها قبل البلوغ أن تختار الفسخ ، بخلاف التخيير بين الأبوين ، والفرق بينهما من وجهين :

أحدهما : أنه تخيير يستحق في الصفر فلم يجز أن يفوت بانتظار البلوغ فخالف المعتق .

والثاني : انه تخيير لا يلزم به حكم فجاز أن يكون ممن ليس لقوله حكم وهكذا ليس لوليها من أب ولا معتق أن يختار عليها بخلاف الشفعة التي يكون للولي أخذها .

والفرق بينهما أن في هذا الخيار استهلاكاً ليس في الشفعة فجرى مجرى استحقاق القود الذي ليس للولي فيه خيار لما تضمنه من الاستهلاك .

* فصل *

فاذا تقرر أن لا خيار لها ولا لوليها حتى تبلغ فاذا بلغت كان البلوغ في أول زمان الخيار فيكون فيه حينئذ ثلاثة أقاويل :

أحدها : أنه على الفور في الحال .

والثاني : انه " مستد^(٣) الى ثلاثة أيام .

والثالث : أنه على التراخي ما لم ترض " أو تمكن^(٤) .

(١) ساقط من " ص " .

(٢) انظر : مختصر المزني صفحة (١٧٧) .

(٣) ط " مستدا " .

(٤) ط " أولم تمكن " .

فلو أراد الزوج أن يطأها ما بين عتقها وبلوغها فالصحيح أنه يمكن منه^(١) ،
ولا يمنع من اصابتها^(٢) (لأنها باقية على الزوجية فلم يجعل تحريمها عليه ،
وخرج بعض أصحابنا وجها آخر أنه يمنع من اصابتها^(٣)) لأن استحقاقها للفسخ
مغير لحكم ما تقدمه من الإباحة وهذا الوجه مخرج من القول الذي رواه الربيع^(٤) ،
أن طلاق الزوج قبل الفسخ وبعد استحقاقه لا يقع (والله أعلم)^(٥) .

-
- (١) قال في الروضة : (١٩٥ / ٧) للزوج وطء العتيقة مالم تفسخ وكذا
لزوج الصغيرة والمجنونة العتيقين وطؤهما مالم تفسخا بعد البلوغ
والإفاقة^{*} أهـ .
- (٢) ط^{*} منها^{*} .
- (٣) ساقط من^{*} ص^{*} من قوله : " لأنها باقية على الزوجية " .
- (٤) تقدمت ترجمته صفحة (٦٩١) .
- (٥) ساقط من^{*} ص^{*} .

* مسألة *

قال الشافعي (رضي الله عنه)^(١) ولا خيار للأمة حتى تكمل فيها الحرية^(٢) .
وهذا صحيح لأن أحكام الرق جارية عليها قبل استكمال الحرية فإذا عتق بعضها
ورق باقيها " فإن " ^(٣) قل فلا خيار لها وكذلك لو دبرت أو كوتبت ، وفي مقابلة
ذلك أن يعتق جميعها وقد اعتق من الزوج بعضه وإن كثر ورق باقيه وإن قل فلها
الخيار في فسخ نكاحه لأن أحكام الرق جارية عليه ما لم تكمل حرته .

* فصل *

ويتفرع على هذا الأصل إذا زوجها سيدها بعبد على صداق مائة درهم ثم
اعتقها في مرضه وقيمتها مائة درهم وخلف معها مائة درهم ولم يدخل الزوج بها
فلا خيار لها بالعتق وإن كان زوجها عبداً لأن اختيارها للفسخ مفضى إلى إبطال
العتق والفسخ لأنها إذا فسخت قبل الدخول بطل صداقها فصارت التركة مائتين
درهم ^(٤) (و) قيمتها نصفها فيعتق ثلثها ويرق ثلثها ، وإذا رقت ثلثها بطل خيارها ،
لأن ما أدى ثبوته إلى إبطاله وإبطال غيره أبطل ثبوته غيره فلذلك بطل الخيار
ومضى العتق ولهذا نظائر قد ذكرناها .

(١) ساقط من " ص " .

(٢) انظر: مختصر المزني صفحة (١٧٧) .

(٣) ط " وإن " .

(٤) ساقط من " ص " .

* مسألة *

قال الشافعي (رضي الله عنه ^(١)) : ولو أعتق قبل الخيار فلا خيار لها ^(٢) وصورتها في أمة اعتقت تحت عبد فلم " تختبر " ^(٣) فسخ نكاحه حتى اعتق أما بأن لم تعلم بعقدها فيكون خيارها " باقياً " ^(٤) على الأقاويل كلها وأما بأن علمت وقيل خيارها على التراخي دون الفور ففي بقاء خيارها قولان :

أحدهما : أن خيارها ثابت اعتباراً بوجوبه في الابتداء فلم يسقط مع زوال سببه إلا بالاستيفاء .

والقول الثاني : نص عليه في هذا الموضع أنه لا خيار لها ^(٥) لأن مقصود خيارها إزالة النقص الداخل عليها برقه وقد زال النقص بعقده فلم ييسق لاستحقاق الخيار معنى يقتضيه .

فلو أعتق الزوجان في حالة واحدة فلا خيار لهما ^(٦) . لا ستوائهما في التكافي بالرق والعتق ، ولو أعتق الزوج دونها ففي استحقاقه لفسخ نكاحها بعقده ورق وجهان : أحدهما : له الفسخ ليستحق عليها من الخيار مثل ما يستحقه فيستويان فيه . والوجه الثاني : لا خيار له ^(٧) . وإن كان لها الخيار لأن الزوج يقدر على إزالة الضرر بالطلاق وهي لا تقدر عليه إلا بالفسخ فافترقا فيه والله أعلم (بالصواب) ^(٨) .

-
- | | |
|-------|--|
| (١) | ساقط من " ص " . |
| (٢) | انظر : مختصر المزني صفحة (١٧٧) . |
| (٣) | ط " تجز " . |
| (٤) | ط " باق " . |
| (٥) | قال في الروضة : (١٩٢ / ٧) ولو عتق الزوج قبل أن تفسخ العتيقة بطل خيارها على الأظهر المنصوص في المختصر " أهـ |
| (٦) | انظر : الروضة : (١٩٢ / ٧) . |
| (٧) | على الصحيح أو المشهور كذا في الروضة : (١٩٢ / ٧) . |
| (٨) | ساقط من " ط " . |

باب

أَجَلُ الْعَنِينِ وَالْخَصِيِّ
وَالْمُحِبُّوبِ غَيْرِ الْخُنْتَى

قال الشافعي " رضي الله عنه ^(١) أخبرنا سفيان ، عن معمر ، عن الزهري ^(*) ،
عن ابن المسيب ، عن عمر ^(٢) ، أنه " أجل العنين سنة ^(٣) .

وقال الشافعي : ولا أحفظ عن مفت لقيته خلافاً فان جامع والا فرق بينهما ^(٤) .
وهذا كما قال اما العنة فهي العجز عن الوطء للين الذكر وعدم انتشاره

(١) ص " رحمه الله " .

(٢) سفيان بن عيينة ، ومعمر الأزدي .

تقدمت تراجمهم صفحة (٦١١ - ٦٠٣ - ٢٢٥ - ٩٥ - ١٢٠) .

(٣) أخرجه الدارقطني : (٣٠٥ / ٣) بهذا الاسناد من طريق أحمد بن

محمد بن عبد الكريم أبو طلحة الفزاري قال في الميزان : (١ / ١٤٥)
أبو طلحة الفزاري ضعفه الدارقطني وقال تكلموا فيه ، وثقه البرقاني .

وأخرجه البيهقي : (٢٢٦ / ٧) بسنده عن ابن المسيب عن عمر
" وزاد فيه " " فان قدر عليها والا فرق بينهما " وقال : " ورواه ابن أبي
ليلي عن الشعبي عن عمر رضي الله عنهما رسلاً أنه كان يؤجل سنة
- وقال فيه - لا أعلمه الا من يوم يرفع الى السلطان " أهـ

وتعقبه ابن التركماني في الجوهر النقي : (٢٢٦ / ٧) بقوله : " تخصيص
هذا أنه مرسل يوهم أنه الأول متصل وليس كذلك لأن روايات ابن المسيب
كلها منقطعة " أهـ ، قال ابن حجر في بلوغ المرام : (١٨٦) ومن طريق
سعيد بن المسيب قال قضى به عمر في العنين أن يؤجل سنة - وقال -
رجالها ثقات " .

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف : (٢٠٧ / ٤) من طريق محمد بن سالم
عن الشعبي عن شريح قال : " كتب الى عمر أن أجله سنة فان استطاعها
والا خيرها فان شاءت أقامت معه وان شاءت فارقت " .

ومحمد بن سالم الهمداني ضعيف كما في التقريب : (٢٩٨) والأثر
ضعفه الألباني في الروايات : (٣٢٣ / ٦) .

وأخرجه ابن أبي شيبة أيضاً عن الحسن عن عمر قال يؤجل العنين سنة
قال في الروايات : (٣٢٣ / ٦) وهذا منقطع " .

(٤) انظر : مختصر المزني صفحة (١٧٨) .

(*) ط لوجه / ١٨٥ .

فلا يقدر على ايلاجه فسمي من به العنة عنيانا ، وفي تسميته بذلك تأويلان :
أحدهما : انه سمي عنيانا للين ذكره وانعطافه ، مأخوذ (من عنان)^(١) الفرس
للينه .

والتأويل الثاني : انه سمي عنيانا لأن ذكره يعن عند ارادة الوطء أن يعترض عن يمين
الفرج ويساره فلا يلج ، مأخوذ من العن وهو الاعتراض يقال عن ذلك
الرجل اذا اعترضك عن يمينك ويسارك^(٢)

والعنه عيب يثبت به " للزوجة " ^(٣) خيار الفسخ وهو اجماع الصحابة وقول جميع
الفقهاء^(٤) ، الا شاذاً عن الحكم بن عتيبة ، وداود^(٥) ، انه ليس بعيب ولا خيار فيه^(٦) .
استدلوا بأن امرأة رفاعة لما تزوجت بعبد الرحمن بن الزبير^(٧) أتت النبي
صلى الله عليه (وسلم)^(٨) فقالت ان زوجي أبت طلاقى وقد تزوجت عبد الرحمن بن

- (١) ساقط من " ط " .
- (٢) قال في اللسان : (٢٩٠ / ١٣) عن الرجل يعن عنا وعننا اذا اعترض لك
من أحد جانبيك من يمينك أو من شمالك بمكروه ، ومنه سمي العنان
من اللجام عنانا لأنه يعترضه من ناحيته لا يدخل فيه منه شيء " .
- (٣) ط " الزوجة " .
- (٤) قال في تحفة الفقهاء : (٢ / ٢٢٥) لا خلاف بين العلماء ان الجب
والعنة عيب يثبت به الخيار للمرأة في التفريق والبقاء " أهـ
وانظر : المهذب : (٢ / ٥٠) ، المبسوط للسرخسي : (١٠٠ / ٥) - (١٠١)
المغنى لابن قدامة : (٧ / ١٩٩) ، الروض النضير : (٤ / ٢٩٧) ،
فقه الامام أبي ثور صفحة (٤٨١) .
- (٥) تقدمت ترجمتهما صفحة (٦٠٨ - ١٨٣) .
- (٦) انظر : المغنى لابن قدامة : (٧ / ١٩٩) ، الروض النضير : (٤ / ٢٩٩) .
- (٧) تقدمت ترجمته صفحة (١٨٣) .
- (٨) ساقط من " ص " .

الزبير وانما معه مثل هدية الثوب فقال لها النبي صلى الله عليه (وسلم) ^(١) تريدين أن ترجعي الى رفاعه لا حتى تذوقي عسيلته ويذوق عسيلتك ^(٢) ، فلم يجعل العنسة فيه عيبا ولا جعل لها خيارا .

وروى هاني بن هاني ^(٣) ، ان امرأة شكت الى علي بن أبي طالب ، رضي الله عنه ^(٤) ، أن زوجها لا ينتشر فقال ولا عند السحر قالت لا قال ما عند است هذا خير ، ثم قال : ان هبي فجئت به فلما جاءه رآه شيخنا ضعيفا فقال لها اصبري فلو شاء الله أن يبتليك بأكثر من هذا لفعل ^(٥) .

(١) ساقطة من " ص " .

(٢) تقدم تخريجه صفحة (١١٧٦ - ١٣٣٢) .

(٣) هو : هاني بن هاني الهمداني الكوفي ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال النسائي :

ليس به بأس ، وقال ابن حجر : مستور من الثالثة ، قال الألباني : هاني هذا قال ابن المديني مجهول ولم يرو عنه غير أبي اسحق السبعي فلا تطعن النفس لتوثيق من وثقه لا سيما وجلهم متساهلون في التوثيق والتصحيح ولذلك يقول ابن حجر : مستور " أهد . انظر ميزان الاعتدال (٤ / ٢٩١) ، التقريب صفحة (٣٦٣) ، الا رواه (٣٢٤ / ٦) .

(٤) تقدمت ترجمته صفحة (١٣١) .

(٥) هذا الاثر أخرجه عبد الرزاق في المصنف : (٦ / ٢٥٦) ، والبيهقي

في السنن : (٧ / ٢٢٧) لفظ عبد الرزاق : " عن هاني بن هاني الهمداني قال : " جاءت امرأة الى علي بن أبي طالب فقالت يا أمير المؤمنين هل لك في امرأة لا أيم ولا ذات بعل قال فعرف علي ماتعني فقال من صاحبها قالوا فلان وهو سيد قومه قال فجاء شيخ قد اجتتح يدب فقال أنت صاحب هذه قال نعم وقد ترى ماطينا قال هل مع ذلك شيء قال لا قال ولا بالسحر قال لا قال هلكت واهلكت قالست ما تأمرني أصلحك الله قال بتقوى الله والصبر ما أفرق بينكما " .

قال البيهقي قال الشافعي في سنن حرمة هذا الحديث لو كان يثبت عن علي رضي الله عنه لم يكن فيه خلاف لعمر رضي الله عنه لأنه قد يكون أصابها ثم بلغ هذا السن فصار لا يصيبها ثم ساق الكلام الى أن قال مع انه يعلم ان هاني لا يعرف وان هذا الحديث عند أهل العلم

بالحديث مما لا يثبتونه لجبهاتهم بهاني بن هاني " أهد

=====

ولم يجعل لها " خياراً ^(١) .

ودليلنا قول الله تعالى : " وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ ^(٢) " فلما كان الوطء حقا له عليها وجب أن يكون حقا لها عليه ، وقال تعالى : " فَأَسْأَلُكُمْ بِمَعْرِفٍ أَوْ تَسْئِيرٍ ^(٣) بِأَحْسَنِ ^(٤) " وهي الفرقة " ولأنه ^(٥) اجماع الصحابة حكى ذلك عن عمر ، وعطسي ، وابن مسعود ، والمغيرة ، وابن عمر ، وجابر ^(٦) انه يؤجل فان أصابها والا فرق بينهما ^(٧) .

وتعقبه ابن التركماني في الجوهر النقي فقال : " هانئ بن هانئ معروف ، قال فيه النسائي : ليس به بأس وأخرج له الحاكم في المستدرک وابن حبان في صحيحه ، وذكره في الثقات ، وأخرج الترمذی من روايته قوله عليه الصلاة والسلام في عمار " مرحبا بالطيب " ثم قال حسن صحيح ، وقد ذكر ابن حزم أثره هذا من وجهين جديين .

(١)

ط " خيار " .

(٢) سورة البقرة ، الآية (٢٢٨) .

(٣) سورة البقرة ، الآية (٢٢٩) .

(٤) ط " ولأنها " .

(٥) جابر بن زيد ومن قبله تقدمت تراجمهم صفحة (١٢٠ - ١٣١ - ٤٣ - ٢٠٢ -

٢١٣ -) .

(٦) تقدم هذا الأثر عن عمر رضي الله عنه صفحة (١٣٢٦) ، وأما عطسي

رضي الله عنه فقد أخرج عبد الرزاق في المصنف (٢٥٤ / ٦) عن الحكم عن علي قال يؤجل العنين سنة فان أصابها والا فهي أحق بنفسها " وأخرجه البيهقي : (٢٢٧ / ٧) من طريق الضحاك عن علي الا أنه قال فيه فان وصل والا فرق بينهما " .

قال في الروا : (٣٢٣ / ٦) رجاله ثقات لكنه منقطع بين الضحاك وهو ابن مزاحم الهلالي وعلي رضي الله عنه ، ومحمد بن اسحق وهو مدلس وقد عنعنه " .

وأما ابن مسعود فقد أخرج عبد الرزاق في المصنف : (٢٥٤ / ٦) ، وابن أبي شيبة : (٢٠٧ / ٤) ، والبيهقي في السنن : (٢٢٦ / ٧) عن ابن مسعود قال يؤجل العنين سنة فان دخل بها والا فرق بينهما " وصححه الألباني في الروا : (٣٢٢ / ٦ - ٣٢٤) .

=====

وليس يعرف لهم " في (١) الصحابة مخالف .

فان قيل فقد تقدمت الرواية عن علي بخلاف هذا .

قيل (تلك الرواية ليست ثابتة لأن هاني بن هاني ، ضعيف عند أصحاب (٢) الحديث (٣) . ولأن تلك لم يكن زوجها عينا لأنه عجز بعد القدرة لضعف الكبير ، وقيل أنها كانت قد عنست (٤) عنده والعنين هو الذي لم يصبها قط وقد قال الشافعي (رحمه الله في (٥) اثبات الاجماع " لا أحفظ عن " مفت (٦) لقيته خلافا (٧) .

ولأنه لما وجب لها بالجيب خيار الفسخ لفقد الاصابة المقصودة فكذلك العنة ، لأن العنين أسوأ حالا من المولى لأن المولى تارك للاصابة مع القدرة ، والعنين تارك لها مع العجز فلما كان لها الفسخ في الايلاء " فلأن (٨) يكون لها في العنة أولى . ولأنه لما وجب له الخيار في فسخ نكاحها بالرتق (٩) لتعذر الجماع عليه مع قدرته

==== وأما المغيرة فأخرج عبد الرزاق : (٢٥٤ / ٦) ، وابن أبي شيبه : (٢٠٨ / ٤) ، والبيهقي : (٢٢٦ / ٧) عن النعمان عن المغيرة بن شعبة قال رفع اليه عنين فاجله سنة " أه

وانظر : المغني لابن قدامة : (١٩٩ / ٧) ، الروض النضير : (٢٩٧ / ٤) .

(١) ط " من " .

(٢) ساقط من " ط " من قوله : " تلك الرواية ليست ثابتة " .

(٣) انظر : ترجمة هاني بن هاني الهمداني وما قيل فيه صفحة (١٣٢٨ - ١٣٢٩)

(٤) عنست الجارية من باب دخل وعناسا أيضا بالكسر فهي عانس اذا طال

مكثها في منزل أهلها بعد ادراكها حتى خرجت من عداد الأبكار

هذا اذا لم تتزوج فان تزوجت مرة فلا يقال عنست " .

(٥) ساقط من " هـ " .

(٦) ط " مفتي " .

(٧) نصه فسي المختصر (١٧٨) " ولا أحفظ عن لقيته خلافا في ذلك " .

(٨) ط " فلا " .

(٩) الرتق : هو انسداد محل الجماع بلحم .

انظر المذهب : (٤٨ / ٢) ، وقد تقدم صفحة (١٢٤٣) .

على فراقها بالطلاق كان أولى أن يجب لها بعنة الزوج لأنها لا تقدر على فراقه بالطلاق .

فأما الجواب عن " حديث امرأة رفاعه ^(١) فمن وجهين :

أحدهما : أنها شكت ضعف جماعه ولم تشك عجزه عنه ألا تراه قال لها " لا حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك ^(٢) ولو كان عاجزا لما ذاق واحد منهما عسيلة صاحبه ، على أنه قد روى هشام بن عروة عن أبيه ، عن عائشة ^(٣) أن النبي صلى الله عليه (وسلم) ^(٤) قال (لها) ^(٥) (لا) ^(٦) حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك " فقالت ^(٧) يا رسول الله (فأنه) ^(٨) قد جاءني هنة ^(٩) وفيه معنيان :

-
- (١) ط " الحديث المرأة لرفاعة " .
 - (٢) تقدم تخريجه صفحة (١١٧٦) وسيأتي بعد هذا الحديث .
 - (٣) تقدمت تراجمهم صفحة (٢٢٧-٩٩-٤٨) .
 - (٤) ساقط من " ص " .
 - (٥) ساقط من " ط " .
 - (٦) ساقط من " ص " .
 - (٧) ط " قالت " .
 - (٨) ساقط من " ص " .
 - (٩) أخرجه البخاري : (٣٧١ / ٩) من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت طلق رجل امرأته فتزوجت زوجا غيره فطلقها وكانت معه مثل الهدية فلم تصل منه الى شيء تريد فلم يلبث أن طلقها فأنت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان زوجي طلقني واني تزوجت زوجا غيره فدخل بي ولم يكن معه الا مثل الهدية فلم يقربني الا هنة واحدة لم يصل مني الى شيء أفاحل لزوجي الأول فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تحلين لزوجك الأول حتى يذوق الآخر عسيلتك وتذوق عسيلته " .

أحدهما : الهينة مرة واحدة قاله ابن وهب ^(١) .
 والثاني : أنه حقبة من الدهر قاله أبو زيد ^(٢) ، وهذا نص في الجواب ^(٣) .
 والثاني ^(٤) : أنها ادعت ذلك على زوجها ولم يكن " من الزوج " ^(٥) اعتراف بدعواها
 بل أنكر عليها قولها فقال : " كذبت يا رسول الله فاني اعركها عرك
 الأريم العكاظي " ^(٦) .

- (١) هو : عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولا هم أبو محمد المصري
 الفقيه وثقه العجلي ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن حجر :
 ثقة حافظ عابد . وقال الميمون عن أحمد كان ابن وهب له عقل
 ودين وصلاح . مات سنة سبع وتسعين ومائة .
 انظر : تاريخ الثقات للعجلي : (٢٨٣) ، الثقات لابن حبان : (٤٨ / ٥)
 تهذيب التهذيب : (٧١ / ٦) ، التقريب : (١٩٣) .
- (٢) هو : أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري الامام في النحو
 واللغة صاحب الشافعي وشيخ أبي عبيد القاسم بن سلام ، قال النووي :
 كان ثقة ثبتا من أهل البصرة ، وقال ابن حجر : صدوق له أوهام
 وسئل الأصمعي وأبو عبيد عنه فقالا معا ماشئت من عفاف وتقوى
 واسلام . مات سنة أربع عشرة ومائتين .
 انظر : تهذيب الأسماء واللغات : (٢٣٥ / ٢) ، التقريب صفحة (١٢٠) .
- (٣) قال ابن حجر في الفتح : (٣٧٣ / ٩) هنة بفتح الهاء وتخفيف النون
 وحكى الهروي تشديدها وقال قال الخليل هي كلمة يكنى بها عن الشيء
 يستحيا من ذكره باسمه ، قال ابن التين معناه لم يطقا مرة واحدة
 يقال هن امرأته اذا غشيها " أه
- (٤) أى : من الوجهين .
- (٥) ط " للزوج " .
- (٦) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في كتاب اللباس : (٢٨١ / ١٠) ،
 عن عكرمة ان رفاعه طلق امرأته فتزوجها عبد الرحمن بن الزبير القرظي
 قالت عائشة وعليها خمار أخضر فشكت اليها وأرتها خضرة بجلدها
 فلما جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم والنساء ينصرن بعضهن بعضا
 =====

* فصل *

فإذا ثبت أن العنة عيب يثبت به خيار الفسخ فهو معتبر بشرطين :
أحدهما : أن لا يكون قد أصابها قط فإن أصابها مرة زال عنه حكم العنة لـ
سند ذكره .

والثاني : أن لا يقدر على إيلاج حشفة الذكر فإن قدر على إيلاج الحشفة ^(١) وان ^(٢)
استعان بيده زال عنه حكم العنة فإذا تكامل الشرطان وتصادق عليهما
الزوجان لم يتعجل الفسخ (بها) ^(٣) واجل الزوج لها سنة كاملة بالأهلة ،
وحكى عن مالك ، أنه يؤجل نصف سنة ^(٤) وحكى عن الحارث بن أبي ربيعة ^(٥) :

====
قالت عائشة ما رأيت مثل ما يلقي المؤمنات لجلدها أشد خضرة من ثوبها
قال وسمع أنها قد أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء ومعه
ابنان له من غيرها قالت والله مالي إليه من ذنب إلا أن مامعه ليس
باغنى عنى من هذه وأخذت هدبة من ثوبها فقال كذبت والله
يا رسول الله انى لا نفصها نفص الأديم ولكنها ناشز تريد رفاعه فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن كان ذلك لم تحل له أو لم تصلح
له حتى يذوق من عسيلتك قال وأبصر معه ابنين له فقال بنوك هؤلاء
قال نعم قال هذا الذى تزعمين فوالله لهم أشبه به من الغراب بالغراب أه
قال فى الفتح : (٢٨٢ / ١٠) قوله لا نفصها نفص الأديم كناية بليغة
فى الغاية من ذلك لأنها أوقع فى النفس من التصريح ، لأن الذى يحتاج
الى نفص الأديم - الجلد : كما فى اللسان ٩ / ١٢ - يحتاج الى قوة
ساعد وملازمة طويلة أه .

(١) ط " فان " .

(٢) ساقط من " ط " .

(٣) انظر :

(٤) هو : الحارث بن عبد الله بن أبى ربيعة عمرو بن المغيرة الأمير المخزومي

المعروف بالقباع بضم القاف وتخفيف الموحدة ، والقباع هو الذى

يخفى ما فيه سمي به لأنه رأى مكيا لا فقال ان مكيا لكم هذا لقباع .

=====

انه يؤجل عشرة أشهر^(١)، وحكي عن سعيد بن المسيب^(٢) انها إن كانت حديثة العهد معه أجل لها سنة وان كانت قديمة العهد معه أجل لها خمسة أشهر^(٣).

وكل هذه الأقاويل فاسدة لا يرجع التقدير فيها الى أصل من جهة ، وتقديره "أجله"^(٤) بالنسبة أولى من وجهين :

أحدهما : أنه مروي عن عمر أنه أجل العنين سنة^(٥) وعمر لا يفعل هذا الا عن توقف يكون نصا أو عن اجتهاد شاور فيه الصحابة لأنه كان كثير المشورة في الأحكام فيكون مع عدم الخلاف اجماعا وإذا تردد بين حالي نص أو اجماع لم يجز خلافه .

والثاني : أن تأجيل (العنين)^(٦) إنما وضع ليعلم حاله هل هو من مرض طارئ "فيرجى"^(٧) زواله أو من نقص في أصل الخلقة فلا "يرجى"^(٨) زواله فكانت السنة الجامعة للفصل الأربعة أولى أن تكون أجلا مستترا لأن فصل الشتاء ، بارد رطب ، وفصل الصيف حار يابس ، وفصل الربيع

===== ذكره ابن حبان في ثقات التابعين ، وقال ابن حجر : صدوق مسن الثانية .

انظر الاشراف لابن المنذر : ص (٨٢) ، تهذيب التهذيب (١٤٥ / ٢) التقريب : (٦٠) .

(١) انظر : المغنى لابن قدامة : (٢٠٠ / ٧) ، الروض النضير : (٢٩٨ / ٤) .

(٢) تقدمت ترجمته صفحة (٩٥) .

(٣) انظر الاشراف لابن المنذر صفحة : (٨٢) .

(٤) ص "أصله" .

(٥) تقدم تخريجه صفحة (١٣٢٦) .

(٦) ساقط من "ص" .

(٧) ص "فيرجا" .

(٨) ص "يرجا" .

حار رطب ، وفصل الخريف ، بارد يابس ، فاذا مر بالمرض ما يقابله من
فصول السنة ظهر وكان سببا لبرئه ^(١) .

فان كان من برد ففصل الحر يقابله ، وان كان من حر ففصل البرد يقابله
وان كان من رطوبة ففصل الييوسة يقابله ، وان كان (من ييوسة ففصل
الرطوبة يقابله ، وان كان مركبا ^(٢) من نوعين فما خالفه في النوعين
هو المقابل له .

فاذا مضت عليه الفصول الأربعة وهو بحاله لم يكن مرضا لما قيل عن علماء الطب
انه لا يستمر الداء في الجسم أكثر من سنة ^(٣) .
وعلم حينئذ أنه نقص لازم لأصل " الخلقة " ^(٤) فصار عيبا يوجب الخيار .

* فصل *

فاذا تقرر ما وصفنا من حكم العنة وأجلها فقد اختلف أصحابنا بما ثبت العنة
ادعتها الزوجة على ثلاثة أوجه :

أحدها : وهو قول أبي اسحق المروزي ^(٥) ، أنها لا تثبت الا باقراره أو بينة على

(١) قال في الروض النضير : (٤ / ٢٩٨-٢٩٩) نقلا عن المنهاج

" قيل الوجه في تأجيله سنة انها تشتمل على فصول أربعة الشتاء
وفصله بارد رطب ، والربيع حار رطب ، والصيف حار يابس ، والخريف
بارد يابس فلعله يأتي عليه فصل من فصولها فيوافقه " أهـ

وانظر : المذهب : (٢ / ٤٩) ، الخرشي : (٣ / ٢٤٠) ، المغني
لابن قدامة : (٧ / ٢٠٠-٢٠١) .

(٢) ساقط من " ط " .

(٣) قال ابن قدامة في المغني : (٧ / ٢٠١) " حكى عن أبي عبيد أنه

قال أهل الطب يقولون الداء لا يستمر في البدن أكثر من سنة " .

(٤) ط " الجهة " .

(٥) تقدمت ترجمته صفحة (٢٦٢) .

اقراره فيكون الاقرار وحده معتبرا في ثبوتها^(١).
 والوجه الثاني : وهو قول أبي سعيد الاصطخرى^(٢) انها تثبت باقراره وينكوله بعد
 انكاره "ولا يراعى"^(٣) فيه يمين الزوجة لأنها لا تعف باطن حاله فتحلف^(٤).
 والوجه الثالث: وهو قول أبي علي بن أبي هريرة ، وأكثر أصحابنا وحكاها أبو حامد
 الاسفرائيني^(٥) ، ولم يحك ماسواه أنها تثبت باقراره أو يمين الزوجة
 بعد نكوله وانكاره ، ولا يثبت ان لم تحلف بعد النكول ، ولا يمنع على
 معيب بالآمارات الدالة على حاله كما تحلف^(٦) (على) كنايات القذف
 "والطلاق"^(٧) اذا أنكر ونكل والله أعلم .

-
- (١) قال في روضة الطالبين : (٧ / ١٩٢) وجده عني فرفعتة الى القاضي
 وادعت عنه فان أقربها أو أقامت بينة على اقراره بها ثبتت وان أنكر
 حلف "أه".
- (٢) تقدمت ترجمته صفحة (١٥٠) .
- (٣) ط " يراعى " .
- (٤) قال في المذهب : (٢ / ٤٩) اذا ادعت المرأة على الزوج انه عنين
 وأنكر الزوج فالقول قوله مع يمينه فان نكل ردت اليمين على المرأة ،
 وقال أبو سعيد الاصطخرى : يقض عليه بنكوله ولا تحلف المرأة لأنسه
 امر لا تعلمه ، والمذهب الأول "أه".
- (٥) تقدمت ترجمتهما صفحة (٢٦٢ - ٢٦٣) .
- (٦) ساقط من " ط " .
- (٧) ط " والطلاق أنه أراد القذف " .

* مسألة *

قال الشافعي (رضي الله عنه ^(١)) : " فان ^(٢) قطع من ذكره وبقي منه ما يقع موقع الجماع ^(٣) .

اما ان كان مقطوع الذكر بأسره فهو المجبوب ولها الخيار في وقتها من غير تأجيل لان جماعة ما يوس منه فلم يكن للتأجيل معنى ينتظره ، فان رضيت بجبه ثم سألت أن يؤجل " للعنة ^(٤) لم يجز لاستحالة الوطء مع الجب الذي وقع به الرضا ، وان كان بعض ذكره مقطوعا فعلي ثلاثة أضرب :

أحدها : أن يكون الباقي دون قدر الحشفة لا يقدر على ايلاجه فهذا كالمجبوب ، ولها الخيار في الحال من غير تأجيل .

" والضرب ^(٥) الثاني : أن " يبقى ^(٦) منه قدر الحشفة ويقدر على ايلاجه ففيه قولان : أحدهما : انه ليس بعيب في الحال لأنه يقدر على ايلاجه فجرى مجر الذكر ^(*) الصغير الا أن يقترن به عنة فيؤجل لها أجل العنة .

والقول الثاني : أنه عيب في الحال وان لم يكن معه عنة لنقص الاستمتاع عن حال الذكر السليم فان رضيت بقطعه واراات تأجيل العنة أجل ^(٧) .

-
- | | |
|-------|---|
| (١) | ساقط من " ص " . |
| (٢) | ص " وان " . |
| (٣) | انظر: مختصر المزني صفحة (١٧٨) . |
| (٤) | ط " العنة " . |
| (٥) | ص " والوجه " . |
| (٦) | في النسختين " بيقا " . |
| (٧) | قال في المذهب : (٤٩ / ٢) فان كان بعض الذكر مقطوعا لم يخرج من التعنين الا بتغيب جميع ما بقي ومن أصحابنا من قال اذا غيب من الباقي قدر الحشفة خرج من حكم التعنين لأن الباقي قائم ^{مقا} بالذكر والمذهب الأول " ===== |
| (*) | هنا تنتهي النسخة المرموز لها بـ " ص " . |

والضرب الثالث: ان لا يعلم قدر باقيه هل يكون كقدر الحشفة ان انتشر يقدر على
ايلاجه ، أو يكون أقل فلا يقدر على ايلاجه فقد اختلف فيه أصحابنا
على وجهين :

أحدهما : وهو قول أبي اسحق المروزي^(١) ، انه يجري عليه حكم أكثر الأمرين ، وأن
الباقى منه كقدر الحشفة استصحابا لحاله الأولى ولا يكون لها الخيار
في أصح القولين عاجلا الا أن يؤجل لها أجل العنة كالضرب الثاني .
والوجه الثاني : وهو قول أبي علي بن أبي هريرة^(٢) ، أنه يجري عليه حكم أقل الأمرين ،
وأن الباقي منه أقل من قدر الحشفة فيكون لها الخيار في الحال
تغليبا لحكم القطع دون العنة كالضرب الأول .

✱ فصل ✱

واما الخصي فهو الذى قطعت انثياه مع الوعاء ، واما المسلول فهو الذى أسلت
انثياه من الوعاء ، واما الموجر فهو الذى تصيب انثياه في الوعاء وحكم جميعهم سواء .
وهل يكون عينا يتعجل به فسخ النكاح فيه قولان مضيا^(٣) .
فان جعل عينا تعجل به الفسخ من وقته فان رضيت به الزوجة وأرادت تعجيله
للعنة أجل لها بخلاف المجبوب لا مكان الوطاء منه واستحالته من المجبوب .

وقال فى الروضة : (١٩٥ / ٧) التعنين مثبت للخيار وكذا الجب ان لم
يبق ما يمكن الجماع به كان لم يبق قدر الحشفة فان بقى دون قدر الحشفة
أو بقى قدرها فأكثر فلا خيار بسبب الجب على المذهب " .

(١) تقدمت ترجمته صفحة (٢٦٢) .

(٢) تقدمت ترجمته صفحة (٢٦٢) .

(٣) الأظهر الجديد لا خيار ،

انظر الروضة : (١٩٥ / ٧) .

* مسألة *

قال الشافعي رضي الله عنه : " وكان خنثى يبول من حيث يبول الرجل ^(١) " للخنثى حالتان : مشكل " وغير مشكل ^(٢) ، فأما المشكل : يأتي ، وأما غير المشكل فهو أن يبول من ذكره دون فرجه فيكون رجلا يصح أن يتزوج امرأة وهل يكون زيادة فرجه عيبا فيه يوجب الفسخ ^(٣) (و) الخيار فيه قولان مضيا ^(٤) . فان لم يجعل عيبا أجل " للعنة " ^(٥) ان ظهرت به وان جعل كان لها أن تتعجل به الفسخ فان رضيت به وظهر عنه أجل لها لأن نقصه بالعنة غير نقصه بالجنون . والله أعلم .

-
- | | |
|-------|--|
| (١) | انظر: مختصر المزني صفحة (١٧٨) . |
| (٢) | التصحيح من هامش " ط " . |
| (٣) | زيادة اقتضاها المقام . |
| (٤) | أحدهما انه عيب لأنه نقص يعاف ، والثاني ليس بعيب لأنه زيادة عضو فأشبهه الاصبع الزائدة . |
| (٥) | ط " للعنة " والمثبت هو الصواب . |

* مسألة *

قال الشافعي رضي الله عنه أو " كان ^(١) يصيب غيرها ولا يصيبها ^(٢) اعلم أنه لا يخلو حال من له أربع زوجات من ثلاثة أقسام -

أما أن يعر من جميعهن ^(٣) وكان يطأهن كلهن انتفت عنه العنة .

" أو لم ^(٤) يعر من جميعهن وكان يطأهن كلهن " فلا ^(٥) خيار .

وان عر من جميعهن فلا يطأ واحدة منهن فإذا " سألن ^(٦) تأجيله أجل " لهن ^(٧) حولا لأنها مدة يعتبر بها حاله فاستوى حكمها في حقوقهن كلهن فإذا مضت السنة كان " لهن ^(٨) فان اجتمعن على الفسخ كان ذلك لهن وان افترقن أجرى على كل واحدة حكم اختيارها ، وان " عر ^(٩) بعضهن دون بعض فوطئ اثنتين ولم يطأ اثنتين ثبتت عنيته فيمن امتنع من وطئها ، وان سقطت عنيته في جميعهن ، ولا خيار لمن لا يطأها منهن لأنه لا يجوز أن يكون عينا وغير عين .

وهذا خطأ لأنه ليس يمنع أن تلحقه العنة من بعضهن لما في طبعه من الميل اليهن وقوة الشهوة لهن تختص كل واحدة منهن بحكمها معه .

-
- | | |
|-------|---|
| (١) | ط " كانت " والمثبت هو الصواب . |
| (٢) | انظر مختصر المزني صفحة (١٧٨) . |
| (٣) | يعر : يستقذر : وفلان عرة وعارورة أى قذر . |
| | انظر اللسان : (٤ / ٥٥٨) . |
| (٤) | ط " عومالم " والمثبت هو الصواب . |
| (٥) | ط " ولا " والمثبت هو الصواب . |
| (٦) | ط " سألوا " والمثبت هو الصواب . |
| (٧) | ط " له " والمثبت هو الصواب . |
| (٨) | ط " له " والمثبت هو الصواب . |
| (٩) | ط " عرم " والمثبت هو الصواب . |

* فصل *
~~~~~

وإذا " أخبرها <sup>(١)</sup> الزوج انه عنين فنكحت على ذلك ثم أرادت بعد العقد تأجيله للعنة وفسخ النكاح بها ففيه قولان :

أحدهما : أنه قال في القديم ليس لها ذلك . كما لو نكحته عالة بعين ذلك من عيوبه .

والقول الثاني : قاله في الجديد لها الخيار <sup>(٢)</sup> بخلاف سائر العيوب لأن العنة قد تكون في وقت دون وقت ومن امرأة دون امرأة وغيرها من العيوب يكون في الأوقات كلها ومن النساء كلهن .

---

( ١ ) ط " اختارها " والمثبت هو الصواب .

( ٢ ) قال في الروضة : ( ٢٠٠ / ٧ ) " ولو نكح امرأة وأعلمها انه عنين

فقال صاحب الشامل هو على القولين " يعني الأظهر انه لغو ويثبت لها الخيار بعد المدة .

انظر الروضة : ( ١٩٩ / ٧ ) .

\* مسألة \*

قال الشافعي رضي الله عنه \* فسألت فرقة أجل سنة من يوم ترفعوا إليه <sup>(١)</sup>  
 أعلم أن استحقاق الخيار بالعنة وتأجيل الزوج فيه لا \* يصار <sup>(٢)</sup> بحكم لأن الخيار  
 مستحق باجتهاد وتأجيل السنة عن اجتهاد \* وما وجد <sup>(٣)</sup> ثبوته من طريق الاجتهاد  
 دون النص والاجماع لم يستقر إلا بحكم حاكم .  
 فان علمت المرأة بعنة الزوج كان حقها في مرافعتها الى الحاكم على التراخي  
 دون الفور لأنه قبل التأجيل عيب مظنون وليس بمتحقق فان أخرت محاكمته سنة  
 رافعته الى الحاكم استأنف لها الحول من وقت الترافع اليه لم يحتسب بما مضى  
 منه مدة الايلاء لأن تلك نص وهذا عن اجتهاد .  
 فلو أقر لها عند الحاكم بالعنة أجله لها ولم يعجل الفسخ باقراره لأمرين :-  
 أحدهما : أن الفسخ يؤجل لسنة فلم يجوز أن يعجل قبلها .  
 والثاني : انه ربما زالت عنه العنة فلم يجوز فسخ النكاح بها . والله أعلم .

---

(١) نصه في المختصر (١٧٨) \* فسألت فرقة أجله سنة من يوم ترفعوا  
 اليها .

(٢) ط \* يصار \* والمثبت هو الصواب .

(٣) ط \* وما أحد .

\* مسألة \*

قال الشافعي رضي الله عنه : " إذا تزوج الرجل امرأة ولم يصبها في نكاحه <sup>(١)</sup> فهذا على ضربين :

أحدهما : أن يكون عن عنة .

والثاني : بغير عنة .

فان كان لعنة كان على ماضى من تأجيله لها سنة اذا حاكمه فان أصابها في السنة أو بعد ها أو قبل الفسخ مرة واحدة سقط حقها من الفسخ لارتفاع عنته بالاصابة، فلو تركها بعد تلك الاصابة سنين كثيرة لم يمسهها فلا مطالبة لها <sup>(٢)</sup> .

وحكى عن أبى شور <sup>(٣)</sup> : أنه يؤجل لها ثانية <sup>(٤)</sup> .

وهذا خطأ لأنها قد وصلت باصابة " المرأة " <sup>(٥)</sup> الواحدة الى مقصود النكاح من تكميل المهر وثبوت الحضانة ولم يبق الا التذان الزوج بها وتلك شهوة لا يجبر عليها . والله أعلم .

\* فصل \*

وانذا بذل الزوج اصابته بغير عنة فقد اختلف أصحابنا هل يجب عليه اصابته مرة أم لا على وجهين :

- ( ١ ) انظر: مختصر الزني صفحة ( ١٢٨ ) .
- ( ٢ ) قال في الروضة : ( ١٩٦ / ٧ ) اذا اعترفت بقدرته على الوطء وقالست انه يمتنع فلا خيار لها .
- ( ٣ ) تقدمت ترجمته صفحة ( ٢١٧ ) .
- ( ٤ ) انظر: عمدة القارئ : ( ١٨٨ / ٢٠ ) ، البحر الزخار : ( ٦٦ / ٤ ) ، فتح الباري : ( ٤٦٨ / ٩ ) ، المحلى ( ٢٧١ / ١١ ) .
- ( ٥ ) ط " المرأة " والمثبت هو الصواب .

أحدهما : وهو قول أبي اسحق<sup>(٢)</sup> : انه قد يجوز أن يتزوج المجنون الذي لا يقدر على الوطء ، والقرناء التي لا يمكن وطؤها ، ولو وجب الوطء لما جاز الا نكاح من يمكنه الوطء ( وان )<sup>(٣)</sup> لم يكن وطئها .

والوجه الثاني : وهو قول أبي علي بن أبي هريرة<sup>(٤)</sup> ، انه يجب عليه أن يطأها مرة واحدة في نكاحه لأمرين :

أحدهما : انه لما كان لها في العيوب المانعة من الوطء دل على وجوب الوطء .  
والثاني : أن مقصود النكاح من تكميل المهر والحضانة وطلب الولد لا يحصل الا بالوطء فاقضى أن يجب في الوطء<sup>(٥)</sup> .

فإذا قيل بالوجه الأول انه يجب فلا خيار لها ولا تأجيل .  
وإذا قيل بالوجه الثاني انه يجب فان كان معذورا بمرض أو سفر أنظر بالوطء الى وقت مكنته كما ينظر بالدين من اعساره الى وقت يساره .

وان كان غير معذور أخذه الحاكم اذا رافعت الزوجة اليه بالوطء أو الطلاق كما يأخذ المولي بهما ولم يؤجله لأنه ليس بعينين ولا يطلق عليه الحاكم بخلاف المولي في أحد القولين . بل يحبس حتى يفعل أحد الأمرين من الوطء أو الطلاق ، فإذا وطئها مرة سقط لها مطالبتها بالفرقة لقول الله تعالى : وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ<sup>(٦)</sup> .

- 
- |       |                                                                                                                                                                                                                           |
|-------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ( ١ ) | وهو : الأصح كما سيأتي .                                                                                                                                                                                                   |
| ( ٢ ) | تقدمت ترجمته صفحة ( ٢٦٢ ) .                                                                                                                                                                                               |
| ( ٣ ) | ما بين القوسين زيادة اقتضاها المقام .                                                                                                                                                                                     |
| ( ٤ ) | تقدمت ترجمته صفحة ( ٢٦٢ ) .                                                                                                                                                                                               |
| ( ٥ ) | قال في الروضة : ( ١٩٦ / ٧ ) وهل لها مطالبة بوطأة واحدة وهل يجبر هو عليها وجهان أصحابها لا ، لأنه حقه فلا يجبر عليه كسائر الموطآت ، والثاني نعم لمعينين : أحدهما : استقرار المهر ، والثاني : حصول الاستمتاع للتعفف * أهـ . |
| ( ٦ ) | سورة البقرة ، الآية ( ٢٢٨ ) .                                                                                                                                                                                             |

ودليلنا قول الله تعالى : " وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ (١) " فمن درجة الرجل على المرأة أن يلزمها اجابته اذا دعاها الى الفراش ولا يلزمه اجابتها .  
 ولأنه لما كان رفع العقد بالطلاق اليه دونها كان الوطء فيه حق له دونها  
 ولأنه لما كان الوطء في ملك اليمين اليهن حقا للمالك دون المملوك كان الوطء في  
 النكاح حقا للنكاح دون المنكوحة . والله أعلم .

---

( ١ ) سورة البقرة ، الآية ( ٢٢٨ ) .

### \* مسألة \*

قال الشافعي رضي الله عنه : " ولا تكون اصابة الا أن يغيب الخشفة أو ما بقى من الذكر في الفرج <sup>(١)</sup> .

وهذا كما قال الاصابة التي يسقط بها حكم العنة هي تغيب الخشفة في القبل حتى يلتقي الختانان فيجب الغسل ، سواء انزل أو لم ينزل لانها الاصابة التي يكمل بها المهر المسمى في النكاح ويجب لها مهر المثل في الشبهة والحد فسي الزنى هذا اذا كان الذكر باقي الخشفة ولا اعتبار " بتغيب <sup>(٢)</sup> ما بعد الخشفة . فاما اذا كان مقطوع الخشفة ففيا يعتبر من تغيبه من بقية الذكر وجهان :

أحدهما : يعتبر أن يغيب باقيه قدر الخشفة ليكون بدلا منها فيسقط به حكم العنة كما سقط بها .

والوجه الثاني : انه يعتبر تغيب باقيه كله وهو ظاهر قوله هاهنا <sup>(٣)</sup> . لأن الخشفة حد ليس في الباقي فصار جميع الباقي حدا .

### \* فصل \*

فاما الوطء في الدبر فلا يسقط به حكم العنة لأنه محظور لا يستباح " بالعقد <sup>(٤)</sup> فلم يسقط به حكم الوطء المستحق بالعقد ولو وطئها في الحيض والا حرام سقط به حكم العنة وان كان محظورا لأنه في المجل المستباح بالعقد .

( ١ ) انظر : مختصر المزني صفحة ( ١٧٨ ) .

( ٢ ) ط " بغيب " والمثبت هو الصواب .

( ٣ ) قال في الروضة : ( ١٩٧ / ٧ ) لوجب بعض ذكره فغيب من الباقي قدر

الخشفة فهو كتغيب الخشفة من السليم وقيل يعتبر تغيب جميع الباقي وهو ظاهر نصه في المختصر ورجحه بعضهم والأول أصح وظاهر النص مؤول " .

( ٤ ) ط " العقد " والمثبت هو الصواب .

### \* مسألة \*

قال الشافعي رضي الله عنه : \* وان لم يصبها خيرها السلطان فان شئت فراقه فسخ نكاحها بغير طلاق لأنه اليها دونه <sup>(١)</sup> وهذا كما قال اذا مضت للعنين سنة من حين أجل فهي على حقها ما لم ترفعه الى الحاكم وليس يلزم تعجيل محاكمته بعد السنة على الفور بخلاف الفسخ في العيوب لأن تمكينها للزوج من نفسها في العيوب يمنع من الفسخ فكان الامساك كذلك ان حاكمها الزوج في عسر الى الحاكم لم يكن له ذاك لأنه حق عليه هو مأخوذ به وليس بحقه فيطالب به فاذا رافعته الى الحاكم بعد سنة تعين حينئذ زمان خيارها فيعرض عليها الحاكم الفسخ وليس لها أن تنفرد بفسخه عنده لأنه فسخ بحكم والحكم اليه دونها لكن يكون الحاكم مخيراً بين أن يتولاه بنفسه وبين أن يرد ذلك اليها لتتولاه بنفسها فيكون هو الحاكم به وهي المستوفية له فاذا وقعت الفرقة بينهما كانت فرقة ترفع العقد من أصله ولم يكن طلاقاً فان عاد فتزوجها كانت معه على ثلاث .

وقال مالك ، وأبو حنيفة <sup>(٢)</sup> : تكون الفرقة طلاقاً ولا تكون فسخاً <sup>(٣)</sup> وهذا خطأ لأنها فرقة من جهتها والطلاق لا يكون الا من جهته ، فاشبهت الفرقة بالاسلام والسردة ، والفسخ بالجنون والجب .

- 
- (١) انظر: مختصر المزني صفحة (١٧٨) .  
 (٢) تقدمت ترجمتهما صفحة (٧٥ - ٥٥) .  
 (٣) انظر: المدونة : (٢ / ١٦٩) ، الخرشي : (٣ / ٢٤١) ، الهداية (٢ / ٢٦) ، تحفة الفقهاء : (٢ / ٢٢٦ - ٢٢٧) .

فصل

فإذا تقرر أنه فسخ وليس بطلاق فلا مهر لها ولا عدة عليها ، وقال أبو حنيفة ومالك : لها المهر وعليها العدة<sup>(١)</sup> .  
وهذا عندنا ليس بصحيح لا يكمل المهر وتوجب العدة<sup>(٢)</sup> (الأ) بالاصابة ولم يكن من العنين الاصابة ولا تستحق نصف المسمى ، ولأنه المتعة لم يكن مسمى لأنسه فسخ من جهتها فاسقط مهرها ومتعتها . والله أعلم .

- 
- (١) انظر المدونة : (١٦٨/٢) ، الهداية : (٢٦/٢) ، المبسوط :  
(١٠٢/٥) ، تحفة الفقهاء : (٢ / ١٤٠) .
- (٢) ما بين القوسين زيادة اقتضاها المقام .



\* مسألة \*

قال الشافعي رضي الله عنه : " فإذا أقامت معه فهو ترك لحقها <sup>(١)</sup> قد مضى الكلام في الفسخ وأنه لا يصح (الأ) <sup>(٢)</sup> " بشرطين <sup>(٣)</sup> :

أحدهما : انقضاء السنة .

والثاني : حكم الحاكم .

فاما الرضا فهو اختيار المقام فلا يفتقر الى حكم لأنه بعقد سابق لا يفقر الى حكم فلم يكن المقام عليه مفتقر الى حكم ، وهل يفتقر الرضا في لزومه الى انقضاء الأجل أم لا فيه وجهان :

أحدهما : يفتقر الرضا الى انقضاء الأجل فان رضيت قبل انقضاء لم يلزم لأن الرضا انما يكون بعد استحقاق الفسخ وهي قبل انقضاء الأجل لم تستحق الفسخ فلم يلزمها الرضا كالأمة اذا رضيت برق زوجها قبل عتقها لم يلزمها الرضا بوجوده قبل استحقاق الفسخ .

والوجه الثاني : انه لا يفتقر الى انقضاء الأجل ويصح الرضا قبله ومعه لأن الأجل مضروب لظهور العنة فكان الرضا مبطلا للأجل المضروب لها وان ابطال الأجل لزم العقد والرضا ان كان في غير مجلس الحاكم ، لأنه لا يكون الا بصريح القول وكان أيضا بأن يعرض الحاكم عليها الفسخ ولا يختار فيكون تركها لا اختيار الفسخ رضا منها بالمقام . والله أعلم .

( ١ ) انظر: مختصر المزني صفحة ( ١٧٨ ) .

( ٢ ) ما بين القوسين زيادة اقتضاها المقام .

( ٣ ) ط " بشرطي " والمثبت هو الصواب .

\* مسألة \*

قال الشافعي رضي الله عنه : " فان فارقتها بعد ذلك ثم راجعها في العدة ثم سألت أن يؤجل لم يكن ذلك لها .

قال المزني <sup>(١)</sup> : وكيف يكون عليها عدة ولم يكن اصابة وأصل قوله لو استمتع رجل بامرأة وقالت لم يصبنى فطلقها فلها نصف الصداق ولا عدة عليها <sup>(٢)</sup> .

وصورتها في عنين أجل لزوجته ثم رضيت بعد الأجل بعنته فطلقها ثم راجعها في العدة فسألت بعد رجعتة أن يؤجل لها ثانية لم يجز لأن المرتجعة روجعة بالنكاح الأول وقد أجل فيه مدة فرضيت فلم يجز أن يؤجل ثانية لأنه عيب اذا رضيت به في نكاح لزم كما يلزمها اذا رضيت بجبه وجنونه وهو بخلاف الاعسار بالنفقة اذا رضيت به في نكاح ثم عادت فيه تطلب الفسخ كان لها لان الاعسار ليس بـ لازم وقد ينتقل منه (الى <sup>(٣)</sup>) اليسار كما ينتقل من يسار الى اعسار، وخالف العنة التي ظاهر حالها الدوام .

فاما المزني فانه اعترض على الشافعي في المسألة اعتراضاً متوجهاً فقال قد تجتمع الرجعة والعنة في نكاح واحد ، وهو أن وطئها يثبت الرجعة والعنة في نكاح واحد ، وهو أن وطئها يثبت الرجعة والعنة في نكاح واحد وسقطت العنة ، وإن لم يطلها ثبت العنة وطلت الرجعة والعنة .

فاختلف أصحابنا في الجواب على ثلاثة طرق :

أحدها : وهو قول " أبي <sup>(٤)</sup> حامد المروزي <sup>(٥)</sup> ، أن المسألة خطأ من الناقل لها

(١) تقدمت ترجمته صفحة (٢٤) .

(٢) انظر: مختصر المزني صفحة (١٧٨) .

(٣) مابين القوسين زيادة اقتضاها المقام .

(٤) ط " أبو " والمثبت هو الصواب .

(٥) تقدمت ترجمته صفحة (٢٦٣) .

عن الشافعي رحمه الله فنقل عنه ما ليس من قوله أوسسها عن شرط  
زيادة حل من نقله فأورد ها المزني كما وجدها في النقل لها عن  
الشافعي فاعترض بما هو صحيح متوجه .

والثاني : أن الشافعي فرع المسألة في الجديد على مذهبه في القديم أن الخلوة  
يكمل بها المهر وتجب بها العدة فصحت معها الرجعة ولم يسقط  
بها حكم العنة وهذا الجواب غير سديد من وجهين :

أحدهما : لن يفرعه في كل زمان انما هو على موجب مذهبه فيه فلا يصح أن يفرع  
في الجديد على مذهب قد تركه وان كان قابلا به في الجديد .

والثاني : أن "أبا" (١) حامد المروزي قال وجدت الشافعي في القديم ( قال (٢)  
" أن الخلوة تكمل بالمهر ولا يجب بها العدة " فبطل ان يصح معها  
الرجعة .

والجواب الثالث : وهو جواب الأكثرين ( من (٣) أصحابنا انه قد يمكن على مذهب  
الشافعي في الجديد أن تجب العدة وتصح الرجعة ولا يسقط حكم  
العنة وذلك من وجوه :

أحدها : أن يطأ في الدبر فيكمل به المهر وتجب به العدة وتصح في—  
ولا يسقط حكم العنة .

والثاني : أن يطأ في القبل فيغيب بعض الحشفة وينزل ماؤه فيه فتجب به—  
العدة ويكمل به المهر ولا يسقط حكم العنة لأنه انما سقط بتغيب  
جميع الحشفة .

( ١ ) ط " أبو " والمثبت هو الصواب .

( ٢ ) ما بين القوسين زيادة اقتضاها المقام .

( ٣ ) ما بين القوسين زيادة اقتضاها المقام .

والثالث: (١) ان استدخل ماؤه من غير وطء فتجب به العدة ويستحق معه الرجعة ولا تسقط به العنة ، وفي هذا عندى نظر لكن قد قاله أصحابنا وفرعوا عليه فقالوا لو أنزل قبل نكاحها واستدخلته بعد نكاحها لم تعتد منها في حال الانزال لم تكن زوجة \* وان كانت وقت الادخال زوجة (٢) .  
وانما أوجبوا فيه العدة وألحقوا منه الولد اذا كانت في حالتها انزاله واستدخاله زوجة .

### \* فصل \*

فاما اذا طلقها بعد الأجل والرضا طلاقا بابت منه ثم استأنف نكاحها بعقد جديد فسألت أن يؤجل فيه العنة ففيه قولان :  
أحدهما : قاله في القديم لا يجوز أن يؤجل لها ثانية وان كان في عقد \* ثان (٣) كما لا يجوز في نكاح واحد وهكذا لو أنها فسخت نكاحه الأول بالعنة من غير طلاق ثم تزوجته لم يؤجل لها في النكاح الثاني لأن علمها بعنته كعلمها بجذامه وورصه وهي لا يجوز اذا نكحته بعد العلم به ان تفسخ فكذا في العنة .

والقول الثاني : قاله في الجديد انه يؤجل لها في النكاح الثاني (٤) . لأن لكل عقد حكم بنفسه وليست العنة من العيوب اللازمة وقد يجوز زوالها فجري مجرى الاعسار بالنفقة التي يرجي زوالها ويعود استحقاق الفسخ بها ،

- 
- ( ١ ) ط \* والثاني \* والمثبت هو الصواب .  
( ٢ ) ط \* مكرر \* .  
( ٣ ) ط \* ثاني \* .  
( ٤ ) قال في الروضة : ( ١٩٩ / ٧ ) ولو بانبت بانقضاء العدة أو كان الطلاق بائنا أو فسخت النكاح ثم تزوجها ثانيا ففي تجديد حق الفسخ قولان : أظهرهما التجدد ، لانه نكاح جديد وتضرب المسئلة ثانية .

ولكن لو أصابها في النكاح الأول فسقط باصابتها حكم العنة ثم  
طلقها متزوجها ثم حدثت به العنة في النكاح أجل لها  
قولا واحدا لأن حكم عنته الأولى قد ارتفع باصابتها فصارت مستأنفة  
نكاح من ليس يعنين فاذا ظهرت به العنة أجمل .  
والله أعلم .

\* مسألة \*

قال الشافعي رضي الله عنه " ولو قالت لم يصبنى وقال هو أصبتها فالقول قوله لأنها تريد فسخ نكاحه وعليه اليمين فان نكل وحلفت فرق بينهما ، وان كانت بكرا أرتها أربعاً من النساء عد ولا وذلك " دليل<sup>(١)</sup> على صدقها فان شاء أحلفها ثم فرق بينهما فانكل وحلفت اقام معها " وذلك<sup>(٢)</sup> أن العذرة قد تعود فيما يزعم أهل الخبرة " بها<sup>(٣)</sup> اذا لم يبالغ في الاصابة<sup>(٤)</sup> .

وصورتها أن يختلف الزوجان في الاصابة بعد اجل العنة فتقول الزوجة لم يصبنى فلي الفسخ ، ويقول الزوج قد اصبتها فلا فسخ لها ، فلا " يخلو " <sup>(٥)</sup> حالها من أحد أمرين : اما أن تكون بكرا أو ثيبا ، فان كانت ثيبا فالقول قول الزوج في الاصابة مع يمينه ولا خيار لها لأن ثبوت النكاح يمنع من تصديق قولها في فسخه فان حلف سقط خيارها وان نكل ردت اليمين عليها فان حلفت كان لها الخيار وفسق بينهما وان نكل فلا خيار لها والنكاح بحاله وهذا قول الفقهاء<sup>(٦)</sup> .

وقال مالك ، والأوزاعي : يؤمر الزوج بمعاودة خلوتها وتقربها وقت الجماع امرأة ثقة<sup>(٧)</sup> ،

- 
- (١) ط " دليلا " والمثبت هو الصواب .
- (٢) ط " في ذلك " والتصويب من مختصر المزني ( ١٧٨ ) .
- (٣) ط " لها " والمثبت هو الصواب .
- (٤) انظر: مختصر المزني صفحة ( ١٧٨ ) .
- (٥) ط " يخلوا " والمثبت هو الصواب .
- (٦) انظر: الهداية ( ٢٦ / ٢ ) ، الخرشي : ( ٢٤١ / ٣ ) ، الروضة : ( ٢٠١ - ٢٠٢ / ٧ ) ، المغني لابن قدامة : ( ٢٠٧ / ٧ ) .
- (٧) ما ذكره المؤلف هو حكاية عن مالك كما في المغني لابن قدامة ( ٢٠٧ / ٧ ) ولم أعثر على ذلك والمشهور عند المالكية ما ذكره الخرشي حيث قال في شرحه على المختصر : ( ٢٤١ / ٣ ) لو ادعى في السنة الوطء فانه يحلف ويبطل خيارها فان نكل بقيت زوجة الى الأجل وليس لها أن تحلف فان بقيت الأجل من حقه فان حلف أو وطئ عنده بطل خيارها وان تبادى على انكاره حلفت والا بقيت زوجة " .

وقال الأوزاعي امرأتان فان " خرج " (١) " نظرتا " (٢) فرجها فان بان مني الرجل  
كان القول قوله ، وان لم يبين ماؤه كان القول قولها (٣) .

وهذا خطأ من وجهين :

أحدهما : ان اختلافهما في اصابة تقدمت فلم يدل عليها ما حدث بعد هـا .

والثاني : ان وجود الماء وعدمه لا يدل على وجود الاصابة وعدمها لأنه قد ينزل

ولا يولج وقد يولج ولا ينزل وحققها متعلق بالايلاج دون الانزال " وحكى

ان امرأة ادعت عنة رجل عند سمرة بن جندب (٤) واختلف في الاصابة

فكتب بها الى معاوية (٥) فسأله عنها فكتب اليه معاوية زوجه امرأة

ذات جمال وحسن توصف بدين وستر وسق اليها مهرها من بيت المال

لنختبر حاله ففعل سمرة ذلك فقالت المرأة لا خير عنده فقال سمرة

مادني قالت بلى ولكن جاء شره (٦) أي انزل قبل الايلاج .

(١) ط " خرج خلوتهما " والمثبت هو الصواب .

(٢) ط " نظر " والتصويب من المغني لابن قدامة : ( ٢٠٧/٧ ) .

(٣) قال ابن قدامة في المغني : ( ٢٠٧/٧ ) : " وقال الأوزاعي يشهد

امرأتان ويترك بينهما ثوب ويجامع امرأته فاذا قام عنها نظرتا الى  
فرجها فان كان فيه رطوبة الماء صدق والا فلا وحكى عن مالك مثل  
ذلك الا أنه اكتفى بواحدة " .

(٤) تقدمت ترجمته صفحة ( ٥١٤ ) .

(٥) تقدمت ترجمته صفحة ( ٤٦١ ) .

(٦) هذا الأثر أخرجه البيهقي ( ٢٢٨/٧ ) من طريق اشهل بن حاتم

ثنا عيينة بن عبد الرحمن عن أبيه قال جاءت امرأة الى سمرة بن جندب

فذكرت ان زوجها لا يصل اليها فسأل الرجل فأنكر وكتب فيه الى

معاوية رضي الله عنه قال فكتب معاوية ان زوجه امرأة من بيت المال لها

حظ من جمال ودين فان زعمت انه يصل اليها فاجمع بينهما وان زعمت

انه لا يصل اليها ففرق بينهما قال ففعل وأتى بهما عنده في الدار قال

فلما أصبح دخل الناس ودخلت قال فجاء الرجل عليه أثر صفرة فقال

(\*) ط لوجه / ١٩٠ .

وهذا مذهب لمعاوية ليس عليه دليل ولا له في الأصول نظير وقد يجوز أن يكون الرجل عنيينا في وقت وغير عنين في وقت .

فان قيل : فاذا بطل هذا المذهبان ، كان مذهبهما أبطل من وجهين :

أحدهما : أنكم قبلتم به قول المدعي دون المنكر والشرع وارد بثبوت قول المنكر .

والثاني : أنه لو ادعى إصابة المطلقة ليراجعها وانكرته كان القول قولها دونها

كان في العنة كذلك لأن الأصل أن لا إصابة .

قيل الجواب عن هذا ان ما ذكرناه من العلة في قبول قوله يدفع هذا الاعتراض

وهو أن الأصل ثبوت النكاح وهي تدعي بانكار الإصابة استحقاق فسخه فصارت

هي تدعيه وهو ينكر فكان مصير هذا الأصل يوجب قبول قوله دونها على أن يعذر

اقامة البينة فيه جاز أن يقبل فيه قول مدعيه اذا كان معه ظاهر يقتضيه كالموت فسي

دعوى القتل .

فاما دعواه الإصابة في الرجعة فالفرق بينهما وبين دعوى الإصابة في العنة مسن

وجهين :

أحدهما : أن دعوى الإصابة في الرجعة يبقى ما أوجبه الطلاق من التحريم ، ودعوى

الإصابة في العنة يثبت ما أوجبه النكاح في اللزوم فافترقا .

ما فعلت قال فعلت والله حتى خضخضته في الثوب من ورائها ،

قال وجاءت المرأة متقنعة فقامت عند رجله قال فسألها فقالست

لا شيء فقال ما ينتشر اما يدنو قالت بلى ولكنه اذا دنا جاء

شره فقال سمرة خل سبيلها يا مخضخض .

قلت : هذا الأثر ضعيف لأن في أسناده اشهل بن حاتم البصري

قال ابن معين وأبو حاتم لا شيء ، وقال أبو زرعة : محله الصدق وليس

بالقوى ، وقال ابن حجر صدوق يخطئ .

انظر : ميزان الاعتدال : ( ٢٦٩ / ١ ) ، الضعفاء للذهبي : ( ٩٢ / ١ ) ،

التقريب : ( ٣٨ ) .



والثاني : انه ادعى الاصابة في العنة مع بقاء نكاحه فصار كالمدعى لما في يده  
ودعواه الاصابة في الرجعة بعد زوال نكاحه فصار كالمدعى لما في يده  
غير فافترقا .

### \* فصل \*

وان كانت بكرا اما بأن يعترف لها بالبكارة ، واما أن ينكرها وشهد بها أربع  
نسوة عدول فيكون القول قولها في انكار الاصابة لأن البكارة ظاهر يدل على  
" صداقها <sup>(١)</sup> " فزالت عن حكم البنت التي لا ظاهر معها .

" فان <sup>(٢)</sup> قيل أفله أحلافها قيل ان لم يدع عود بكارتها فلا يمين عليها وان  
ادعى عود البكارة بعد زوال العذرة فاذا لم يبالغ في الاصابة فتصير هذه الدعوى  
محتملة وان خالفت الظاهر فيكون القول قولها مع يمينها فان حلفت حكم لها  
بالفرقة وان نكلت ردت اليمين عليه فان حلف سقط حقها من الفرقة وان نكل عنها  
ففيه وجهان :

أحدهما : يقبل قولها وان لم يحلف ويحكم لها بالفرقة كما لو ادعى وطئها وهي  
ثيب ونكل من اليمين ردت اليمين عليها فنكلت حكم بقوله في سقوط  
العنة وان لم يحلف .

والوجه الثاني : وهو أظهر أنه لا يقبل قولها في الفرقة بغير يمين مع نكول الزوجة ،  
والفرق بينهما ان الزوج يستصحب لزوم متقدم فجاز أن يقبل قوله  
فيه والزوجة تستحل حدوث فسخ طارئ فلم يقبل قولها فيه والله أعلم .

( ١ ) ط " صداقها " .

( ٢ ) ط " مكرر " .

\* مسألة \*

قال الشافعي رضي الله عنه : " وللمرأة الخيار في المحبوب وغير المحبوب من ساعتهما لأن المحبوب لا يجمع ابدا والخصي ماضف عن الرجال وان كان له ذكر الا أن تكون قد علمت فلا خيار لها <sup>(١)</sup> "

قد ذكرنا انه اذا بان الزوج محبوب فلها الخيار <sup>(٢)</sup> وان " خصي <sup>(٣)</sup> فعلى قولين : <sup>(٤)</sup> "

واذا كان ذلك فلها الخيار في المحبوب من ساعته ولا يؤجل لها لأنه مأبوس من جماعة فلم يكن للتأجيل تأثير ، وخالف المرجو جماعة والمؤثر تأجيله ، فلو رضيت بحبه ثم سألت أن يؤجل للعنة لم يجز لتقدم الرضا بعنته .  
وأما الخصي فان قيل ان الخصاء يوجب الخيار في أحد القولين فلها أن تتعجل من غير تأجيل كالمحبوب .

وان قيل لا خيار لها في القول الثاني ، أو قيل لها الخيار فاختلفت المقام ثم سألت تأجيله للعنة أجل " بخلاف <sup>(٥)</sup> " المحبوب لأن الاصابة من الخصي ممكنة ومن المحبوب غير ممكنة فافترقا في تأجيل العنة .

- 
- ( ١ ) انظر : مختصر المزني صفحة ( ١٧٨ ) .  
( ٢ ) انظر : صفحة ( ١٢٤٩ ) .  
( ٣ ) ط " خصاء " ، والمثبت هو الصواب .  
( ٤ ) الأظهر الجديد لا خيار وقيل لا خيار قطعا .  
انظر الروضة : ( ١٩٥ / ٧ ) .  
( ٥ ) ط " الا بخلاف " والمثبت هو الصواب .

\* مسألة \*

قال الشافعي رضي الله عنه وان لم يجامعها الصبي أجل .  
قال المزني معناه عندي صبي قد بلغ أن يجامع مثله<sup>(١)</sup> .

وهذه المسألة وهم المزني في نقله ولولم يجامعها الصبي أجل . وهذا وهم منه لأن الشافعي قال : " ولولم يجامعها " الخصي<sup>(٢)</sup> له أجل " وقد نقله الربيع في كتاب الأم . على هذا الوجه . فعدل بالمسألة عن الخصي الى الصبي اما لتصحيح منه أولسهم والكتاب ، واما زلله في التأويل فانه قال " معناه عندي صبي قد بلغ أن يجامع مثله " والصبي لا تصح عنه سواء راهق فأمكن أن يجامع أو كان غير مراهق لا يمكنه أن يجامع لأمرين :

أحدهما : ان غير البالغ عاجز بالصفر دون العنة فلا يدل عجزه على عنته .  
والثاني : انه لا يعرف مكنته الا باقراره ، واققراره غير مقبول مالم يبالغ " فانتفى<sup>(٤)</sup> عنه من هذين الوجهين أن يجري عليه حكم العنة وان كان كذلك  
ان المراد هو الخصي فقد ذكرناه .

- 
- ( ١ ) انظر: مختصر المزني صفحة ( ١٧٨ ) .  
( ٢ ) ط " الصبي " والمثبت هو الصواب .  
( ٣ ) قال النووي في الروضة : ( ٢٠٠ / ٧ ) ، ونقل المزني انه ان لم يجامعها الصبي أجل ولم يثبتته عامة الأصحاب قولا ، وقالوا غلط المزني وانما قال الشافعي في الأم والقديم " ان لم يجامعها الخصي أجل وهذا المذكور في الخصي تفريح على أنه لا خيار بالاخصاء أو رضيت به ووجدته مع الاخصاء عنيانا والا فالخيار في الخصي لا تأجيل فيه كالجب وحكى الحناطي وجهها ان المراهق الذي يتأتى منه الجماع تسمع دعوى التعنين عليه وتضرب له المدة وبه قال المزني وهو ضعيف " أهـ .  
( ٤ ) ط " فانتفا " والمثبت هو الصواب .

\* مسألة \*

قال الشافعي رضي الله عنه : وان كان خنثى يبول من حيث يبول الرجل فهو رجل يزوج امرأة وان كانت هي تبول من حيث تبول المرأة فهي امرأة تتزوج رجلا وان كان خنثى مشكلا لم يزوج وقيل له أنت أعلم بنفسك " وأيهما <sup>(١)</sup> شئت " انك هناك <sup>(٢)</sup> عليه ثم لا يكون لك غيره أبدا <sup>(٣)</sup> .

قال المزني : " فبأيهما <sup>(٤)</sup> تزوج وهو مشكل فان لصاحبه أن يختار لنقصه قياسا على قوله في الخنثى له الذكر فيه الخيار لنقصه <sup>(٥)</sup> فأما الخنثى فهو الذي له ذكر وفرج امرأة فالذكر يختص بالرجل والفرج يختص بالمرأة وليس " يخلو " <sup>(٦)</sup> وان كان مشتبها الحال من أن يكون رجلا أو امرأة ، قال الله تعالى : " وَخَلَقْنَاكُمْ أَزْوَاجًا <sup>(٧)</sup> يعني ذكورا وإناثا ، فاذا جمع الخنثى بين آلة الذكر والأنثى وجب أن يعتبر منسما ما هو مختص بالعضوين وهو البول لأن الذكر مخرج بول الذكر ، والفرج مخرج بول المرأة وان كان يبول من ذكره وحده فهو رجل والفرج عضوائذ وان كان يبول من فرجه فهي امرأة والذكر عضوائذ .

روى الكلبي <sup>(٨)</sup> ، عن " أبي صالح " <sup>(٩)</sup> عن ابن عباس <sup>(١٠)</sup> ، أن النسي

- 
- |        |                                                                                                             |
|--------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ( ١ )  | ط " ومهما " والتصويب من مختصر المزني ( ١٧٨ ) .                                                              |
| ( ٢ )  | ط " انكاحك " والتصويب من مختصر المزني ( ١٧٨ ) .                                                             |
| ( ٣ )  | انظر مختصر المزني ، صفحة ( ١٧٨ ) .                                                                          |
| ( ٤ )  | ط " فايهما " والتصويب من مختصر المزني ( ١٧٨ ) .                                                             |
| ( ٥ )  | انظر : المختصر ( ١٧٨ ) .                                                                                    |
| ( ٦ )  | ط " يخلوا " والمثبت هو الصواب .                                                                             |
| ( ٧ )  | سورة النبأ ، الآية ( ٨ ) .                                                                                  |
| ( ٨ )  | محمد بن السائب الكلبي تقدمت ترجمته صفحة ( ١٠٩ ) .                                                           |
| ( ٩ )  | هو : ميزان البصري أبو صالح ، وثقه ابن معين وابن حبان ، وقال ابن حجر : مقبول من الثالثة ، وهو مشهور بكنيته . |
|        | المقريب صفحة ( ٣٥٥ ) ، تهذيب التهذيب : ( ٣٨٥ / ١٠ ) ،                                                       |
| ( ١٠ ) | تقدمت ترجمته صفحة ( ٥٢ ) .                                                                                  |

صلى الله عليه وسلم قال في الذى له ما للرجل ومال للنساء انه يورث من حيث يمول<sup>(١)</sup>  
 وقضى<sup>(\*)</sup> علي بن أبى طالب رضوان الله عليه<sup>(٢)</sup> في العراق بمثل ذلك في خنثى  
 رفع اليه<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه البيهقي في السنن : ( ٦ / ٢٦١ ) من طريق محمد بن  
 السائب الكلبي عن أبى صالح عن ابن عباس أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم سئل عن مولود له قبل وذكر من أين يورث  
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم يورث من حيث يمول .  
 قال البيهقي محمد بن السائب الكلبي لا يحتج به ، وقال الذهبي  
 في المغنى في الضعفاء : ( ٢ / ٥٨٤ ) : " تركوه كذبه سليمان  
 التيمي وزائدة وابن معين ، وتركه القطان وعبد الرحمن " وذكره  
 الدارقطني في الضعفاء والمتروكين ( ٣٤٢ ) ، وقال ابن حجر في  
 التقريب : ( ٢٩٨ ) متهم بالكذب .  
 وقال ابن الجوزي في الموضوعات : ( ٣ / ٢٣٠ ) هذا حديث لا يصح  
 وقال الألباني في الرواء : ( ٦ / ١٥٤ ) موضوع .  
 قلت : فقد أجمعوا على أن الخنثى يرث من حيث يمول " كما في  
 الإجماع لابن المنذر صفحة ( ٨٢ ) ، مراتب الإجماع لابن حزم  
 صفحة ( ١٠٩ ) ، المغنى لابن قدامة : ( ٦ / ٣٣٦ ) ، فلا احتجاج  
 بالإجماع في هذه المسألة يغنى عن الحديث .

(٢) تقدمت ترجمته صفحة ( ١٣١ ) .

(٣) أخرجه عبد الرزاق في المصنف : ( ١٠ / ٣٠٨ ) بسنده عن الشعبي  
 عن علي أنه ورث خنثى ذكر من حيث يمول .  
 وأخرجه ابن أبى شعبة في المصنف : ( ١١ / ٣٤٩ ) عن علي في الخنثى  
 قال يورث من قبل ماله .

و صحح هذا الأثر أبو الحسن الكفائي في تنزيه الشريعة : ( ٢ / ٣٧٦ ) ،

والألباني في الرواء : ( ٦ / ١٥٢ ) .

(\*) من هنا تبدأ النسخة المرموز لها بـ " ص " .

فان كان يبول منهما جميعا فعلى أربعة أقسام :

أحدها : أن يسبق أحدهما وينقطع معا فالحكم للسابق لقوته .

والقسم الثاني : أن يخرج معا ( وينقطع أحدهما قبل الآخر فالحكم للمتأخر لقوته .

والقسم الثالث : أن يسبق خروج أحدهما ويتأخر انقطاع الآخر فالحكم لأسسبقهما

خروجهما وانقطاعا لأن البول يسبق الى أقوى مخرجيه .

والقسم الرابع : أن يخرج معا <sup>(١)</sup> وينقطع معا ولا يسبق أحدهما الآخر فهو على

أربعة أقسام :

أحدها : أن يستويا في القدر والصفة .

والثاني : أن يختلفا في القدر ويستويا في الصفة .

والثالث : أن يختلفا في الصفة ويستويا في القدر .

والرابع : أن يختلفا في القدر والصفة .

فأما القسم الأول : وهو أن يستويا في القدر والصفة فلا بيان فيه .

وأما القسم الثاني <sup>(٢)</sup> : وهو " أن <sup>(٣)</sup> " يختلفا في القدر دون الصفة فيكون أحدهما

أكثر من الآخر ففيه قولان :

أحدهما : أن يكون الحكم لأكثرهما وهو قول أبي حنيفة <sup>(٤)</sup> . تغليا لقوته

(١) ساقط من " ط " من قوله : " وينقطع أحدهما قبل الآخر " .

(٢) ط " والقسم الثاني " .

(٣) ط " أن لا " .

(٤) القول باعتبار الكثرة انما هو قول أبي يوسف ومحمد بن الحسن ، وأما

أبو حنيفة فلا اعتبار عنده بالكثرة فلعله سبق قلم أوسهوا من الناسخ ،

قال في الهداية : ( ٢٦٧ / ٤ ) فلا معتبر بالكثرة عند أبي حنيفة وقال

- يعني أبا يوسف ومحمد بن الحسن - ينسب الى أكثرهما " ومثله قال

في التحفة : ( ٣٥٧ / ٣ ) ، والمبسوط للسرخسي : ( ١٠٤ / ٣٠ ) .

بالكثرة وقد حكاه المزي في جامعه الكبير<sup>(١)</sup>.

والقول الثاني : انهما سواء وهو قول أبي يوسف<sup>(٢)</sup> ، لأن اعتبار كثرته شاق وقد قال أبو يوسف ردا على \* أبي<sup>(٣)</sup> حنيفة حيث اعتبر كثرته أفيكال اذ<sup>(٤)</sup> .

وأما القسم الثالث : وهو أن يختلفا في الصفة في التزريق والشرشه فقد اختلف أصحابنا في اعتباره على وجهين :

أحدهما : يعتبر فان تزريق البول للرجال ، والشرشرة للنساء<sup>(٥)</sup> . وقد روى عن جابر<sup>(٦)</sup> أنه سئل عن الخنثى فقال ادنوه من الحائط فان زرق فذكر وان شرش فأنثى<sup>(٧)</sup> .

(١) قال في المذهب : ( ٣١ / ٢ ) وان كان يبول منهما نظرت فان كان يبول من أحدهما أكثر فقد روى المزي في الجامع أن الحكم للأكثر وهو قول بعض أصحابنا \* أهـ .

(٢) تقدمت ترجمته صفحة ( ٢١٢ ) .

(٣) ط \* أبو \* .

(٤) سبق أن أبا حنيفة لا يعتبر الكثرة وان الذي اعتبرها هو أبو يوسف

وهذه العبارة انما هي لأبي حنيفة ففي المبسوط للسرخسي :

( ١٠٤ / ٣٠ ) أن أبا حنيفة رحمه الله استقبح الترجيح بالكثرة

على ما حكى عنه أن أبا يوسف لما قال بين يديه يورث من أكثرهما

بولا قال يا أبا يوسف وهل رأيت قاضيا يكيل البول بالأواني \* .

(٥) قال في الروضة : ( ٧٨ / ١ ) لزوال اشكاله صور منها خروج البول

فان بال بفرج الرجال وحده فهو رجل أو بفرج امرأة فامرأة

فان بال بهما فوجهان : أحدهما لدلالة فيه ، وأصحهما يدل

للسابق أن اتفق انقطاعهما فان اتفقا فيها وزاد أحدهما أوزرق بهما

أورشش فلا دلالة على الأصح ، وعلى الثاني يعمل بالكثرة ويجعل

بالتزريق رجلا وبالترشيش امرأة \* أهـ .

(٦) أبو الشعثاء جابر بن زيد تقدمت ترجمته صفحة ( ١٢٤٢ ) .

(٧) أخرجه سعيد بن منصور في سننه : ( ٦٢ / ١ ) ، والبيهقي : ( ٢٦١ / ٦ ) .

ولفظ : البيهقي \* سئل جابر بن زيد عن الخنثى كيف يورث فقال

يقوم فيدنوا من حائط ثم يبول فان أصاب الحائط فهو غلام وان سال

بين فخذيه فهو جارية \* .

والوجه الثاني : انه لا اعتبار به لأن هذا قد يكون من قوة المثانة وضعفها .  
 وأما القسم الرابع : فهو أن يختلفا في القدر والصفة فينظر فيهما فان اجتماع  
 في أحد العضوين فكان التزريق مع الكثرة ( في الذكر أو كانت الشرشرة مع  
 الكثرة <sup>(١)</sup> ) في الفرج كان ذلك بياناً يزول به الاشكال .  
 وإذا اختلفا فكانت الشرشرة في الفرج والكثرة في الذكر أو بالعكس فلا بيان  
 فيه لتكافئ الأمارتين .

### \* فصل \*

فاما اذا لم يكن في المبال أما عند تساوى أحوالهما واما عند اسقاط " ما اختلفا " <sup>(٢)</sup>  
 فيه من القدر والصفة فقد اختلف أصحابنا هل يعدل الى اعتبار عدد الأضلاع  
 أم لا على وجهين :  
 أحدهما : يعتبر عدد الأضلاع فان اضلاع المرأة تتساوى من الجانب الأيمن  
 والجانب الأيسر ( وأضلاع الرجل تنقص من الجانب الأيسر ) <sup>(٣)</sup> ضلع  
 لما حكى أن الله خلق حواء من ضلع آدم الأيسر <sup>(٤)</sup> . فلذلك نقص من  
 أضلاع الرجل اليسرى ضلع ومن أجل ذلك قيل للمرأة ضلع أعوج ،  
 وقد قال الشاعر :

هي الضلع العوجاء ليس تقيسها

الا أن تقويم الضلع انكسارها

- 
- ( ١ ) ساقط من " ط " .  
 ( ٢ ) هو " فاختلغا " .  
 ( ٣ ) ساقط من " ط " .  
 ( ٤ ) تقدم ذلك صفحة ( ٣٤ ) .  
 وانظر المذهب : ( ٢ / ٣١ ) .



(١) ( أتجمع ) ضعفا واقتدارا على الهوى

اليس عجيبا ضعفها واقتدارها (٢)

وتوجيه هذا الوجه " في (٣) اعتبار الاضلاع الأثر المروى عن علي

رضي الله عنه (٤) أنه أمر قنبرا (٥) ويرفا (٦) وهما مولىاه أن " يعدا (٧)

أضلاع خنثى مشكل فان استوت اضلاعه من جانبيه " فهو " امرأة

(١) ص : " اجمعن " : والتصويب من عيون الاخبار : ( ٧٨ / ٤ ) ، والمهذب

( ٣١ / ٢ ) .

(٢) البيت الثاني ساقط من " هـ " ، ولم أعرف قائلها وقد استشهد بهما الشيرازي

في المهذب : ( ٣١ / ٢ ) ، وابن قتيبة في عيون الأخبار : ( ٧٨ / ٤ ) ،

والقرطبي في التفسير : ( ٣٠٢ / ١ ) ولم ينسبوه لأحد .

(٣) ط " من " .

(٤) تقدمت ترجمته صفحة ( ١٣١ ) .

(٥) قنبر خادم علي ابن أبي طالب رضي الله عنه وهو بفتح القاف

والباء ، قال ابن أبي حاتم روى عن علي " كذا في تهذيب الأسماء

للنووي : ( ٦٠ / ٢ ) .

(٦) لم أجد يرفا مولى علي رضي الله عنه ، وقد ذكر النووي في تهذيب

الأسماء : ( ١٦٠ / ٢ ) أن يرفا حاجب عمر رضي الله عنه قال وهو

بفتح الياء واسكان 'راء' ومنهم من همزه والصحيح المشهور غير

مهموز ،

وفي القاموس : ( ١٧ / ١ ) يرفا كيمع مولى عمر بن الخطاب رضي

الله عنه " . فلعله هو المراد إذ لم يوجد من يسمى بهذا

الاسم سواه . والله أعلم .

(٧) ط " يعدى " .

(٨) ط " فهي " .

وان نقصت اليسرى ضلع فهو رجل <sup>(١)</sup>.

والوجه الثاني : وهو قول الأكثر من أصحابنا انه لا اعتبار بالاضلاع لأن النبي صلى الله

عليه ( وسلم ) <sup>(٢)</sup> عدل عنها الى الاعتبار بالمبال <sup>(٣)</sup> . وهي ألزم حالا من

المبال \* وأقوى لو كان بها اعتبار <sup>(٤)</sup>.

ولما جاز العدول عنها الى المبال \* الذي هو <sup>(٥)</sup> أضعف منها وليس الأثر

المروى فيه عن علي ثابتا \* .

وقد قال أصحاب التشريح من علماء الطب أن أضلاع الرجل والمرأة متساوية

من الجانبين <sup>(٦)</sup> (و) انها أربعة وعشرون ضلعا من كل جانب منها \* اثنا <sup>(٧)</sup> عشر

ضلعا <sup>(٨)</sup>.

وقد أضيف الى هذا الأثر معما يدفعه ويرده من المشاهدة خرافة مصنوعة

تمنع منها العقول وهو أن رجلا تزوج ( خنثى <sup>(٩)</sup> ) على صداق أمة وانه وطي الخنثى

فأولدها ووطي الخنثى الأمة فأولدها فصار الخنثى اما وأبا فرفع الى على كرم الله

وجهه فأمر بعد أضلاعه فوجدت مختلفة ففرق بينهما وهذا مدفوع نبذته العقول .

( ١ ) لم أجده من رواه ، سوى أن ابن قدامة قال في المغنى : ( ٢٣٦ / ٦ ) ،

وحكى عن علي والحسن أنهما قالا تعد أضلاعه \* أهد .

( ٢ ) ساقط من \* هـ .

( ٣ ) تقدم ذلك صفحة ( ١٣٦١ ) .

( ٤ ) ط \* وأقوى في الاعتبار \* .

( ٥ ) ط \* هو الذى \* .

( ٦ ) ساقط من \* ط \* .

( ٧ ) ط \* اثنى \* .

( ٨ ) انظر :

( ٩ ) ساقط من \* ط \* .

\* فصل \*  
~~~~~

فاما ماثلة الرجال في طباعهم وكلامهم " او " (١) ماثلة النساء في طباعهن وكلامهن فلا اعتبار به لأن في الرجال مؤنث وفي النساء مذكر وكذلك اللحيمة لا اعتبار بها لأن في الرجال من ليس له لحيمة وفي النساء من ربما خرج لهما لحيمة على أنه قل ما يبقى بعد البلوغ اشكال .

* فصل *
~~~~~

فاما المنى والحيض فان اجتمع له " انزال " (٢) المنى ودم الحيض فهو على أربعة أقسام :

أحدها : أن يخرج من فرجه فيكون امرأة ( ويكون ) (٣) كل واحد منهما امارة تدل على زوال اشكاله .

والقسم الثاني : أن يخرج من ذكره فيزول اشكاله بالانزال وحده " ويكون " (٤) رجلا ولا يكون الدم حيضا .

والقسم الثالث : أن يكون الدم من ذكره وخروج المنى من فرجه فيكون امرأة لأن انزال المنى من الفرج دليل وخروج الدم من الذكر ليس بدليل .

والقسم الرابع : أن يكون خروج المنى من ذكره وخروج الحيض من فرجه ففيه لأصحابنا ثلاثة أوجه :

أحدها : يغلب حكم الحيض ويحكم بأنه امرأة لأن الحيض لا يكون الا من النساء ( والمنى يكون من الرجال والنساء ) (٥) .

- 
- |       |                  |
|-------|------------------|
| ( ١ ) | ط " واما " .     |
| ( ٢ ) | ط " انز " .      |
| ( ٣ ) | ساقط من " ط " .  |
| ( ٤ ) | ط " ولا يكون " . |
| ( ٥ ) | ساقط من " ط " .  |

والوجه الثاني : يغلب حكم المنى ويحكم بأنه رجل لأن الدم ربما كان من مرض ولم يكن حيضا .

والوجه الثالث: أنه على اشكاله وليس في واحد منهما بيان لتقابلهما . والله أعلم .

### \* فصل \*

فإذا تقرر ما وصفنا فلا " يخلو " (١) حال الخنثى من أحد أمرين : إما أن يسزول اشكاله أولا يسزول ، فان زال اشكاله بما " ذكرناه " (٢) من أحد الأسباب المعتبرة فيه أجرى عليه حكم ما بان عليه فان كان رجلا أجرى عليه حكم الرجال في جميع أحواله من النكاح والولاية والشهادة والدية والميراث وزوج امرأة ، وهل لها الخيار لزيادة فرجه " أم لا على قولين ذكرناهما (٣) .

وقال بعض أصحابنا مذهبنا ثالثا انه ان زال اشكاله لأنه يسزول من ذكره دون فرجه (٤) فلا خيار لها للقطع بأنه رجل وان زال اشكاله لسوقه بوله من ذكره لكثرة منه فلها الخيار لأنه اجتهد غير مقطوع به وانه ربما نقضه " بعض " (٥) الأحكام وأعاد الى حال الاشكال وان بان امرأة أجرى عليه أحكام النساء في النكاح والشهادة والولاية والدية والميراث وزوجت رجلا وهل " له " (٦) الخيار لزيادة ذكرها أم لا على قولين ذكرناهما :

- 
- |       |                                                                                                                                              |
|-------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ( ١ ) | ط " يخلوا " .                                                                                                                                |
| ( ٢ ) | صفحة ( ١٣٦٠ ) .                                                                                                                              |
| ( ٣ ) | أحدهما ليس بعيب لأنها زيادة عضو فأشبهه الاصبع الزائدة ، والثاني : انه عيب لأنه نقص يعاف : فعلى انه ليس بعيب لا خيار لها والا فلها الخيار " . |
| ( ٤ ) | ط " مكرر من قوله " أم لا على قولين " .                                                                                                       |
| ( ٥ ) | ط " بعد " .                                                                                                                                  |
| ( ٦ ) | ط " لها " .                                                                                                                                  |

أحدهما : لا خيار له .

والثاني : له الخيار ومن أصحابنا من خرج مذهبنا ثالثا أنه ان زال اشكالها لبولها من فرجها وحده فلا خيار له ، وان زال لسوقه منه أو " لكثرت<sup>(١)</sup> " فلها الخيار كما " ذكرناه<sup>(٢)</sup> " في الرجل .

### ✽ فصل ✽

وان اكان على اشكاله " لم<sup>(٣)</sup> " يجوز أن يزوج قبل سؤاله واختباره فان تزوج رجلا كان النكاح باطلا لجواز أن يكون رجلا فان بان امرأة لم يصح كتقدم فساد ، وان تزوج امرأة كان النكاح باطلا لجواز أن يكون امرأة فان بان رجلا لم يصح لتقدم فساد .  
وانا كان كذلك ولم يبق ما يعتبر من أحواله غير سؤاله عن طباعه الجاذبة له الى أحد الجنسين سئل عنها للضرورة الداعية اليها كما تسأل المرأة عن حيضها " فيرجع<sup>(٤)</sup> " فيه الى قولها فان قال أرى طبعي يجذبني الى طبع النساء وينفر من طباع الرجال عمل على ما أخبر به من طبعه في أصل الخلقة ( لا<sup>(٥)</sup> ) على ما يظهر من تأنيث كلامه أو تذكيره لأن " الرجل<sup>(٦)</sup> " قد يكون مؤنثا يتكلم بكلام النساء ، والمرأة قد تكون مذكرة تتكلم بكلام الرجال قال ولا يعمل على ما يشتهي فان الرجل قد يشتهي الرجل والمرأة قد تشتهي المرأة ، وانما الطباع المذكورة في أصل الخلقة والقائمة في نفس الجبلدة النافرة ما صادتها بغير " تصنع<sup>(٧)</sup> " هي المعتبرة ويكون قوله فيها " هو<sup>(٨)</sup> "

( ١ ) هي " كثرته " .

( ٢ ) ط " ذكرناه " .

( ٣ ) ط " ولم " .

( ٤ ) ط " ليرجع " .

( ٥ ) ساقط من " ط " .

( ٦ ) في النسختين " في الرجال " وهو غير ملائم للسياق " .

( ٧ ) ط " صنع " .

( ٨ ) ط " لقوله " .

المقبول " ان قد عدم <sup>(١)</sup> الاستدلال بغير قوله كالمرأة التي يقبل قولها فهي  
حيضها وطهرها .

وانا كان كذلك قيل له أخبرنا عن طبعك قال يجذبني الى طباع النساء  
قبل قوله بغير يمين لأنه ليس فيه حق لغيره فيحلف عليه ، ولأنه لو رجع لم يقبل  
منه وحكم بأنه امرأة وزوج رجلا " فان عاد بعد ذلك فقال قد استحال طبعي <sup>(٢)</sup>  
الى طباع الرجال لم يقبل منه وكان " على الحكم بما تقدم <sup>(٣)</sup> من كونه امرأة وعقد  
النكاح على صحبته وانا علم الزوج بأنه خنثى فله الخيار ها هنا قولاً واحداً لأن الاشكال  
لم يزل الا بقوله الذي يجوز أن يكون " فيه كاذباً <sup>(٤)</sup> وكان أسوأ حالا ممن زال اشكاله  
بأسباب غير كاذبة ولو كان ( قد ) <sup>(٥)</sup> قال هذا الخنثى حين سئل عما يجذبه طبعه  
اليه أرى طبعي يجذبني الى طباع الرجال حكم بأنه رجل وقبل قوله في نكاحه  
وفيما أخبر به من جميع احكامه .

وهل يقبل قوله فيما اتهم فيه من ولايته وميراثه " أم لا <sup>(٦)</sup> على قولين :

أحدهما : لا تقبل منه لتهمة فيه وحكاة الربيع عنه .

والقول الثاني : وهو المشهور في أكثر كتبه أنه يقبل منه <sup>(٧)</sup> لأن احكامه لا تتبع

" فيجري <sup>(٨)</sup> عليه في بعضها احكام الرجال ( وفي بعضها احكام النساء ، وانا جرى

( ١ ) ط " اذا عدم " .

( ٢ ) ط " مكرر " .

( ٣ ) ط " وكان على ما تقدم " .

( ٤ ) ص " فيه كما ذكرنا " .

( ٥ ) ساقط من " ط " .

( ٦ ) ط " الا " .

( ٧ ) قال النووي في الروضة : ( ٧٩ / ١ ) وانا أخبر بميله عملنا به فيما له

وعليه ولا نرده لتهمة كما لو أخبر صبي ببلوغه للامكان . والله أعلم .

( ٨ ) ط " فجري " .

عليه حكم النساء في شيء أجرى عليه أحكام النساء في كل شيء وإذا جرى عليه حكم الرجال في شيء أجرى عليه حكم الرجال<sup>(١)</sup> في كل شيء ، وإذا حكم بأنه رجل زوج امرأة<sup>(٢)</sup> ولم يقبل منه الرجوع<sup>(٣)</sup> إذا علمت المرأة بحاله فلها الخيار فسي فسخ نكاحه قولاً واحداً ( والله أعلم بالصواب )<sup>(٤)</sup> .

- 
- |       |                                                                    |
|-------|--------------------------------------------------------------------|
| ( ١ ) | ساقط من " ط " من قوله : " وفي بعضها أحكام النساء وإذا جرى عليه " . |
| ( ٢ ) | ط " بالمرأة " .                                                    |
| ( ٣ ) | ما بين القوسين زيادة اقتضاها المقام .                              |
| ( ٤ ) | ساقط من " ط " .                                                    |

# بَابُ

الْإِحْصَانِ الَّذِي يُرْجَمُ بِهِ  
مِنْ كُتُبِ



قال الشافعي " رضي الله عنه <sup>(١)</sup> : وإذا أصاب الحر البالغ أو أصيبت الحرة البالغة فهو " احصان <sup>(٢)</sup> في الشرك وغيره " لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجم يهوديين زنيا <sup>(٣)</sup> ولو كان المشرك لا يكون محصنا كما قال بعض الناس لما رجم رسول الله صلى الله عليه ( وسلم ) <sup>(٤)</sup> غير محصن <sup>(٥)</sup> .

أما الاحصان في اللغة المنع يقال قد أحصنت المرأة فرجها إذا امتنعت من الفجور ، قال الله تعالى : " وَالَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا <sup>(٦)</sup> " أي منعته ، ويقال مدينة حصينة أي منيعة ، قال الله تعالى : " فِي قَرْيٍ مُحْصَنَةٍ <sup>(٧)</sup> " أي ممنوعة ، ويقال امرأة حصان إذا امتنعت من الفجور ، وفرس حصان إذا امتنع به راكبه ، ودرع حصين إذا امتنع بها لابسها ، فسميت ذات الزوج محصنة لأن زوجها قد حصنها ومنعها .  
وإذا كان هكذا فالحصانة في النكاح اسم جامع لشروط مانعة إذا تكاملت كان حد الزنا فيها الرجم دون الجلد لقول النبي صلى الله عليه وسلم : ( خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر <sup>(٨)</sup> ) جلد مائة وتغريب عام ، والشيب بالشيب جلد مائة والرجم <sup>(٩)</sup> والشروط المعتبرة في الحصانة أربعة :

- 
- |       |                                                                                                                                                                                                                                   |
|-------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ( ١ ) | ص " رحمه الله " .                                                                                                                                                                                                                 |
| ( ٢ ) | ط " حصار " .                                                                                                                                                                                                                      |
| ( ٣ ) | تقدم تخريجه صفحة ( ١٠٩٥ ) .                                                                                                                                                                                                       |
| ( ٤ ) | ساقط من " ص " .                                                                                                                                                                                                                   |
| ( ٥ ) | انظر مختصر المزني صفحة ( ١٢٨ ) .                                                                                                                                                                                                  |
| ( ٦ ) | سورة الأنبياء ، الآية ( ٩١ ) .                                                                                                                                                                                                    |
| ( ٧ ) | سورة الحشر ، الآية ( ١٤ ) .                                                                                                                                                                                                       |
| ( ٨ ) | ساقط من " ص " من قوله : " خذوا عني خذوا عني " .                                                                                                                                                                                   |
| ( ٩ ) | أخرجه مسلم في صحيحه : ( ١٨٨ / ١١ ) إلا أن فيه ونفى سنة بسدل وتغريب عام . وأخرجه ابن ماجه : ( ٨٥٢ / ٢ ) وفيه وتغريب سنة . وأخرجه أحمد في مسنده : ( ٤٧٦ / ٣ ) ، وأبو داود : ( ٥٧٠ - ٥٧١ ) ، والترمذي : ( ٤٧٦ / ٣ ) بالفاظ متقاربة . |

- أحدها : البلوغ الذي يصير به ممنوعاً مكلفاً .
- والثاني : العقل لأنه مانع من ( القبائح <sup>(١)</sup> ) موجب لتكليف العبادات .
- والثالث : الحرية التي تمنع من البغاء والاسترقاق وان كمال الحد يمنع منه نقص الرق .
- والرابع : الوطء في عقد نكاح صحيح " لأنه <sup>(٢)</sup> يمنع من السفاح وقد قال الله تعالى : " مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ <sup>(٣)</sup> " .
- فاما الاسلام فليس بشرط في الحصانة . " فان <sup>(٤)</sup> تكاملت هذه الشروط الأربعة في مسلم أو كافر رجم اذا زنى .
- وقال أبو حنيفة ومالك <sup>(٥)</sup> : الاسلام شرط معتبر في الحصانة ولا يرمم الكافر اذا زنى <sup>(٦)</sup> .
- استدل لا بما روى عن النبي صلى الله عليه ( وسلم ) <sup>(٧)</sup> أنه قال " لا احصان في الشرك <sup>(٨)</sup> " وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : " من أشرك بالله فليس بمحصن " .
- وروى أن " حذيفة <sup>(٩)</sup> بن اليمان تزوج يهودية فقال له النبي صلى الله عليه وسلم انها لا تحصنك <sup>(١٠)</sup> " .

- 
- ( ١ ) ساقط من " ط " .
- ( ٢ ) ط " لا " .
- ( ٣ ) سورة النساء ، الآية ( ٢٣ ) .
- ( ٤ ) ط " فاما " .
- ( ٥ ) تقدمت ترجمتهما صفحة ( ٥٥-٧٥ ) .
- ( ٦ ) انظر تحفة الفقهاء : ( ١٣٩ / ٣ ) ، الهداية : ( ١٠٣ / ٢ ) ، المدونة : ( ٣٩٨ / ٤ ) ، الشرح الكبير للدردير : ( ٣١٣ / ٤ ) .
- ( ٧ ) ساقط من " هـ " .
- ( ٨ ) هذا الحديث والذي بعده تقدم تخريجها صفحة ( ٨٥٥ )
- ( ٩ ) ط " أبو حنيفة " .
- ( ١٠ ) قصة حذيفة بن اليمان بأنه تزوج يهودية تقدم تخريجها صفحة ( ٨٢٤ )
- وأما قوله صلى الله عليه وسلم : " انها لا تحصنك " انما قاله =====

" ولأن الا حصان منزلة كمال وتشريف يعتبر فيها نقص الرق فكان بأن يعتبر  
نقص الكفر أولى ولأنه لما كان الاسلام " معتبرا<sup>(١)</sup> في حصانة القذف حتى لم يحسد  
من قذف كافرا وجب أن يعتبر في حصانة الحر حتى لا يرمم الكافر اذا زنى .  
ودليلنا ما رواه الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر<sup>(٢)</sup> أن النبي صلى الله  
عليه وسلم رجم يهوديين زنيا<sup>(٣)</sup> والرجم لا يجب الا على محصن فدل على أنهما  
محصنان<sup>(٤)</sup> .

فان قيل فانما رجمهما بالتورات ولم يرمهما بشريعته لأنه أحضر التورات عند  
رجمهما ( فلما ظهر فيها آية الرجم تلج رجمهما )<sup>(٥)</sup> حينئذ<sup>(٦)</sup> .

====  
لكعب بن مالك فقد أخرج سعيد بن منصور في سننه : ( ١ / ١٩٣ ) ،  
والدارقطني : ( ٣ / ١٤٨ ) ، والبيهقي : ( ٨ / ٢١٦ ) كلاهما من طريق  
أبي بكر بن عبد الله بن أبي مريم الفساني عن علي بن أبي طلحة  
عن كعب بن مالك أنه أراد أن يتزوج يهودية أو نصرانية فسأل  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهاه وقال انها لا تحصنك .  
قال الدارقطني : " أبو بكر بن أبي مريم ضعيف وعلى بن أبي طلحة  
لم يدرك كعبا " .  
وقال في التقريب : ( ٣٩٢ ) أبو بكر بن أبي مريم الفساني ضعيف ،  
قال البيهقي ورواه أيضا بقية بن الوليد عن سبأ عتبة بن تميم عن علي  
ابن أبي طلحة عن كعب وهو منقطع " أهـ

( ١ ) ط " معتبر " .

( ٢ ) تقدمت تراجمهم صفحة ( ٧٥ - ٢١٨ - ٢١٣ ) .

( ٣ ) تقدم تخريجه صفحة ( ١٠٩٥ ) .

( ٤ ) من قوله : " ولأن الا حصان منزلة كمال وتشريف " مكرر في " ط " .

( ٥ ) ساقط من " ط " .

( ٦ ) تقدم تخريجه صفحة ( ١٠٩٥ ) .

قيل لا يجوز أن يحكم بغير ما أنزل الله عليه وقد قال تعالى : ﴿ وَأَنْ أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ ﴾ (١) وإنما احضر التوراة لأنه أخبرهم بشأن فيها آية الرجم فأنكروا فأحضرها لا كذابهم .

فان قيل : فيجوز أن يكون هذا قبل أن صار الا حصان شرطاً في الرجم : فعنه جوابان :

أحد هما : أنه ليس يعرف في الشرع وجوب الرجم قبل اعتبار " الحصانة " (٢) فلم يجز حمله عليه .

والثاني : أنه قد روى عبد الله بن عمر (٣) أن النبي صلى الله عليه ( وسلم ) (٤) رجم يهوديين أحصنا (٥) فابطلت هذه الرواية هذا التأويل . ومن طريق القياس أن كل من وجب عليه بالزنا حد كامل فوجب أن يكون بالوطء في النكاح محصنا كالمسلم ، ولأن كل قتل وجب على المسلم بسبب وجب على الكافر إذا لم يقر على ذلك السبب كالقود .

وقولنا إذا لم يقر على ذلك السبب احتراز من تارك الصلاة فإنه يقتل ( إذا كان مسلماً لأنه لا يقر ولا يقتل ) (٦) إذا كان كافراً لأنه يقر ، ولأن الرجم أحد ( حصدى ) (٧) الزنى فوجب أن يستوى فيه المسلم والكافر كالجلد ، ولأنه لما استوى في حد الزنى حكم العبد المسلم والكافر فوجب أن يستوى فيه حد الحر المسلم والكافر .

( ١ ) سورة المائدة ، الآية ( ٥١ ) .

( ٢ ) ط \* الاصابة الحصانة .

( ٣ ) تقدمت ترجمته صفحة ( ٢١٣ ) .

( ٤ ) ساقط من " ص " .

( ٥ ) تقدم تخريجه صفحة ( ١٠٩٥ ) .

( ٦ ) ساقط من " ط " .

( ٧ ) ساقط من " ط " .

فأما الجواب عن الخبرين الأولين فمن وجهين :

أحدهما : حمله على حصانة القذف دون الرجم .

والثاني : لأحصانة يمنع من استباحة قتلهم وأموالهم لقوله صلى الله عليه

( وسلم )<sup>(١)</sup> أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا

قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها<sup>(٢)</sup> .

وأما الجواب عن حديث حذيفة . فهو أنه لا يجوز حمله على حصانة الزنى لأنه

يصح من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقول لمن وثق بدينه من أصحابه ، وحذيفة

قد كان موثقاً بدينه " أنك متى زينت تحت هذه اليهودية لم ترجم<sup>(٣)</sup> " .

وانما معنى قوله : " لا تحصنك<sup>(٤)</sup> " أى لا تتعفف بك كما " تتعفف<sup>(٥)</sup> المسلمة .

وأما اعتبارهم ذلك بحصانة القذف .

فالفرق بينهما ان حد الزنى حق الله تعالى فجاز أن يستوى فيه المسلم

والكافر ، وحد القذف من حقوق الآدميين فجاز أن يفترق فيه المسلم والكافر

كالدية .

وأما استدلالهم بأنه لما اعتبر في سقوط الرجم نقص الرق اعتبر<sup>(٦)</sup> فيه " نقص الكفر .

( ١ ) ساقط من " ص " .

( ٢ ) أخرجه مسلم في صحيحه : ( ٢١١ / ١ ) عن جابر بن عبد الله مرفوعاً

وزاد فيه وحسابهم على الله ثم قرأ انما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر

وأخرجه البخارى : ( ٢٦٢ / ٣ ) ، وأبو داود : ( ١٩٨ / ٢ ) ، والترمذى :

( ٣ / ٥ ) ، والنسائى : ( ٤ / ٥ ) ، وأحمد : ( ٤٢٣ / ٢ ) كلهم رَوَوْه عن

أبي هريرة مرفوعاً من حديث طويل .

( ٣ ) هذا معنى حديث تقدم تخريجه صفحة ( ١٣٧٤ ) .

( ٤ ) جزء من حديث تقدم تخريجه صفحة ( ١٣٧٤ ) .

( ٥ ) ط " تتعفف " .

( ٦ ) ط " به " .

فأما الجواب عنه انه لما كان نقص الرق " معتبرا <sup>(١)</sup> في الحد الأصغر كان معتبرا في الحد الأكبر.

( ولما كان نقص الكفر غير معتبر في الحد الأصغر كان غير معتبر في الحد الأكبر <sup>(٢)</sup> " فافترقا <sup>(٣)</sup> والله أعلم.

### \* فصل \*

فاذا تقرر أن الاسلام غير معتبر في شروط الحصانة فالكلام فيها مشتمل على ثلاثة فصول :

أحدها : في نكاح الحصانة .

والثاني : في وطء الحصانة .

والثالث : في زمان الحصانة .

فأما ( نكاح <sup>(٤)</sup> ) الحصانة ، النكاح الصحيح الذي يجوز أن يقيم عليه الزوجان بولي وشاهدين .

فأما المتعة والمناكح الفاسدة فلا توجب الحصانة لأن الحصانة لا اعتبار الحرية فيها أغلظ شروطا من احلال المطلقة للأول لأن الحرية لا تعتبر فيها ، ثم ثبت أن المناكح الفاسدة لا تحل فكان أولى أن لا تحصن ، ولا وجه لما قاله أبو ثور <sup>(٥)</sup> من أنها تحصن <sup>(٦)</sup> ، وكذلك التسرى بملك اليمين لا تحصن كما لا تحل المطلقة .

- 
- |       |                                                                      |
|-------|----------------------------------------------------------------------|
| ( ١ ) | ط " معتبر " .                                                        |
| ( ٢ ) | ساقط من " ط " من قوله : " ولما كان نقص الكفر " .                     |
| ( ٣ ) | ط " وافترقا " .                                                      |
| ( ٤ ) | ساقط من " ط " .                                                      |
| ( ٥ ) | تقدمت ترجمته صفحة ( ٢١٢ ) .                                          |
| ( ٦ ) | انظر : الاشراف : ( ٣ / لوحة ١١٢ ) ، المغنى لابن قدامة : ( ٣٨ / ٩ ) . |

وأما وطء الحصانة فهو تغيب الحشفة في الفرج سواء كان معه انزال أو لم يكن فان تلمذ بما دون الفرج أو وطئ في السبيل المكروه لم يتحصنا كما لا يسقط به حكم العنة لأنه وطء مقصود في الشرع فلم يتعلق إلا بالفرج كالا حلال للمطلق .

### \* فصل \*

وأما زمان الحصانة فهو الوقت الذي يكون فيه الوطء مثبتا للحصانة ولا يخلوا<sup>(١)</sup> حالهما وقت الوطء من أربعة أقسام :

أحدها : أن يكونا كاملين .

والثاني : أن يكونا ناقصين .

والثالث : أن يكون الزوج كاملا والزوجة ناقصة .

والرابع : أن يكون الزوج ناقصا والزوجة كاملة .

فأما القسم الأول وهو أن يكونا كاملين فكما لهما يكون بالبلوغ والعقل والحرية ، فإذا كانا وقت الوطء " بالغين " <sup>(٢)</sup> عاقلين حرين صارا جميعا به محصنين سواء عقد النكاح بينهما ( في حال الكمال أو قبله وسواء بقى العقد بينهما ) <sup>(٣)</sup> أو ارتفع قد ثبتت الحصانة بوطء " المرأة " <sup>(٤)</sup> الواحدة ، فأيهما زنى رجم .

" وأما القسم " <sup>(٥)</sup> الثاني وهو أن يكونا ناقصين ونقصانهما أن يكونا صغيرين أو مجنونين أو مملوكين فلا يكونا بالوطء محصنين ما كانا على الصغر والمجنون ، والرق ، فان بلغ الصغيران وأفاق المجنونان ، وعتق المملوكان فهل يصيرا بالوطء المتقدم محصنين أم لا على وجهين :

( ١ ) ط " يخلوا " .

( ٢ ) ط " بالعقل بالعقل " .

( ٣ ) ساقط من " ط " .

( ٤ ) ط " المرأة " .

( ٥ ) ط " والقسم " .

أحدهما : انهما قد صارا محصنين لأنه قد ثبت به أحكام الوطء في النكاح من كمال ووجوب العدة وتحريم المصاهرة والاحلال للمطلق فكذلك الحصانة فاذا زنيا رجما لتقدم الشرائط على الزنى .

والوجه الثاني : وهو مذهب الشافعي رحمه الله انهما لا يصيران محصنين حتى يستأنفا الوطء بعد كمال البلوغ والعقل والحرية<sup>(١)</sup> لأن هذا الوطء يوجب الكمال فوجب أن يراعى وجوده في أكمل الأحوال " ولأنه<sup>(٢)</sup> لما<sup>(٣)</sup> ثبتت الحصانة في وقت لم يثبتها بعد وقته ، وبهذا خالف ما سواه من الاحلال وتحريم المصاهرة وكمال المهر ووجوب العدة لثبوتها به في وقته وبعد وقته ثم هكذا لو كان " نقص<sup>(٤)</sup> الزوجين مختلفين فكان أحدهما صغيرا والآخر مجنوناً ، أو كان أحدهما مملوكاً والآخر صغيراً أو مجنوناً فوطئاً لم يصيرا به في الحال محصنين ، وهل يصيرا به بعد الكمال محصنين أم لا على وجهين .

وأما القسم الثالث وهو أن يكون الزوج كاملاً والزوجة ناقصة فكمال الزوج أن يكون بالفا عاقلاً حراً ، ( ونقصان الزوجة أن تكون صغيرة أو مجنونة أو مملوكة<sup>(٥)</sup> ) أو تجمع

( ١ ) قال في روضة الطالبين : ( ٨٦ / ١٠ ) وهل يحصل الاحصان بوطء

زوجة قبل التكليف والحرية وجهان ، أصحابهما عند الجمهور وهو ظاهر النص لا ، فلا يجب الرجم على من وطئ في نكاح صحيح وهو صبي أو مجنون أو رقيق ثم زنى بعد كماله .

وحكى وجه ثالث انه يحصل بوطء الصبي دون الرقيق ، ووجه رابع عكسه " أه .

( ٢ ) ط " وأنه " .

( ٣ ) ص " لما لم " .

( ٤ ) ط " نقصي " .

( ٥ ) ساقط من " ط " من قوله : " ونقصان الزوجة " .



نقص الجنون والصفر والرق فقد صار الزوج بذلك محصناً إذا كانت الصغيرة التي  
وطئها ممن يجوز أن يوطأ مثلها ( فان كانت ممن لا يجوز أن يوطأ ) لم يتحصن  
بوطئها .<sup>(٢)</sup>

فاما الزوجة فلا تكون محصنة بهذا الوطء في النقصان بالصفر والجنون والسرقة  
فإذا كملت بالبلوغ والعقل والحرية فهل تصير به محصنة أم لا على ما ذكرنا من  
الوجهين .<sup>(٣)</sup>

وقال أبو حنيفة :<sup>(٤)</sup> إذا كان أحدهما ناقصاً لم يحصنهما في الحال ولا في  
أي حال حتى يكون الكمال موجوداً " فيهما " <sup>(٦)</sup> حال الوطء <sup>(٧)</sup> وهذا خطأ  
لأن موجب الحصانة أن يختلف بها حد الزنى فيجب الرجم على المحصن والجلد  
على غير المحصن ولو " اختلف حالهما " <sup>(٨)</sup> وقت الزنى فكان أحدهما محصناً والآخر

- ( ١ ) ساقط من " ط " .
- ( ٢ ) قال في الروضة : ( ٨٦-٨٧ / ١٠ ) فهل يشترط كون الزنى الآخر كاملاً  
حينئذ فيه ثلاثة أقوال أظهرهما لا فلو كان أحدهما كاملاً دون الآخر  
صار الكامل محصناً لأنه حر مكلف وطئ في نكاح صحيح ، والثاني : نعم  
فلو كان أحدهما غير كامل لم يصير الكامل محصناً ، والثالث : أن كان  
نقص الناقص بالرق صار الكامل محصناً وإن كان بصفر أو جنون فلا وقال  
الامام الخلاف في صغيرة أو صغير لا يشتهيه الجنس الآخر فإن كان  
مراهاقاً حصل قطعاً " أهـ .
- ( ٣ ) أصبحهما عند الجمهور لا : كما تقدم صفحة ( ١٣٨٠ ) .
- ( ٤ ) تقدمت ترجمته صفحة ( ٥٥ ) .
- ( ٥ ) ط " ثاني " .
- ( ٦ ) ط " فيها " .
- ( ٧ ) انظر : المبسوط للسرخسي : ( ١٤٦ / ٥ ) .
- ( ٨ ) ص " اختلف حالهما " والحال لفظ يذكر ويؤنث ويوصف بالمؤنث والمذكر .  
انظر صفحة ( ) .
- ( \* ) ط لوجه / ١٩٥ .

غير محصن رجم المحصن وجلد غير المحصن ولم يكن لا اختلافهما تأثير في حصانة  
أحدهما دون الآخر .

كذلك اختلافهما في وقت الوطء في النكاح لا يمنع من أن يصير به أحدهما  
محصنا دون " الآخر " (١) .

وأما القسم الرابع وهو أن يكون الزوج ناقصا والزوجة كاملة ونقصان الزوج أن  
يكون صغيرا أو مجنوناً أو مملوكاً أو " يجمع " (٢) نقص الصغر والجنون والرق فيطأ زوجة  
كاملة بالبلوغ والعقل والحرية فقد صارت بوطئه محصنة إذا كان الصغير ممن " يطأ " (٣)  
مثله ، فإن كان مثله لا " يطأ " (٤) لم تحصن بوطئه . فاما الزوج فلا يكون محصنا فسي  
حال نقصه ، وهل يصير به محصنا بعد كماله أم لا على ما ذكرنا من الوجهين (٥)  
وعلى قول أبي حنيفة لا يتحصن به واحد منهما والله أعلم (بالصواب) (٦) .

- 
- |       |                                              |
|-------|----------------------------------------------|
| ( ١ ) | ط " الربع " .                                |
| ( ٢ ) | ط " يمنع " .                                 |
| ( ٣ ) | ص " يوطأ " .                                 |
| ( ٤ ) | ص " يوطأ " .                                 |
| ( ٥ ) | أصحهما عند الجمهور لا ، انظر صفحة ( ١٣٨٠ ) . |
| ( ٦ ) | ساقط من " ط " .                              |

\* مسألة \*

( قال الشافعي رضي الله عنه <sup>(١)</sup> ) فاما الخنثى اذا جعلناه رجلا تحصن ببوطء  
امراة ولا يتحصن لوطئه رجل ، ولو جعلناه امراة تحصن ببوطء رجل ولا يتحصن " لسو  
وطئ <sup>(٢)</sup> " امراة ولو كان على حال اشكاله لم يتحصن ببوطء رجل ولا ببوطء امراة ولا ببوطء  
رجل وامراة لأن نكاحه في حال اشكاله باطل والحصانة <sup>(٣)</sup> تثبت بالوطء فسي  
نكاح باطل . والله أعلم ( بالصواب ) <sup>(٤)</sup> .

( ١ ) ساقط من " ص " .

( ٢ ) ط " بوطء " .

( ٣ ) ساقط من " ط " .

( ٤ ) ساقط من " ط " .

تم تحقيق كتاب النكاح من الحاوى الكبير لأبى الحسن على بن محمد  
ابن حبيب الماوردى رحمه الله تعالى .

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه .

# الفهارس

\* الفهارس \*

المفحة

|      |                          |
|------|--------------------------|
| ١٣٨٦ | فهرس : الآيات القرآنية   |
| ١٣٩٨ | ، : الأحاديث النبوية     |
| ١٤١٣ | ، : الآثار               |
| ١٤٢٠ | ، : الأعلام              |
| ١٤٣٢ | ، : الكنى                |
| ١٤٣٤ | ، : من نسب الى أبيه      |
| ١٤٣٥ | ، : الأنساب والألقاب     |
| ١٤٣٧ | ، : النسب                |
| ١٤٣٩ | ، : الكلمات اللغوية      |
| ١٤٤٦ | ، : الأبيات الشعرية      |
| ١٤٤٧ | ، : كتب وردت في المخطوطة |
| ١٤٤٨ | ، : مراجع البحث والتحقيق |
| ١٤٧٨ | ، : موضوعات المخطوطة     |

فهرس  
الآيات القرآنية

## \* فهرس الآيات القرآنية مرتبا بترتيب السور \*

| الآية                                                                                                                                      | رقمها | الصفحة      |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------|-------------|
| ( سورة البقرة )                                                                                                                            |       |             |
| — ( ان ترك خيرا )                                                                                                                          | ١٨    | ٤٥٣         |
| — ( ولا تنكحوا ما نكح آبائكم )                                                                                                             | ٢٢    | ٨١٥         |
| — ( ولا تبashروهن وأنتم عاكفون في المساجد )                                                                                                | ١٨٧   | ٧٩٥         |
| — ( هن لباس لكم وأنتم لباس لهن )                                                                                                           | ١٨٧   | ١١٥٧        |
| — ( هن لباس لكم )                                                                                                                          | ١٨٧   |             |
| — ( ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم ، ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو أعجبكم ) | ٢٢١   | ٩٥٢         |
| — ( ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم )                                                                    | ٢٢١   | ٨٨٠         |
| — ( ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن )                                                                                                         | ٢٢١   | ٨٣١-٨٣٢-٨٣٣ |
|                                                                                                                                            |       | ١١٠٥-٩١٨    |
| — ( ولأمة مؤمنة خير من مشركة )                                                                                                             | ٢٢١   | ٨٨٧         |
| — ( ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض )                                                                               | ٢٢٢   | ١١٦٨        |
| — ( ولا تقربوهن حتى يطهرن )                                                                                                                | ٢٢٢   | ١١٣٢        |
| — ( فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله )                                                                                                  | ٢٢٢   | ١١٥٨        |
| — ( فأتوهن من حيث أمركم الله )                                                                                                             | ٢٢٢   | ١١٣٢        |
| — ( نساؤكم حرث لكم )                                                                                                                       | ٢٢٣   | ١١٦٨        |
| — ( ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف )                                                                                                         | ٢٢٨   | ١٢٦٩ (*)    |
| — ( حتى تنكح زوجا غيره )                                                                                                                   | ٢٣٢   | ١٢٢٨        |
| — ( فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن إذا تراضوا بينهم بالمعروف )                                                                               | ٢٣٢   | ٢٢٠-٢١٠     |

( \* ) هذا الحرف ( ت ) وضعته بعد رقم الصفحة للآيات القرآنية والأحاد يـ  
والآثار التي أتيت بها في قسم الدراسة أو التحقيق :

| الآية                                                                                              | رقبها | الصفحة          |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------|-------|-----------------|
| — ( فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن )                                                                 | ٢٣٢   | ٤٧٩             |
| — ( إذا تراضوا بينهم بالمعروف )                                                                    | ٢٣٢   | ٢٢٠-٢١١         |
| — ( والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا )                             | ٢٣٤   | ٨٨              |
| — ( فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن من معروف )                                                  | ٢٣٤   | ٢١٨-٢٣٥ ت       |
| — ( فيما فعلن في أنفسهن من معروف )                                                                 | ٢٣٤   | ٢٣٦             |
| — ( ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو أكننتم في أنفسكم )                              | ٢٣٥   | ٩٢٤             |
| — ( ولكن لا تواعدوهن سرا )                                                                         | ٢٣٥   | ٩٣٠             |
| — ( ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله )                                                  | ٢٣٥   | ٩٢٤             |
| — ( حتى يبلغ الكتاب أجله )                                                                         | ٢٣٥   | ٩٢٤             |
| — ( والذين يثوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهن متاعا إلى الحول )                               | ٢٤٠   | ٨٨              |
| — ( إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه )                                                        | ٢٨٢   | ٣٠٣ ت           |
| — ( فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان )                                                             | ٢٨٢   | ٣٠١-٣٠٣ ت       |
| ( سورة آل عمران )                                                                                  |       |                 |
| — ( ثلاثة أيام الا رمزا )                                                                          | ٤     | ٣٤ ت            |
| — ( وسيدا وحصورا )                                                                                 | ٣٩    | ١٩٠             |
| — ( كتتم خير أمة أخرجت للناس )                                                                     | ١١٠   | ١٨٠ ت           |
| — ( فيما رحمة من الله )                                                                            | ١٥٩   | ٢٤٧             |
| — ( وشاورهم في الأمر )                                                                             | ١٥٩   | ٢٨٨             |
| ( سورة النساء )                                                                                    |       |                 |
| — ( يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء ) | ٣٣    |                 |
| — ( وان خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع )                 | ٣     | ٤٠-٤١ ت         |
| — ( فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع )                                                | ٣     | ٦٥٢-٦٥١         |
| — ( فانكحوا ما طاب لكم من النساء )                                                                 | ٣     | ٢٩٤-١٨٣-٤٢-٣٣ ت |
|                                                                                                    |       | ٢٩٨-٤٦٠-٦٢٢-٦٦٥ |
|                                                                                                    |       | ١١٩٦-٨٨٦        |



| <u>الآية</u>                                           | <u>رقمها</u> | <u>الصفحة</u> |
|--------------------------------------------------------|--------------|---------------|
| — ( فانكحوا ما طاب لكم )                               | ٣            | ٦٦١           |
| — ( مشنى وثلاث ورباع )                                 | ٣            | ٦٥٩           |
| — ( فان خفتن ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم )    | ٣            | ٦٥٨-١٨٨-١٨٥ ت |
|                                                        |              | ٨٦٣-٦٦١       |
| — ( أو ما ملكت أيمانكم )                               | ٣            | ٧٨٢-٨٦٣-٦٥٨   |
| — ( وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح )             | ٥            |               |
| — ( يوصيكم الله في أولادكم )                           | ١٠           | ٨٢٤           |
| — ( ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء إلا ما قد سلف ) | ٢٢           | ٧٤٦           |
| — ( حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم        |              |               |
| وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت )                      | ٢٣           | ٧٤٦ ت         |
| — ( حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم )                       | ٢٣           | ٨٢٣           |
| — ( حرمت عليكم أمهاتكم )                               | ٢٣           | ٧٤٦           |
| — وأمهات نسائكم وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم    |              |               |
| اللاتي دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن               |              |               |
| فلا جناح عليكم وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم         |              |               |
| وأن تجمعوا بين الأختين إلا ما قد سلف )                 | ٢٣           | ٧٨١-٧٤٦       |
| — ( وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة )      | ٢٣           | ٧٤٦           |
| — ( وأمهات نسائكم وربائبكم اللاتي في حجوركم من         |              |               |
| نسائكم اللاتي دخلتم بهن )                              | ٢٣           | ٧٨٢           |
| — ( وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي         |              |               |
| دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح             |              |               |
| عليكم )                                                | ٢٣           | ٧٥٤           |
| — ( وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم )              | ٢٣           | ٧٨٤           |
| — ( من نسائكم اللاتي دخلتم بهن )                       | ٢٣           | ٧٩٤-٧٩١-٧٨٢   |
| — ( وأن تجمعوا بين الأختين إلا ما قد سلف )             | ٢٣           | ٧٥٥-٦٦٥       |
| — ( وأن تجمعوا بين الأختين )                           | ٢٣           | ٦٦٦           |
| — ( وأحل لكم ما وراء ذلكم )                            | ٢٤           | ٧٢٠           |
| — ( فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن )               | ٢٤           | ١٢١٥-١١٩٦     |
| — ( ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات   |              |               |
| فما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات )                 | ٢٥           | ٨٩٥-٨٩٤       |

| <u>الآية</u>                                                                                                                  | <u>رقمها</u> | <u>الصفحة</u>              |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------|----------------------------|
| — ( ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت أيمانكم )                                                       | ٢٥           | ٨٨٩-٨٨٢-٨٧٧<br>٩٠٥-٨٩٥-٨٩٣ |
| — ( فما ملكت أيمانكم )                                                                                                        | ٢٥           | ٩١٠                        |
| — ( ذلك لمن خشي العنت منكم وان تصبروا خيرا لكم والله غفور رحيم )                                                              | ٢٥           | ١٨٦-١٨١                    |
| — ( ذلك لمن خشي العنت منكم )                                                                                                  | ٢٥           | ٨٩٧-٨٨٤                    |
| — ( فانكحوهن باذن أهلهن )                                                                                                     | ٢٥           | ٨٨٤-٦٤٢-١٢١                |
| — ( ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء اللاتي لا تؤتونهن من وترفون أن تنكحوهن ) | ١٢٦          | ٥٢٢ ت ٢٧٨                  |
| — ( يا أيها الذين آمنوا اطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم )                                                         | ٥٩           | ٦٢                         |
| — ( كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين )                                                      | ١٣٥          | ٤٠٠                        |
| — ( ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا )                                                                               | ١٤٠          | ٤٩٠                        |
| — ( انا أوحينا إليك كما أوحينا الى نوح والنبيين من بعده )                                                                     | ١٦٣          | ٦٠                         |
| ( سورة المائدة )                                                                                                              |              |                            |
| — ( أوفوا بالعقود )                                                                                                           | ١            | ١١٩٣                       |
| — ( والمحصنات من الذين أتوا الكتاب من قبلكم اذا آتيتوهن أجورهن )                                                              | ٥            | ٨٣١                        |
| — ( والمحصنات من الذين أتوا الكتاب من قبلكم )                                                                                 | ٥            | ٨٣٢-٨٣٢-٨٣١                |
| — ( وطعام الذين أتوا الكتاب حل لكم )                                                                                          | ٥            | ٨٢٩                        |
| — ( فان جاؤك فاحكم بينهم أو اعرض عنهم وان تعرض عنهم فلن يضروك شيئا وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط )                              | ٤٢           | ١١١٢                       |
| — ( فان جاؤك فاحكم بينهم أو اعرض عنهم )                                                                                       | ٤٢           | ١١١٣                       |
| — ( انا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا )                                              | ٤٤           | ١١١٧                       |

| <u>الآية</u>                                        | <u>رقمها</u> | <u>الصفحة</u> |
|-----------------------------------------------------|--------------|---------------|
| — ( ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون )  | ٤٥           | ١١٧٧          |
| — ( وان احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم   |              |               |
| واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله )             | ٤٩           | ١١١٧          |
| — ( وان احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم ) | ٤٩           | ١١٢٠-١٣٧٦     |
| — ( وان احكم بينهم بما أنزل الله )                  | ٤٩           | ١١١٣          |
| — ( لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء   |              |               |
| بعض )                                               | ٥١           | ٨٣٠-٤٩٠       |
| — ( والله يعصمك من الناس )                          | ٧٠           | ١٧٩           |
| ( سورة الانعام )                                    |              |               |
| — ( تجعلونه قراطيس تبدونها وتخفون كثيرا )           | ٩١           | ١١١٧          |
| — ( وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا شياطين الانس والجن )   | ١١٢          | ١٧            |
| — ( وظنوا ظاهرا لا يرون )                           | ١٢٠          | ٤٩            |
| ( سورة الاعراف )                                    |              |               |
| — ( فهل وجدتم ما وعدكم ربكم حقا قالوا نعم )         | ٤٤           | ٦٢٨           |
| — ( أأستبرئكم قالوا بلى )                           | ١٧٢          | ٦٢٨           |
| ( سورة الأنفال )                                    |              |               |
| — ( ان تستغيثون ربكم فاستجاب لكم اني ممدكم بألف     |              |               |
| من الملائكة مردفين وما جعله الله الا بشرى لكم       |              |               |
| ولتطمئن قلوبكم به وما النصر الا من عند الله ان الله |              |               |
| عزیز حكيم )                                         | ٩-١٠         |               |
| — ( ان يوحى ربك الى الملائكة اني معكم فثبتوا الذين  |              |               |
| آمنا سألقى في قلوب الذين كفروا الرعب فاضربوا        |              |               |
| فوق الأعناق واضربوا منهم كل بنان )                  | ٢            |               |
| — ( قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف )   | ٣٩           | ١٠٩٤          |
| — ( يغفر لهم ما قد سلف )                            | ٣٩           | ١١٢٠-١٠٩٦     |
| — ( واعطوا انما غنمتم من شيء )                      | ٤١           | ١٧٨           |
| — ( والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض )          | ٧٢           | ٤٩٠           |
| — ( استجيبوا لله وللرسول اذا دعاكم لما يحييكم )     | ٧٤           | ٤٤٦           |

| <u>الآية</u>                                                                                                                            | <u>رقمها</u> | <u>الصفحة</u> |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------|---------------|
| ( سورة التوبة )                                                                                                                         |              |               |
| — ( لا يرقبون في مؤمن الا ولا ذمة )                                                                                                     | ١١           | ٤٩١           |
| — ( حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون )                                                                                                 | ٢٩           | ١١١٤          |
| — ( حتى يعطوا الجزية عن يد )                                                                                                            | ٢٩           | ٨٤٥-٨٢٩       |
| ( سورة هود )                                                                                                                            |              |               |
| — ( وانا لنراك فينا ضعيفا )                                                                                                             | ٩١           | ٣١٤           |
| ( سورة النحل )                                                                                                                          |              |               |
| — ( وانا بشر أحد هم بالانثى ظل وجهه مسود وهو كظيم يتوارى من القوم من سوء ما بشر به أيمسكه على هوام يدسه في التراب ألا ساء ما يحكمون )   | ٥٩-٥٨        | ٦ ت           |
| — ( فضل الله بعضكم على بعض في الرزق )                                                                                                   | ٧١           | ٤٥١           |
| — ( ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شيء ومن رزقناه منا رزقا حسنا فهو ينفق منه سرا وجهرا هل يستوون الحمد لله بل أكثرهم لا يعلمون ) | ٧٥           | ٤٤٨           |
| ( سورة مريم )                                                                                                                           |              |               |
| — ( واني خفت الموالي من ورائي )                                                                                                         | ٤            | ٢٣١           |
| ( سورة طه )                                                                                                                             |              |               |
| — ( فان له معيشة ضنكا )                                                                                                                 | ١٢٤          | ٤٥١           |
| ( سورة الأنبياء )                                                                                                                       |              |               |
| — ( ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث )                                                                                                     | ٢            | ١٧            |
| ( سورة الحج )                                                                                                                           |              |               |
| — ( وما جعل عليكم في الدين من حرج )                                                                                                     | ٧٨           | ٢٦٥           |
| — ( ملة أبيكم ابراهيم )                                                                                                                 | ٧٨           | ٣٣٣-٢٧٧       |
| ( سورة المؤمنون )                                                                                                                       |              |               |
| — ( والذين هم لفروجهم حافظون ، الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين )                                                    | ٦-٥          | ١١٩٨          |
| — ( والذين هم لفروجهم حافظون ، الا على أزواجهم )                                                                                        | ٦-٥          | ١١٧٥-١١٧٣     |
| — ( فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون )                                                                                              | ٧            | ١١٩٨-١١٧٥     |

| الآية                                                                                            | رقمها | الصفحة      |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------|-------|-------------|
| ( سورة النور )                                                                                   |       |             |
| — ( الزاني لا ينكح الا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين ) | ٣     | ٧١٩-٧١٨-٤٣٧ |
| — ( والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة )                        | ٤     | ٥٥٣         |
| — ( قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم )                                                | ٣٠    | ٢٠٥         |
| — ( وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن )                                                | ٣١    | ٢٠٥         |
| — ( ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها )                                                            | ٣١    | ١٩٨-١٩٥     |
| — ( ولا يضرعن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن )                                                 | ٣١    | ١٩٨         |
| — ( وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم )                                                   | ٣٢    | ٣١١-٣٠٩ ت   |
| — ( وأنكحوا الأيامى منكم )                                                                       | ٣٢    | ٩٠٥-٨١٥     |
| — ( أن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله )                                                         | ٣٢    | ٣٢٨-٣٢٧ ت   |
| — ( سورة الفرقان )                                                                               |       | ٦٤٦-٦٤٥-٣٢٥ |
| — ( وجعل لكم الليل لباسا )                                                                       | ٤٧    | ١١٧١        |
| — ( وهو الذي خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وصهرا )                                                | ٥٤    | ٣٦          |
| — ( وهو الذي خلق من الماء بشرا )                                                                 | ٥٤    | ٦٤٥         |
| ( سورة الشعراء )                                                                                 |       |             |
| — ( أتأتون الذكران من العالمين وتذرون ما خلق لكم ريكمن أزواجكم )                                 | ١٦٦   | ١١٧١-١١٥٢   |
| — ( وتقلبك في الساجدين )                                                                         | ٢١٩   | ٥٢          |
| ( سورة القصص )                                                                                   |       |             |
| — ( قررة عين لي ولك )                                                                            | ٩     | ١٠٩٤        |
| ( سورة الروم )                                                                                   |       |             |
| — ( ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا )                                                      | ٢١    | ٣٥          |
| — ( لتسكنوا اليها )                                                                              | ٢١    | ٣٥          |
| — ( وجعل بينكم مودة ورحمة )                                                                      | ٢١    | ٣٥          |
| — ( ضرب لكم مثلا من أنفسكم هل لكم مما ملكت أيما نكم من شركاء فيما رزقناكم فأنتم فيه سواء )       | ٢٨    | ٦٦٠         |

| <u>الآية</u>                                                                                                                                                                       | <u>رقمها</u> | <u>الصفحة</u> |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------|---------------|
| — ( هل لكم مما ملكت أيما نكم من شركاء فيما رزقناكم فانتم فيه سواء )                                                                                                                | ٢٨           | ٧٣٨           |
| ( سورة ألم السجدة )                                                                                                                                                                |              |               |
| — ( أقمنا كان مؤمنا كمن كان فاسقا لا يستوون )                                                                                                                                      | ١٨           | ٤٣٧           |
| ( سورة الأحزاب )                                                                                                                                                                   |              |               |
| — ( النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم )                                                                                                                                               | ٦            | ١١١-١١٣-١٣٨   |
| — ( وأزواجه أمهاتكم )                                                                                                                                                              | ٦            | ١١٤-١٤١       |
| — ( لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة )                                                                                                                                           | ٢١           | ٦٥٢           |
| — ( يا أيها النبي قل لأزواجك ان كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين أمتعن وأسرحن سراحا جميلا ، وان كنتن تردن الله ورسوله والدار الآخرة فان الله أعد للمحسنات منكن أجرا عظيما ) | ٢٨-٢٩        | ٦٥-٧٠         |
| — ( وأسرحن سراحا جميلا )                                                                                                                                                           | ٢٨           | ٧٤-١٢١        |
| — ( وان كنتن تردن الله ورسوله والدار الآخرة فان الله أعد للمحسنات منكن أجرا عظيما )                                                                                                | ٢٩           | ٨١            |
| — ( يانساء النبي من يأت منكن بفا حشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين )                                                                                                                | ٣٠           | ١٣٣           |
| — ( ومن يقنت منكن لله ورسوله )                                                                                                                                                     | ٣١           | ١٣٤           |
| — ( وتعمل صالحا نؤتيها أجرها مرتين وأعتدنا لهما رزقا كريما )                                                                                                                       | ٣١           | ١٣٤           |
| — ( وأعتدنا لهما رزقا كريما )                                                                                                                                                      | ٣١           | ١٣٥           |
| — ( يانساء النبي لستن كأحد من النساء ان اتقيتن )                                                                                                                                   | ٣٢           | ١٠٦-١١٥       |
| — ( فلا تخضعن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض )                                                                                                                                      | ٣٢           | ١٠٨           |
| — ( فيطمع الذي في قلبه مرض )                                                                                                                                                       | ٣٢           | ١٠٩           |
| — ( فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكمها )                                                                                                                                             | ٣٧           | ١٦٢-٦٢٢       |
| — ( ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين )                                                                                                                   | ٤٠           | ٦٠-١٧٩        |
| — ( يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن )                                                                                                          | ٤٩           | ٨١٥           |

| <u>الآية</u>                                                                                                                                                | <u>رقمها</u> | <u>الصفحة</u> |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------|---------------|
| — ( يا أيها النبي انا أحللنا لك أزواجك اللاتي أتيت أجورهن وما ملكت يمينك مما آفأ الله عليك وبنات عمك وبنات عماتك وبنات خالك وبنات خالاتك اللاتي هاجرن معك ) | ٥٠           | ١٤٢           |
| — ( يا أيها النبي انا أحللنا لك أزواجك اللاتي أتيت أجورهن وما ملكت يمينك مما آفأ الله عليك )                                                                | ٥٠           | ١٠٢-٨٦        |
| — ( وبنات عمك وبنات عماتك )                                                                                                                                 | ٥٠           | ٨٧            |
| — ( وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان أراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين )                                                                   | ٥٠           | ٦٠٦-٣٦١-٩٦-٩٤ |
| — ( وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي )                                                                                                                      | ٥٠           | ٦٠٧           |
| — ( خالصة لك من دون المؤمنين )                                                                                                                              | ٥٠           | ٦٠٨           |
| — ( ترجي من تشاء منهم وتؤي اليك من تشاء )                                                                                                                   | ٥١           | ١٥٠           |
| — ( ومن ابتغيت ممن عزلت فلا جناح عليك )                                                                                                                     | ٥١           | ١٥١           |
| — ( ذلك أدنى أن تقرأ عينهن ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن )                                                                                                | ٥١           | ١٥١           |
| — ( لا يحل لك النساء من بعد ولا أن تبدل بهن من أزواج ولو أعجبك حسنهن )                                                                                      | ٥٢           | ٧٩            |
| — ( لا يحل لك النساء من بعد )                                                                                                                               | ٥٢           | ٨٧-٨٥         |
| — ( وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله ولا أن تنكحوا أزواجه من بعده أبدا )                                                                                      | ٥٣           | ١١٥           |
| ( سورة سبأ )                                                                                                                                                |              |               |
| — ( وما أرسلناك الا كافة للناس بشيرا ونذيرا ولكن أكثر الناس لا يعلمون )                                                                                     | ٢٨           | ١٧٩-٦٠        |
| ( سورة فاطر )                                                                                                                                               |              |               |
| — ( أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع )                                                                                                                           | ١            | ٦٥٢           |
| ( سورة يس )                                                                                                                                                 |              |               |
| — ( وما علمناه الشعر وما ينبغي له )                                                                                                                         | ٦٩           | ١٧٢           |
| ( سورة الصافات )                                                                                                                                            |              |               |
| — ( ستجدني ان شاء الله من الصابرين )                                                                                                                        | ١٠٢          | ٦٤            |

| <u>الآية</u>                                  | <u>رقمها</u>                                 | <u>الصفحة</u>  |
|-----------------------------------------------|----------------------------------------------|----------------|
| ( سورة الفتح )                                |                                              |                |
| —                                             | ( وينصرك الله نصرا عزيزا )                   | ٣ ١٧٩          |
| —                                             | ( لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين )   | ٢٧ ٦٤          |
| ( سورة النجم )                                |                                              |                |
| —                                             | ( وما ينطق عن الهوى ، ان هو الا وحى يوحى )   | ٣-٢ ٧٧١        |
| ( سورة الرحمن )                               |                                              |                |
| —                                             | ( فيها فاكهة ونخل ورمان )                    | ٦٨ ٩٤          |
| ( سورة الحشر )                                |                                              |                |
| —                                             | ( لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة )        | ٢٠ ٤٣٦         |
| ( سورة المتحنة )                              |                                              |                |
| —                                             | ( عسى الله أن يجعل بينكم وبين الذين عاديتهم  |                |
| مودعة )                                       | ٧                                            | ١٦٠            |
| —                                             | ( ولا تمسكوا بعصم الكوافر )                  | ١٠ ٩٥٢-٨٣٦-٨٣٠ |
| —                                             | ( فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار |                |
| لا هن حل لهن ولا هم يحلون لهن )               | ١٠                                           | ٩٥٢            |
| ( سورة الطلاق )                               |                                              |                |
| —                                             | ( اذا طلقتموا النساء فطلقوهن لعدتهن )        | ١ ٧٣٦          |
| —                                             | ( فاذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن |                |
| بمعروف واشهدوا ذوى عدل منكم )                 | ٢                                            | ٣٠١ ت ٣٠٤      |
| —                                             | ( واشهدوا ذوى عدل منكم )                     | ٢ ٣٠١          |
| —                                             | ( وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن )       | ٤ ٧٣٣-٧٣١      |
| —                                             | ( واللائي يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم |                |
| فعدتهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن )           | ٤                                            | ٢٧١            |
| —                                             | ( أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن  |                |
| لتضييقوا عليهن وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن |                                              |                |
| حتى يضعن حملهن )                              | ٦                                            | ٧٣٣            |
| ( سورة الملك )                                |                                              |                |
| —                                             | ( ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير )        | ١٤ ٣           |



| <u>الآية</u> |                                                                         | <u>رقمها</u> | <u>الصفحة</u> |
|--------------|-------------------------------------------------------------------------|--------------|---------------|
|              | ( سورة الغاشية )                                                        |              |               |
| —            | ( وزرابي مبثوثة )                                                       | ١٦           | ت             |
|              | ( سورة الضحى )                                                          |              |               |
| —            | ( ووجدك عائلا فأغنى )                                                   |              | ٦٨ ت          |
|              | ( سورة البينة )                                                         |              |               |
| —            | ( لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين حتى تأتيهم البينة ) | ٤            | ٨٨٧           |
| —            | ( ان الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين فى نار جهنم )                  | ٦            | ٨٨٧           |
|              | ( سورة العاديات )                                                       |              |               |
| —            | ( ان الانسان لربه لكنود وانه على ذلك لشهيد )                            |              |               |
|              | ( وانه لحب الخير لشديد )                                                | ٧            | ٢٢١           |
| —            | ( وانه لحب الخير لشديد )                                                | ٧            | ٤٥٢           |
|              | ( سورة المسد )                                                          |              |               |
| —            | ( وامراته حمالة الحطب )                                                 | ٥            | ١٠٩٤          |

# فہرست الأحاديث النبوية

\* فهرس الأحاديث مرتبا على الألف الهجائية \*

| الحدِيث | ( حرف الألف )                                | الصفحة  |
|---------|----------------------------------------------|---------|
| —       | أئذ نوا له مرحبا بالطيب المطيب               | ٧٦٥ ت   |
| —       | أبدئي بالغلام                                | ١٣٠٤    |
| —       | أبنا العاص مؤمنان                            | ٤٦٤ ت   |
| —       | أتاني جبريل فأمرني أن آمر أصحابي             | ٨٥٣     |
| —       | أتاني جبريل فأمرني أن أضع هذه الآية          | ٨٨      |
| —       | أتاني جبريل فقال راجع حفصة                   | ٨٣ ت    |
| —       | أتزوجت يا زيد قال لا قال تزوج                | ٤٥٨     |
| —       | أتزوجت : قاله لعكاف بن وداعة                 | ٤٦      |
| —       | اتقوا الله في النساء                         | ١٠٩٣    |
| —       | أتيت النبي فقلت يا رسول الله أبا سلمة قد مات | ٩٢٥     |
| —       | أثبت أحد فما عليك الا                        | ١٣٠     |
| —       | اجتمع نساء النبي في مرضه                     | ٩٠ ت    |
| —       | اجتنبوا من النكاح أربعة                      | ١٢٤٧    |
| —       | أحبوا المساكين فاني سمعت رسول الله يقول      | ٦٩      |
| —       | اختر منهن أربعة                              | ٩٦٠     |
| —       | اد رؤا الحدود بالشبهات                       | ٢٥٦     |
| —       | ادوا العلائق قليل وما العلائق                | ٤٦٦     |
| —       | ادفعوه الى أم حبيبة فانها اقربهم رحما        | ١٦١     |
| —       | إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعاود          | ١١٤٧    |
| —       | إذا أراد أحدكم خطبة امرأة فليُنظر            | ٢٠٠     |
| —       | إذا أراد أحدكم خطبة امرأة فليُولج بصره       | ١٩٧     |
| —       | إذا تزوج امرأة ثم طلقها قبل أن يدخل بها      | ٧٨٧-٧٨٦ |
| —       | إذا جامعته ثم أردت المعاودة                  | ١١٤٧    |
| —       | إذا حللت فلا تستبقيني بنفسك                  | ٩٢٧     |
| —       | إذا حللت فآذني                               | ٩٢٨-٩٢٧ |
| —       | إذا خطب أحدكم امرأة فان استطاع أن ينظر       | ٢٠٥     |
| —       | إذا سمعتم به في واد فلا تقدموا عليه          | ١٢٥٩    |
| —       | إذا قذف الله في قلب أحدكم خطبة امرأة         | ٢٠١     |

| الحدِيث                                              | الصفحة    |
|------------------------------------------------------|-----------|
| — اذا نكح الرجل امرأة ثم طلقها                       | ٧٨٦       |
| — اذا نكح الوليان فالأول أحق                         | ٥٠٨       |
| — ان هب فانظر اليها فانه أخرى أن يؤدم بينكما         | ٢٠٣       |
| — أرضيت من نفسك بهاتين النعلين                       | ٤٦٩       |
| — أزواجي في الدنيا أزواجي في الآخرة                  | ١٢١       |
| — استأمرى أبويك                                      | ٧٧        |
| — استأمرؤ النساء في أبضاعهن                          | ٢٧٤       |
| — استحيوا من الله ان الله لا يستحي من الحق           | ١١٦٠      |
| — استمتع بامته ريحانة                                | ١٤٢ ت     |
| — استمتع بأمتين بملك يمينه                           | ٩١٥       |
| — استمتعوا من هؤلاء النساء                           | ١٢٠٠-١١٩٩ |
| — استوصوا بأصحابي خيرا                               | ١٢٩٩      |
| — أسرعن لحوقا بي أطولكن يدا                          | ١٥٥ ت     |
| — اشهدوا بالله على رسول الله لسمعته يقول انما المجوس | ٨٤٤       |
| — الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد              | ١٢٩٩      |
| — أصدى كلمة قالها لبيد                               | ١٧٣       |
| — اطلبوا الفنى في هذه الآية                          | ٣٩        |
| — اطلعت في أهل الجنة فرأيت أكثر أهلها بلها           | ١٢٥٣-١٢٥٢ |
| — اظهروا النكاح واضربوا عليه بالفريال                | ٢٩٦ ت     |
| — اعطيت خمسا لم يعطهن نبي قبلى                       | ٩١        |
| — اعنوا النكاح واضربوا عليه بالدف                    | ٢٩٥       |
| — أفضل نساء أهل الجنة خديجة                          | ١٠٧ ت     |
| — اقبل الحد يقة وطلقها                               | ٦         |
| — أقضي كتابك وأتزوجك                                 | ١٥٣ ت     |
| — أقيموا صفوفكم وتراصوا                              | ١٨٠ ت     |
| — الا سلام يجب ما قبله                               | ١١٢٤      |
| — الا سلام يعملو ولا يعلى                            | ١١٠٦      |
| — الأئمة من قريش                                     | ٤٤٠       |
| — الأمراء من قريش                                    | ٤٤١ ت     |
| — ألا أخبركم بالتيس المستعار                         | ١٢٢٣      |

| الصفحة  | الحد يث                               |
|---------|---------------------------------------|
| ٣٧١ ت   | — الا ان الله أعطى كل ذى حق حقه       |
| ١٦٧     | — الا تستحين تتزوجين قاتل أبيك        |
| ١٥٩     | — الا أدلك على من هو خير لها من عثمان |
| ٢٩٥     | — ألا أنكحك آمنه بنت ربيعة            |
| ٦٤٥     | — الحمد لله نحمده ونستغفره            |
| ٢٦١     | — العهد الذى بيننا وبينهم الصلاة      |
| ١٢٠ ت   | — اللهم أعز الاسلام بعمر بن الخطاب    |
| ٨٠٦     | — اللهم بارك فى بيعه                  |
| ٤٤٨     | — المؤمنون تكافأ دماءهم               |
| ٩١٦     | — الم يعتق رسول الله صفية بنت حيي     |
| ٤٢٠     | — الولاء لحمه كلحمه النسب             |
| ١٢٩٧    | — الولاء لمن ولي النعمة               |
| ٦٩٠     | — الولد للفراش                        |
| ٤٠١     | — الولد مبخلة مخزنة                   |
| ١٣١ ت   | — أما ترضى أن تكون منى بمنزلة هارون   |
| ١٢١ ت   | — أما ترضين أن تكوني زوجتى            |
| ١٩٩-١٩٨ | — أما علمت أن المرأة اذا حاضت         |
| ٢٨٩-٢٨٨ | — أمروا النساء فى بناتهن              |
| ١٣٧٧    | — أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا      |
| ١٢٠٧    | — أمرنا رسول الله بالمتعة عام الفتح   |
| ٦٥٥     | — أمسك أربعاً وفارق سائرهن            |
| ٦٥٥     | — امسك أربعاً وفارق واحدة             |
| ٩٥٩     | — أمسك أيتهما شئت                     |
| ٩٤٠     | — أما أبوجهم فأخاف عليك قسقاسته       |
| ١٦١     | — أما أنت يا زيد فمولاي               |
| ١١٧٣    | — أمن دبرها فى قبلها فنعم             |
| ١٨٠     | — أنا أول من تنشق عنه الأرض           |
| ٤٣٦     | — أنا برئ من كل مسلم مع مشرك          |
| ١٨٠     | — أنا سيد ولد آدم ولا فخر             |
| ٦٨٤     | — أنت ومالك لأبيك                     |
| ١٣٠٢    | — ان شئت أن تستقرى تحت هذا العبد      |

| الصفحة    | الحدِيث                                             |
|-----------|-----------------------------------------------------|
| ١٣٦١      | — ان قريك فلا خيار لك                               |
| ٤٦١       | — انكحى أسامة                                       |
| ١١٤١      | — ان وطئها العراك                                   |
| ٩٦٥       | — ان أبا سفيان وحكيم بن حزام أسلما                  |
| ٧         | — ان أباها زوجها وهي ثيب                            |
| ٢١٩       | — ان أبي ونعم الأب                                  |
| ٤٥٣       | — ان احساب أهل الدنيا هذا المال                     |
| ١٢٩٠      | — ان بريرة اعتقت فخيرها رسول الله                   |
| ٢١        | — ان جبريل جاء بصورتها في خرقة                      |
| ٤٧        | — ان جماعة من أصحاب رسول الله عزموا على جب أنفسهم   |
| ٢٨١-٢٣٩   | — ان خنساء بنت خدام زوجها أبوها وهي كارهة           |
| ١١٥٦      | — ان رجلا أتى امرأة في دبرها فوجد في ذلك            |
| ٢٧٣       | — ان رجلا زوج ابنته وهي بكر                         |
| ١١٦٥      | — ان رجلا سأل النبي عن اتیان النساء في أديارهن      |
| ١٩٣       | — ان الرجل ليرفع بدعاء ولده من بعده                 |
| ٦٤٣       | — ان رجلا من بنى سليم خطب من رسول الله              |
|           | — ان رسول الله بعث أبا عبيدة الى البحرين            |
| ١٤٩       | — ان رسول الله بعث الى النساء - في مرضه -           |
| ١٢٠٢      | — ان رسول الله أباح المتعة                          |
| ١٦٠       | — ان رسول الله استعمل أبا سفيان على بعض اليمن       |
| ١٢٣٥      | — ان رسول الله تزوجها وهو حلال                      |
| ١٢٩٨      | — ان رسول الله خيرها وكان زوجها مملوكا              |
| ٩٠        | — ان رسول الله أطعم من سهم خير                      |
| ١١٤٩-١١٤٨ | — ان رسول الله طاف على نساءه بغسل واحد              |
| ٤٧        | — ان الرهبانية لم تكتب علينا                        |
| ١٢٩٣      | — ان زوج بريرة كان عبدا                             |
| ١٠٣-١٤٩ ت | — ان سودة وهبت يومها لعائشة                         |
| ٧٦٥ ت     | — ان عمارا تقتله الفئة الباغية                      |
| ٧٦٥ ت     | — ان عمارا مليئى ايمانا                             |
| ٧٢٧       | — ان العجلاني أخبر رسول الله انه وجد مع امرأته رجلا |

| الصفحة    | الحديث                                          |
|-----------|-------------------------------------------------|
| ١٧١       | — انه اذا لبس لامة سلاحه                        |
| ١٨٠       | — انه أول من يقرع باب الجنة                     |
| ١٣٠٣      | — انه كان زوجها عبدا فخيرها                     |
| ١٠٠       | — انها كانت ممن وهبت نفسها للنبي - ام شريك-     |
| ١٣٧٥-١٣٧٤ | — انها لا تحصنك                                 |
| ١٧٥       | — ان هذه الصدقات انما هي أوساخ                  |
| ١٧٦       | — اني لست مثلكم اني اظل عند ربي يطعمني          |
| ١٥٩       | — اني لسفيه حين حثوت التراب علي رأسي            |
| ١١٦٤      | — ان اليهود كانت تقول من اتى امرأته             |
| ١٢٠ ت     | — ايها يابن الخطاب والذي نفسي بيده              |
| ٤٣٨       | — اياكم وخضراء الدمن                            |
| ٣٤٦       | — ايا عبد نكح بغير اذن مواليه                   |
| ٥١٤       | — ايا امرأة زوجها وليها                         |
| ٢٢٥       | — ايا امرأة نكحت بغير اذن وليها                 |
| ٢٤٣       | — ايا امرأة لم ينحكها وليها                     |
| ٢١٨       | — الأيم أحق بنفسها من وليها (حرف الباء)         |
| ٦١        | — بعثت الى الأحمر والأسود                       |
| ٤٨٢-٤٨١   | — بعث رسول الله عمرو بن أمية الضمري الى النجاشي |
| ٧٥٦       | — بعثني رسول الله الى رجل تزوج امرأة أبيه       |
| ٢٠٩       | — البغي من نكحت بغير ولي                        |
| ٢٦١ ت     | — بكروا بالصلاة في يوم الغيم                    |
| ٢٦١ ت     | — بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة        |
| ١٧٨       | — بين رجل من المسلمين يشدد في أثر               |
|           | ( حرف التاء )                                   |
| ٤٣١       | — تخيروا لنطفكم وأنكحوا الأكفاء                 |
| ١٠٣ ت     | — تزوج رسول الله خمس عشرة ود خل منهن            |
| ٩١٥ ت     | — تزوج رسول الله مارية بنت شمعون                |
| ١٦٦       | — تزوج رسول الله امرأة من بنى عامر              |
| ١٢٣       | — تزوج قتيلة أخت الأشعث                         |
| ١٤٥       | — تزوج ميمونة محرما                             |
| ١٤٥       | — تزوج ميمونة وهو حلال                          |

الحدِيثالصفحة

— تزوجني لست سنين ١٥٨

— تزوجوا النساء فانهن يأتينكم بالمال ٣٩

— توفي رسول الله وعنده تسع نسوة ١٠٣

— توفي عثمان بن مظعون وترك ٢٦٨

— تناكحوا تكثروا ٤٤

— تنكح المرأة لأربع لمالها وحسبها ٤٣٣

( حرف الشاء )

— ثلاثة حق على الله عونهم ٣ ٩

— ثلاثة لا تؤخر الصلاة اذا أتت ٤٣٢

— ثلاث هن علي فريضة ولكم تطوع ١٦٩

— الشيب أحق بنفسها من وليها ٢٣٧

( حرف الجيم )

— جاءت امرأة رفاة الى النبي صلى الله عليه وسلم ١١٧٦

— جاء رجل الى النبي ليبياعه فمد يدا جذماء ١٢٥٤

— جاء رجل الى النبي فقال ان امرأتى لا تريد لا مس ٧٢٥-٧٢٤

— جئت الى النبي فقلت يا رسول الله أنكح عناقا ٧٢٣-٧٢٣

— جمع رسول الله بين احدى عشرة ١٠٢

( حرف الحاء )

— حبيب الى من دنياكم النساء والطيب ١٠٤

— حتى اللقمة ترفعها في في امرأتك ٤

— حجوا تستغنوا وسافروا تصحوا ٤٤ ت

— حرم المتعة النكاح والطلاق والعدة ١٢٠٤

( حرف الخاء )

— خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا ١٣٧٣

— خرجت من نكاح ولم أخرج من سفاح ٥١ ت

— خشيت سودة أن يطلقها النبي صلى الله عليه وسلم ٨٤-١٥٠ ح ٢٠٠ ت

— خطبني رسول الله فاعتد رت اليه فعذرني ٩٢

— خطبني رسول الله فقلت ليس أحد من أوليائي ١٣٩

— خلقت المرأة من الرجل فهمها في الرجل ٣٤



| <u>الحدِيث</u>                                  | <u>الصفحة</u> |
|-------------------------------------------------|---------------|
| — خياركم بعد المأتين كل خفيف حاذ                | ١٨٦           |
| — خير أمتي الذين لم يوسع عليهم                  | ٤٥٤           |
| — خير نساءها مريم                               | ١٥٦-١٠٧       |
| — خير الناس فقير يعطى جهده                      | ٤٥٤ ت         |
| — خير الناس مؤمن مزهد                           | ٤٥٤           |
| — خير رسول الله بريرة وكان زوجها عبدا           | ١٢٩٤          |
| — دخل بها ثم رآها تطلع فطلقها                   | ١٦٦           |
| — دخل بها ومكثت عنده ماشاء الله                 | ١٦٦           |
| — دعوا الحسناء العاقر                           | ٤٤            |
| ( <u>حرف السراء</u> )                           |               |
| — رأيت يد طلحة شلاء وقى بها النبي               | ١١٢ ت         |
| — رخص لنا رسول الله عام أوطاس في المتعة         | ١٢٠٧          |
| — رد رسول الله بنته زينب على أبي العاص          | ٩٥٣           |
| — رد النبي نكاح امرأة وجد بكشحها بياضا          |               |
| ( <u>حرف الزاي</u> )                            |               |
| — زوجت أختا لي من رجل فطلقها                    | ٢١٢           |
| — زوجتكها بما معكم من القرآن                    | ٦١٣           |
| — زوجني خالي قدامة بن مظعون بابنته أخيه         | ٢٦٧           |
| ( <u>حرف السين</u> )                            |               |
| — سألت ربي عز وجل أن لا أزوج أحدا من أمتي       | ١٢١ ت         |
| — سئل عن اتیان النساء في أذرباهن فقال           | ١١٦٣          |
| — سبعة لا ينظر الله اليهم                       | ١١٧٥          |
| — سبع يجزى العبد أجرهن بعد موته                 | ١٩٣           |
| — سمعت رسول الله يدعونا الى السحور في شهر رمضان | ٤٦١           |
| — سمعت النبي وأنا أدعوا فقال اللهم              | ٨٣٥           |
| — سمعنا رسول الله يحل المتعة وسمعنا عمر ينهى    | ١٢١٨          |
| — سنوا بهم سنة أهل الكتاب                       | ٨٤٤           |
| ( <u>حرف الشين</u> )                            |               |
| — الشياع حرام                                   | ٩٣٤ ت         |

( حرف الصاد )

- صبرا آل ياسر موعدكم الجنة ٧٦٥ ت
- الصبر على النساء خير من الصبر عنهن ١٨٧
- صليت خلفك الليلة ٨٤ ت

( حرف الضاد )

- ضعي ثيابك والحقى بأهلك ١٦٨

( حرف الطاء )

- طلاق الأمة اثنتان وعدتها حيضتان ٢٣٧

( حرف العين )

- عرض علي ربي ليجعل بطحاء مكة ذهابا ٦٩ ت

( حرف الفاء )

- فاطمة بضعة مني ٤٠٠
- فرض علي الوتر ولم يفرض عليكم ١٦٩
- فرض علي السواك ولم يفرض عليكم ١٦٩
- فرضت علي الاضحية ولم تفرض عليكم ١٦٩
- فروا من المجذوم فراركم من الأسد ٥٥٦
- فصل ما بين الحلال والحرام الدف ٩٦ ٢

( حرف القاف )

- قبل عثمان بن مظعون وهو ميت ٢٦٧ ت
- قدموا قريشا ولا تقدموها ٤٤٠
- قد ملكتها بما معك من القرآن ٦١١
- قد ملكت بضعك فاخترى ١٢٩٦
- قصة زواجه من جويرة ١٦٤
- قصة اسلام صفوان بن أمية ٩٧١
- قصة اسلام عكرمة بن أبي جعل ٩٧٢
- قهي باليمين مع الشاهد ٢٢٩
- قلبي انا لله وانا اليه راجعون اللهم ٩٢٥

الصفحةالحديث

## ( حرف الكاف )

- كان اذا خطب اليه احدى بناته دنا ٢٩٠
- كان رسول الله اذا حضت يأمرني ١١٣٤
- كان رسول الله اذا أتني بطعام وبعث بفضله ١٧٥ ت
- كان رسول الله يدور على نساءه ١٠٢ ت
- كان رسول الله يمثل بقول طرفة ١٧٣
- كان زوج بريرة عبدا يقال له مغيث ١٣٠١
- كان في بريرة ثلاث سنين ١٢٩٠
- كان في وفد ثقيف رجل مجذوم ١٢٥٥
- كان للنبي سهم يدعى الصفي ١٧٦ ت
- كان النبي لا يصلح الضحى الا أن يجيء ١٧٠
- كان النبي يتعمد من خمس ٣٧
- كان النبي يعودني وانا مريض ٠٠٤ ت
- كان يقسم بين نساءه ويقول ١٤٨
- كان يقسم لثمان ١٠٣
- كانت احدا اذا كانت حائضا ١١٣٤
- كانت جويرية ملك رسول الله فاعتقها ٩١٧-١٦٣
- كتب الى قيصر والروم كتابا قال فيه ٥٣٨
- كخ كخ ارم بها اما علمت انها ١٧٥ ت
- كل أمرني بال لا يبدأ فيه بحمد الله ٦٤٠
- كل سبب ونسب ينقطع الا ١٢٢
- كل مولود يولد على الفطرة ١١٠٤
- كل نكاح لم يحضره أربعة فهو سفاح ٢٣٣-١٣٨
- كلوا منه الأسود فانه أيطب ٢٠٣
- كمل من الرجال كثير ولم يكمل من النساء الا ١٠٧ ت
- كنت أغار على اللاتي وهبن أنفسهن ٩٨ ت
- كنت من أريدها أقول لها اقبلي ٩٥٨

## ( حرف اللام )

- لأعطين الراية غدا رجلا ١٣١ ت
- لعن الله المحلل والمحلل له ١٢٢٢

| <u>الصفحة</u> | <u>الحديث</u>                           |
|---------------|-----------------------------------------|
| ١١٢٥          | لعن الله الناكح يده —                   |
| ١٢٤٥          | لقد عذت بمعظم الحقي بأهلك —             |
| ١٠٧ ت         | لقد فضلت خديجة على نساء أمتي —          |
| ١٣٠٨          | لك الخيار ما لم يصيبك —                 |
| ٨٠ ت          | لكم هجرتان : قالها لأسماء بنت عميس —    |
| ت             | لم يكن عند رسول الله امرأة وهبت نفسها — |
| ٥١            | لم يلتق أبواي في سفاح —                 |
| ٨٣ ت          | لما تأييت حفصة ذكرها عمر لأبي بكر —     |
| ١٦٥ ت         | لما سبى ریحانة عرض عليها الاسلام —      |
| ٤٤٢           | لما قسم رسول الله سهم نوى القرى —       |
| ١١٢ ت         | لما كان يوم أحد انهزم الناس —           |
| ٧١            | لما نزل عليه التخيير بدأ بعائشة —       |
| ١٦٥           | لورضيك الله لي لا مسكتك —               |
| ١٣٠ ت         | لو كان لنا ثلاثة لزوجناك —              |
| ٤٤٧           | لو كان الدين معلقا بالثريا لتناوله —    |
| ١١٨           | ليس للولي مع الشيب أمر —                |
|               | ( حرف الميم )                           |
| ١٣٠ ت         | ما زوجت عثمان الا بوحى —                |
| ٩٠-٨٢         | مامات رسول الله حتى أحل له النساء —     |
| ١٨١           | ما من أحد يسلم علي الا رد الله روحي —   |
| ١١٣           | ما من مؤمن الا أنا أولى الناس به —      |
| ١٧٩           | مثلثي ومثل الأنبياء —                   |
| ١٢٤ ب         | مرحبا بالراكب المهاجر —                 |
| ١٨٧           | مسكين مسكين رجل لا امرأة له —           |
| ١٢٦٢          | ملعون من أتى امرأة في دبرها —           |
| ١١٩٣          | ملكك نفسك فاخترى —                      |
| ٤٥            | من أحب فطرتي فليستن بسنتي —             |
| ٩٤٣ ت         | من أحدث في أمرنا ما ليس منه —           |
| ٩٤٣           | من أدخل في ديننا ما ليس منه —           |
| ١٣٧٤-٨٥٥      | من أشرك بالله فليس بمحصن —              |

الصفحةالحدِيث

- من ترك الصلاة فقد كفر ٢٦١
- من تشبهه بقوم فهو منهم ٩٢٠ ت
- من سره أن ينظر الى عتيق من النار ١١٩
- من عمل ما ليس عليه أمرنا ٩٤٤
- من كان يؤمن بالله واليوم الآخر ٣٤
- من كثر سواد قوم فهو منهم ٩٢٠
- من كشف خمار امرأة حرمت عليه أمها :
- من هذا أكله الأسود ١٦٥

( حرف النون )

- نزلت هذه الآية فأراد النبي أن يتزوجني فهي عني ٩٢
- نزل رسول الله في قبر زينب وهو مهموم ١٢٨
- نزل على جبريل فقال لي قلبت مشارق الأرض ٤٤١
- نصرت بالرعب ١٧٩
- النكاح من سنتي فمن لم يعمل بسنتي ٤٥
- نهى أن يبيع حاضر لباد ٩٤٤
- نهى رسول الله عن الشغار ١١٨٦-١١٨٥
- نهى رسول الله عن الأئمة ٣٧
- نهى رسول الله عن لحوم الحمر الأهلية ١٢٠٣-١٢٠٢
- نهى عن مهر البغي ٦٨٨
- نهى عن المتعة ١٢٠١

( حرف الواو )

- وكان رسول الله ابا رافع في تزويج ميمونة ٤٨٣
- ولدت من نكاح لا من سفاح ٥٠
- والله انك كريم فداك أبي وامى ١٦٠ ت

( حرف الهاء )

- هل ترون قبلتي ها هنا ١٨٠
- هلا قتلتموه فقالوا هلا أموات الينا ١٧٤
- هم بطلاق سودة فقالت ١٤٩

| الصفحة    | الحديث                                     |
|-----------|--------------------------------------------|
| ١١٦٢      | — لا بأس اذا كان في صمام واحد              |
| ٢٩٨       | — لا بد في النكاح من أربعة                 |
| ١١٥٩      | — لا تأتوا النساء في أستاههن               |
| ٨٦٢       | — لا تحل المرأة بيتا ولا تخرج من بيت زوجها |
| ٧٢٢       | — لا تخبر نساءك اني اخترتك                 |
| ٣         | — لا تزال طائفة من أمتي قائمة              |
| ٧٢٨       | — لا تزنوا فتزني نساؤكم                    |
| ١٢٥٢      | — لا تسترضعوا الحمقاء                      |
| ٧٣١       | — لا تسق بماءك زرع غيرك                    |
| ٨٦٣       | — لا تمنعن اماء الله مساجد الله            |
| ٨٨٩       | — لا تنكح الأمة على الحرة                  |
| ٥٩٥-٢٣٢   | — لا تنكح المرأة المرأة                    |
| ٧٧٢       | — لا تنكح المرأة على عمتها                 |
| ٤٣٠       | — لا تنكحوا النساء الا الاكفاء             |
| ٧٣١       | — لا توطأ حامل حتى تحيض                    |
| ١٢٣٢-١١٧٦ | — لا حتى تذوق عسيلته ويذوق                 |
| ١١٨٥      | — لا جلب وجنب                              |
| ٤٧        | — لا زمام ولا خزام ولا رهبانية             |
| ١١٨٧      | — لا شعار في الاسلام                       |
| ٤٦٧       | — لا ضرر ولا ضرار                          |
| ١٢٥٧      | — لا عدوى ولا طيرة                         |
| ٢٢٣-٢٢٢   | — لا نكاح الا بولي                         |
| ٢٢٣       | — لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل              |
| ٩١١       | — لا يجري على عربي صفار                    |
| ٧٧٢       | — لا يجمع بين المرأة وعمتها                |
| ٧٢٠       | — لا يحرم الحرام الحلال                    |
| ٩٣٧       | — لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه              |
| ٨٥٥       | — لا يرث المسلم الكافر                     |
| ١٢٣٢      | — لا يزوج المحرم ولا يتزوج                 |
| ٤٣٧       | — لا يفرك مؤمن مؤمنة                       |

الصفحةالحدِيث

|       |                                                  |
|-------|--------------------------------------------------|
| ٧٩٠   | — لا ينظر الله الى رجل نظر الى فرج امرأة وابنتها |
| ١٢٣٠  | — لا ينكح المحرم ولا ينكح                        |
| ١٢٥٨  | — لا يورد ممرض على مصح                           |
| ١٨٦   | — يأتي على الناس زمان يكون خيار أمتي             |
| ٩١٦   | — يا رسول الله أنا جويرة بنت الحارث              |
| ٧٢٦   | — يا رسول الله ان امرأتي ولدت غلاما              |
| ١١٦   | — يا رسول الله انا كنا نرى سالما ولدا            |
| ١١٧٣  | — يا رسول الله انا نصيب السبايا ونحب             |
| ٥٤٥   | — يا رسول الله اني زوجت عدي                      |
| ١١٤٨  | — يا رسول الله أيرقد أحدنا وهو جنب               |
|       | — يا رسول الله قد وهبت نفسي                      |
| ٧٣٨   | — يا رسول الله كم طلاق العبد                     |
| ٧٨٧   | — يا رسول الله ما بالنا نرق على أولادنا          |
| ١٨٠ ت | — يا عائشة ان عيني تنام ولا ينام قلبي            |
| ١٩٨   | — يا علي لا تتبع النظرة النظرة                   |
| ٤٣    | — يا معشر الشباب من استطاع منكم                  |
| ٧٥١   | — يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب                |
| ١١٣٣  | — يستمتع من الحائض بما فوق الازار                |
| ٧٣٨   | — يطلق العبد تطليقتين                            |
| ١٣٦١  | — يورث من حيث يبول                               |

# فهرست آثار



## \* فهرس الآثار مرتبا على الأحرف الهجائية \*

| الصفحة  | من روى عنه الأثر      | ( أ ) | الأثر                                     |
|---------|-----------------------|-------|-------------------------------------------|
| ٧١٣     | ابن عباس              | —     | أجاز لعكرمة أن يتسرى :                    |
| ١٣٢٦    | عمر بن الخطاب         | —     | أجل العنين سنة :                          |
| ٧٦٢ ت   | عثمان بن عفان         | —     | أحلتها آية وحرمتها آية :                  |
| ٢٢٤     | ابن عباس              | —     | أدنى ما يكون في النكاح أربعة :            |
| ١١٣٥    | عمر بن الخطاب         | —     | إذا توفى الحجرين فلا بأس :                |
| ٧٢١     | أبو بكر الصديق        | —     | إذا زنى رجل بامرأة فلا يحرم عليه نكاحها : |
| ١٢٤٢    | أبو الشعثاء           | —     | أربع لا يجزن في النكاح إلا أن يسمى :      |
|         |                       | —     | اصبرى فلو شاء الله أن يبتليك بأكثر من     |
| ١٣٢٨    | علي بن أبي طالب       | —     | هذا الفعل :                               |
| ٢٩ ت    | عمر بن الخطاب         | —     | اطلبوا الفضل في الباء :                   |
| ٢٥٨     | عثمان بن عفان         | —     | اقرار جاهل بتحريمه :                      |
| ١٢٢٦    | عمر بن الخطاب         | —     | الحمد لله الذى كساك ياذا الرقعتين حلة :   |
| ١٢٠٩    | عروة بن الزبير        | —     | المتعة هي الزنى الصريح :                  |
| ٢٢٩     | عبد الرحمن بن أبي بكر | —     | أمثلي يفتات عليه في بناته وأمضى النكاح :  |
| ٥١٣ ت   | معاوية                | —     | امرأة قد جامعها زوجها دعوها :             |
| ٤٠٠     | ابن عباس              | —     | أمروا أن يقولوا الحق ولو على أنفسهم :     |
|         |                       | —     | أما ما يحل للرجل من امرأته وهي حائض       |
| ١١٣٥    | عمر بن الخطاب         | —     | فكل ما فوق الأزار :                       |
| ٥٢      | عبد الله والد الرسول  | —     | أما الحرام فالمعات دونه :                 |
| ٨٤٦     | علي بن أبي طالب       | —     | أنا أعلم الناس بالمجوس :                  |
| ٧٢٢-٧٢١ | عبد الله بن عمر       | —     | إن أتت بولد له أصبع زائدة جلدتك :         |
|         |                       | —     | أنت رجل أعجمي إنما قال ابن عمر من         |
| ١١٦٨    | الحسن بن عثمان        | —     | دبرها في قلبها :                          |
| ١١٩     | عمر بن الخطاب         | —     | أنت سيدنا وخيرنا :                        |
| ٦٣٨     | عبد الله بن عمر       | —     | انكحك على ما امر الله :                   |
|         |                       | —     | إن أبا الدرداء من الفقهاء الذين يشفون     |
| ٢٠٠     | معاوية                | —     | من الداء :                                |
| ١٣٠٦    |                       | —     | إن أمرك بيدك ما لم يمسه                   |

| الأثر | من روى عنه الأثر                          | الصفحة |
|-------|-------------------------------------------|--------|
| —     | ان طلحة تزوج نصرانية :                    | ٨٣٣    |
| —     | ان الرجل اذا تزوج امرأة فطلقها ولا ابنة   |        |
| ٨٠٩   | طائوس                                     |        |
| —     | ان العبد يتسرى :                          | ٧١٢    |
| —     | ان عليا أمر قنبرا ويرفأ ان يعد أضلاع      |        |
| ١٢٦٥  | علي بن أبي طالب                           |        |
| —     | ان عليا زوج بنته أم كلثوم ولم يشهد :      | ٢٩٥    |
| —     | ان عمر فرق بين محرمين تزوجا :             | ١٢٣٣   |
| —     | انك لا طلاق لك فارجعها :                  | ٧١٤    |
| —     | ان من أملك شباب قریش لنفسه عن الدنيا      |        |
| —     | لعبد الله بن عمر :                        | ٢١٢    |
| —     | ان امرأة ذات وليين زوجها فقضى             |        |
| —     | علي بالنكاح للأول منهما :                 | ٥١٥    |
| —     | " انا لنراك فينا ضعيفا " قال أعمى :       | ٢١٤    |
| —     | ان ناسا أعمى الله قلوبهم كما أعمى أبصارهم |        |
| —     | يفتون بالمتعة                             | ١٢٠٩   |
| —     | انها لم تكن في حجر انما ذلك اذا كانت      |        |
| —     | في حجرك :                                 | ٧٩٣    |
| —     | انها مبهمة فكرهها :                       | ٧٩٥    |
| —     | اني لا أعلم انها زوجة نبيكم "             | ١٢١    |
| —     | أهلك نفسك قال وما هو قال تفتى بالمتعة :   | ١٢١٠   |
| —     | ايما رجل تزوج امرأة وبها جنون :           | ١٢٤١   |
| —     | أيها الناس استمعوا فقال سلمان لا نسمع :   | ١٢١١   |
| —     | أيها الناس انها والله لا تحل لكم الا كما  |        |
| —     | تحل لكم الميتة :                          | ١٢١١   |
|       | ( ب )                                     |        |
| —     | بعث عمر الى سودة بغيرارة من الدراهم :     | ٨٤ ت   |
| —     | البغايا اللاتي يتزوجن بغير ولي :          | ٢٣٤    |
| —     | بل هو فراش رسول الله وانت امرؤ مشرك :     | ١٥٤    |

## الأثر

من روى عنه الأثر

الصفحة

( ت )

- تزوج شونب وهو محرم ففرق زيد بن ثابت بينهما :  
زيد بن ثابت ١٢٣٤

- تزوج عبد الله بن جعفر ابنة علي وامرأة علي :  
عبد الله بن جعفر ٨٠٧

- تزوج حذيفة بن اليمان مجوسية بالعراق :  
حذيفة بن اليمان ٨٤٩

( ج )

- جمعت الطريق رفقة فيهم امرأة ثيب فولت امرها رجلا :  
عمر بن الخطاب ٢٥٣

- جمع عمر بينهم في الديوان :  
عمر بن الخطاب ٤٤٣

- جمع عبد الله بن جعفر بين ابنة علي وامرأة علي :  
عبد الله بن جعفر ٨٠٧

- جمع كل منهما - عبد الله بن جعفر -

- وعبد الله بن صفوان بين امرأة رجل وبينته :  
عبد الله بن جعفر، وابن صفوان ٨٠٧

( ح )

- حرص عمر أن يجمع بين غلام وجارية وقد فجر الغلام بالجارية :  
عمر رضي الله عنه ٧٢١

- حاكم على يهوديا الى شريح :  
علي بن أبي طالب ٥٣٨

- حرمت عليك - في طلاق العبد اثنتين :  
عثمان بن عفان، وزيد بن ثابت وابن عباس ٧٤٠

( ر )

- رأيت امرأة حذيفة مجوسية :  
٨٤٩

- رأيت كاني أبول الدم فقال لعلك تطلأ امرأتك حائضا :  
أبو بكر الصديق ١١٤٤

- رفع اليه عنين فاجله سنة :  
المغيرة بن شعبة

( ز )

- زوج بعض بناته وهو يتعرق عظما :  
الحسين بن علي ٦٤٣

- زوجة امرأة ذات جمال وحسن :  
معاوية ١٣٥٥

- زوجوني لا القى الله عزبا :  
معان بن جبل ١٨٤

- زوج أبو بكر أخته بالأشعث بن قيس :  
أبو بكر الصديق ٤٦٣

| الأثر | من روى عنه الأثر                                   | الصفحة |
|-------|----------------------------------------------------|--------|
| (س)   |                                                    |        |
| —     | سئل ابن عباس ايتزوج الزاني بالزانية                |        |
|       | قال نعم :                                          | ٧٢٢    |
| —     | سفلت سفل الله بك : قالها لمن سأل                   |        |
|       | عن اتيان النساء في الدبر :                         | ١١٦٦   |
| (ط)   |                                                    |        |
| —     | طلاقك طلاق عبد وعدتها عدة حرة :                    | ٧٣٩    |
| (ع)   |                                                    |        |
| —     | عجزت النساء أن يلدن مثل معاذ :                     | ١٨٤    |
| (ق)   |                                                    |        |
| —     | قد اضل بن أهل العراق :                             | ٢١١    |
| —     | قد خيرنا رسول الله أفكان طلاقا :                   | ٦٧     |
| (ك)   |                                                    |        |
| —     | كان ابن عباس يعجب من قول علي في الاختين :          | ٧٦٢    |
| —     | كان ابن عمر يرى لمملوكه سوارى لا يعيب ذلك          |        |
|       | عليه :                                             | ٧١٣    |
| —     | كان زوج بريرة عبدا :                               | ١٣٠٠   |
| —     | كان بين اسلام صفوان ، وامراته نحو من               |        |
|       | شهر                                                | ٩٦٣    |
| —     | كان البدل في الجاهلية أن يقول الرجل :              | ٢٤٩    |
| —     | كان الناس على جاهليتهم الا أن يؤمرو بشئ :          | ٢٤٠    |
| —     | كان لا يرى بأسا أن يجمع انسان بين اختين : ابن عباس | ٧٦٢    |
| —     | كانت عائشة اذا أرادت دخول رجل عليها                |        |
|       | أمرت اختها أن ترضعه :                              | ١١٦    |
| —     | كانت جويرة عليها حلاوة وملاحة :                    | ١٥٣    |
| —     | كانت مناكح الجاهلية على أربعة أضرب :               | ٤٨     |
| —     | كانوا - المجوس - أهل كتاب :                        | ٨٤٦    |
| —     | كتب الي عمر أن عجله سنة                            | ١٣٢٦   |
| —     | كذب أو أخطأ انما قال ابن عمر :                     | ١١٦٧   |
| —     | كره نكاح أهل الكتاب                                | ٨٣٦    |

## الأثر

من روى عنه الأثر

الصفحة

( ل )

- لست لك بأمرنا أن أم رجالكم  
عائشة ١١٨
- لم يكن في الصحابة أشد في النكاح بغير  
ولي من علي :  
علي بن أبي طالب ٢٣٤
- ما رأيت امرأة كانت أعظم بركة منها :  
عائشة ١٥٣
- ما مات ابن عباس حتى رجع عن هذه الفتيا  
عبد الله بن عباس ١٢٠٩
- ما حملت ورقاء ولا اطلت خضرا عمتك يا أبا الدرداء : أبو زر  
٢١٣
- ما حملت المتعة قط الا ثلاثا  
معمر والحسن ١٢٠٧
- ما منا من أحد أدرك الدنيا الا مالت  
به الا ابن عمر :  
ابن المسيب ٢١٣
- ما نصارى العرب باهل كتاب :  
عمر رضي الله عنه ٨٣٩
- ما يمنعك من النكاح الا عجزاً وفجور :  
عمر رضي الله عنه ١٨٤
- متعتا كانتا على عهد رسول الله انا أحرمهما  
عمر رضي الله عنه ١١٩٧
- محاش النساء حرام  
ابن مسعود ١١٦٧ ت
- من تزوج وهو محرم نزعنا منه امرأته :  
علي بن أبي طالب ١٢٣٣
- من جرد امته ولم يطأها حرمت عليه أمها  
وبناتها :  
عبد الله بن عمر، وعبد الله بن
- من ملك ثلاثمائة درهم وجب عليه الحج :  
عمر بن العاص : ٧٩٩
- من وجد صداق حرة فلا ينكح أمة :  
جابر بن عبد الله ٨٨٤

( ن )

- نزلت هذه الآية في زينب بنت جحش " فلما  
قضى زيد " أنس ١٦٢ ت
- نزلت هذه الآية في شأن يتيمة في حجر وليها : عائشة  
٥٣٢ ت
- نكح ابنة الفرافصة وهي نصرانية  
عثمان بن عفان ٨٣٣
- نكحناهن بالكوفة عام الفتح مع سعد  
جابر بن عبد الله ٨٣٥

( و )

- وهم ابن عمر انما نزلت فيمن وطئ في الفرج : ابن عباس ١١٦٩

| <u>الصفحة</u> | <u>من روى عنه الأثر</u> | <u>الأثر</u>                               |
|---------------|-------------------------|--------------------------------------------|
|               | ( هـ )                  |                                            |
| ٢٩٩           | عمر بن الخطاب           | — هذا نكاح السر ولا أجيزه :                |
| ٣٦٤-٤٦٣       | عمر رضي الله عنه        | — هم عمران يزوج بنته سلمان الفارسي :       |
|               | ( لام ألف )             |                                            |
|               |                         | — لا أزعم أنها حرام ولكن أخاف أن تعاطوا    |
| ٨٣٤           | عمر بن الخطاب           | المومسات :                                 |
| ١٢٠٨          | عبد الله بن عمر         | — لا أعلمه إلا السفاح :                    |
| ٧١٣           | ابن عباس                | — لا بأس للعبد أن يتسرى :                  |
| ١٢١٦          | عمر رضي الله عنه        | — لا تغالوا في صدقات النساء :              |
|               |                         | — لا تنكح المرأة إلا باذن وليها أو نذرى    |
| ٢٣٤           | عمر رضي الله عنه        | الرأى من أهلها :                           |
|               | ( ي )                   |                                            |
| ٥٩٦           | عائشة                   | — يا فلان انكح وليتك فان النساء لا ينكحن : |
| ٨٣٥           | جابر بن عبد الله        | — يحل لنا نساؤهم ولا يحل لهم نساءنا :      |
| ٦٦٠           | عمر بن الخطاب           | — يطلق العبد تطليقتين وينكح اثنتين :       |
| ١٣٢٩          | عمر، وعلي، وابن مسعود   | — يؤجل العنين سنة :                        |
| ١٣٦١          | علي بن أبي طالب         | — يورث من قبله ماله :                      |

فهرس الأعلام .  
فهرس الكنى ...  
فهرس من نسب إلى أبيه .  
فهرس الأتساب والمآقا .  
فهرس النساء .

## \* فهرس الأعلام المترجم لهم \*

| الأسماء | ( حرف الألف )                                     | الصفحة |
|---------|---------------------------------------------------|--------|
| —       | أبان بن عثمان بن عفان الأموي                      | ١٢٣٠   |
| —       | ابراهيم بن أحمد أبو اسحق المروزي                  | ٢٦٢    |
| —       | ابراهيم بن اسحاق الحربي أبو اسحق                  | ٨٤٨    |
| —       | ابراهيم بن اسماعيل بن يحيى المزني                 | ٢٤     |
| —       | ابراهيم بن خالد بن اليمان أبو ثور البغدادي        | ٢١٧    |
| —       | ابراهيم بن عثمان العبسي                           | ٦٠٨    |
| —       | ابراهيم بن محمد أبو اسحق الاسفرائيني              | ١٨     |
| —       | ابراهيم بن يزيد أبو عمران النخعي                  | ٢١٤    |
| —       | أبو بكر محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري              | ٢٠١    |
| —       | أبو سلمة - بن عبد الرحمن بن عوف الزهري            | ٦٤٠    |
| —       | أبو غطان بن مالك المري                            | ١٢٣٣   |
| —       | أبي بن كعب بن قيس أبو المنذر الأنصاري             | ٨٦     |
| —       | أحمد بن أبي بكر - الحارث أبو مصعب الزهري          | ١١٥٣   |
| —       | أحمد بن عامر بن بشر أبو حامد المروزي              | ٢٦٢    |
| —       | أحمد بن عبيد الله بن محمد أبو العز بن كادش        | ٢٠     |
| —       | أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي       | ٢١     |
| —       | أحمد بن عمر بن سريج القاضي أبو العباس             | ٣٩١    |
| —       | أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني الامام أبو عبد الله | ١٤٠    |
| —       | أحمد بن محمد القاضي أبو العباس الجرجاني           | ٢٠     |
| —       | أحمد بن محمد بن أحمد أبو حامد الاسفرائيني         | ٢٦٣    |
| —       | أحمد بن محمد الطبري أبو العباس بن القاص           | ٣٣٥    |
| —       | أحمد بن محمد بن زياد أبو سعيد بن الأعرابي         | ١١٨٤   |
| —       | أحمد بن يحيى بن زيد أبو العباس الشيباني - ثعلب    | ١١٨٥   |
| —       | أسامة بن زيد الليثي أبو زيد                       | ١٣٠٢   |
| —       | اسحق بن أبي الحسن - ابراهيم بن مخلد - ابن راهويه  | ٢١٥    |
| —       | اسحق بن مرار أبو عمرو الشيباني                    | ١٢٥١   |
| —       | أسلم - أبو رافع مولى رسول الله                    | ١٦٢    |
| —       | اسماعيل بن مقسم الأسدي ابن عليّة                  | ٢٢٦    |



الصفحةالأسماء

|      |                                          |
|------|------------------------------------------|
| ٣٥   | — اسماعيل بن عبد الرحمن بن كريمة السدي   |
| ١٢٩٤ | — الأسود بن يزيد بن قيس أبو عمرو النخعي  |
| ١٢٦  | — الأشعث بن قيس بن معدى كرب الكندي       |
| ١٩٧  | — الأشهب بن عبد العزيز أبو عمرو المقرئ   |
| ٤٨٢  | — أصحمة - النجاشي                        |
| ٩٣١  | — امرؤ القيس بن حجر بن عمرو الكندي       |
| ١١٩٩ | — أنس بن عياض بن ضمرة الليثي             |
| ٩٦   | — أنس بن مالك بن النضرى الخزرجي أبو حمزة |
| ١٢٠٠ | — اياس بن عامر الغافقي البصري            |

( حرف الباء )

|     |                                    |
|-----|------------------------------------|
| ٩١  | — باذام أبو صالح مولى أم هانئ      |
| ٧٥٦ | — البراء بن عازب بن الحارث         |
| ٨١٨ | — بشر بن غياث بن أبي كريمة المريسي |
| ٢٠٢ | — بكر بن عبد الله بن عمرو المزني   |

( حرف الثاء )

|     |                                        |
|-----|----------------------------------------|
| ٢٨٩ | — ثابت بن أسلم أبو محمد البناني        |
| ٢٢٧ | — ثابت بن قيس الغفاري أبو الفصن المزني |

( حرف الجيم )

|      |                                             |
|------|---------------------------------------------|
| ٦٢   | — جابر بن عبد الله أبو عبد الله الأنصاري    |
| ١٢٤٢ | — جابر بن زيد الأزدي اليحمدي أبو الشعثاء    |
| ٥٥   | — جب : هاملتون الكسندر                      |
| ٩٣٢  | — جلول بن أوس بن قطيعة الحطيئة              |
| ٨٠   | — جعفر بن أبي طالب بن عبد المطلب            |
| ٢٢٧  | — جعفر بن ربيعة بن شراحيل الكندي أبو شراحيل |

( حرف الحاء )

|      |                                                           |
|------|-----------------------------------------------------------|
| ٩٤٥  | — حاتم بن عبد الله بن الحشرج الطائي                       |
| ١٣٣٣ | — الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة الأمير المخزومي القباعي |
| ١٢٢١ | — الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني                      |
| ٨٣٤  | — حذيفة بن اليمان بن حسل أبو عبد الله                     |

| الصفحة | الأسماء                                       |
|--------|-----------------------------------------------|
| ١٥٠    | — الحسن بن أحمد بن يزيد أبو سعيد الاصطخرى     |
| ٢٦٢    | — الحسن بن الحسين بن أبي هريرة البغدادي       |
| ١٠١٦   | — الحسن بن القاسم أبو علي الطبري              |
| ١٢     | — الحسن بن محمد الجبلي                        |
| ١١٩٤   | — الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي    |
| ٣٦     | — الحسن بن يسار البصري                        |
| ١٣٧    | — الحسين بن صالح أبو علي بن خيران             |
| ٦٤٣    | — الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي           |
| ٧٩١    | — حفص بن غياث بن طلق أبو عمرو الكوفي          |
| ٦٠٨    | — الحكم بن عتبة الكندي أبو محمد               |
| ٩٦٥    | — حكيم بن حزام بن خويلد الأسدي أبو خالد       |
| ٧٨٩    | — حماد بن أبي سليمان مسلم الأشعري أبو اسماعيل |
| ٦١٢    | — حماد بن زيد بن درهم الأزرق الجهضمي          |
| ٨      | — حميد بن أبي حميد الطويل أبو عبيد البصري     |

## ( حرف الخاء )

|         |                                           |
|---------|-------------------------------------------|
| ٤٩١-٤٩٠ | — خالد بن سعيد بن العاص الأموي            |
| ١٣٠٠    | — خالد بن مهران أبو المنار البصري         |
| ١١٦١    | — حزيمة بن ثابت الفاكه أبو عمارة الأنصاري |

## ( حرف الدال )

|     |                                                |
|-----|------------------------------------------------|
| ٧٧٢ | — داود بن أبي هند دينار أبو بكر القشيري البصري |
| ٩٥٣ | — داود بن الحصين الأموي                        |
| ١٨٣ | — داود بن علي بن خلف الظاهري                   |
| ٩٣٣ | — دراج بن سمعان أبو السمح - عبد الرحمن         |

## ( حرف الذال )

|     |                         |
|-----|-------------------------|
| ٢٢٩ | — ذكوان أبو صالح السمان |
|-----|-------------------------|

## ( حرف الراء )

|     |                                                |
|-----|------------------------------------------------|
| ٩٤٧ | — راشد بن عبد ربه السلمي                       |
| ٢٢٨ | — ربيعة بن أبي عبد الرحمن التيمي - ربيعة الرأي |

| الصفحة | الأسماء                                            |
|--------|----------------------------------------------------|
| ١١٩٩   | — الربيع بن سبرة بن معبد الجهني                    |
| ٦٩١    | — الربيع بن سليمان المرادي أبو محمد المؤذن         |
|        | ( حرف الزاي )                                      |
| ١١٨٤   | — زيان - أبو عمرو بن العلاء بن عمار التيمي البصري  |
| ١١٥٢   | — زيد بن أسلم العدوي أبو عبد الله                  |
| ٥٣٧    | — زيد بن ثابت بن الضحاك بن لوزان الأنصاري أبو سعيد |
| ١٦١    | — زيد بن حارثة بن شراحيل                           |
|        | ( حرف السين )                                      |
| ٩٥١    | — سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي         |
| ١١٩٩   | — سبرة بن معبد الجهني                              |
| ١١٤٧   | — سعد بن مالك بن سنان أبو سعيد الخدري              |
| ٤٣٣    | — سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبري                   |
| ٨٣٥    | — سعيد بن أبي وقاص مالك بن وهيب                    |
| ١٣٣٢   | — سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري أبو زيد             |
| ٤٠     | — سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوالبي أبو محمد     |
| ١٢٢٥   | — سعيد بن سالم القداح أبو عثمان المكي              |
| ٩٥     | — سعيد بن المسيب بن حزن المخزومي                   |
| ٢١٤    | — سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري                    |
| ٦١١    | — سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي        |
| ٤٦٤    | — سلمان الفارسي                                    |
| ٦٠٤    | — سلمة بن دينار أبو حازم الأعرج التمار القاص :     |
| ١١٩٦   | — سلمة بن عمر بن الأكوع سنان الاسلمي               |
| ٥١٤    | — سليمان بن الأشعث السجستاني أبو داود              |
| ٩٣٤    | — سليمان بن عمرو بن عبدة العتوري أبو الهيثم المصري |
| ٢٢٥    | — سليمان بن موسى الأموي أبو أيوب                   |
| ١٢٣٥   | — سليمان بن يسار الهلالي أبو أيوب                  |
| ٥١٤    | — سمرة بن جندب بن هلال أبو سعيد                    |
| ١٠١    | — سهل بن سعد بن مالك الساعدي أبو العباس الأنصاري   |
| ٢٢٨    | — سهيل بن أبي صالح نكوان السمان                    |

( حرف الشين )

- شعيب بن عبد الله بن عمرو بن العاص السهمي ٧٨٥  
— شونب مولى زيد بن ثابت ١٢٣٤

( حرف الصاد )

- صالح بن كيسان أبو محمد المزني ٢٨٧  
— صخر بن حرب بن أمية أبو سفيان ١٦٠  
— صفوان بن أمية بن خلف الجمحي ٩٧٠

( حرف الضاد )

- الضحاك بن فيروز الديلمي ٩٥٩  
— الضحاك بن مزاحم الهلالي ٣٤

( حرف الطاء )

- طاهر بن عبد الله بن طاهر القاضي أبو الطيب الطبري ١٣  
— طاوس بن كيسان اليماني أبو عبد الرحمن الحميري ٣٦  
— طلحة بن عبيد الله بن عثمان القرشي طلحة الخير ١١٢

( حرف العين )

- عائذ بن عمر بن هلال أبو هبيرة ١١١٦  
— عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب ٤٦٨  
— عامر بن حذيفة بن غانم أبو جهم العدوي ٤٦١  
— عامر بن شراحيل أبو عمرو الكوفي الشعبي ١٠٠  
— عباس بن سنان بن جابر أبو إبراهيم السلمي ٢٩٤  
— عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ٨٠٦  
— عبيد الله بن الحر الجعفي ٥١٦  
— عبد الله بن ذكوان المزني أبو الزناد ٧٧١  
— عبد الله بن الرشيد هارون - المأمون ١٢٠٥  
— عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي ١٢٠٩  
— عبد الله بن شبرمة الضبي ٧٣٠  
— عبد الله بن صفوان بن أمية الجمحي ٨٠٧  
— عبد الله بن عامر بن ربيعة العنزي أبو محمد ٤٦٩

|      |                                                     |
|------|-----------------------------------------------------|
| ٥٢   | عبد الله بن عباس بن عبد المطلب أبو العباس           |
| ٩٢٥  | عبد الله بن عبد الأسد بن هلال أبو سلمة المخزومي     |
| ١١٥٢ | عبد الله بن عبيد بن أبي مليكة زهير التيمي           |
| ١١٩  | عبد الله بن عثمان بن عامر أبو بكر الصديق            |
| ١١٧٠ | عبد الله بن علي بن السائب القرظي المطلبي            |
| ٣٤٧  | عبد الله بن عمر بن حفص أبو عبد الرحمن المعمرى       |
| ٢١٣  | عبد الله بن عمر بن الخطاب                           |
| ٧٨٦  | عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل السهمي            |
| ٢٧٤  | عبد الله بن الفضل بن عباس بن ربيعة المزني           |
| ١١٥٣ | عبد الله بن القاسم بن خالد العتقي                   |
| ٢٢٢  | عبد الله بن قيس بن سليم أبو موسى الأشعري            |
| ٩٣٣  | عبد الله بن لهيعة بن عقبة الأعدي ولي                |
| ٦١١  | عبد الله بن محمد بن زياد أبو بكر النيسابوري         |
| ١٢٤٦ | عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس المطلبي |
| ١١٩٤ | عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب                 |
| ١٢   | عبد الله بن محمد بن النجار أبو محمد المعروف بالبافي |
| ٤٣   | عبد الله بن مسعود بن غافل أبو عبد الرحمن الهذلي     |
| ١٢٠٥ | عبد الله بن مسلمة بن قعنب أبو عبد الرحمن المدني     |
| ١٣٣٢ | عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي أبو محمد             |
| ١٨   | عبد الجبار بن أحمد الهمداني الأسد ابادي             |
| ٩٢٦  | عبد الحميد أبو عمر بن حفص بن المغيرة المخزومي       |
| ١٥٨  | عبد بن زمعة بن عبد شمس العامري                      |
| ٥٩٤  | عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق                        |
| ٢١٥  | عبد الرحمن بن أبي ليلى يسار بن بلال الانصار         |
| ١٠٩  | عبد الرحمن بن اسلم بن زيد                           |
| ١١٣  | عبد الرحمن بن صخر الدوسي اليماني أبو هريرة          |
| ٩٤٠  | عبد الرحمن بن عاصم بن ثابت حجازي                    |
| ٢١٤  | عبد الرحمن بن عمر بن محمد أبو عمرو الأوزاعي         |
| ٦٥٨  | عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف الزهري                 |
| ٥٩٦  | عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق      |
| ٦٣٩  | عبد الرحمن بن هرمز الأعرج أبو داود                  |

| الأسماء                                                 | الصفحة |
|---------------------------------------------------------|--------|
| — عبد العزيز بن عبد الله أبو القاسم الداركي             | ٤٩٤    |
| — عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم     | ١١٩٩   |
| — عبد العزيز بن محمد بن أبي عبيد الدراوردي              | ٦١٢    |
| — عبد الملك بن إبراهيم بن أحمد الهمداني المقدسي         | ٢٢     |
| — عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج أبو خالد              | ٢٢٤    |
| — عبد الملك بن عبد العزيز أبو سلمة الماجشون             | ٤٥٩    |
| — عبد الملك بن قريب أبو سعيد الأصمعي                    | ١١٨٤   |
| — عبد الملك بن مروان بن الحكم                           | ٤٨٢    |
| — عبد الواحد بن الحسين بن محمد الصيمري أبو القاسم       | ١١     |
| — عبد الواحد بن عبد الكريم بن هوازن القشيري ركن الاسلام | ٢١     |
| — عبد الله بن الحر الجعفي                               | ٥١٦    |
| — عبيد الله بن الحسن الحنفي                             | ٥١٦    |
| — عبيد الله بن الحصين بن الحر بن الحشاخاش               | ٥٣٦    |
| — عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب التيمي                | ١٣٠٣   |
| — عتبة بن أسيد أبو بصير الثقفي                          | ٩٧٣    |
| — عثمان بن سعيد بن بشار أبو القاسم الانماطي             | ٩٩١    |
| — عثمان بن عبد الرحمن تقي الدين أبو عمرو بن الصلاح      | ١٦     |
| — عثمان بن عفان رضي الله عنه                            | ١٢٩    |
| — عثمان بن مسلم البتي أبو عمر البصري                    | ٧٧٠    |
| — عثمان بن مظعون القرشي الجمحي                          | ٢٦٧    |
| — عدي بن ثابت الانصاري                                  | ٧٥٦    |
| — عروة بن الزبير بن العوام أبو عبد الله                 | ٩٩     |
| — عطاء بن أبي رباح أبو محمد المكي                       | ١٩٥    |
| — عطية بن سعيد بن جنادة العوفي                          | ٧٣٦    |
| — عقبة بن عامر الجهني                                   | ٥١٥    |
| — عكرمة بن أبي جهل عمرو بن هشام القرشي                  | ١٢٤    |
| — عكرمة البربري أبو عبد الله المدني                     | ٤٢     |
| — عكرمة بن عمار بن عقبة أبو عمار العجلي                 | ١٢٠٣   |
| — العلاء بن الحضرمي عبد الله بن عباد                    | ٨٥١    |
| — العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي                  | ١١٦٢   |

الصفحةالأسماء

|           |                                                 |   |
|-----------|-------------------------------------------------|---|
| ١١٦٢-١١٦١ | العلاء بن قتادة                                 | — |
| ٧٨٥       | عقمة بن قيس بن محمد بن عبد الله السهمي          | — |
| ١٣١       | علي بن أبي طالب رضي الله عنه                    | — |
| ٢١        | علي بن سعيد بن عبد الرحمن العبدري أبو الحسن     | — |
| ١١٥٨      | علي بن طلق بن المنذر الحنفي السحيمي             | — |
| ١٢٤٧      | علي بن عبد الله بن عباس المطلبي                 | — |
| ٢٣٠       | علي بن عمر بن أحمد الامام الدارقطني             | — |
| ٧٦٥       | عمار بن ياسر بن عامر أبو اليقظان العبسي         | — |
| ١٢٠       | عمر بن الخطاب رضي الله عنه                      | — |
| ٦٢٣       | عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة العامري أبو الخطاب | — |
| ٢١٣       | عمر بن عبد العزيز بن مروان أبو حفص الخليفة      | — |
| ٤٣٢       | عمر بن علي بن أبي طالب الهاشمي                  | — |
| ٢٢١       | عمران بن حصين بن عبيد الخزرجي أبو نجيد          | — |
| ١١٨٣      | عمرو بن بحر بن محبوب الكناني الليثي الجاحظ      | — |
| ٤٣٠       | عمرو بن دينار المكي أبو محمد الأثرم             | — |
| ٧٨٥       | عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله السهمي         | — |
| ٤٦٤       | عمرو بن العاص بن وائل السهمي                    | — |
| ٧٨٣       | عمرو بن عثمان بن قنبر سبيويه                    | — |
| ٧٢٧       | عويمر بن أبيض العجلاني                          | — |
| ٢٠٠       | عويمر بن عامر بن مالك أبو الدرداء               | — |

( حرف الغين )

|      |                              |   |
|------|------------------------------|---|
| ١١٤٦ | غياث بن غوث من فدوكس الأخطل  | — |
| ٦٥٤  | غيلان بن سلمة بن معتب الثقفي | — |

( حرف الفاء )

|     |                                          |   |
|-----|------------------------------------------|---|
| ٢٠٦ | الفضل بن العباس بن عبد المطلب            | — |
| ٦١٣ | فضيل بن سليمان النميري أبو سليمان البصري | — |
| ٩٥٩ | فيروز الديلي                             | — |

( حرف القاف )

|     |                                  |   |
|-----|----------------------------------|---|
| ٦٣٩ | القاسم بن سلام أبو عبيد البغدادى | — |
|-----|----------------------------------|---|

|      |                                     |   |
|------|-------------------------------------|---|
| ٥٩٦  | القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق    | — |
| ٧٦٤  | قبيصة بن ذؤيب بن حليحة الخزاعي      | — |
| ٦٦   | قتادة بن دعامة السدوسي البصري       | — |
| ٢٦٧  | قدامة بن مظعون بن حبيب الجمحي       | — |
| ١٢٣٤ | قدامة بن موسى بن قدامة الجمحي المكي | — |

## (حرف الكاف)

|     |                               |   |
|-----|-------------------------------|---|
| ٤٣٣ | كيسان أبو سعيد المقبري المدني | — |
|-----|-------------------------------|---|

## (حرف اللام)

|     |                                       |   |
|-----|---------------------------------------|---|
| ١٢٨ | لقيط أبو العاص بن الربيع بن عبد العزى | — |
| ٦٦٠ | ليث بن أبي سليم بن زعيم القرشي        | — |

## (حرف الميم)

|      |                                                   |   |
|------|---------------------------------------------------|---|
| ٧٥   | مالك بن أنس الامام أبو عبد الله                   | — |
| ٧٩٣  | مالك بن أوس بن الحدثان أبو سعيد المدني            | — |
| ١٢٣٣ | مالك والد عطفان المدني                            | — |
| ٧٨٥  | مثنى ابن الصباح اليماني الانباري أبو يحيى         | — |
| ٤١   | مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي المخزومي            | — |
| ٣٣٦  | محمد بن أحمد بن محمد أبو بكر الحداد المصري        | — |
| ٢٤   | محمد بن ادريس الامام الشافعي                      | — |
| ٢٢٦  | محمد بن اسحق بن يسار بن حيار أبو بكر المدني       | — |
| ١١٤١ | محمد بن جرير بن يزيد أبو جعفر الطبري              | — |
| ١٠٧٣ | محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة                      | — |
| ١١٣٦ | محمد بن الحسين بن المنتصر أبو الفياض البصري       | — |
| ١٠٩  | محمد بن السائب بن بشر بن عمرو الكلبي              | — |
| ١٣٠٧ | محمد بن سلمة بن عبد الله الباهلي                  | — |
| ٢٣٢  | محمد بن سيرين بن أبي عمرة البصري                  | — |
| ١٨   | محمد بن الطيب أبو بكر الباقلاني                   | — |
| ٢٢   | محمد بن عبد الله بن الحسن بن أبي البقاء البصري    | — |
| ٢٥٩  | محمد بن عبد الله أبو بكر الصيرفي                  | — |
| ١١٥٨ | محمد بن عبد الله بن عبد الحكم أبو عبد الله البصري | — |



|      |                                                       |
|------|-------------------------------------------------------|
| ١٢   | — محمد بن عدي بن زحر المنقري                          |
| ١١٩٤ | — محمد بن علي بن أبي طالب : ابن الحنفية :             |
| ٣٣٧  | — محمد بن علي بن اسماعيل القفال الكبير الشاشي أبو بكر |
| ١٢٤٦ | — محمد بن علي بن عبد الله بن عباس المطلبي             |
| ٤٣٢  | — محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب                      |
| ١٤٥  | — محمد بن الفضل بن سلمة الامام أبو الطيب              |
| ٧٢٤  | — محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي أبو الزبير المكي        |
| ٢٢٥  | — محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري            |
| ٨٤٢  | — محمد بن المعتضد القاهر بالله أبو منصور              |
| ٢    | — محمد بن المعلى بن عبد الله الأسدي                   |
| ١١٥٩ | — محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهدير التيمي        |
| ٧٨٣  | — محمد بن يزيد بن عبد الأكبر أبو العباس المبرد        |
| ١١٨  | — مسروق بن الأجدع عبد الرحمن أبو عائشة                |
| ٢٢٤  | — مسلم بن خالد الزنجي بن فروة المخزومي                |
| ١١٥٨ | — مسلم بن سلام الحنفي                                 |
| ١٩٥  | — مسور بن مخزومة بن نوفل أبو عبد الرحمن               |
| ١٢٣٣ | — مطرب بن طهمان الوراق أبو رجاء الخراساني             |
| ١٨٤  | — معاذ بن جبل بن عمر أبو عبد الرحمن الأنصاري          |
| ٤٦١  | — معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب الأموي               |
| ٢١١  | — معقل بن يسار بن عبد الله أبو علي المزني             |
| ٦٠٣  | — معمر بن راشد الأزدي أبو عمرو البصري                 |
| ٢٠٢  | — المفيرة بن شعبة رضي الله عنه                        |
| ٦٧   | — مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي                      |
| ٤٦٢  | — المقداد بن عامر بن ثعلبة الهروي                     |
| ٦٠٩  | — مقسم بن بجرة بن نجدة أبو القاسم                     |
| ٥٩٤  | — منذر بن الزبير بن العوام أبو عثمان                  |
| ١٥٢  | — منصور بن المعتمر بن عبد الله                        |
| ١٢١٠ | — المنهال بن عمرو الأسدي الكوفي                       |
| ١٢٠١ | — موسى بن أيوب بن عامر الغافقي                        |
| ٥١١  | — موسى بن طلحة بن عبيد الله التيمي                    |
| ١٣٦٠ | — ميزان البصري أبو صالح                               |

— ميمون بن مهران الجزري أبو أيوب الرقي ١٢٣٤

( حرف النون )

— نافع بن جبير بن مطعم أبو محمد ٢١٨

— نبيه بن وهب بن عثمان العبدري ١٢٣٠

— النعمان بن ثابت التيمي الامام أبو حنيفة ٥٥

— نفيح مكاتب أم سلمة ٧٣٩

— نوفل بن معاوية بن عروة الدثلي ٦٥٥

( حرف الواو )

— وهب بن منبه بن كامل اليماني ٨١٦

( حرف الهاء )

— هانيء بن هانيء الهمداني ١٣٢٨

— هرمي بن عبد الله الواقفي ١١٦٠

— هشام بن عروة بن الزبير بن العوام أبو المنذر ٢٢٧

— همام بن غالب بن صعصعة الفرزدق ٥٦

( حرف اليا )

— يحيى بن أبي كثير الطائي أبو نصر اليماني ٧٣٩

— يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور أبو زكريا الفراء ٤٢

— يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري ١٢٤١

— يحيى بن سلام بن ثعلب أبو زكريا البصري ١٥١

— يحيى بن محمد بن قطن التيمي الأسدي أبو محمد الرازي ١٢٠٤

— يحيى بن يحيى بن كثير الليثي المغربي المالكي ١٩٧

— يرفأ مولى علي رضي الله عنه ١٣٦٥

— يزيد بن الاصم عمرو بن عبيد البكائي ١٢٣٥

— يعقوب بن ابراهيم بن حبيب أبو يوسف ١١٧

— يعقوب بن اسحق عليه السلام - اسرائيل ٤٤٧

— يعقوب بن طلحة بن عبيد الله التيمي ٥١٢

— يوسف بن ماهك بن بهراد الفارسي المكي ١١٦٣

— يوسف بن يحيى القرشي أبو يعقوب البويطي ٦٢٧

## \* الكنى \*

| الكنية                   | الصفحة           |
|--------------------------|------------------|
| — أبو اسحق الاسفرائيني   | ١٨ - ابراهيم     |
| — أبو اسحق المروزي       | ٢٦٢ - ابراهيم    |
| — أبو أيوب الرقي         | ١٢٣٤ - ميمون     |
| — أبو بصير الثقفي        | ٩٧٣ - عتبة       |
| — أبو البقاء البصري      | ٢٢ - محمد        |
| — أبو بكر بن الحداد      | ٣٣٦ - محمد       |
| — أبو بكر الصديق         | ١١٩ - عبد الله   |
| — أبو بكر الصيرفي        | ٢٥٩ - محمد       |
| — أبو بكر القشيري        | ٧٧٢ - داود       |
| — أبو بكر محمد بن حزم    | ٢٠١ - اسمه كنيته |
| — أبو بكر النيسابوري     | ٦١١ - عبد الله   |
| — أبو ثور                | ٢١٧ - ابراهيم    |
| — أبو جهم                | ٤٦١ - عامر       |
| — أبو حامد الاسفرائيني   | ٢٦٣ - أحمد       |
| — أبو حامد المروزي       | ٢٦٢ - أحمد       |
| — أبو حنيفة              | ٥٥ - النعمان     |
| — أبو داود               | ٥١٤ - سليمان     |
| — أبو الدرداء            | ٢٠٠ - عويمر      |
| — أبو رافع               | ١٦٢ - اسلم       |
| — أبو رجاء الخراساني     | ١٢٣٣ - مطر       |
| — أبو الزبير المكي       | ٧٢٤ - محمد       |
| — أبو الزناد             | ٧٧١ - عبد الله   |
| — أبو زيد الأنصاري       | ١٣٣٢ - سعيد      |
| — أبو سعيد الخدري        | ١١٤٧ - سعد       |
| — أبو سعيد الاصبخري      | ١٥٠ - الحسن      |
| — أبو سعيد المقبري       | ٤٣٣ - كيسان      |
| — أبو سفيان              | ١٦٠ - صخر        |
| — أبو سلمة بن عبد الرحمن | ٦٤٠ - اسمه كنيته |
| — أبو شراحيل             | ٢٢٧ - جعفر       |
| — أبو الشعثاء            | ١٢٤٢ - جابر      |

| <u>الكنية</u>         | <u>الصفحة</u>    |
|-----------------------|------------------|
| — أبو صالح            | ٩١ - بازام       |
| — أبو صالح            | ٢٢٩ - ذكوان      |
| — أبو الطيب بن سلعة   | ١٤٥ - محمد       |
| — أبو الطيب الطبرى    | ١٣ - طاهر        |
| — أبو العاص بن الربيع | ١٢٨ - لقيط       |
| — أبو العباس ابن سريج | ٣٩١ - أحمد       |
| — أبو عبيد            | ٦٣٩ - القاسم     |
| — أبو العز بن كادش    | ٢٠ - أحمد        |
| — أبو علي بن خيران    | ١٣٧ - الحسين     |
| — أبو علي الطبرى      | ١٠١٦ - الحسن     |
| — أبو عمر الشيباني    | ١٢٥١ - اسحق      |
| -- أبو عمرو بن الصلاح | ١٦ - عثمان       |
| — أبو عمرو بن العلاء  | ١١٨٤ -           |
| — أبو عمرو المقبرى    | ١٩٧ - الأشهب     |
| — أبو الغصن المزني    | ٢٢٧ - ثابت       |
| — أبو غطفان           | ١٢٣٣ -           |
| — أبو الفياض المصرى   | ١١٣٦ - محمد      |
| — أبو القاسم الصيمرى  | ١١ - عبد الواحد  |
| — أبو محمد البافى     | ١٢ -             |
| — أبو محمد الرازى     | ١٢٠٤ - يحيى      |
| — أبو مصعب الزهرى     | ١١٥٣ - أحمد      |
| — أبو المنازل المصرى  | ١٣٠٠ - خالد      |
| — أبو موسى الأشعرى    | ٢٢٢ - عبد الله   |
| — أبو نجيد            | ٢٢١ - عمران      |
| — أبو هبيرة           | ١١١٦ - عاذ       |
| — أبو هريرة           | ١١٣ - عبد الرحمن |
| — أبو الهيثم          | ٩٣٤ - سليمان     |
| — أبو اليقظان لعبسى   | ٧٦٥ - عمار       |
| — أبو يوسف            | ١١٧ - يعقوب      |

\* من نسب الى أبيه \*

الصفحة

|      |                            |   |
|------|----------------------------|---|
| ١١٨٤ | ابن الأعرابي - أحمد        | — |
| ٨    | ابن أبي حميد الطويل - حميد | — |
| ٢١٥  | ابن أبي ليلى - عبد الرحمن  | — |
| ١١٥٢ | ابن أبي مليكة - عبد الله   | — |
| ٢٦٢  | ابن أبي هريرة - الحسن      | — |
| ٢٢٦  | ابن اسحق - محمد            | — |
| ١١٤١ | ابن جرير الطبري - محمد     | — |
| ٢٢٤  | ابن جريج - عبد الملك       | — |
| ٥٣٦  | ابن الخشخاش -              | — |
| ٩٥٩  | ابن الديلمي - فيروز        | — |
| ٢١٥  | ابن راهوية - اسحق          | — |
| ١٢٠٩ | ابن الزبير - عبد الله      | — |
| ١٠٩  | ابن زيد - عبد الرحمن       | — |
| ٣٩١  | ابن سريج - أحمد            | — |
| ٧٣٠  | ابن شبرمة - عبد الله       | — |
| ٥٢   | ابن عباس - عبد الله        | — |
| ٢١٣  | ابن عمر - عبد الله         | — |
| ٦١١  | ابن عيينة - سفيان          | — |
| ٩٥٩  | ابن فيروز - الضحاك         | — |
| ٣٣٥  | ابن القاص - أحمد           | — |
| ٢٠   | ابن كادش -                 | — |
| ٩٣٣  | ابن لهيعة - عبد الله       | — |
| ٤٣   | ابن مسعود - عبد الله       | — |
| ٩٥   | ابن المسيب - سعيد          | — |
|      | ابن منبه -                 | — |
| ١٣٣٢ | ابن وهب - عبد الله         | — |

\* الأنساب والألقاب \*

---

| <u>الصفحة</u> | <u>النسب أو اللقب</u>    |
|---------------|--------------------------|
| ٤٣٠           | — الأثرم - عمرو          |
| ١١٤٦          | — الأخطل - غياث          |
| ١١٨٤          | — الأصمعي - عبد الملك    |
| ٦٠٤           | — الأعرج - سلمة          |
| ٩٩١           | — الانماطي - عثمان       |
| ٢١٤           | — الأوزاعي - عبد الرحمن  |
| ٤٤٧           | — اسرائيل - يعقوب        |
| ١٨            | — الباقلاني - محمد       |
| ١٢٣٥          | — البكائي - يزيد         |
| ٢٨٩           | — البناني - ثابت         |
| ٦٢٧           | — البويطي - يوسف         |
| ٢٠            | — ثعلب - أحمد            |
| ٢١٤           | — الثوري - سفيان         |
| ١١٨٣          | — الجاحظ - عمرو          |
| ٢٠            | — الجرجاني - أحمد        |
| ٩٣٢           | — الحطيئة - جرول         |
| ٢١            | — الخطيب البغدادي - أحمد |
| ٤٩٤           | — الداركي - عبد العزيز   |
| ٢٣٠           | — الدارقطني - علي        |
| ٦٦٢           | — الدراوردي - عبد العزيز |
| ٢٢٥           | — الزهري - محمد          |
| ٣٥            | — السدي - اسماعيل        |
| ٧٨٣           | — سيبويه - عمرو          |
| ٢٤            | — الشافعي - محمد         |
| ١٠٠           | — الشعبي - عامر          |
| ١٢٠٠          | — الفافقي - اياس         |
| ٤٢            | — الفراء - يحيى          |
| ٥٦            | — الفرزدق - همام         |

الصفحةالنسب أو اللقب

|      |                        |
|------|------------------------|
| ٨٤٢  | — القاهر بالله - محمد  |
| ١٣٣٣ | — القباع - الحارث      |
| ٣٣٧  | — القفال الشاشي -      |
| ١٠٩  | — الكلبى - محمد        |
| ١٢٠٥ | — المأمون - عبد الله   |
| ٤٥٩  | — الماجشون - عبد الملك |
| ٧٨٣  | — المبرد - محمد        |
| ٨١٨  | — المريسى - بشر        |
| ٢٤   | — المزني - ابراهيم     |
| ١٩٧  | — المغربي - يحيى       |
| ٢١٤  | — النخعي - ابراهيم     |

## \* النساء \*

| الاسم                                       | الصفحة |
|---------------------------------------------|--------|
| — أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما   | ١٩٨    |
| — أسماء بنت عميس الخثعمية                   | ٨٠     |
| — أسماء بنت النعمان الغفارية                | ٦٨     |
| — أسماء بنت النعمان الكندية                 | ٦٥     |
| — آسية امرأة فرعون                          | ١٠٩٤   |
| — أم حكيم بنت الحارث بن هشام بن المغيرة     | ٩٧٠    |
| — أم جميل بنت حرب بن أمية حمالة الحطب       | ١٠٩٤   |
| — أم كلثوم بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم | ١٣٠    |
| — برزة بنت مسعود بن عمرو الثقفي             | ٩٧٠    |
| — جويرية بنت الحارث المصطلقية               | ١٥٣    |
| — حفصة بنت عمر بن الخطاب                    | ٨٣     |
| — خديجة بنت خويلد الأسدية                   | ١٥٤    |
| — خولة بنت حكيم بن أمية السلمية             | ٩٩     |
| — خولة بنت الهذيل التغلبية                  | ١٥٧    |
| — رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم     | ١٢٩    |
| — رملة بنت أبي سفيان أم حبيبة               | ١٥٣    |
| — ريحانة بنت شمعون بن زيد                   | ١٤٢    |
| — زينب بنت جحش بن رثاب الأسدية              | ١٥٤    |
| — زينب بنت خزيمة بن الحارث الهلالية         | ١٠٠    |
| — زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم     | ١٢٨    |
| — سناء بنت أبي الصلت السلمية                | ١٥٧    |
| — شراف بنت خليفة اخت دحية الكلبي            | ١٥٧    |
| — صفية بنت حيي بن أخطب                      | ٨٩     |
| — عائشة بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما   | ٤٨     |
| — العالية بنت ظبيان                         | ١٦٦    |
| — عروة بنت دوران أم شريك القرشية العامرية   | ٩٨     |
| — عمرة بنت عبد الرحمن بن سعيد المدني        | ١٢٩٧   |
| — عميرة بنت يزيد الكلابية                   | ١٦٦    |
| — فاخنة - أم هانيء بنت أبي طالب             | ٩٢     |



الصفحةالاسم

|     |                                         |   |
|-----|-----------------------------------------|---|
| ١٣١ | فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم  | — |
| ٩٢٦ | فاطمة بنت قيس بن خالد الأكبر            | — |
| ١٦٥ | ليلى بنت الحطيم الأوسية                 | — |
| ٩٩  | ميمونة بنت الحارث بن خزن الهلالية       | — |
| ١٣٩ | هند بنت أمية حذيفة بن المغيرة - أم سلمة | — |
| ٩٦٥ | هند بنت عتبة بن ربيعة                   | — |

## \* فهرس الكلمات اللغوية \*

| الصفحة | الكلمة         |   |
|--------|----------------|---|
| ٧٠     | أحدثهن سنا     | — |
| ١٣٧٣   | أحصان          | — |
| ٩٤٠    | أخلق من المال  | — |
| ١٣٣٢   | الأريم العكاظي | — |
| ٩٤٩    | آذ نيني        | — |
| ٨٣     | أزيع           | — |
| ٨٦٣    | الاستعداد      | — |
| ٥٠     | الاستتجار      | — |
| ٩٣٢    | أصبي           | — |
| ٥٣٢    | أقسط           | — |
| ٣٥     | الأنسة         | — |
| ٩٣٢    | أنف القصاع     | — |
| ٣٧     | الأيامى        | — |
| ٣٧     | الأيمة         | — |
| ٤٣     | الباءة         | — |
| ٣٣     | بث             | — |
| ٤٩٩    | البرسام        | — |
| ٧١     | البعير         | — |
| ١٢٥٣   | البله          | — |
| ١٢٥٦   | البهيق         | — |
| ١٢١٠   | بهكنسة         | — |
| ٤٨     | تبتل           | — |
| ٤٥٢    | التبذل         | — |
| ٢٩١    | تحذرا          | — |

| <u>الصفحة</u> | <u>الكلمة</u> |   |
|---------------|---------------|---|
| ٤٣٤           | تربت يداك     | — |
| ١٠٨٨          | تزندقت        | — |
| ٩٤٦           | التصعلك       | — |
| ٨٦٣           | تفلات         | — |
| ٩٤٦           | التحمل        | — |
| ١١٨٩          | تمويه         | — |
| ٧٨٨           | تنفس          | — |
| <hr/>         |               |   |
| ١٠٨٤          | ثلم           | — |
| <hr/>         |               |   |
| ١٢١٠          | جاف           | — |
| ٤٥٦-٤٧        | جيب           | — |
| ١١٠٥-١١٠٤     | جدعاء         | — |
| ١١٨٦          | جلب           | — |
| ١٢١٠          | جلف           | — |
| ٥٦            | الجلية        | — |
| ٩٤٨           | جمع           | — |
| ١١٠٥-١١٠٤     | جمعاء         | — |
| ١١٨٧          | جنب           | — |
| <hr/>         |               |   |
| ١٥٩           | حشا           | — |
| ٤٥٥           | الحادث        | — |
| ٢٩١           | حذرا          | — |
| ١١٦٠          | حشوشين        | — |
| ٦٨٨           | حلوان الكاهن  | — |
| ٥٤            | حناتم القطر   | — |
| <hr/>         |               |   |
| ١٧٥           | خائنة الأعين  | — |
| ٩٣٢           | الخالسي       | — |

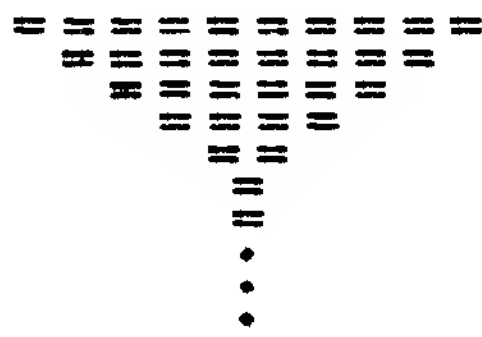
| <u>الصفحة</u> | <u>الكلمة</u> |   |
|---------------|---------------|---|
| ٤٩            | الخدن         | — |
| ١١٦٥          | الخربتين      | — |
| ١١٦٥          | الخرزنسين     | — |
| ٤٩٩           | خرف           | — |
| ٤٧            | خزام          | — |
| ٤٥٦           | الخصاء        | — |
| ٤٥٧           | الخصي         | — |
| ١١٦٥          | الخصفتين      | — |
| <hr/>         |               |   |
| ٤٣٨           | الدمن         | — |
| <hr/>         |               |   |
| ٩٣٢           | الرثم         | — |
| ١٢٥٠-٤٥٧      | الرتق         | — |
| ٤٨            | رهبانية       | — |
| ٥٠            | الرهط         | — |
| <hr/>         |               |   |
| ٤٧            | زمام          | — |
| ١٢٤٣-٤٥٧      | الزمانة       | — |
| ١٢٥٥          | الزعر         | — |
| ٩٤٨           | الزهو         | — |
| <hr/>         |               |   |
|               | السباع        | — |
| ٩٣٢           | السر          | — |
| ٣٨            | السفاح        | — |
| ١٢٢٥          | سيفرت         | — |
| ٤٤            | السقط         | — |
| ٨٦١           | سبك           | — |
| ٤٨            | سياحة         | — |
| <hr/>         |               |   |

| الصفحة    | الكلمة  |   |
|-----------|---------|---|
| ٥٤١       | الشهب   | — |
| ١١٨٣      | الشفا   | — |
| ٤٥٨       | شهبرة   | — |
|           | الشيع   | — |
|           | المصفي  | — |
| ١١٦٤      | المصام  | — |
| ٩٣٣       | الصناع  | — |
| ٣٧        | المهر   | — |
| ٧٨٨       | ضن      | — |
| ٨٩١       | ضني     | — |
| ٨٨٢       | الطول   | — |
|           | العاهر  | — |
| ٣٣        | العترة  | — |
| ٤٩٨       | عتسه    | — |
| ١١٤١      | العراك  | — |
| ١١٧٧-١١٧٦ | عسيله   | — |
| ١٢٥١      | العفلاء | — |
|           | العلائق | — |
| ١٣٣٢-١٣٣١ | عنست    | — |
| ١٢٤٣      | العنسة  | — |
| ٣٧        | العيسة  | — |
| ٤٣٣       | غضاضة   | — |
| ١١٩       | الغنيسة | — |
| ٣٧        | الغيمسة | — |

| <u>الصفحة</u> | <u>الكلمة</u> |   |
|---------------|---------------|---|
| ١١٤٩          | الفهر         | — |
| ١٧٨-١١٩       | الفي          | — |
| ٥٣            | قاح زنده      | — |
| ٤٤٦           | القبسط        | — |
| ٥٨            | القريسة       | — |
| ٣٧            | القرم         | — |
| ٥٣٢           | القرن         | — |
| ٥٣٢           | قسط           | — |
| ٩٤٠           | قسقاسته       | — |
| ٣٧            | الكرم         | — |
| ٤٥٥           | الكمهل        | — |
| ٤٥٨           | لفوتنا        | — |
| ٤٥٨           | لهجرة         | — |
| ١١٦٧-١١٦٠     | محاش النساء   | — |
| ٥٤١           | الماخوليا     | — |
| ٤٠١           | مخلصة         | — |
| ٤٠١           | مجبنة         | — |
| ٤٠١           | مجهلة         | — |
| ٤٠١           | محزنة         | — |
| ٥٥٦           | المخبول       | — |
| ٥٣            | مخيلة         | — |
| ٨١٨           | مريمن         | — |
| ١٣٣٨          | المسلوت       | — |
| ٤٢٧           | المعرة        | — |
| ١٧٦           | مفانسم        | — |

| الصفحة    | الكلمة      |   |
|-----------|-------------|---|
| ١٢٥١      | مفضاة       | — |
| ٩٣٢       | منصبا       | — |
| ١٣٣٨      | الموجر      | — |
| ٣٦        | المودة      | — |
| ٤٥٥       | ناضبا       | — |
| ٥٧٢-٤١٣   | نبطي        | — |
| ٥٠        | نجدنا       | — |
| ٩٤٤       | النجش       | — |
| ١٢٥٦      | النقبة      | — |
| ٥٠        | نكاح الوارد | — |
| ١٢٢٥      | نكل         | — |
| ٤٥٨       | نهبيرة      | — |
| ٣٥        | نهمتها      | — |
| ٤٣        | وجاء        | — |
| ٩٤٨       | هبوة        | — |
| ١١٧٧-١١٧٦ | الهدبة      | — |
| ٤٩٩       | الهمرم      | — |
| ٩٤٨       | هنا         | — |
| ١٣٣٢-١٣٣١ | هنة         | — |
| ٨٦٦       | الهواء      | — |
| ٤٥٨       | هيذرة       | — |
| ٦٧٩       | ييوئها      | — |
| ٤١        | يتوقسون     | — |
| ٩٣٢       | يزن         | — |
| ١٣٤٠      | يعسر        | — |

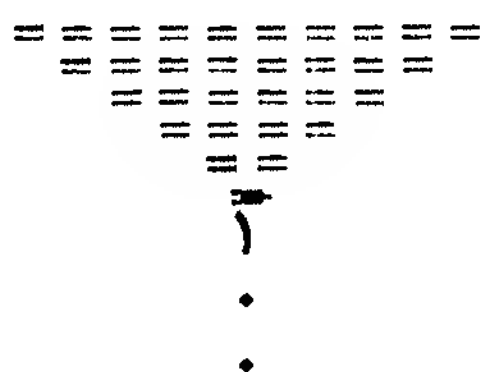
| <u>الصفحة</u> | <u>الكلمة</u> |   |
|---------------|---------------|---|
| ٩٣٢           | يعمن          | — |
| ٧١            | يففل          | — |
| ٩٣٣           | اليفاع        | — |
| ٥٩٥           | يفتات         | — |
| ٤٣٧           | يفرك          | — |
| ٢٠٣           | يسودم         | — |





✽ الأبيات الشعرية ✽

| <u>صدر البيت</u> | <u>القافية</u>                  | <u>عدد الأبيات</u> | <u>الصفحة</u> |
|------------------|---------------------------------|--------------------|---------------|
| —                | أقول للشيخ لما طال مجلسه . . .  | ابن عباس ٢         | ٢١٠           |
| —                | ألا زعمت بسباسة اليوم . . .     | أمثالي ٢           | ٩٣٢-٩٣٣       |
| —                | أما الحرام فالمات دونه . . .    | فأستبينه ٢         | ٥٢            |
| —                | اني امرؤ حميرى حين تنسبني . . . | ولا مضر ١          | ٤٤٦           |
| —                | اني رأيت خيلة . . .             | الفجر ٤            | ٥٣            |
| —                | أيها المنكح الثريا سهيلا        | يلتقيان ٢          | ٦٢٤           |
| —                | بنوا دارم أكفاؤهم . . .         | الخطبات ١          | ٥٦            |
| —                | حتى توفي الستة الشهورا . . .    | الشفورا ١          | ١٨٤           |
| —                | فان تنكحي انكح . . .            | أتأيم ١            | ٢٣٧           |
| —                | قوم اذا حاربوا . . .            | باطهار ١           | ١٣٦           |
| —                | وسرك ماكان عند امرئ . . .       | غير الخفي ١        | ٣٠٠           |
| —                | ولقد صبوت بطفلة . . .           | اسرارها ١          | ١٢٥٣          |
| —                | ويحرم سر جارتهم عليهم . . .     | انف القصاع ١       | ٩٣٢           |
| —                | هي الضلع العوجاء . . .          | انكسارها ٢         | ١٣٦٤-١٣٦٥     |

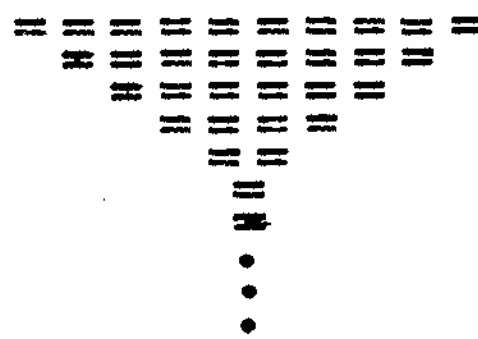


\* كتب وردت في المخطوطة \*

الصفحة

اسم الكتاب :-

- |      |                   |                                                                       |
|------|-------------------|-----------------------------------------------------------------------|
| ٥٨   | أحكام القرآن :    | للامام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ،<br>( ت : ٢٠٤ هـ ) مطبوع . |
| ٦٢٧  | - الأم :          | للامام الشافعي رحمه الله ، مطبوع .                                    |
| ١٣٦٣ | - الجامع الكبير : | لأبي إبراهيم اسماعيل بن يحيى المزني ( ت : ٢٦٤ هـ )                    |
| ٩٢٨  | - كتاب البويطي :  | أبو يعقوب يوسف بن يحيى القرشي البويطي ( ت : ٢٤٠ هـ )                  |
| ١٠١٦ | - كتاب الافصاح :  | لأبي علي الحسن بن القاسم الطبري ( ت : ٣٥٠ هـ ) .                      |
|      | - مختصر المزني :  | لأبي إبراهيم اسماعيل بن يحيى المزني ( ت : ٢٦٤ هـ )<br>مطبوع .         |



# فهرسٓ مراجع البحث والتحقيق

مراجع البحث والتحقيق مرتبة على حروف الهجاء :-

( ٩ )

اسم الكتاب:

- الاتقان في علوم القرآن :  
لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت: ٩١١ هـ) مطبعة  
مصطفى الحلبي ، الطبعة الثالثة ( ١٣٧٠ هـ ) .
- الاجماع :  
لأبي بكر محمد بن ابراهيم بن المنذر النيسابوري (ت: ٣١٨ هـ )  
مطبعة دار طيبة .
- الجوهر النقي :  
لعلاء الدين علي بن عثمان الشهير بابن التركماني (ت : هـ )  
مطبعة دار المعرفة .
- أحكام القرآن :  
للامام أبي عبد الله محمد بن ادريس الشافعي (ت : ٢٠٤ هـ )  
جمعه البيهقي صاحب السنن الكبرى (ت : ٤٥٨ هـ) مطبعة  
دار الكتب العلمية .
- أحكام القرآن :  
لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص (ت : ٣٧٠ هـ) .  
مطبعة دار الكتاب العربي .
- احياء علوم الدين :  
للامام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت : ٥٠٥ هـ) .  
مطبعة دار الاستقامة .
- الأحكام في أصول الأحكام :  
لأبي الحسن علي بن أبي علي الآمدي (ت: ١٣١ هـ )  
مطبعة دار الاتحاد العربي .
- اختلاف الصحابة والتابعين :  
لمحمد بن أبي بكر بن محمود السروري .  
مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ( ١٧٢٤ ) فقه حنفي .

اسم الكتاب :

— أدب القاضي :

لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي ، ( ت : ٤٥٠ هـ )  
تحقيق : محيي السرحان ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، سنة  
١٣٩١ هـ .

— الأديان والفرق والمذاهب المعاصرة :

لعبد القادر رشيدية الحمد .  
مؤسسة الطباعة والصحافة والنشر ، جدة .

— ارشاد الساري لشرح صحيح البخاري :

لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني ( ٩٢٣ هـ )  
الطبعة السادسة بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق .

— ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الأصول :

لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني ( ت : ١٢٥ هـ ) .  
مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الأولى ( ١٣٥٦ هـ ) .

— ارواء الغليل :

لمحمد ناصر الدين الألباني .  
مطبعة المكتب الاسلامي ، الطبعة الثانية ( ١٤٠٥ هـ )

— الأربعين النووية :

للإمام أبو زكريا محي الدين يحيى بن شرف النووي ( ت : ٦٧٦ هـ )  
مطبعة دار الكتب العلمية الأولى ( ١٤٠٢ هـ ) .

— اسد الغابة في معرفة الصحابة :

لعز الدين أبي الحسن علي بن محمد الجزري ابن الأثير ( ت : ٦٣ هـ )  
مطبعة دار احياء التراث العربي .

— أسباب النزول ،

لجلال الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ( ت : ٩١١ هـ )  
مطبعة : دار احياء العلوم .

— أسباب النزول :

لأبي الحسن علي بن أحمد الواحد النيسابوري ( ت : ٤٦٨ هـ )  
مطبعة عالم الكتب .

اسم الكتاب:

- الاستيعاب في أسماء الأوصحاب :  
 لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي (ت: ٤٦٣ هـ)  
 الطبعة الأولى (١٣٢٨ هـ) بهامش الإصابة .  
 مطبعة دار أحياء التراث العربي .
- الأسماء والصفات :  
 لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت: ٤٥٨ هـ)  
 مطبعة : دار أحياء التراث العربي .
- الاشراف على مذاهب العلماء :  
 لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت: ٣١٨ هـ)  
 مخطوط بدار الكتب المصرية رقم (٢٠ - فقه شافعي) وقد طبع  
 المجلد الرابع منه بتحقيق صغير أحمد حنيف بمطبعة دار طيبة .  
 الإصابة في تمييز الصحابة :
- لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ)  
 مطبعة دار أحياء التراث العربي ، الطبعة الأولى (١٣٢٨ هـ)
- الأضداد :  
 لأبي الفضائل الحسن بن محمد بن الحسن بن حيد الصاغانسي  
 (ت: ٦٥٠ هـ) .  
 المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين ، بيروت .
- الأضداد :  
 لأبي يوسف يعقوب بن السكيت (ت: ٢٤٤ هـ) ، وقيل غير ذلك  
 المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين ، بيروت .
- اعانة الطالبين :  
 لأبي بكر المشهور بالسيد البكري ابن السيد محمد شـطـطـا  
 الدمياطي (ت: هـ)  
 مطبعة دار أحياء الكتب العربية .
- اعجام الاعلام :  
 لمحمود مصطفى ، استاذ الأدب العربي بكلية اللغة بالأزهر  
 مطبعة دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى (١٤٠٣ هـ)
- أعلام الموقعين :  
 لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (ت: ٧٥١ هـ)  
 مطبعة السعادة ، الطبعة الأولى (١٣٧٤ هـ)

اسم الكتاب :

— الأغاني :

لأبي الفرج الاصبهاني ( ت : ٣٥٦ هـ ) .  
مطبعة دار الثقافة ، بيروت .

— اقامة الدليل على ابطال التحليل ،

لأبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية ( ت : ٧٢٨ هـ )  
مطبعة كردستان العلمية ، ضمن الفتاوى الكبرى .

— الاكمال في رفع الارياب عن المؤلف والمختلف في الآسماء والكنى والأنساب :

لعلي بن هبة الله بن ماكولا ( ت : ٤٧٥ هـ )  
طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية .

— الأم :

لأبي عبد الله محمد بن ادريس الشافعي ( ت : ٢٠٤ هـ )  
مطبعة دار المعرفة ، بيروت .

— الأمالي :

لأبي علي اسماعيل بن القاسم القالي البغدادي ( ت : ٣٥٦ هـ )  
مطبعة دار الكتاب العربي ، بيروت .

( ب )

— الباعث الحثيث :

لأبي الغداء اسماعيل بن كثير القرشي ( ت : ٧٧٤ هـ )  
مطبعة : دار الفكر ، بيروت .

— بدائع الصنائع :

لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي ( ت : ٥٨٧ هـ )  
مطبعة العاصمة بالقاهرة .

— البداية والنهاية :

لأبي الغداء اسماعيل بن كثير القرشي ( ت : ٧٧٤ هـ )  
مطبعة دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ( ١٤٠٥ هـ )

— بداية المجتهد :

لأبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي ( ت : ٥٩٥ هـ )  
مطبعة المكتبة التجارية الكبرى .

اسم الكتاب:

- البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار:  
لأحمد بن يحيى المرتضى ( ت : ٨٤٠ هـ )  
مطبعة مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- بلوغ المرام من أدلة الأحكام :  
لأبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني ( ت : ٨٥٢ هـ )  
مطبعة دار الكتاب العربي ، بيروت .  
( ت )
- تاريخ بغداد :  
للمحافظ أبي بكر أحمد بن الخطيب البغدادي ( ت : ٤٦٣ هـ )  
مطبعة الناشر دار الكتاب العربي .
- تاريخ الثقات :  
لأحمد بن عبد الله بن صلح أبي الحسن العجلي ( ت : ٢٦١ هـ )  
مطبعة دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ( ١٤٠٥ هـ )
- تاريخ جرجان :  
لأبي القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي ( ت : ٤٢٧ هـ )  
مطبعة مجلس دار المعارف ، الطبعة الأولى ( ١٣٦٩ هـ ) .
- تاريخ الخلفاء :  
لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ( ت : ٩١١ هـ )  
بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .
- التاريخ الكبير :  
لأبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري ( ت : ٢٤٩ هـ )  
مطبعة حيد آباد الهند .
- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق :  
لأبي محمد عبد الله بن يوسف الحنفى الزيلعي ( ت : ٧٤٣ هـ )  
المطبعة الأميرية ( ١٣١٦ هـ )



اسم الكتاب :

- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه :
- لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ( ت : ٨٥٢ هـ )  
مطبعة دار القومية العربية .
- تحفة المحتاج بشرح المنهاج :
- لشهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي : ( ت : ٩٤٧ هـ )  
المطبعة الميمنية بمصر ، طبع الدار المصرية .
- تحقيق مسند أحمد :
- للشيخ أحمد محمد شاكر .  
مطبعة دار المعارف .
- تحفة الفقهاء :
- لعلاء الدين محمد السمرقندي ، ( ت : ٥٣٩ هـ )  
مطبعة دار الكتب العلمية ، بيروت .
- تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب :
- لأبي الفداء اسماعيل بن كثير ( ت : ٧٤٤ هـ ) بتحقيق : عبد الغني  
ابن حميد الكيسي ، دار حراء مكة .
- تحفة الأحوزي :
- لمحمد بن عبد الرحيم المباركفوري ( ت : ١٣٥٣ هـ )  
الناشر : عبد المحسن كتيبي .
- تخريج أحاديث مافي الأحياء من الأخبار :
- لأبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي : ( ت : ٨٠٦ هـ )  
مطبعة الاستقامة .
- تخريج أحاديث التنكيل :
- لمحمد ناصر الدين الألباني ، وزهير الشاويش .  
طبع المكتب الاسلامي ، الطبعة الأولى ( ١٤٠٦ هـ )
- تخريج أحاديث مشكاة المصابيح :
- لمحمد ناصر الدين الألباني :  
طبع المكتب الاسلامي .
- تذكرة الحفاظ :
- لأبي عبد الله شمس الدين محمد الذهبي ( ت : ٧٤٨ هـ )  
مطبعة دار أحياء التراث العربي .

اسم الكتاب :

- ترتيب القاموس المحيط :  
للاستاذ الطاهر أحمد الزاوي .  
الطبعة الثانية ، عيسى البابي الحلبي .
- ترتيب مسند الامام أبي عبد الله محمد بن ادريس الشافعي ( ت : ٢٠٤ هـ )  
تحقيق يوسف علي الزاوي الحسني وعزت العطار الحسيني  
طبع دار الكتب العلمية .
- الترغيب والترهيب :  
لزكي الدين عبد المعظم بن عبد القوي المنذري ( ت : ٦٥٦ هـ )  
مطبعة دار احياء التراث العربي ، الطبعة الأولى ( ١٣٨٨ هـ )
- التسهيل لعلوم التنزيل :  
لمحمد بن أحمد بن جزى الكلبى ( ت : ٧٩٢ هـ )  
مطبعة دار الفكر .
- صحيح التنبيه :  
لمحي الدين يحيى بن شرف النووي ( ت : ٦٧٦ هـ )  
مطبعة التقدم العلمية .
- تصحيحات المحدثين :  
لأبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري ( ت : ٣٨٢ هـ )  
بتحقيق د / محمود ميرة ،  
المطبعة العربية ، الطبعة الأولى ( ١٤٠٢ هـ ) .
- تعجيل المنفعة ، بزوائد رجال الأئمة الأربعة :  
لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ( ت : ٨٥٢ هـ )  
مطبعة دار الكتاب العربي .
- التعليق المغنى على الدارقطني :  
لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي  
مطبعة دار المحاسن .
- تغليق التعليق :  
لابن حجر العسقلاني ، ( ت : ٨٥٢ هـ )  
طبع المكتب الاسلامي بتحقيق سعيد القرني .

اسم الكتاب:

- تفسير القرآن العظيم :  
لأبي الفداء اسماعيل بن كثير القرشي ( ت : ٧٧٤ هـ )  
مطبعة دار المعرفة ، بيروت ( ١٤٠٥ هـ )
- تفسير الطبري - جامع البيان عن تأويل آي القرآن :  
لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ( ت : ٣١٠ هـ )  
مطبعة دار المعرفة .
- تفسير القرطبي - الجامع لأحكام القرآن ،  
لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي ( ت : ٦٧١ هـ )  
مطبعة دار الكتاب العربي الطبعة الثالثة .
- تفسير ابن عيينة :  
أبي عمران ميمون الهلالي المعروف بابن عيينة ( ت : ٩٨ هـ )  
طبع المكتب الاسلامي .
- تفسير غرائب القرآن :  
لنظام الدين الحسن بن محمد بن حسين النيسابوري  
مطبعة دار المعرفة ، الطبعة الرابعة بهامش تفسير الطبري .
- تقريب التهذيب :  
لابن حجر العسقلاني ( ت : ٨٥٢ هـ )  
دار نشر الكتب الاسلامية ، الطبعة الأولى ( ١٣٩٣ هـ )
- تلخيص الحبير :  
لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ( ت : ٨٥٢ هـ )  
شركة الطباعة الفنية .
- تلخيص المستدرك لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي ( ت : ٨٤٨ هـ )  
توزيع دار الباز ، مكة المكرمة .
- تنزيه الشريعة المرفوعة :  
لأبي الحسن علي بن محمد بن عراق الكناني ( ت : ٩٦٣ هـ )  
مطبعة الكتب العلمية .
- التنبيه :  
لأبي اسحق ابراهيم بن علي الشيرازي ( ت : ٤٧٦ هـ )  
مطبعة التقدم العلمية بمصر .

اسم الكتاب :

— تهذيب التهذيب :

لأبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني ( ت : ٨٥٢ هـ )  
مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية ، حيدرآباد ، الهند .

( ت )

— الثقات :

لأبي حاتم محمد بن حبان البستي ( ت : ٣٥٤ هـ )  
مطبعة مجلس دار المعارف العثمانية الهندية ، الطبعة الأولى ،  
( ١٣٩٩ هـ ) .

( ج )

— جامع الأصول في أحاديث الرسول :

لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجزري ،  
( ت : ٦٠٦ هـ )

مطبعة دار الفكر ، الطبعة الثانية ( ١٤٠٣ هـ )

— الجامع الصغير :

لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ( ت : ٩١١ هـ )  
مطبعة مصطفى محمد بمصر ، الطبعة الأولى ( ١٣٥٧ هـ )

— الجرح والتعديل :

لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ، ( ت : ٣٢٧ هـ )  
مطبعة : دار الكتب العلمية ، بيروت .

— جمهرة أشعار العرب :

لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي ( ت : ١٧٠ هـ )  
دار بيروت للطباعة والنشر .

— جمهرة أنساب العرب :

لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي ( ت : ٤٥٦ هـ )  
مطبعة دار المعارف ( ١٣٨٢ هـ ) بتحقيق عبد السلام هارون .

— جواهر الأدب :

للسيد أحمد الهاشمي .

المكتبة التجارية الكبرى ، الطبعة السابعة والعشرون ( ١٣٨٩ هـ )

اسم الكتاب :-

- الجوهر النقي :

لعلاء الدين علي بن عثمان المارد يني الشهير بابن التركمانى

( ت : ٧٤٥ هـ )

مطبعة مجلس دار المعارف - الهند - الطبعة الأولى .

( ح )

- حاشية ابن قاسم العبادى على تحفة المحتاج :

للشيخ أحمد بن قاسم العبادى ( ت : ٩٩٤ هـ )

المطبعة الميمنية بمصر ( ١٣١٥ هـ )

- حاشية الشروانى على تحفة المحتاج :

للشيخ عبد الحميد الشروانى

المطبعة الميمنية بمصر ( ١٣١٥ )

- حاشية الشرقاوى على تحفة الطلاب :

للشيخ الاسلام أبى يحيى زكريا الأنصارى ( ت : ٩٢٥ هـ )

مطبعة مصطفى البابى الحلبي ( ١٣٦٠ هـ )

- حاشية البجيرمي على المنهج :

للشيخ سليمان البجيرمي

مطبعة : مصطفى البابى الحلبي

- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير :

لشمس الدين محمد عرفة الدسوقي ( ت : ١٢٣٠ هـ )

مطبعة دار احياء الكتب العربية .

- حاشية الشيخ على العدوى على الخرشي .

مطبعة دار الفكر .

- حاشية القليوبي على المحلى :

لشهاب الدين أحمد بن سلامة القليوبي ( ت : ١٠٦٩ هـ )

مطبعة دار احياء الكتب العربية ، مع حاشية عميرة على المحلى .

- حلية العلماء :

لأبى بكر محمد بن أحمد القفال الشاشي ( ت : ٥٠٥ هـ )

مخطوط بدار الكتب المصرية ( رقم ٢٦٧ فقه شافعي )

وطبعت منه ثلاثة أجزاء بمطبعة الرسالة للطبعة الأولى ( ١٤٠٠ )

اسم الكتاب :-

— الحلية لأبي نعيم :

أحمد بن عبد الله الأصفهاني ( ت : ٤٣٠ هـ )  
مطبعة دار الكتب العلمية ، بيروت .

( خ )

— الخرشي على مختصر خليل :

لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الخرشي ( ت : ١١٠١ هـ )

( د )

— الدر المنثور :

لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ( ت : ٩١١ هـ )  
مطبعة دار الفكر ، الطبعة الأولى ( ١٤٠٣ هـ )

— دلائل النبوة :

لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ( ت : ٤٥٨ هـ )  
مطبعة دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ( ١٤٠٥ هـ )

— ديوان امرئ القيس :

مطبعة دار صادر سنة ( ١٣٧٧ هـ )

— ديوان حاتم الطائي :

جمع كرم البستاني ،

مطبعة دار صادر سنة ( ١٣٨٣ هـ )

— ديوان الحطيئة ، من رواية ابن حبيب عن الاعرابي وأبي عمرو الشيباني

مطبعة دار صادر ، بيروت .

— ديوان عمر بن أبي ربيعة :

بتحقيق د / فوزي خليل عطوى ،

مطبعة دار صعب ، بيروت .

اسم الكتاب :

— ديوان الفـرزـدق :

جمع كرم البستاني .  
مطبعة دار صادر ، بيروت .

( ر )

— رحمة الأمة في اختلاف الأئمة :

لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الدمشقي العثماني من علماء القرن العاشر  
مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ( ١٣٨٦ هـ )

— رسالة ابن زيد القيروني :

لأبي محمد عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن القيرواني ( ت : ٣٨٦ هـ )  
مطبعة دار الفكر ، طبعت مع الفواكه الدواني .

— رفع الأستار عن محيا مخدرات طلعة الأنوار :

للشيخ حسن المشاط رحمه الله .

مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، الطبعة السادسة ( ١٣٩٨ هـ )

— روائع البيان في تفسير آيات الأحكام :

للشيخ محمد علي الصابوني .

مطبعة مكتبة الغزالي ، الطبعة الثالثة ( ١٤٠٠ هـ )

— روضة الطالبين وعمدة المفتين :

لأبي زكريا محي الدين بن شرف النووي ( ت : ٦٧٦ هـ )

مطبعة المكتب الاسلامي ، الطبعة الثانية ( ١٤٠٥ هـ )

— الروض الأنسف :

لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي ( ت : ٥٨١ هـ )

مطبعة دار الفكر ، بيروت ( ١٣٩٨ هـ )

— الروض النضير شرح مجموع الفقهاء الكبير :

لشرف الدين الحسين بن أحمد السباغي ( ت : ١٢٢١ هـ )

مطبعة مكتبة المؤيد ، الطبعة الثانية .

( ز )

— زاد المعاد في هدى خير العباد :

لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية ( ت : ٧٥١ هـ )

مطبعة مصطفى الحلبي ( ١٣٩٠ هـ )

اسم الكتاب :-

- زوائد ابن ماجه المسمى ( مصباح الزجاجة ) :  
 لأحمد بن أبي بكر بن اسماعيل البوصيري ( ت : ٦٩٦ هـ )  
 مطبعة دار العربية ، الطبعة الثانية ( ١٤٠٣ هـ )

( س )

- السراج الوهاج على المنهاج :  
 للشيخ محمد الزهرى الغمراوى ( ت : هـ )  
 مطبعة مصطفى البابى الحلبي .
- سنن ابن ماجه :  
 لأبى عبد الله محمد بن يزيد القزوينى ( ت : ٣٧٥ هـ )  
 مطبعة دار احياء التراث العربى بتحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي
- سنن أبى داود :  
 سليمان بن الأشعث السجستاني ( ت : ٢٧٥ هـ )  
 مطبعة دار الحديث ، الطبعة الأولى ( ١٣٨٩ هـ )
- سنن الترمذى :  
 لأبى عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذى ( ت ٢٩٧ هـ )  
 بتحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي .  
 مطبعة دار احياء التراث العربى .
- سنن الدارمى :  
 لأبى محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمى ( ت : ٢٥٥ هـ )  
 مطبعة دار الكتب العلمية .
- سنن الدارقطنى ، على بن عمر الدارقطنى ( ت : ٣٨٥ هـ )  
 مطبعة دار المحاسن وبذيله التعليق المغنى لأبى الطيب محمد .
- سنن سعيد بن منصور بن شعبة الخرساني المكي ( ت : ٢٢٧ هـ )  
 بتحقيق حبيب الرحمن الأعظمى .
- مطبعة دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ( ١٤٠٥ هـ )
- السنن الكبرى :  
 لأبى بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ( ت : ٤٥٨ هـ )  
 مطبعة دار المعرفة ، بيروت .



اسم الكتاب :-

- سنن النسائي :  
 لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي (ت: ٣٠٣ هـ)  
 بشرح السيوطي ، وحاشية السندی .  
 مطبعة المكتبة العلمية ، بيروت .
- سلسلة الأحاديث الصحيحة :  
 لمحمد ناصر الدين الألباني .  
 مطبعة المكتب الاسلامي ، الطبعة الرابعة ( ١٤٠٥ هـ )
- سلسلة الأحاديث الضعيفة :  
 لمحمد ناصر الدين الألباني .  
 مطبعة المكتب الاسلامي ، الطبعة الخامسة ( ١٤٠٥ هـ )
- سيرة ابن هشام :  
 لابن محمد عبد الملك بن هشام المعافري (ت: ٢١٣ هـ )

## ( ش )

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب :  
 لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت: ١٠٨٩ هـ)  
 مطبعة دار الفكر .
- شرح ابن القاسم الغزي على أبي شجاع :  
 لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن قاسم الشافعي (ت: ٩١٨ هـ )  
 مطبعة دار احياء الكتب العربية ، بهامش حاشية الباجوري .
- شرح السنة :  
 لأبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي (ت: ٥١٦ هـ )  
 بتحقيق زهير الشاويش ، وشعيب الأرنؤوط .  
 مطبعة المكتب الاسلامي .

اسم الكتاب :

- شرح السيوطي على النسائي :  
لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي ( ت : ٩١١ هـ )  
مكتبة المطبعة العلمية ، مع حاشية السندی على النسائي .
- شرح القطر :  
لمحمد محي الدين عبد الحميد ،  
مطبعة السعادة ، الطبعة الثانية عشرة ( ١٣٨٦ هـ )
- الشرح الكبير على مختصر خليل :  
لأبي البركات أحمد بن محمد بن أحمد الشهير بالدردير :  
( ت : ١٢٠١ هـ )  
مطبعة دار احياء الكتب العربية ، مع حاشية الدسوقي .
- شرح الجلال المحلي ( ت : ٨٦٤ هـ ) على المنهاج .  
مطبعة مصطفى البابي الحلبي مع حاشيتي قليوبي وعميرة .
- شرح مسلم :  
لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي ، ( ت : ٦٧٦ هـ )  
المطبعة المكيه ومكتبتها .
- شرح معاني الآثار :  
لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي ( ت : ٣٢١ هـ )  
مطبعة دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ( ١٣٩٩ هـ )
- شرح منتهى الارادات :  
للشيخ منصور بن يونس بن ادريس البهوتي ( ت : ١٠٥١ هـ )  
نشرت وتوزيع ادارة البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد .
- شرح الورقات :  
لجلال الدين محمد بن أحمد المحلي ( ت : ٨٦٤ هـ ) مع حاشية النفحات  
مطبعة مصطفى البابي الحلبي ،
- ( ص )
- صحيح البخارى :  
لأبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخارى ( ت : ٢٤٩ هـ ) مع فتح  
البارى .  
المطبعة السلفية ( ١٣٨٠ هـ )

اسم الكتاب :

- صحيح الجامع :  
لمحمد ناصر الدين الألباني .  
مطبعة المكتب الاسلامي ، الطبعة الثالثة ( ١٤٠٢ هـ )
- صحيح مسلم :  
لأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري :  
( ت : ٢٦١ هـ ) مع النووي  
المطبعة المكية ومكتبتها .
- صفوة الصفوة :  
لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي ( ت : ٥٩٢ هـ )  
مطبعة دار المعرفة ، الطبعة الثانية ( ١٣٩٩ هـ )
- ( هـ )
- ضحى الاسلام :  
لأحمد أمين . مطبعة لجنة التأليف والترجمة .
- الضعفاء الصغير :  
لأبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري ( ت : ٢٤٩ هـ )  
بتحقيق بوران الضناوي .  
مطبعة عالم الكتب ، الطبعة الأولى ( ١٤٠٤ هـ )
- الضعفاء والمتروكون :  
لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي ( ت : ٣٨٥ هـ )  
بتحقيق موفق بن عبد الله ،  
مطبعة مكتبة المعارف بالرياض .
- ضعيف الجامع :  
لمحمد ناصر الدين الألباني ،  
مطبعة المكتب الاسلامي .
- ( ط )
- طبات ابن هداية الله :  
لأبي بكر بن هداية الله الحسيني ( ت : ١٠١٤ هـ )  
منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت .

اسم الكتاب :-

- طبقات ابن سعد :
- لأبي عبد الله محمد بن سعد ( ت : ٢٣٠ هـ )  
مطبعة دار صادر ، بيروت .
- طبقات الحفاظ :
- لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ( ت : ٩١١ هـ )  
بتحقيق علي محمد عمر ، مطبعة الاستقلال الكبرى ، الطبعة الأولى ( ١٣٩٣ هـ )
- طبقات الشافعية الكبرى :
- لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي السبكي ( ت : ٥ هـ )  
مطبعة دار المعرفة ، الطبعة الثانية .
- طبقات الشافعية :
- لجمال الدين عبد الرحيم الأسنوي ( ت : ٧٧٢ هـ )  
مطبعة : دار العلوم للطباعة والنشر .
- طبقات المفسرين :
- لجلال الدين السيوطي ( ت : ٩١١ هـ )  
مطبعة : ليسدن .
- طبقات فقهاء اليمن :
- لعمر بن علي بن سمر الجعدى ( ت : ٥٨٦ هـ )  
مطبعة دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية ( ١٤٠١ هـ )
- ( ع )
- العبر في خبر من غبر :
- لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي ( ت : ٧٤٨ هـ )  
بتحقيق الدكتور صلاح المنجد ، فؤاد سيد - الكويت ( ١٩٦٠ هـ )

اسم الكتاب :-

— العقد الفريد :

لأبي عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي ( ت : ٣٢٧ هـ )  
مطبعة لجنة التأليف ( ١٣٥٩ هـ )

— العلل الواردة في الأحاديث النبوية :

لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي ( ت : ٣٨٥ هـ )  
بتحقيق محفوظ الرحمن زين الله

مطبعة دار طيبة ، الرياض ، الطبعة الأولى ( ١٤٠٥ هـ )

— العلل المتناهية :

لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي القرشي ( ت : ٥٩٧ هـ )  
مطبعة المكتبة الامدادية بمكة

— عمدة القاري شرح صحيح البخاري :

لبدر الدين محمود بن أحمد العيني ( ت : ٨٥٥ هـ )  
مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الأولى ( ١٣٩٢ هـ )

— العمدة في غريب القرآن :

لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ( ت : ٤٣٧ هـ )  
مطبعة مؤسسة الرسالة .

— عون المعبود شرح سنن أبي داود :

لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي  
الناشر: محمد عبد المحسن كتيب ، الطبعة الثانية ( ١٣٨٨ هـ )

— عيون الأثر في فنون المغازي والشمايل والسير :

لأبي الفتح محمد بن محمد بن محمد بن سيد الناس ( ت : ٧٢٤ هـ )  
منشورات دار الآفاق الجديدة ، الطبعة الثالثة ( ١٤٠٢ هـ )

( غ )

— غريب الحديث :

لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ( ت : ٨٥٢ هـ )  
دار المعرفة ، بيروت .

— غريب الحديث :

لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي ( ت : ٢٢٤ هـ )  
مطبعة دار الكتاب العربي .

اسم الكتاب :

— غريب الحديث :

لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي (ت: ٥٩٧ هـ)  
مطبعة دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى (١٤٠٥ هـ)

— غريب الحديث :

لأبي سليمان أحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي (ت: ٣٨٨ هـ)  
بتحقيق عبد الكريم إبراهيم الغرباوي .  
مطبعة دار الفكر بدمشق (١٤٠٢ هـ)

( ف )

— الفائق في غريب الحديث :

لجار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت : ٥٣٨ هـ)  
مطبعة دار المعرفة ، الطبعة الثانية .

— فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية :

أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية (ت ٧٢٨ هـ)  
مطبعة كردستان العلمية ١٣٢٨ هـ .

— فتح الباري شرح صحيح البخاري :

لابن حجر العسقلاني (ت : ٨٥٢ هـ)  
المطبعة السلفية بتصحيح محب الدين الخطيب .

— فتح الرحيم على فقه المالكية بالأدلة :

لمحمد بن أحمد الملقب بالداه الشنقيطي .  
مطبعة دار القومية العربية ، الطبعة الأولى (١٣٨٩ هـ)

— فتح القدير ، الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير :

لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت : ١٢٥٠ هـ)  
مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية (١٣٨٣ هـ)

— فتح القدير على الهداية :

لكمال الدين محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام (ت ٦٨١ هـ)  
مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الأولى (١٣٨٩ هـ)

— فتح المعين :

لزين الدين الملياري .  
مطبعة دار احياء الكتب العربية .

اسم الكتاب :-

- فتوح البلدان :  
لأحمد بن يحيى بن جابر بن داود البلاذرى (ت: ٢٧٩هـ)  
مطبعة الادارة العامة ، الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ)
- الفرق بين الفرق :  
لعبد القاهر بن محمد البغدادي الاسفرائيني (ت: ٤٢٩هـ)  
بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ،  
مطبعة دار المعرفة .
- فضائل الصحابة :  
للإمام أبى عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني (ت: ٢٤١هـ)  
مطبعة مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ)
- فقه الامام أبى شور :  
تأليف سعدى حسين على جبر ،  
مطبعة دار الفرقان ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ)
- فقه اللغة وسر العربية :  
لعبد الملك بن محمد بن اسماعيل أبى منصور الثعالبي (ت: ٤٣٠هـ)  
الطبعة الثالثة (١٣٩٢هـ)
- فواتح الرحموت بشرح سلم الثبوت :  
لعبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصارى  
الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببغداد سنة (١٣٢٢هـ) مع  
المستغنى للغزالي .
- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة :  
لمحمد بن على الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)  
مطبعة السنة المحمدية .
- الفواكه الدواني على رسالة ابن زيد القيرواني :  
لأحمد بن غنيم النفراوى (ت: ١١٢٥هـ)  
مطبعة دار الفكر ، بيروت .
- الفهرست :  
لأبى الفتح محمد بن اسحق بن النديم (ت: ٣٧٧هـ)  
مطبعة دار الفكر ، بيروت .

اسم الكتاب:

- فيض القدير شرح الجامع الصغير:  
لمحمد بن عبد الرؤوف المناوي .  
الطبعة الأولى ( ١٣٥٦ هـ ) مطبعة مصطفى محمد .
- ( ق )
- القاموس المحيط :  
لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ( ت : ٨١٧ هـ )  
مطبعة المؤسسة العربية .
- ( ك )
- الكافي في فقه الامام أحمد :  
لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن قدامة المقدسي ( ت ٣٣٤ هـ )  
بتحقيق زهير الشاويش ،  
مطبعة المكتب الاسلامي ، الطبعة الرابعة ( ١٤٠٥ هـ )
- الكامل في اللغة والأدب :  
لأبي العباس محمد بن يزيد المعروف بالمبرد ( ت : ٢٨٥ هـ )  
مكتبة المعارف ، بيروت .
- كشف الظنون :  
لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة ( ت : ١٠٦٧ هـ )
- كشف الأستار عن زوائد البزاز :  
لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي ( ت : ٨٠٧ هـ )  
بتحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي ،  
مطبعة مؤسسة الرسالة الأولى ( ١٣٩٩ هـ ) .
- كشف الخفاء ومزيل الالباس:  
للشيخ اسماعيل بن محمد العجلوني ( ت : ١١٦٢ هـ )  
مطبعة مؤسسة الرسالة ، الطبعة الرابعة ( ١٤٠٥ هـ )
- كشاف القناع عن متن الاقناع :  
لمنصور بن يونس بن ادريس البهوتي ( ت : ١٠٥٠ هـ )  
مطبعة الحكومة بمكة ( ١٤٩٤ هـ )



اسم الكتاب :

— الكشاف :

لمحمود بن عمر الزمخشري ( ت : ٥٢٨ هـ )  
مطبعة الاستقامة وبذيله أربعة كتب .

— الكنى والآساء :

للشيخ أبي بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي ( ت : ٣١٠ هـ )  
مطبعة دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية ( ١٤٠٣ هـ )

( ل )

— لسان العرب :

لجمال الدين محمد بن مكرم بن منظور ( ت : ٧١١ هـ )  
مطبعة دار صادر ، بيروت .

— لسان الميزان :

لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني :  
( ت : ٨٥٢ هـ )

حيد آباد الدكن بالهند ( ١٣٣١ هـ )

— اللؤلؤ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة :

لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي ( ت : ٩١١ هـ )  
مطبعة دار المعرفة ، الطبعة الثالثة ( ١٤٠١ هـ )

— المبسوط :

لشمس الدين أبي بكر محمد بن سهيل السرخسي ( ت : ٤٨٣ هـ )  
دار المعرفة ، الطبعة الثالثة ١٣٩٨ هـ بتصحيح راضي الحنفي

— مجمع الأمثال :

لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد النيسابوري الميدانسي :  
( ت : ٥١٨ هـ )

مطبعة السعادة بمصر ، الطبعة الثانية ( ١٣٧٩ هـ )

اسم الكتاب :-

- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد :  
لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي ( ت : ٨٠٧ هـ )  
مطبعة دار الكتاب العربي ، الطبعة الثالثة ( ١٤٠٢ هـ )
- المجموع شرح المذهب :  
لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي ( ت : ٦٧٦ هـ ) مع تكملة المجموع  
مطبعة المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .
- المحسلي :  
لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم ( ت : ٦٤٥ هـ )  
دار الاتحاد العربي ، بتصحيح حسن زيدان .
- مختار الصحاح :  
لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ( ت : ٦٦٦ هـ )  
مطبعة دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ( ١٩٦٧ هـ )
- مختصر المزني :  
لابراهيم بن اسماعيل بن يحيى المزني ( ت : ٢٦٤ هـ )  
مطبعة دار المعرفة ، بيروت .
- مختصر أبي داود :  
لزكي الدين أبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري ( ت ٦٥٦ هـ )  
تحقيق محمد حامد الفقي .  
مطبعة مكتبة السنة المحمدية .
- المدونة :  
للإمام مالك بن أنس الأصبحي ( ت : ١٧٩ هـ )  
مطبعة دار الفكر ، بيروت ، مع مقدمات ابن رشد .
- مرآة الجنان وعبر اليفطان :  
مطبعة حيدرآباد الدكن بالهند ( ١٣٣٨ هـ )
- مراتب الأجماع :  
لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم ( ت : ٤٥٧ هـ )  
مطبعة دار الكتب العلمية ، بيروت .
- مسند الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني ( ت : ٢٤٩ هـ )  
مطبعة دار الفكر .

اسم الكتاب :-

- مسند أبي حنيفة :  
للامام أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي ( ت : ١٥٠ هـ )  
مطبعة دار الكتاب العلمية ، الطبعة الأولى ( ١٤٠٥ هـ )
- مسند أبي بكر رضي الله عنه :  
لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ( ت : ٩١١ هـ )  
مطبعة الدار السلفية ، الطبعة الثانية ( ١٤٠١ هـ )
- مسند الحميدى :  
لأبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدى ( ت : ٢١٩ هـ )  
بتحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ،  
مطبعة المكتبة السلفية .
- مسند أبي يعلى :  
لأحمد بن علي بن المثنى التميمي أبي يعلى الموصلي ( ت : ٣٠٧ هـ )  
مطبعة دار المأمون ، دمشق ، الطبعة الأولى ( ١٤٠٤ هـ )
- مسند الشافعى :  
للامام أبي عبد الله محمد بن ادريس الشافعى ( ت : ٢٠٤ هـ )  
مطبعة دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ( ١٤٠٠ هـ )
- مسند الشهاب :  
للقاضي أبي عبد الله محمد بن سلامة القضاعى ( ت : ٤٥٤ هـ )  
بتحقيق حمدى عبد المجيد السلفي .  
مطبعة مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ( ١٤٠٥ هـ )
- مسند الامام زيد بن علي بن الحسين ( ت : ١٣٢ هـ )  
منشورات مكتبة الحياة ( ١٩٦٦ م )
- المسانيد والمراسيل :  
لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي ( ت : ٩١١ هـ )
- المستدرک :  
لأبي عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بالحاكم النيسابورى ( ت : ٤٠٥ هـ )  
دار الباز للنشر والتوزيع .

اسم الكتاب :-

- المستعذب في شرح غريب المذهب :  
 للعلامة محمد بن أحمد بن بطال الركي ( ت : ٦٣٠ هـ )  
 مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- مشكاة المصابيح :  
 لمحمد بن عبد الله الخطيب التبريزي ( ت : ٧٣٧ هـ )  
 بتحقيق محمد ناصر الدين الألباني ،  
 مطبعة المكتب الاسلامي ، الطبعة الثالثة ( ١٤٠٥ هـ )
- المشوف المعلم في ترتيب الاصلاح على حروف المعجم :  
 أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ( ت : ٦١٦ هـ )  
 مطبعة دار الفكر سنة ( ١٤٠٣ هـ )
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي :  
 لأحمد بن محمد المقرئ ( ت : ٧٢٠ هـ )  
 مطبعة مصطفى البابي الحلبي .
- المصنف :  
 لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني ( ت : ٢١١ هـ )  
 تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ،  
 الطبعة الثانية ( ١٤٠٣ هـ )  
 المكتب الاسلامي .
- المصنف :  
 لعبد الله بن أبي شبة العبسي الكوفي ( ت : ٢٣٥ هـ )  
 مطبعة الدار السلفية بالهند .
- المطالب العاليه بزوائد المسانيد الثمانية :  
 لابن حجر العسقلاني ( ت : ٨٥٢ هـ )  
 تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ،  
 مطبعة دار المعرفة ، بيروت .
- معالم السنن :  
 لمحمد بن محمد بن ابراهيم الخطابي ( ت : ٣٨٨ هـ )  
 نشر وتوزيع محمد علي السيد حمص .

اسم الكتاب :

- معجم الأدباء :  
 لياقوت بن عبد الله الحموي ( ت : ٦٢٦ هـ )  
 مطبعة دار المأمون بالقاهرة .
- معجم مقاييس اللغة :  
 لأبي الحسين أحمد بن فارس ( ت : ٣٩٥ هـ )  
 الطبعة الثانية ( ١٣٨٩ هـ ) بتحقيق عيد السلام هارون .
- معجم المؤلفين :  
 لعمر رضا كحالة :  
 مطبعة ومكتبة المتنبي ، بيروت .
- المعجم الصغير :  
 لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني ( ت : ٣٦٠ هـ )  
 مطبعة دار الكتب العلمية ( ١٤٠٣ هـ ) بيروت .
- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث :  
 للفيف من المستشرقين .  
 مطبعة بريل مدينة ليدن سنة ( ١٩٤٣ م )
- مغنى المحتاج ، شرح المنهاج :  
 لمحمد الشربيني الخطيب ( ت : ٩٧٧ هـ )  
 مطبعة مصطفى البابي الحلبي .
- مغنى اللبيب :  
 لأبي محمد عبد الله جمال الدين يوسف بن هشام الأنصاري ( ت : ٧٦١ هـ )  
 بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .
- المغازي :  
 لمحمد بن عمر بن واقد ( ت : ٢٠٧ هـ )  
 تحقيق د / مارسدن جونس ،  
 مطبعة عالم الكتب الطبعة الثالثة ( ١٤٠٤ هـ )
- المغنى :  
 لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة ( ت : ٦٢٠ هـ )  
 مطابع سجل العرب ، الطبعة الأولى ( ١٣٨٩ هـ )

اسم الكتاب :-

— المغنى فى الضعفاء :

لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبى ( ت : ٧٤٨ هـ )  
تحقيق نور الدين عتر.

— المقاصد الحسنة :

للشيخ محمد عبد الرحمن السخاوى ( ت : ٩٠٢ هـ )  
تحقيق : محمد عثمان الخت.  
مطبعة دار الكتاب العربى ، الطبعة الأولى ( ١٤٠٥ هـ )

— مقدمات ابن رشد :

لأبى الوليد محمد بن أحمد بن رشد ( ت : ٥٢٠ هـ ) ضمن المدن  
الكبرى . مطبعة دار الفكر.

— المنتظم :

لأبى الفرج عبد الرحمن بن الجوزى ( ت : ٥٩٧ هـ )  
مطبعة حيدرآباد الهند .

— المنهاج :

لمحيى الدين يحيى بن شرف النووى ( ت : ٦٧٦ هـ )  
مطبعة مصطفى البابى الحلبي بمصر .

— موارد الظمان الى زوائد ابن حبان :

لنور الدين على بن أبى بكر الهيثمى ( ت : ٨٠٧ هـ )  
مطبعة دار الكتب العلمية ، بيروت .

— الموطأ :

للامام مالك بن أنس ( ت : ١٧٩ هـ )  
مطبعة دار احياء الكتب العربى ، عيسى البابى الحلبي .

— الموضوعات :

لأبى الفرج عبد الرحمن بن الجوزى ( ت : ٥٩٧ هـ )  
مطبعة دار الفكر ، المطبعة الثانية ( ١٤٠٣ هـ )

— المهذب :

لأبى اسحق ابراهيم بن علي بن يوسف الشيرازى ( ت : ٤٧٦ هـ )  
مطبعة عيسى البابى الحلبي بمصر .

اسم الكتاب :-

- ميزان الاعتدال :  
 لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ( ت : ٧٤٨ هـ )  
 تحقيق محمد البجاوي ، مطبعة دار الفكر ، بيروت .
- ( ن )
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة :  
 لأبي المحاسن يوسف بن تعري الأتابكي ( ت : ٨٧٤ هـ )  
 الطبعة الأولى بدار الكتب المصرية ( ١٣٤٩ هـ )
- نصب الراية :  
 لأبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي ( ت : ٧٦٢ هـ )  
 الطبعة الثانية مطبوعات المجلس العلمي ( ١٣٩٣ هـ )
- النهاية في غريب الحديث :  
 لمجد الدين المبارك محمد الجزري ابن الأثير ( ت : ٦٠٦ هـ )  
 مطبعة دار الفكر ، بيروت .
- نيل الأوطار :  
 لمحمد بن علي الشوكاني ( ت : ١٢٥٠ هـ )  
 مطبعة مصطفى البابي الحلبي ( ١٣٨٠ هـ )
- ( و )
- الوجيز :  
 لحجة الاسلام محمد بن محمد أبي حامد الغزالي ( ت : ٥٠٥ هـ )  
 مطبعة دار الفكر ( ١٣٩٩ هـ )
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان :  
 لأبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان ( ٦٨١ هـ )  
 مطبعة دار الثقافة ، بيروت .

اسم الكتاب :

( هـ )

— الهداية شرح بداية المبتدى :  
لأبى الحسن علي بن أبى بكر الرشدانى المرعيناى ( ت : ٥٩٣ هـ )  
الناشر المكتبة الاسلامىة : الطبعة الأخيرة .

— هدى السارى مقدمة فتح البارى :  
لابن حجر العسقلانى ( ت : ٨٥٢ هـ )  
المطبعة السلفية ومكتبتها .

( ى )

— يتيمة الدهر :  
لعبد الملك بن محمد بن منصور الثعالبى ( ت : ٤٣٠ هـ )  
مطبعة دار الكتب العلمىة .



# فهرس موضوعات المخطوطات

| الموضوع                                                           | الصفحة |
|-------------------------------------------------------------------|--------|
| — شكر وتقدير                                                      | ١      |
| — المقدمة                                                         | ٣      |
| — السبب الباعث على اختيار الموضوع                                 | ٨      |
| — <u>القسم الأول</u> : دراسة المخطوطة                             | ٩      |
| — ترجمة الماوردي                                                  | ١٠     |
| — اسمه ونسبه ، وأشهر من أخذ عنهم                                  | ١٠-١٢  |
| — مكانته                                                          | ١٣     |
| — لا مكان للمداهنة عند الماوردي                                   | ١٤     |
| — ثناء العلماء عليه                                               | ١٥     |
| — رمي الماوردي بالاعتزال                                          | ١٦     |
| — تعريف المعتزلي يدفع إطلاقه على الماوردي                         | ١٨     |
| — مدرسة الماوردي                                                  | ٢٠     |
| — تلاميذه في الفقه                                                | ٢١     |
| — مؤلفاته                                                         | ٢٢     |
| — وفاته                                                           | ٢٣     |
| — الحاوي الكبير                                                   | ٢٤     |
| — النسخ التي اعتمدتها في التحقيق                                  | ٢٧     |
| — منهج التحقيق                                                    | ٢٩     |
| — <u>القسم الثاني</u> : تحقيق المخطوطة                            | ٣٢     |
| — كتاب النكاح :                                                   | ٣٣     |
| أباح الله تعالى النكاح نكاحاً في كتابه وصريحاً في سنة             |        |
| نبيه صلى الله عليه وسلم :                                         | ٣٣     |
| * ذكر الآيات والأحاديث الواردة في ذلك وتفسيرها *                  |        |
| — فصل : فاما اسم النكاح فهو حقيقة في العقد مجاز في الوطء عندنا ٥٤ |        |
| * ذكر الاختلاف في ذلك *                                           |        |
| — باب ما جاء في أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأزواجه ٥٧       |        |
| قال الشافعي : ان الله تعالى لما خص به رسوله صلى الله              |        |
| عليه وسلم من وحيه ، وأبان بينه وبين خلقه بما فرض عليهم            |        |

- ٥٨ من طاعته ، افترض عليه أشياء خففها عن خلقه :
- فصل : فاما قول الشافعي : ان الله لما خص به رسوله صلى الله عليه وسلم من وحيه ففيه روايتان :
- ٥٩ \* بيان كونه صلى الله عليه وسلم خص بالوحي \*
- فصل : واما قول الشافعي : افترض عليه أشياء خففها عن خلقه ليزيده بها ان شاء الله قرينة اليه :
- ٦٣ \* بيان ما تميز به الرسول عن جميع الخلق في أحكام الدين \*
- مسألة : فمن ذلك أن كل من ملك زوجة فليس عليه تخييرها فأمر الله رسوله صلى الله عليه وسلم أن يخير نساءه فاخترته : ٦٥
- \* ذكر الآيات ، والأحاديث الواردة في ذلك \*
- فصل : فاذا تقرر ما وصفنا من تخييرهن انتقل الكلام الى حكم الاختيار :
- ٧٣
- فصل : فاما آية التخيير ففيها دلائل على خمسة أحكام :
- ٧٨
- مسألة : قال الشافعي : قال الله تعالى : " لا يحل لك النساء من بعد ولا أن تبدل بهن " وذلك أن الله تعالى لما أوجب على نبيه تخيير نساءه فاخترته حظر الله عليه طلاقهن وحظر عليه أن يتزوج بهن استبدالا :
- ٧٩
- \* ذكر الآيات الواردة في ذلك وتفسيرها \*
- مسألة : قال الشافعي : قالت عائشة مات رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أحل له النساء قال كانها تعني اللاتي حظرن عليه :
- ٨٢
- مسألة : قال الشافعي : قال الله تعالى : " وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان أراد النبي أن يستنكحها

- خالصة لك من دون المؤمنين \* وهذا ما خص به  
رسول الله صلى الله عليه وسلم في النكاح تخفيفاً  
أن ينكح بلفظ الهبة : ٩٤
- \* ذكر القراءات الواردة في هذه الآية ، واختلاف  
العلماء هل كان عند رسول الله امرأة وهبت نفسها  
لرسول الله ؟ وهل يجوز النكاح بلفظ الهبة أم لا \* .
- فصل : وما خص به النبي صلى الله عليه وسلم في مناحه أن ينكح  
أى عدد شاء وان لم يكن لغيره من أمته أن ينكح أكثر من  
أربع في عقد واحد : ١٠٢
- مسألة : قال الشافعي : وقال الله جل ثناؤه " يانساء النبي  
لستن كأحد من النساء ان اتقيتن " فأياهن به عليه  
السلام من نساء العالمين : ١٠٦
- \* بيان أفضلية زوجات الرسول صلى الله عليه وسلم على  
نساء العالمين وتفسير ما ورد في ذلك من الآيات \*
- مسألة : قال الشافعي : وخصه بأن جعله أولى بالمؤمنين  
من أنفسهم : ١١١
- \* بيان القراءات في قوله تعالى : " النبي أولى  
بالمؤمنين من أنفسهم " \*
- مسألة : قال الشافعي وأزواجه أمهاتهم وقال أمهاتهم في معنى  
دون معنى وذلك أنه لا يحل نكاحهن ولا يحرم بناتهن  
لو كن لهن لأن رسول الله قد زوج بناته وهن أخوات  
المؤمنين : ١١٤
- \* ما ورد في أن زوجاته صلى الله عليه وسلم أمهات المؤمنين \*

- فصل : فاما اللاتي فارقهن رسول الله في حياته فليس لهن من حرمة التعظيم ما للمتوفى عنهن وفي تحريمهن على الأمة ثلاثة أوجه :
- ١٢٠ \* بيان ان من فارقهن رسول الله قبل الدخول بهن لا يحرم نكاحهن على المسلمين وأدلة ذلك \*
- فصل : فاما من وطئها من امائه فكانت باقية على ملكه الى حين وفاته مثل مارية ام ابنه ابراهيم حرم نكاحها على المسلمين :
- ١٢٧ — فصل : فاما مانقله المزني أن رسول الله قد زوج بناته وهن أخوات المؤمنين ، فانما أراد الشافعي أنهن وان كن كالأمهات فليس كالأمهات في جميع أحكامهن :
- ١٢٨-١٢٧ \* الدليل على أن بناته صلى الله عليه وسلم ليس كأمهات المؤمنين في جميع أحكامهن \*
- فصل : وما خص الله تعالى به نساء رسوله تفضلا لهن واكراما لرسوله أن ضاعف عليهن عقاب السيئات وضاعف لهن ثواب الحسنات :
- ١٣٣ \* أدلة ذلك \*
- فصل : وصار ما خص الله تعالى به رسوله في مناحه ما جاء فيه نص واتصل به نقل عشر خصال : منها ثلاث خصال تغليظ وثلاث خصال تخفيف وأربع خصال كرامة :
- ١٣٥ — فصل : وقد مضى ما كان رسول الله مخصوصا به في مناحه نصا فقد اختلف أصحابنا في جواز الاجتهاد فيما يجوز أن يكون مخصوصا به في مناحه :
- ١٣٧

- فصل : والمسألة الثانية ان اختلفوا هل كان له نكاح الكتابية  
 أم لا على وجهين . ١٤١
- فصل : والمسألة الثالثة ، ان اختلفوا هل كان له أن ينكح فسي  
 احرامه . ١٤٥
- والمسألة الرابعة ، ان اختلفوا في التي خطبها لنكاحه هل  
 يلزمها اجابته على وجهين . ١٤٦
- والمسألة الخامسة ، ان اختلفوا فيمن لم يسم لها في عقد نكاحها  
 مهر أهل يلزمه مهر المثل على وجهين . ١٤٦
- والمسألة السادسة : ان اختلفوا فيما يملك من الطلاق هل هو  
 محصور بعدد أم مرسل بغير أمد على وجهين . ١٤٧
- والمسألة السابعة : ان اختلفوا في وجوب القسم عليه بين أزواجه  
 على وجهين . ١٤٨
- ✽ ذكر الأدلة من الكتاب والسنة في أنه صلى الله عليه وسلم  
 لا يجب عليه القسم بين نسائه ، وتفسير الآيات الواردة في  
 ذلك ✽
- فصل : وان قد مضى ما خص به رسول الله في مناكحه نصا واجتهادا  
 وما خص به أزواجه تفضلا : ١٥٥
- ✽ ذكر عدد أزواجه صلى الله عليه وسلم اللاتي متن قبله ،  
 أو مات قبلهن ، أو فارقهن في حياته ✽
- فصل : وان قد مضى ما خص به رسول الله في مناكحه وذكر  
 أزواجه فالذي يجب أن نذكر بعده ما خص به في غير  
 مناكحه : ١٦٩
- ✽ ذكر ما خص به صلى الله عليه وسلم من فرض وأدلة ذلك ✽

- فصل : فاما ما خص به من حظر فخمس خصال ، منها قول الشعر  
 ١٧٢ وروايته لقوله تعالى : " وما علمناه الشعر وما ينبغي له "
- فصل : فاما ما خص به من ابا حة فأربع خصال : منها الوصال بين  
 ١٧٦ صوم اليومين بالامساك :
- فصل : فاما ما خص به من معونة فسبع خصال : منها ما جعله الله  
 ١٧٧ له من خمس الخمس من الفسى والمفانم :
- فصل : واما ما خص به من كرامة فعشر خصال ، منها أن بعثه  
 ١٧٩ الى كافة الخلق .
- باب ما جاء فى الترغيب فى النكاح :  
 ١٨٢
- قال الشافعى : واحب للرجل والمرأة أن يتزوجا اذا تاقت  
 ١٨٣ أنفسهما اليه لأن الله تعالى أمر به ورضيه وندب اليه :
- \* ماورد من الآيات والأحاديث فى الترغيب فى النكاح \*
- مسألة : قال الشافعى : ومن لم تتق نفسه الى ذلك فأحسب أن  
 ١٩٠ يتخلى لعبادة الله عز وجل :
- مسألة : قال الشافعى : واذا أراد الرجل أن يتزوج المرأة فليس  
 له أن ينظر اليها حاسرا وينظر الى وجهها وكفيها  
 ١٩٥ وهي متغطية بانها وغيرانها :
- \* ذكر ماورد من الأدلة فى جواز النظر الى المخطوبة \*
- فصل : فاذا ثبت ذلك جاز نظره بانها وغيرانها ، وقال  
 ٢٠٤ مالك لا يجوز أن ينظر الا بانها :
- فصل : فاذا تقرر ما ذكرنا لم يخل نظر الرجل الأجنبية الى المرأة  
 ٢٠٥ الأجنبية من أحد أمرين أن يكون لسبب أو لغير سبب :

| الصفحة  | الموضوع                                                                                                                                                                                                                                                     |
|---------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٢٠٩     | باب ما على الأولياء ، وانكاح الأب البكر بغير أمرها :                                                                                                                                                                                                        |
| ٢١٠     | قال الشافعي : فدل كتاب الله وسنة رسوله على أن حتما على الأولياء أن يزوجوا الحرائر البوالغ إذا أردن النكاح ودعون إلى رضا :                                                                                                                                   |
|         | * تفسير الآيات الواردة في عزل الأولياء *                                                                                                                                                                                                                    |
| ٢١٢     | فصل : فإذا أرادت المرأة أن تتفرد بالعقد على نفسها من غير ولي فقد اختلف الفقهاء على ستة مذاهب :                                                                                                                                                              |
|         | * الاستدلال بالآيات والأحاديث الواردة في ذلك مع تفسير بعضها وسبب نزولها *                                                                                                                                                                                   |
| ٢٤٠-٢٤١ | فصل : وأما مالك ففرق بين الشريفة والدنيئة بأن الولي يراى لحفظ المرأة أن تضع نفسها في غير كف :                                                                                                                                                               |
| ٢٤١-٢٤٢ | فصل : فأما داود فخص الشيب بالولاية دون البكر لقوله صلى الله عليه وسلم ليس للولي مع الشيب أمر :                                                                                                                                                              |
| ٢٤٣     | فصل : وأما أبو ثور فراعى أن الولي دون عقده                                                                                                                                                                                                                  |
| ٢٤٤     | فصل : وأما أبو يوسف فاعتبر أن يعقده رجل عن أن نها لقصورها عن مباشرة العقد بنفسها :                                                                                                                                                                          |
| ٢٤٦     | مسألة : قال الشافعي : وفي قوله صلى الله عليه وسلم أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ثلاثا فإن مسها فلهما المهر بما استحل من فرجها فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له " : دلائل منها أن للولي شرطا في بعضها لا يتم النكاح إلا به ما لم يعضلها : |
| ٢٥٣     | مسألة : قال الشافعي ، وجمعت الطريق رفقة فيهم امرأة شيب فولت أمرها رجلا منهم فزوجها فجلد الناكح والمنكح ورد نكاحها :                                                                                                                                         |



- فصل : وإذا لم يترافعا فيه - أى النكاح بدون ولي - إلى حاكم  
ولا حكم فيه بأحد الأمرين من صحة أو إبطال : ٢٥٥
- فصل : وإن كانا جاهلين بتحريم النكاح بغير ولي فلا حد به  
عليها : ٢٥٦
- فصل : وإن كانا معتقدين لتحريمه يريان فيه مذهب الشافعي  
من إبطال النكاح بغير ولي : ٢٥٩
- فصل : وإن تناكح الزوجان بغير ولي ثم طلقها ثلاثا : ٢٦١
- فصل : وإن عدت المرأة وليا مناسبا وكانت في بلد لا حاكم  
فيه وأرادت نكاح زوج ففيه وجهان : ٢٦٤
- مسألة : قال الشافعي ، ولا ولاية لوصى لأن عارها لا يلحقه : ٢٦٦
- مسألة : قال الشافعي ، وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم  
الأم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأنن في نفسها  
وإنها صماتها \* دلالة على الفرق بين البكر والشيب في  
أمرين : ٢٧٠
- فصل : وأما البكر الكبيرة فللأب أو الجَد عند فقد الأب أن  
يزوجها جبرا كالصغيرة : ٢٧٢
- فصل : وإذا ثبت أن للأب إجبار البكر على النكاح صغيرة  
وكبيرة فكذلك الجَد وإن علا : ٢٧٧
- فصل : فأما حال البكر مع غير الأب والجَد من الأولياء كالأخوة  
والأعمام فلا تخلو حالهما معهم من أن تكون صغيرة أو كبيرة : ٢٧٨
- مسألة : قال الشافعي ومثله حديث خنساء بنت خدام زوجها  
أبوها وهي شيب فكرهت ذلك فرد رسول الله انكاحه وفي  
تركه أن يقول لخنساء إلا إن تشائي إن تجيزي ما فعل  
أبوك دلالة على أنه لو أجازته ما جاز : ٢٨١

- \* الاستدلال على أن النكاح الموقوف على اجازة الزوج  
أو الزوجة أو الولي لا يصح والرد على من قال بالجواز \*
- مسألة : قال الشافعي : وله استثمار البكر على استطابة النفس : ٢٨٦
- فصل : فإذا ثبت أن استثمار الأب لابنته البكر استحبابا فإنها  
يكون بالصمت دون النطق . ٢٨٩
- \* الأحاديث الواردة في ذلك \*
- مسألة : قال الشافعي وروى الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم  
أنه قال لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل : ٢٩٣
- \* ذكر الأحاديث الدالة على وجوب الشهادة في النكاح \*
- فصل : فإذا ثبت وجوب الشهادة في النكاح وانها شرط فسي  
صحته فلا ينعقد الا بشاهدين : ٣٠١
- فصل : فإذا تقرر أن عقد النكاح لا يصح الا بشاهدين من  
الرجال دون النساء فلا يصح حتى يكونا عدلين : ٣٠٣
- \* ذكر الأدلة الواردة في ذلك \*
- مسألة : قال المزني واحتج الشافعي بابن عباس أنه قال : لا نكاح  
الا بولي مرشد وشاهدي عدل : ٣٠٨
- فإذا ثبت أن ولاية الفاسق في النكاح باطلة فالولاية تنتقل الى  
من هو أبعد منه : ٣١٢
- فصل : فلو أن هذا الولي الفاسق وكل وكيلًا عدلا كانت وكالته  
باطلة لأنه بالفسق قد زالت عنه الولاية : ٣١٣
- فصل : فلو كان الولي أعمى ففي صحة ولايته وجواز عقده وجهان : ٣١٤
- فصل : وإن كان الولي أخرس ففي صحة ولايته وجواز عقده وجهان : ٣١٥
- فصل : فاما إذا كان الولي عدلا للزوجة أو للزوج أولهما فهو على ولايته ٣١٦

- ٣١٦ — فصل : فان الولي محجورا عليه بالفس :  
 — مسألة : قال الشافعي : والشهود على العدالة حتى يعلم الجرح  
 ٣١٨ يوم وقع النكاح :  
 — فصل : فاذا أقر الزوجان عند الحاكم أنهما عقدا النكاح بولي  
 ٣٢١ وشاهدي عدل حكم عليهما بصحة النكاح باقرارهما :  
 — فصل : واذا تصادق الزوجان أنهما عقدا بولي وشاهدي عدل  
 وقال الشاهدان بل كنا وقت العقد فاسقين حكم بصحة  
 ٣٢١ النكاح :  
 — فصل : واذا تصادق الزوجان أنهما تناكحا بولاية الأب وأن الأب  
 ٣٢٢ زوجها منه وأنكر الأب أن يكون زوجها فالنكاح ثابت :  
 — فصل : ولا يصح النكاح بحضور الشاهدين حتى يسمعا لفظ الولي  
 ٣٢٣ بالبدل ولفظ الزوج بالقبول :  
 — مسألة : وان كانت صغيرة ثيبا أصيبت بنكاح أو غيره فلا تزوج  
 ٣٢٤ الا باذنها :  
 — فصل : فاما الشيب المجنونة فلها حالتان :  
 ٣٢٧ فصل : فاذا ثبت ما ذكرنا من حكم الشيب وانها مفارقة للبكر :  
 ٣٢٨ فصل : واما زوال العذرة بأصبح أو ظفر أو جناية غير الوطء :  
 — فصل : فاذا تقرر ما وصفنا وأراد الولي انكاح المرأة فذكرت  
 ٣٣٢ انها بكر قبل قبولها مالم يعلم خلافه :  
 — مسألة : ولا تزوج البكر بغير اذنها ولا الصغيرة الا أبوها أوجدها  
 ٣٣٣ بعد موت أبيها :  
 — فصل : واذا كان الرجل ابن ابن وله بنت ابن فأراد أن يزوج ابن  
 ٣٣٤ ابنه ببنت ابنه :

- مسألة : قال الشافعي ولو كان المولى عليه يحتاج الى النكاح  
زوجه وليه فان اذن له فجاوز مهر مثلها رد : ٣٣٨
- فصل : فاذا ثبت أنه يجوز أن يتولى عقد النكاح بنفسه باذن وليه  
فقد اختلف أصحابنا : ٣٤٠
- فصل : فاما اذا نكح السفية بغير اذن وليه فهذا على ضربين : ٣٤١
- فصل : فاما المجنون فعلى ضربين : ٤٤٣
- مسألة : ولو اذن لعبده فتزوج كان لها العضل متى عتق : ٣٤٦
- فصل : فاذا تقرر أن نكاح العبد بغير اذن سيده باطل : ٣٤٨
- فصل : فاما اذا <sup>أراد</sup> السيد أن يجبر عبده على التزويج فان كان العبد  
صغيرا كان لسيدة اجبار على النكاح : ٣٥٠
- فصل : فاما المدبر فهو كالعبد في اجباره السيد له على النكاح : ٣٥١
- فصل : فاما العبد اذا كان بين شريكين فليس له أن يتزوج باذن  
أحدهما حتى يأذنا له جميعا : ٣٥٢
- مسألة : قال الشافعي ، وفي اذنه لعبده اذن باكتساب المهر والنفقة  
فصل : فاذا ثبت وجوب المهر والنفقة في كسبه فالمهر يستحق في  
كسبه بعد عتقه : ٣٥٤
- فصل : فلو أن سيد هذا العبد المكتسب أراد استخدامه نهارا : ٣٥٥
- مسألة : قال الشافعي ، وان كان مأذونا له في التجارة أعطى  
مما في يده : ٣٣٧
- فصل : واما القسم الثالث من أحوال العبد فهو أن يكون غدير  
مكتسب ولا مأذون له في التجارة : ٣٥٨
- فصل : فاما اذا تزوج العبد بغير اذن سيده فنكاحه باطل : ٣٥٩
- فصل : واذا اذن السيد لعبده في النكاح فنكح نكاحا فاسدا ففي  
دخوله في اذن سيده قولان : ٣٦٠

- فصل : وإذا زوج الرجل عبده بأمة فليس على العبد مهر —  
ولا نفقة : ٣٦١
- فصل : وإذا زوج السيد أمة بعبد غيره ولم يقبض مهر مثلها : ٣٦١
- فصل : وإذا زوج الرجل عبده بأمة غيره ثم اشتراها السيد كان  
النكاح بحاله : ٣٦٢
- مسألة : قال الشافعي ، ولو ضمن لها السيد مهرها وهو ألف  
عن العبد لزمه : ٣٦٤
- مسألة : فان باعها زوجها بتلك الألف بعينها قبل الدخول  
فالبيع باطل من قبل لأن عقد البيع والفسخ وقعا معا : ٣٦٧
- فصل : فاذا تقررت هاتان المقدمتان ، وابتاعت زوجها بالألف  
الذي ضمنه السيد من صداقها : ٣٦٩
- فصل : فان ابتاعته بصداقها قبل دخوله بها فهي مسألة  
الكتاب ، فالبيع يكون باطلا : ٣٧٠
- مسألة : قال الشافعي ولو باعها اياه بألف بعينها كان البيع  
جائزا وعليها الثمن والنكاح مفسوخ من قبل السيد : ٣٧٣
- فصل : وان كان قد دخل بها قبل ابتاعها له فقد استقر لها  
الصداق : ٣٧٤
- مسألة : قال الشافعي : وله أن يسافر بعبده ويمنعه من الخروج  
من بيته الى امرأته وفي مصره الا في الحين الذي لا خدمة  
له فيه : ٣٧٧
- مسألة : قال الشافعي : ولو قالت له أمة اعتقني على أن انكحك  
وصداقي عتقي فاعتقها على ذلك فلها الخيار في أن تنكح  
أو تدع ويرجع عليها بقيمتها فان نكحته ورضي بالقيمة التي  
له عليها فلا بأس : ٣٨١

- فصل : فاذا ثبت انها لا تجبر على نكاحه اذا أبت فكذا لك  
لو بذلت له نفسها لم يجبر على نكاحها : ٣٨٥
- فصل : فان اتفقا على أن ينكحها فعلى ثلاثة أقسام : ٣٨٦
- فصل : فاذا أراد سيد الأمة أن يتوصل الى عتقها ونكاحها من  
غير أن يكون لها خيار في الامتناع بعد العتق : ٣٨٨
- فصل : واذا قالت المرأة لعبيدها قد اعتقتك على أن تتزوج بي  
أو ابتدأها العبد : ٣٨٩
- فصل : واذا قال الرجل لسيد أمة اعتق عبيدك على أن أزوجه بنتي : ٣٩٠
- فصل : واذا عتق الرجل أمته في مرض موته وهي تخرج من ثلث  
ماله في حال عتقها ثم تزوجها : ٣٩١
- فصل : فاذا وضع ما وصفنا فسنذكر حكم النكاح ان صح أو فسد : ٣٩٣
- فصل : فنقول اذا اعتق في مرضه أمة له قيمتها مائة درهم لا مال  
له غيرها وتزوجها على صداق مائة درهم : ٣٩٥
- فصل : واذا عتق في مرضه أمة قيمتها مائة درهم وتزوجها : ٣٩٦
- باب اجتماع الولاية وأولادهم وتفرقهم وتزويج المفلوطين على عقولهم  
والصبيان : ٣٩٩
- قال الشافعي : ولا ولاية لأحد مع الأب فان مات فالجد ثم  
أبو الجد ثم أبو أبي الجد كذلك لأن كلهم في الشيب والبكر  
سواء : ٤٠٠
- فصل : فان مات الأب أو بطلت ولايته بكفر أو رق أو جنون أو فسوق  
فالجد أبو الأب أحق العصبات بالولاية بعد الأب : ٤٠٢
- فصل : فان مات الجد أو بطلت ولايته بكفر أو رق أو جنون : ٤٠٢

- مسألة : قال الشافعي ، ولا ولاية لأحد بعد هم مع الأخوة ثم  
 ٤٠٤ الأقرب فالأقرب من العصبه :
- فصل : فإذا تقررت هذه القاعدة في ترتيب العصبان لا استحقاق  
 ٤٠٥ الولاية فأول درجة تنتقل اليها الولاية :
- فصل : فإذا تقرّر هذان القولان في الأخوين فهكذا بنوهما :  
 ٤٠٨ فصل : وإذا كان للمرأة أبناء عم أحدهما أخ لأُم ففيهما قولان :
- مسألة : قال الشافعي : ولا يزوج المرأة ابنها الا أن يكون عصبه لها : ٤١١  
 \* الخلاف في الابن هل يزوج أمه بالبنوة أم لا \*
- فصل : فإذا تقرّر أن ليس للابن تزويج أمه بالبنوة فله تزويجها  
 ٤١٧ بأربعة أسباب :
- فصل : فإذا عتقت المرأة أمة وأرادت تزويجها وكان لها أب وابن  
 ٤١٩ فأبوها أولى بتزويج المعتقة من ابنها :
- مسألة : قال الشافعي ولا ولاية بعد النسب الا للمعتق ثم أقرب الناس  
 ٤٢٠ بعصبه معتقها :
- فصل : وإذا كان للمعتقة أبناء مولى استويا في ولاية نكاحها فأيهما  
 ٤٢٢ زوجها جاز :
- مسألة : قال الشافعي فان استوت الولاية فزوجها بآذنها دون أسنهم  
 ٤٢٤ وأفضلهم كفوا جاز :
- فصل : فان تشاجروا وطلب كل واحد منهم أن يكون هو المتولي  
 ٤٢٥ للعقد لم يترجح منهم عند التشاجر بالسن والعلم أحد :
- مسألة : قال الشافعي ، وان كان غير كفء لم يثبت الا باجتماعهم  
 ٤٢٧ قبل انكاحه فيكون حقا لهم تركوه :

- فصل : وان كان الأقرب من أوليائها واحدا فرضي ورضيت  
بغير كف فزوجها به وأنكره باقي الأولياء فلا اعتراض لهم : ٤٢٩
- مسألة : قال الشافعي ، وليس نكاح غير الكف بمحرم فأرده بكل  
حال وانما هو نقص على الزوجة والولاية : ٤٣٠
- \* الأدلة على اعتبار الكفاءة \*
- فصل : فاذا ثبت اعتبار الكفاءة فهي المساواة : ٤٣٣
- \* تعريف الكفاءة ، وذكر الشرائط التي تعتبر بها وأدلة ذلك \*
- فصل : واما الشرط الثاني وهو النسب فمعتبر : ٤٣٨
- \* الدليل على ذلك من السنة \*
- فصل : واما الشرط الثالث وهو الحرية : ٤٤٨
- \* الدليل على ذلك من الكتاب والسنة \*
- فصل : واما الشرط الرابع فهو المكسب : ٤٥١
- فصل : واما الشرط الخامس وهو المال : ٤٥٣
- \* أدلة ذلك \*
- فصل : واما الشرط السادس وهو السن فما لم يختلفا في طرفيه  
فهو غير معتبر : ٤٥٥
- فصل : فاما الشرط السابع وهو السلامة من العيوب فهي العيوب  
التي يرد بها عقد النكاح : ٤٥٦
- فصل : فاذا تقر ما وصفنا من شروط الكفاءة ونكحت المرأة غـيـر  
كف لم يخل نكاحها من ثلاثة أقسام : ٤٥٨
- \* الأحاديث المتعلقة بذلك \*
- مسألة : قال الشافعي ، وليس نقص المهر نقضا في النسب والمهر  
لها دونهم فهي أولى به منهم : ٤٦٦
- \* أدلة ذلك من السنة \*



- مسألة : قال الشافعي : ولا ولاية لأحد منهم وشم أولى منه : ٤٧٢
- مسألة : قال الشافعي : فان كان أولا هم بها مفقودا أو غائبا بعيدة كانت غيبته أو قريبة زوجها السلطان بعد أن يرضى الخطاب ويحضر أقرب ولائها وأهل الحزم ممن أهلها فيقول هل تنعمون شيئا فان ذكروه نظر فيه : ٤٧٤
- فصل : فاذا صح أن الولاية لا تنتقل عنه بالفقد والغيبه : ٤٧٦
- فصل : فاذا أراد الحاكم تزويجها لفقد الولي وغيبته على ما وصفنا فقد اختار الشافعي له احضار أهلها : ٤٧٧
- مسألة : قال الشافعي ، ولو عضلها الولي زوجها السلطان والعزل أن تدعو الى مثلها فيمتنع : ٤٧٩
- مسألة : قال الشافعي : ووكيل الولي يقوم مقامه فان زوجها كفرا لم يجز : ٤٨١
- فصل : فاذا تقرر جواز الوكالة في النكاح جاز أن يوكل الولي والزوج ولم يجز أن توكل الزوجة : ٤٨٥
- فصل : وان كان الولي ممن لا يجبر على النكاح فهل يلزمه استئذانها في عقد الوكالة أم لا : ٤٨٧
- فصل : واما توكيل الزوج فان كان في تزويج امرأة بعينها جاز أن يوكل من يصح منه قبول النكاح لنفسه : ٤٨٨
- مسألة : قال الشافعي : وولي الكافرة كافر ولا يكون المسلم وليا لكافرة لقطع الله تعالى المولاة بينهما بالدين الا على أسته المسلمة : ٤٩٠
- ✽ الآيات الواردة في ذلك ✽
- فصل : فاذا تقرر هذا فلا تثبت للكافر ولاية على مسلمة
- فصل : واما القسم الثاني وهو الولاية بالحكم فيثبت للمسلم على الكافرة : ٤٩٢

- فصل : واما القسم الثالث وهو الولاية بالملك فقد اختلف أصحابنا  
 ٤٩٣ في ثبوتها للسيد المسلم على امته الكافرة :
- مسألة : قال الشافعي : فان كان الولي سفيها أو ضعيفا غير عالم  
 بموضع الخط أو سقيما مؤلما أو به علة تخرجه من الولاية  
 ٤٩٦ فهو كمن مات فاذا صح صار وليا :
- فصل : ثم قال الشافعي أو ضعيفا ، وفيه تأويلان :  
 ٤٩٨
- فصل : قال الشافعي أو سقيما مؤلما وفيه روايتان :  
 ٤٩٩
- فصل : ثم قال الشافعي أو به علة تخرجه من الولاية :  
 ٥٠٠
- فصل : فاذا ثبت ما وصفنا من الأسباب المبطله لولاية النكاح انتقلت  
 الولاية بها الى من هو أبعد :  
 ٥٠٢
- مسألة : قال الشافعي ولو قالت قد اذنت في فلان فأى ولا تى زوجنى  
 فهو جائز فأيهم زوجها منه جاز فان تشاحوا اقرع بينهم  
 السلطان :  
 ٥٠٤
- فصل : فاذا تقرر ما وصفنا فللمرأة المخطوبة حالتان :  
 ٥٠٥
- فصل : وان لم تعين على أحد الأولياء بل قالت يزوجنى أحدكم :  
 ٥٠٥
- فصل : والضرب الثانى أن يكون نزاعهم فى عين الزوج :  
 ٥٠٦
- مسألة : قال الشافعى ، ولو اذنت لكل واحد منهما أن يزوجهما  
 لا من رجل بعينه فزوجها كل واحد رجلا فقد قال رسول الله  
 اذا نكح الوليان فالأول أحق :  
 ٥٠٨
- فصل : فأما القسم الأول وهو أن يسبق أحدهما الآخر ويعلم  
 أيهما هو السابق فالنكاح لأسبق الزوجين  
 ٥١٠
- ✽ أدلة ذلك من الكتاب والسنة ✽

- فصل : وأما القسم الثاني وهو أن يقع النكاحان معا ولا يسبق أحدهما الآخر فالنكاحان باطلان : ٥١٨
- فصل : وأما القسم الثالث وهو أن يشك هل وقع النكاحان معا أو سبق أحدهما الآخر : ٥١٩
- فصل وأما القسم الرابع وهو أن يسبق أحدهما الآخر ويشك أيهما هو السابق : ٥٢٠
- فصل : وأما القسم الخامس وهو أن يسبق أحدهما الآخر ويدعي كل واحد من الزوجين أنه هو السابق : ٥٢١
- فصل : فان ادعى علمها في الابتداء وانها تعرف سبقهما نكاحا ٥٢٢
- فصل : فاذا تقرر توجيه القولين وبنائهما فان قيل انه لا يمين عليها : ٥٢٥
- فصل : ويتفرع على هذه المسألة أن يوكل الرجل وكيلين : ٥٢٨
- فصل : واذا قال رجل لامرأة انت زوجتي فصدقته ثبت حكم نكاحها بالتصادق عليه : ٥٢٩
- مسألة : قال الشافعي : ولو زوجها الولي من نفسه لم يجز كما لا يجوز أن يشتري من نفسه : ٥٣١
- \* أدلة ذلك من الكتاب والسنة \*
- فصل : فاذا ثبت أنه ليس للولي أن يتزوجها بنفسه نظر فان كان في درجته من أوليائها أحد جاز له أن يتزوجها منه : ٥٣٦
- فصل : ولو أراد الولي أن يزوجه وليته بابنه كولي هو عم ٦٣٩
- مسألة : قال الشافعي : ويزوج الأب أو الجد البنت التي يؤس من عقلها لأن لها فيه عفاة وغنى وربما كان شفاء وسواء كانت بكرًا أو ثيبًا : ٥٤٠

- مسألة : قال الشافعي ، ويزوج المغلوب على عقله أبوه اذا كانت به الى ذلك حاجة ويزوج ابنه الصغير فان كان مجنوناً أو مخبولاً كان النكاح مردوداً لأنه لا حاجة به اليه  
٥٤٢
- مسألة : قال الشافعي ، وليس لأب المغلوب على عقله أن يخالع عنه :  
٥٤٥
- مسألة : قال الشافعي ، ولا يضرب لامرأته أجل العنين لأنها ان كانت شيئاً فالقول قوله أو بكره لم يعقل أن يدفنها عن نفسه بالقول انها تمنع منه :  
٥٤٧
- مسألة : قال الشافعي ولا يخالع عن المعتوهة ولا يبرئ زوجها من درهم من مالها :  
٥٤٨
- فصل : قال الشافعي ولا يبرئ زوجها من درهم من مالها :  
٥٤٨
- مسألة : فان هربت وامتنعت فلا نفقة لها :  
٥٥١
- مسألة : قال الشافعي ، ولا ايلاء عليه فيها وقيل له اتق الله فيها أنفي أو طلق :  
٥٥٢
- مسألة : قال الشافعي : وان قذفها وانتفى من ولدها فالتعن فاذا التعن وقعت الفرقة ونفى الولد وان اكذب نفسه لحق به الولد ولم يعذر :  
٥٥٣
- فصل : فاما تزويج بنته الكبيرة بأحد هؤلاء فان كانت شيئاً :  
٥٥٧
- فصل : فان زوج بنته بمن فيه أحد هذه العيوب وكانت هي من ذوات العيوب :  
٥٥٧
- فصل : فاذا تقر ما وصفنا وزوج بنته بمن لا يجوز أن يزوجه به :  
٥٥٨
- مسألة : قال الشافعي ، وليس له أن يكره أمته على واحد من هؤلاء بنكاح :  
٥٦٠

- مسألة : قال الشافعي : ولا يزوج أحدا من به احدى هذه  
العلل ولا من لا يطاق جماعها ولا أمة لأنه ممن لا يخاف  
العنت :
- ٥٦٢
- فصل : فاما العبد فهل للسيد اجباره على النكاح أم لا ؟
- ٥٦٣
- مسألة : قال الشافعي ، وينكح أمة المرأة وليها باذنها :
- ٥٦٤
- فصل : فان كانت السيدة صغيرة غير بالغ :
- ٥٦٥
- فصل : فاما اذا كان لها عبد فأذنت له في التزويج :
- ٥٦٥
- مسألة : قال الشافعي ، وأمة العبد المأذون له في التجارة ممنوعة  
من السيد حتى يقضى دينها ان كان عليه ويحدث له حجرا  
ثم هي أمتة فلو أراد السيد أن يزوجه دون العبد أو العبد  
دون السيد لم يكن ذلك لواحد منهما :
- ٥٦٧
- مسألة : قال الشافعي ، ولا ولاية للعبد بحال ولو اجتمعا على  
تزويجها لم يجز :
- ٥٦٩
- مسألة : قال الشافعي : في باب الخيار من قبل النسب ولو انتسب  
العبد لها حرا فنكحته وقد أذن له سيده ثم علمت أنه  
عبد وانتسب اليه نسب وجد دونه وهي فوقه ففقيها قولان :
- ٥٧١
- فصل : فاذا تقرر توجيه القولين فان قلنا بالأول أن النكاح باطل  
فان لم يكن الزوج قد دخل بها فرق بينهما :
- ٥٧٤
- فصل : فاما اذا نكحت نكاحا مطلقا من غير شرط لكن اعتقدت  
فيه كمال الأحوال فبان بخلافه :
- ٥٧٦
- مسألة : قال الشافعي : ولو كانت هي التي غرته بنسب فوجد  
دونه ففقيها قولان :
- ٥٧٨
- فصل : فاذا قلنا ببطلان النكاح فان لم يدخل بها الزوج فرق بينهما
- ٥٨٠

- فصل : فاما اذا قلنا بصحة النكاح على القول الثاني فهـل  
 ٥٨٣ للزوج فيه خيار الفسخ أم لا على قولين :
- فصل : واما القسم الثاني وهو غرور الزوج بالنسب :  
 ٥٨٥
- فصل : وان قيل ان النكاح صحيح نظر في نسب الزوج :  
 ٥٨٧
- فصل : واما القسم الثالث : وهو غرور الزوج بالصفة :  
 ٥٨٨
- فصل : فاما اذا تزوجها بغير شرط فظننها على صفة وكانت بخلافها  
 ٥٩٠
- باب المرأة لا تلبي عقد النكاح :  
 ٥٩٢
- قال الشافعي ، قال بعض الناس زوجت عائشة بنت عبد الرحمن  
 ابن أبي بكر وهو غائب بالشام فقال أمثلي يفتات عليه فسي  
 بناته ، قال فهذا يدل أنها زوجت بغير أمره :  
 ٥٩٣
- باب الكلام الذي ينعقد به النكاح :  
 ٦٠١
- قال الشافعي ، سمي الله تعالى النكاح في كتابه باسمين  
 النكاح والتزويج ، ودلت السنة أن الطلاق يقع بما يشبه  
 الطلاق ولم نجد في كتاب الله ولا سنة رسوله احلال نكاح  
 الا بنكاح أو تزويج والهبة لرسول الله مجمع أن ينعقد له  
 بها نكاح بان تهب نفسها له بلا مهر :  
 ٦٠٢
- × أدلة ذلك من الكتاب والسنة مع بيان القول في انعقاده  
 بالمعجمة ×
- مسألة : قال الشافعي ، والفرج محرم قبل العقد فلا يحل أبدا  
 الا أن يقول الولي زوجتكها أو انكحتكها ويقول الخاطب قد  
 قبلت تزويجها أو نكاحها أو يقول الخاطب زوجنيها فيقول  
 الولي قد زوجتكها فلا يحتاج في هذا أن يقول الزوج قد  
 قبلت تزويجها :
- ٦١٨

- فصل : واما الشرط الثاني وهو تعيين اللفظ الذي ينعقد به
- ٦٢٢ النكاح :
- فصل : واما الشرط الثالث وهو صفة العقد وكيفية : ٦٢٥
- فصل : فاما عقده بالطلب والايجاب فهو أن يبذل الزوج فيقول
- ٦٣٠ للولي زوجني بنتك على صداق ألف فيقول الأب قد زوجتكها
- فصل : فاذا ابتداء الولي فقال تزوجت بنتي على صداق ألف : ٦٣٣
- فصل : وأما عقده باللفظ المستقبل : ٦٣٤
- فصل : واما عقده بلفظ الأمر فمثاله أن بدأ الولي أن يقول تزوج
- ٦٣٥ بنتي فيقول قد تزوجتها :
- فصل : فاذا صح ما ذكرنا من صفة العقد وكيفية فلتامه وابرامه
- ٦٣٥ ثلاثة شروط :
- مسألة : قال الشافعي ، واجب أن يقدم بين يدي خطبته وكل أمر
- طلبه سوى الخطبة حمد الله والثناء عليه والوصية بتقوى الله
- ٦٣٨ تعالى ثم يخطب :
- \* أدلة ذلك من الكتاب والسنة \*
- فصل : فاذا ثبت استحباب الخطبة فهي مشتملة على أربعة فصول ٦٤٥
- فصل : فاذا تقرر ما وصفنا من حال الخطبة نظر في الخطاب : ٦٤٧
- باب ما يحل من الحرائر ويحرم ولا يشر العبد وغير ذلك من الجامع من
- ٦٥٠ كتاب النكاح وكتاب ابن أبي ليلى :
- قال الشافعي : انتهى الله عز وجل بالحرائر الى أربع اماء
- ٦٥١ تحريما لئلا يجمع أحد غير النبي بين أكثر من أربع :
- \* أدلة ذلك من الكتاب والسنة \*

| الموضوع                                                             | الصفحة |
|---------------------------------------------------------------------|--------|
| — فصل : فاذا ثبت أنه لا يحل للحر نكاح أكثر ففكح خمساً نكاحاً        |        |
| فان عقد عليهن في عقد واحد بطل نكاح جميعهن :                         | ٦٥٦    |
| — مسألة : قال الشافعي ، والآية تدل على أنها في الأحرار لقوله        |        |
| تعالى : " أو ما ملكت أيمانكم " وملك اليمين لا يكون                  |        |
| الا للأحرار الذين يملكون المال والعبد لا يملك المال :               | ٦٥٨    |
| * الآيات الواردة في ذلك *                                           |        |
| — مسألة : قال الشافعي : فاذا فارق الأربع ثلاثاً ثلاثاً تزوج مكانهن  |        |
| في عدد من لأن الله تعالى أحل لمن لا امرأة له أربعاً :               | ٦٦٣    |
| * الآيات الواردة في ذلك *                                           |        |
| — فصل : فاما الشافعي فانه تكلم في هذا الموضوع على ابطال مذهبه       | ٦٦٨    |
| — مسألة : قال الشافعي ولو قتل المولى أمته أو قتلت نفسها فلا مهر لها | ٦٧١    |
| — فصل : وان كان هلاكها بالقتل دون الموت فهو على ضربين :             | ٦٧٢    |
| — مسألة : قال الشافعي : وان باعها حيث لا يقدر عليها فلا مهر لها     |        |
| حتى يدفعها اليه :                                                   | ٦٧٥    |
| — فصل : فاذا ثبت جواز البيع وصحة النكاح فهذا على ضربين :            | ٦٧٦    |
| — مسألة : قال الشافعي ، فان طلبت أن ييؤتها معه بيضا لم يكن ذلك      |        |
| على السيد :                                                         | ٦٧٩    |
| — مسألة : قال الشافعي ولو وطئ رجل جارية ابنه فأولدها كان عليه       |        |
| مهر مثلها وقيمتها :                                                 | ٦٨٢    |
| * الأدلة من السنة على أن الأب يتميز عن ابنه في الأحكام *            |        |
| — فصل : واما الفصل الثاني في وجوب المهر فهو معتبر بوجوب الحد        |        |
| وسقوطه :                                                            | ٦٨٧    |
| — فصل : واما الفصل الثالث وهو ثبوت التحريم فالتحريم من وجهين :      | ٦٨٨    |
| — فصل : واما الفصل الرابع وهو وجوب قيمتها على الأب فلا يجب :        | ٦٨٩    |



الصفحةالموضوع

- ٦٩٠ - فصل : فاما اذا أحبلها الأب بوطنه فالأحكام الأربعة لازمه له :
- ٦٩١ - فصل : فاما كونها أم ولد فمعتبر بحال الولد فان لم يلحق به لم تصر أم ولد :
- ٧٩٦ - فصل : فاما وجوب قيمتها على الأب فعلى ضربين :
- ٧٩٩ - فصل : واما وجوب قيمة الولد فهو على ضربين :
- ٧٠١ - فصل : فاما اذا وطئ الابن جارية أبيه فهو زان والحد عليه واجب :
- ٧٠٢ - فصل : وانذا قد مضى الكلام في وطء الأب جارية ابنه ووطء الابن جارية أبيه فسنذكر ما يجب على كل واحد منهما من اعفاف صاحبه
- ٧٠٣ - فصل : فاذا تقرر وجوب اعفاف الأب على أصح القولين فالكلام فيه
- ٧٠٤ يشتمل على ثلاثة فصول :
- ٧٠٧ - فصل : واما الفصل الثاني فيمن يجب عليه الاعفاف من الابناء :
- ٧٠٨ - فصل : واما الفصل الثالث فيما يكون به الاعفاف فهو ما خص الفرج من استمتاع بحرة يزوجه بها أو يتسرى بامة :
- ٧٠٩ - مسألة : قال الشافعي قال الله تعالى : " والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيما نهم " وفي هذا دليل أن الله تعالى أراد الأحرار لأن العبيد لا يملكون :
- ٧١٠ - فصل : فلو زوج الرجل عبده بأتمته ثم باعها أو أحدهما :
- ٧١١ - مسألة : قال الشافعي فلا يحل أن يتسرى العبد ولا من لم تكمل فيه الحرية بحال :
- ٧١٢ - مسألة : ولا يفسخ نكاح حامل من زنى وأحب أن يسك حتى تضع :
- ٧١٣ \* أدلة ذلك من الكتاب والسنة \*
- ٧١٤ - فصل : واما الفصل الثاني في زوجة الرجل اذا زنت هل يفسخ نكاحها أم لا :
- ٧١٥ \* أدلة ذلك من السنة \*

- فصل : واما الفصل الثالث في الزنى هل يتعلق عليه شيء من أحكام  
 أم لا : ٧٢٩
- ✽ أدلة ذلك من الكتاب والسنة ✽
- باب نكاح العبد وطلاقه من كتب : ٧٢٤
- قال الشافعي ، وينكح العبد اثنتين واحتج في ذلك بعمرو  
 ابن الخطاب وعلى بن أبي طالب : ٧٢٥
- مسألة : قال الشافعي : قال عمر يطلق العبد تطليقتين وتعتد  
 الأمة بحيضتين : ٧٢٦
- ✽ أدلة ذلك من الكتاب والسنة ✽
- فصل : قال الشافعي فان اذن له فنكح نكاحا فاسدا ففيها قولان : ٧٤٣
- باب ما يحل ويحرم من نكاح الحرائر والاماء والجمع بينهما وغير ذلك  
 من كتب : ٧٤٤
- قال الشافعي : أصل ما يحرم من النساء ضربان : ٧٤٥
- مسألة : قال الشافعي ، وما حرم بالنسب حرم بالرضاع : ٧٥١
- فصل : فاذا تقرر ما وصفنا من تحريم الرضاع بعد ما قدمنا من التحريم  
 بالنسب فقد مضى من المنصوص على تحريمهم من ٧٥٢
- تسع سبع من النسب وثنتان من الرضاع وبقي من المنصوص على  
 تحريمهم في الآية خمس حرمهن الله تحريم ماهرة : ٧٥٣-٧٥٤
- مسألة : قال الشافعي : وحرم الله جل ثناؤه الجمع بين الاختين  
 ✽ أدلة ذلك من الكتاب والسنة ✽
- فصل : فاذا تقرر تحريم الجمع بين الاختين بملك اليمين كتحريره  
 بعقد النكاح فملك اختين كان له أن يستمتع بأيهما شاء : ٧٦٨
- مسألة : قال الشافعي : ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 أن تنكح المرأة على عمتها أو خالتها : ٧٧٠

الموضوعالموضوع

- مسألة : قال الشافعي فإذا تزوج امرأة ثم تزوج عليها اختها  
أو عمتها أو خالتها وإن بعدت فنكاحها مفسوخ : ٧٧٤
- فصل : فإذا تقررت هذه المقدمة وإن تحريم الجمع يختص  
بذوات المحارم من نسب أو رضاع كالآخوات والعمات  
والخالات فنكح الرجل اختين أو امرأة وخالتها : ٧٧٥
- فصل : فإذا عقد الرجل على امرأة نكاحا فاسدا ثم تزوج عليها  
اختها فهذا على ضربين : ٧٧٧
- مسألة : قال الشافعي ، وإن تزوج امرأة ثم طلقها قبل أن يدخل  
بها لم تحل له أمها لأنها مبهمه وحلت له ابنتها لأنها  
من الریاء فان دخل بها لم تحل له أمها ولا ابنتها أبدا ٧٧٩
- \* تعريف الریاء سبب تسميتها ریاء ما ورد في ذلك  
من الآيات والأحاديث \*
- فصل : فإذا ثبت أن تحريم الأم على الإطلاق وتحريم الریاء  
مشروط بالدخول فقد اختلف أصحابنا في الدخول الذي  
تحرم به الریاء : ٧٨٩
- فصل : فإذا تقرّر تحريم الریاء بالدخول على ما وصفنا فلا فرق بين  
أن تكون في تربيته وحجره أم لا : ٧٩٢
- فصل : فاما قول الشافعي لم تحل له أمها لأنها مبهمه : ٧٩٥
- مسألة : قال الشافعي ، وإن وطئ أمته لم تحل له أمها ولا ابنتها  
أبدا ولا يوطئ اختها ولا خالتها ولا عمتها حتى يحرمها : ٧٩٧
- فصل : وإذا وطئ الرجل امرأة بشبهة نكاح أو ملك ثبت به تحريم  
المصاهرة : ٨٠٠
- مسألة : قال الشافعي : وإن وطئ اختها قبل ذلك اجتنب التمس  
وطئ آخر : ٨٠١

- مسألة : قال الشافعي : وإذا اجتمع النكاح وملك اليمين في اختين  
أو أمة وعمتها أو خالتها فالنكاح ثابت لا يفسخه ملك اليمين ٨٠٢
- فصل : فإذا ثبت جواز النكاح حرمت الموطوءة بملك اليمين : ٨٠٥
- مسألة : قال الشافعي : ولا بأس أن يجمع بين المرأة وزوجة أبيها  
أو زوجة ابنها وبين امرأة الرجل وبنت امرأته إذا كانت من  
غيرها لأنه لا نسب بينهما : ٨٠٦
- فصل : قال الشافعي وبين امرأة الرجل وبنت امرأته من غيرها : ٨٠٨
- فصل : لا بأس أن يتزوج الرجل بأمرأة ويتزوج ابنه بابنتها : ٨٠٩
- باب الزنى لا يحرم الحلال من كتب : ٨١٠
- قال الشافعي الزنى لا يحرم الحلال قاله ابن عباس
- قال الشافعي لأن الحرام ضد الحلال فلا يقاس شيء على ضده ٨١١
- ✽ أدلة ذلك من الكتاب والسنة ✽
- فصل : فاما الشافعي : فانه حكى مناظرة جرت بينه وبين بعض  
العراقيين في هذه المسألة : ٨١٨
- فصل : فإذا تقرروا وصفنا من أن الزنى لا يحرم النكاح فجاءت الزانية  
بولد من زنى كان ولد الزانية دون الزاني : ٨٢٢
- باب نكاح حرائر أهل الكتاب وامائهم واماء المسلمين من كتب : ٨٢٦
- قال الشافعي : وأهل الكتاب الذين يحل نكاح حرائرهم  
اليهود والنصارى دون المجوس والصابئين والسامرة : ٨٢٧
- فصل : فإذا تقرروا وصفنا من أن اليهود والنصارى من أهل الكتاب  
قد كانوا على دين حق ثم نسخ فيجوز لحرمة كتابهم أن يقرأوا  
على دينهم بالجزية وتؤكل ذبائحهم وتنكح نسائهم : ٨٢٩
- ✽ أدلة ذلك من الكتاب والسنة ✽

الصفحةالموضوع

- فصل : فاذا تقرر أن اليهود والنصارى أهل كتاب يحل نكاح  
 ٨٣٧ حرائرهم فهم ضربان :
- فصل : وأما القسم الثاني وهم غير أهل الكتاب كعبدة الأوثان :  
 ٨٣٩
- فصل : وأما القسم الثالث وهو من له شبهة كتاب فهم ثلاثة  
 ٨٤٠ أصناف ، الصابئون ، والسامرية ، والمجوس :
- فصل : وأما المجوس فقد اختلف الناس فيهم هل هم أهل كتاب  
 ٨٤٣ أم لا ؟
- \* ماورد في ذلك من الآيات والأحاديث \*
- مسألة : قال الشافعي : فاذا نكحها فهي كالمسلمة فيما لها  
 ٨٥٤ وعليها الا أنهما لا يتوارثان والحد في قذفها التعزير :
- مسألة : قال الشافعي ويجبرها على الغسل من الحيض والجنابة :  
 ٨٥٨
- مسألة : قال الشافعي ، والتنظيف بالاستحدااد وأخذ الاظفار :  
 ٨٦٠
- مسألة : قال الشافعي : ويمنعها من الكنيسة والخروج الى الأعيان  
 ٨٦١ كما يمنع المسلمة من اتيان المساجد :
- مسألة : قال الشافعي : ويمنعها من شرب الخمر وأكل الخنزير  
 ٨٦٥ اذا كان يتقذر به ومن أكل ما يحل اذا كان يتأذى بريحه :
- فصل : فاما الخنزير فله منع المسلمة من أكله بلا خلاف فاما الذميمة  
 ٨٦٨ فان كانت يهودية ترى حكم تحريم أكله ثم أكلته منعها منه :
- فصل : فاما أكل ما يتأذى بريحه من الثوم والبصل وما انتن من البقول  
 ٨٦٩
- فصل : فاما البخور بما يؤذى فان كان لدواء لم تمنع :  
 ٨٦٩
- فصل : فاما الثياب فله منعها من لبس ما كان نجسا  
 ٨٧٠
- مسألة : قال الشافعي ، وان ارتدت الى مجوسية أو غير دين أهل  
 ٨٧١ الكتاب :

- فصل : والقسم الثالث : ان ترتد عن دينها الذي كانت عليه  
الى دين يقرأه عليه ولا يجوز نكاحهم : ٨٧٤
- فصل : والقسم والرابع : أن ترتد عن دينها الذي كانت عليه الى  
دين يجوز نكاح أهله : ٨٧٥
- فصل : قال الشافعي : قال الله تعالى : " ومن لم يستطع طولا  
أن ينكح المحصنات المؤمنات فمما ملكت أيمانكم من فتياتكم  
المؤمنات " الآية ، وفي ذلك دليل أنه أراد الأحرار لأن  
الملك لهم : ٨٧٧
- ماورد في ذلك من الآيات .
- فصل : وأما مالك فاستدل على أنه يجوز أن ينكح أمة : ٨٨٩
- فصل : فإذا ثبت وتقرر أن نكاح الحر للأمة معتبر بثلاثة شرائط  
فكذلك نكاحه للمدبرة والمكاتبة وأم الولد ومن رق بعضها ٨٩٠
- فصل : فإذا ثبت أن نكاح الحر للأمة معتبر بما أوضحناه من  
الشروط الثلاثة فليس إذا استكملت فيه أن ينكح أكثر من  
أمة واحدة : ٨٩٤
- فصل : وإن قد مضى الكلام في نكاح الأحرار للاماء انتقل الكلام  
الى نكاح العبيد لهن : ٨٩٦
- مسألة : قال الشافعي : فإن عقد نكاح حرة وأمة معا قيل يثبت  
نكاح الحرة وينفسخ نكاح الأمة : ٨٩٨
- مسألة : قال الشافعي : ولو تزوجها ثم أسر لم يفسده ما بعده : ٩٠٥
- مسألة : قال الشافعي : وحاجني من لا يفسخ نكاح الاماء غير  
المسلمات فقال لما أحل الله تعالى نكاح الأمة المسلمة دل  
على نكاح الأمة قلت فقد حرم الله الميتة واستثنى أحلالها : ٩٠٨

| الموضوع                                                                                                                 | الصفحة |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------|
| — فصل : فاذا استقر ما ذكرنا من الشروط في نكاح الحر للأمة<br>فنكحها :                                                    | ٩١٠    |
| — مسألة : قال الشافعي : والعبد كالحرفي أن لا يحل له نكاح<br>أمة كتابية :                                                | ٩١٢    |
| — مسألة : قال الشافعي : وأي صنف حل نكاح حرائرهم حل وطء<br>امائهم بالملك ومن حرم نكاح حرائرهم حرم وطء امائهم<br>بالملك : | ٩١٥    |
| * الأئمة من الكتاب والسنة *                                                                                             |        |
| — مسألة : قال الشافعي : ولا أكره نساء أهل الحرب الا لئلا يفتن<br>عن دينه أو يسترق ولده :                                | ٩١٩    |
| — باب التعريض بالخطبة من الجامع وغيره :                                                                                 | ٩٢١    |
| قال الشافعي كتاب الله يدل على أن التعريض في العقد<br>جائز بما وقع عليه اسم التعريض :                                    | ٩٢٢    |
| — فصل : وأما البائن التي لا تحل للزوج فالمطلقة ثلاثا والمتوفى عنها<br>زوجها وإن لم يتوجه إلى الزوج تحليل ولا تحريم :    | ٩٢٤    |
| — فصل : وأما البائن التي تحل للزوج فهي المختلعة اذا كانت<br>في عدتها يجوز للزوج أن يصرح بخطبتها :                       | ٩٢٨    |
| — فصل : فاذا ثبت فرق بين التصريح والتعريض فالتصريح مازال<br>عنه الاحتمال :                                              | ٩٢٩    |
| — فصل : واذا حل التعريض لها بالخطبة جاز سرا وجهرا :                                                                     | ٩٣٠    |
| تفسير ما ورد في ذلك من الآيات .                                                                                         |        |
| — فصل : فلو أن رجلا صرح بخطبة معتدة وتزوجها بعد انقضاء العدة                                                            | ٩٣٥    |
| — باب النهي أن يخطب الرجل على خطبة أخيه :                                                                               | ٩٣٦    |

- قال الشافعي أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه :
- ٩٣٧
- فصل : فإذا ثبت تحريم خطبتها على ما وصفنا من أحكام هذه الأقسام فأقدم رجل على خطبتها مع تحريمه عليها :
- ٩٤٢
- فصل : فاما حديث فاطمة بنت قيس ففيه دلالة على أحكام :
- ٩٤٥
- باب نكاح المشرك ومن يسلم وعنده أكثر من أربع :
- ٩٥٠
- قال الشافعي : أخبرنا اسماعيل بن ابراهيم عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه أن غيلان أسلم وعنده عشرة نسوة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أمسك أربعاً وفارق سائرهن :
- ٩٥١
- فصل : فإذا تقرر جواز مناكلهم فلم يرد إذا حدث بينهم اسلام حالتان
- ٩٥٥
- \* ما ورد من السنة في ذلك \*
- فصل : فاما الحال الثانية وهو أن يسلم أحد الزوجين :
- ٩٦٢
- فصل : فاما أبو حنيفة فاستدل على وقوع الفرقة باختلاف الدارين :
- ٩٦٧
- فصل : واستدل أبو حنيفة على أن اسلام أحدهما قبل الدخول لا يوجب تعجيل الفرقة :
- ٩٧٤
- فصل : فإذا ثبت أن النكاح باسلام أحد الزوجين قبل الدخول باطل وأنه بعد الدخول موقوف على انقضاء المدة :
- ٩٧٧
- مسألة : قال الشافعي ، وإن أسلم وقد نكح اما وابنتها معا فدخل بها لم تحل له واحدة منهما أبداً :
- ٩٨٠
- فصل : فاما القسم الثاني وهو أن لا يكون قد دخل بواحدة منهما
- ٩٨١
- فصل : واما القسم الثالث وهو أن يكون قد دخل بالأم دون البنت
- ٩٨٣
- فصل : وأما القسم الرابع وهو أن يكون قد دخل بالبنت دون الأم :
- ٩٨٤



الصفحةالموضوع

- ٩٨٤ — فصل : فاما اذا شك بالدخول فهذا على ضربين :
- ٩٨٥ — فصل : فاما اذا كانت المسألة بحالها في أن نكح في الشرك اما وينتها :
- ٩٨٦ — فصل : فاذا نكح في الشرك اما وينتها وينت بنتها ثم أسلمن معه فله معهن خمسة أقسام :
- ٩٨٨ — مسألة : قال الشافعي : ولو أسلم وعنده أربع زوجات اماء فان لم يكن معسرا يخاف العنت أو فيهن حرة انفسخ نكاح الاماء :
- ٩٩٢ — فصل : وأما الضرب الثاني وهو أن يكون مع الاماء حرة فقد تزوجها المشرك مع الامام في الشرك :
- ٩٩٧ — مسألة : قال الشافعي ، ولو أسلم بعضهن بعده فسواء وينتظر اسلام البواقي ممن اجتمع اسلامه واسلام الزوج قبل مضي العدة كان له الخيار فيهن :
- ٩٩٨ — فصل : واما القسم الثاني وهو أن يسلمن قبله ثم يسلم بعده هن :
- ٩٩٨ — فصل : وأما القسم الثالث وهو أن يسلمن بعده فهذا على ثلاثة أقسام :
- ١٠٠٠ — فصل : واما القسم الرابع وهو أن يسلم بعضهن قبله وبعضهن بعده :
- ١٠٠٣ — مسألة : قال الشافعي : ولو أسلم الاماء معه وعتقن وتخلفت حرة وقف نكاح الاماء فان أسلمت الحرة انفسخ النكاح ولو اختار منهن ولم تسلم الحرة يثبت :
- ١٠٠٥ — مسألة : قال الشافعي ولو عتقن قبل أن يسلمن كن كمن ابتدأ نكاحه وهن حرائر :
- ١٠٠٦ — فصل : وهكذا لو أسلم الاماء قبل الزوج واعتقن ثم أسلم الزوج :
- ١٠٠٧ — مسألة : قال الشافعي : واذا كان عبد وعنده اماء وحرائر مسلمات وكتائب لم يخترن فراقه امسك اثنتين :

الصفحةالموضوع

- مسألة : قال الشافعي : ولو عتق قبل اسلامه فاخترن فراقه كان ذلك لهن لأنه لهن بعد اسلامهن وعدد هن عدد حرائر : ١٠٠٩
- فصل : واما الحال الثانية وهو أن يخترن المقام على نكاحه : ١٠١١
- فصل : واما الحال الثالثة وهو أن يمسك عن اختيار فسخ أو مقام : ١٠١٢
- مسألة : قال الشافعي ، فان لم يتقدم اسلامهن قبل اسلامه فاخترن فراقه معه ثم أسلمن خيرن حين يسلمن : ١٠١٤
- فصل : واما القسم الثاني وهو أن يخترن المقام معه قبل اسلامهن : ١٠١٧
- فصل : واما القسم الثالث وهو أن يمسك في الشرك فلا يخترن بعد العتق مقاما : ١٠١٨
- مسألة : قال الشافعي ولو اجتمع اسلامه واسلامهن وهن اماء ثم أعتقن من ساعتهم ثم اخترن فراقه لم يكن ذلك لهن : ١٠١٩
- مسألة : قال الشافعي : وكذلك لو كان عتقه وهن معا : ١٠٢٤
- فصل : فاما اذا عتق الاماء قبل الزوج ولم يخترن الفسخ حتى أعتق الزوج : ١٠٢٥
- مسألة : قال الشافعي : وان اجتمع اسلامه واسلام حرتين في العدة ثم عتق ثم أسلمت اثنتان في العدة لم يكن له أن يمسك الا اثنتين : ١٠٢٦
- فصل : فاذا تقرر ما ذكرنا فان جوزنا له امساك الاربع فلا خيار له : ١٠٢٨
- مسألة : قال الشافعي : فلو أسلم وأسلم معه أربع فقال فسخت نكاحهن سئل فان أراد طلاقا فهو ما أراد : ١٠٢٩
- مسألة : قال الشافعي : ولو كن خمسا فأسلمت واحدة في العدة فقال قد اخترت حبسها حتى قال ذلك لأربع ثبت نكاحهن باختياره وانفسخ نكاح البواقي : ١٠٣٠

الصفحةالموضوع

- مسألة : قال الشافعي : ولو قال كلما أسلمت واحدة فقد اختسرت  
نكاحها لم يكن هذا شيئا الا أن يريد طلاقا فان لختار  
امساك أربع فقد انفسخ نكاح ما زاد عليهن : ١٠٣٣
- مسألة : قال الشافعي ولو أسلمت معه فقال لا أختار حبس حتى  
يختار وانفق عليهن من ماله لانه مانع لهن بعقد متقدم  
ولا يطلق عليه السلطان كما يطلق على العولي : ١٠٣٨
- فصل : فاما اذا وطئ من الشان الموقوفات على اختياره وفسخه أربعاً  
فهمل يكون فسخه اختياراً أم لا : ١٠٤٢
- فصل : فاذا تقرر ما وصفناه من حكم اختياره وفسخه فأقام على  
الامتناع منهما فلم يختار ولم يفسخ حبس : ١٠٤٣
- فصل : ثم لهن في زمان حبسه ووقفهن على اختياره وفسخه النفقة  
والسكنى : ١٠٤٤
- فصل : فاما الميراث فيوقف لهن ان لم يحجبهن الربع : ١٠٤٥
- فصل : واذا أسلم المشرک عن ثمان زوجات مشركات أربع منهن  
وثنيات أسلمن معه وأربع كتابيات : ١٠٤٨
- مسألة : قال الشافعي : وان أسلم وعنده وثنية ثم تزوج اختها  
أو أربعاً سواها في عدتها فالنكاح مفسوخ ١٠٤٩
- فصل : فاما اذا أسلمت الزوجة قبل الزوج فنكح الزوج في الشرك ،  
اختها أو خالتها صح النكاح : ١٠٥١
- مسألة : قال الشافعي : ولو أسلمت قبله ثم أسلم في العدة أو لم  
يسلم حتى انقضت عدتها فلها نفقة العدة في الوجهين معا : ١٠٥٢
- مسألة : قال الشافعي : ولو كان هو المسلم لم يكن لها نفقة في أيام  
كفرها لأنها المانعة نفسها منه : ١٠٥٣

الموضوعالصفحة

- مسألة : قال الشافعي : ولو اختلفا فالقول قوله مع يمينه : ١٠٥٥
- مسألة : قال الشافعي : ولو أسلم قبل الدخول فلها نصف المهر  
ان كان حلالا ونصف مهر مثلها ان كان حراما ومنعه ان كان  
ما فرض لها شيئا : ١٠٥٧
- مسألة : قال الشافعي : وان قال أسلم أحدهما قبل صاحبه فالنكاح  
مفسوخ ولا نصف مهر حتى يعلم : ١٠٥٩
- مسألة : قال الشافعي : وان تداعيا فالقول قولها مع يمينها لأن  
العقد ثابت ولا يبطل نصف المهر الا أن تسلم قبله : ١٠٦١
- مسألة : قال الشافعي : ولو قالت أسلم أحدهما قبل صاحبه وقال  
هو معا فالقول قوله مع يمينه : ١٠٦٢
- فصل : فاما اذا اختلفا بعد الدخول فقالت الزوجة ، أسلمت أيها  
الزوج بعد انقضاء عدتي فلا نكاح بيننا : ١٠٦٤
- فصل : فاذا تقرر ما وصفنا من اختلاف أصحابنا في هذه المسائل  
فان جعل القول فيهن قول الزوجة : ١٠٦٧
- فصل : فاما اذا قالت الزوجة أسلمنا معا فنحن على النكاح : ١٠٦٨
- فصل : واذا أسلم الزوج بعد الدخول ثم أسلمت الزوجة في عدتها  
مسألة : قال الشافعي : ولو كانت عنده امرأة نكحها في الشرك  
بمتعة أو على خيار انفسخ نكاحها : ١٠٧٠
- باب الخلاف في امساك الأواخير : ١٠٧٢
- قال الشافعي : احتججت على من يبطل نكاح الأواخر  
بقول النبي صلى الله عليه وسلم لا بن الديلمي وعنده اختان  
اخترايتهما شئت وفارق الأخرى : ١٠٧٣
- باب ارتداد الزوجين أو أحدهما : ١٠٧٥

- قال الشافعي : وإذا ارتدا أو أحدهما منعاً الوطء فإن  
انقضت العدة قبل اجتماع اسلامهما انفسخ النكاح ولهما  
مهر مثلها ان أصابها في الردة : ١٠٧٦
- فصل : وأما المسألة الثانية وهو أن يرتد الزوجان معا فهـو  
كارتداد أحدهما ان كان قبل الدخول بطل النكاح : ١٠٧٨
- فصل : فإذا ثبت ان اجتماعاً على الردة في وقوع الفرقة بينهما  
كارتداد أحدهما لم يخل حالهما اذا ارتدا من أن يكون ذلك  
قبل الدخول أو بعده : ١٠٨٠
- فصل : ولا يجوز للزوج الاصابة في الردة سواء كان الزوج هو المرتد  
أو الزوجة : ١٠٨٢
- مسألة : قال الشافعي ، ولو هرب مرتدا ثم رجع بعد انقضاء العدة  
مسلماً وادعى أنه أسلم قبلها وأنكرت فالقول قولها مع يمينها ١٠٨٥
- مسألة : قال الشافعي : ولو لم يدخل بها فارتدت فلا مهر لها  
لأن الفسخ جاء من قبلها ولو ارتد هو فلها نصف المهر  
لأن الفسخ من قبله : ١٠٨٧
- مسألة : قال الشافعي : ولو كان تحتة نصرانية فتمجست أو تزندق  
فكالمسلمة ترتد : ١٠٨٨
- مسألة : قال الشافعي : ومن دان دين اليهود أو النصارى من  
العرب والعجم غير بنى اسرائيل في فسخ النكاح وما يحرم منه  
أو يحل كأهل الأوثان : ١٠٩٠
- فصل : وليس للمرتد أن يستأنف عقد نكاح في الردة على المسلمة : ١٠٩١
- باب طلاق الشرك : ١٠٩٢
- قال الشافعي : وإذا أثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم نكاح  
الشرك وأقر أهله عليه في الاسلام لم يجز والله أعلم الا أن يثبت  
طلاق الشرك . ١٠٩٣

المصنفالموضوع

- فصل : فاذا ثبت الحكم بصحة عقودهم ومناكحتهم والعفو  
عما اختل من شروطها : ١٠٩٦
- باب نكاح أهل الذمة ومهورهم من الجامع وغيره : ١٠٩٨
- قال الشافعي : عقد نكاح أهل الذمة ومهورهم كأهل الحرب ١٠٩٩
- مسألة : قال الشافعي : فان نكح نصراني وثنية أو مجوسية أو نكح  
وثني نصرانية لم أفسخ منه شيئا اذا أسلموا : ١١٠١
- مسألة : قال الشافعي : ولا تحل ذبيحة مولود من وثني ونصرانية  
ولا من نصراني ووثنية ولا يحل نكاح بنتها لأنها ليست  
كتابية خالصة : ١١٠٣
- فصل : والضرب الثاني أن يكون هذا الولد كتابيا يهوديا أو نصرانيا  
وأمه وثنية أو مجوسية : ١١٠٨
- فصل : فاذا تقر ما وصفنا فحكم الولد الحادث من بين أبوين مختلفي  
الحكم على أربعة أقسام : ١١٠٩
- مسألة : قال الشافعي : ولو تحاكموا إلينا وجب أن يحكم بينهم  
كان الزوج الجاني أو الزوجة : ١١١١
- فصل : وأما أهل الذمة اذا تحاكموا إلينا فليست الذمة المؤبدة  
الا لأهل الكتاب فان لم يترافعوا إلينا في أحكامهم تركوا : ١١١٢
- فصل : فاذا تقر ما ذكرنا من القولين فهي في حقوق الآدميين : ١١١٥
- فصل : فاما اذا كان التحاكم بين مسلم وذمي ومعاهد وجب على  
الحاكم أن يحكم بينهم : ١١١٦
- فصل : ثم اذا حكم حاكمنا بين ذميين أو معاهدين لم يحكم  
بينهما بالتوراة : ١١١٧
- مسألة : قال الشافعي : فان لم يكن حكم مضي لم يزوجه الا بولي  
وشهود مسلمين فان لم يكن لها قريب زوجها الحاكم لأن تزويجه  
حكم عليها : ١١١٩

- فصل : والضرب الثاني أن يترافعا الى حاكمنا في ابتداء عقد  
يستأنفه بينهما : ١١٢٠
- مسألة : قال الشافعي : كذلك ما قبضه من مهر حرام ولو قبضت  
نصفه في الشرك حراما ثم أسلم فعليه نصف مهر مثلها : ١١٢٢
- مسألة : قال الشافعي : والنصراني في نكاح ابنته وابنه الصغيرين  
كالمسلم : ١١٢٩
- باب اتيان الحائض ووطء اثنتين قبل الغسل من كتب : ١١٣٠
- قال الشافعي أمر الله تعالى باعتزال الحيض فاستدللنا بالسنة  
على ما أراد وقلنا تشدد ازارها على أسفلها وبيأشرها فوق  
ازارها حتى ينقطع الدم وترى الطهر : ١١٣١
- فصل : فاما الاستمتاع بما دون الفرج منها فيجوز أن يستمتع بما  
فوق السرة ، والركبة : ١١٣٣
- مسألة : قال الشافعي : " فاذا تطهرن " يعني والله أعلم  
الطهارة التي تحل بها الصلاة والتيمم : ١١٣٨
- مسألة : قال الشافعي : فان وطئ في الدم استغفر الله ولا يعود : ١٣٤٠
- \* الأدلة الواردة في ذلك \*
- مسألة : قال الشافعي : ولو كان له اماء فلا بأس أن يأتيهن معاً  
قبل أن يغتسل ولو توضأ كان أحب الي : ١١٤٦
- \* الأدلة الواردة في ذلك \*
- فصل : فاما الحرائر فالقسم بينهن واجب : ١١٥٠
- باب اتيان النساء في أدبارهن : ١١٥١
- قال الشافعي : ذهب بعض أصحابنا في اتيان النساء في أدبارهن  
الى احلاله وآخرون الى تحريره : ١١٥٢
- \* تفسير الآيات والأحاديث الواردة في ذلك \*

- مسألة : قال الشافعي : فأما التلذذ بغير إيلاج بين الاليتين  
فلا بأس : ١١٧٣
- فصل : فأما غزل المني من الفرج عند الوطء فيه فإن كان في الأماء  
جاز من غير استئذان : ١١٧٣
- فصل : فأما الاستمناء وهو استدعاء المني باليد فهو محظور : ١١٧٤
- مسألة : قال الشافعي : فإن أصابها في الدبر لم يحسنها : ١١٧٦
- مسألة : قال الشافعي : وينهاه الإمام فإن عاد عذره : ١١٨٠
- باب الشغار وما دخل فيه من أحكام القرآن : ١١٨٢
- قال الشافعي وإذا نكح ابنته أو المرأة يلي أمرها الرجل  
على أن ينكحه الرجل ابنته أو المرأة يلي أمرها على أن صداق  
كل واحدة منهما بضع الأخرى ولم يسم لكل واحدة منهما  
صداقا فهذا الشغار الذي نهى عنه رسول الله وهو منسوخ : ١١٨٣
- \* الأحاديث الواردة في ذلك \*
- مسألة قال الشافعي : ولو سمى لهما أو لأحدهما صداقا فليس بالشغار  
المنهي عنه والنكاح ثابت والمهر فاسد : ١١٩١
- فصل : وإذا قال الرجل إن جئتني بكذا وكذا إلى أجل يسميه فقد  
زوجتك بنتي : ١١٩٣
- باب نكاح المتعة والمحلل : ١١٩٣
- قال الشافعي أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن  
ابني محمد بن علي عن أبيهما عن علي أن النبي صلى الله عليه  
وسلم نهى عام خيبر عن نكاح المتعة : ١١٩٤-١١٩٥
- \* تفسير الآيات والأحاديث الواردة في ذلك \*
- فصل : فإذا تقر ما وصفنا من تحريم المتعة فلاحد فيها : ١٢٢٠



الصفحةالموضوع

- ١٢٢١ — مسألة : ونكاح المحلل باطل :
- فصل : فاذا تقرر ما ذكرنا من أقسام نكاح المحلل فان قلنا  
١٢٢٧ بصحته تعلق به أحكام النكاح الصحيح :
- ١٢٢٩ — بسبب نكاح المحرم :
- قال الشافعي : أخبرنا مالك عن نبيه عن ابن وهب عن  
أبان بن عثمان عن عثمان بن عفان أن النبي صلى الله عليه  
١٢٣٠ وسلم قال لا ينكح المحرم ولا ينكح :
- فصل : فاذا تقرر أن نكاح المحرم باطل فمتى كان الزوج محرما  
١٢٣٨ فوكل حللا في العقد كان النكاح باطلا لأنه نكاح المحرم :
- ١٢٤٠ — بسبب العيب في المنكوحة من كتب :
- قال الشافعي : أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد  
ابن المسيب قال قال عمر بن الخطاب أيما رجل تزوج امرأة  
وبها جنون أو جذام أو برص فمسها فلها صداقها وذلك  
لزوجها غرم على وطئها :  
١٢٤١
- \* ما ورد في ذلك من الأدلة \*
- مسألة : قال الشافعي : والقرن المانع من الجماع في غير معنى  
النساء :
- ١٢٤٩
- فصل : وأما العيوب التي يشترك فيها الرجل والمرأة وهي ثلاثة :  
١٢٥٢
- فصل : والثاني من عيوبها الجذام وهو عفن يكون في الأطراف :  
١٢٥٤
- فصل : والثالث من عيوبها البرص وهو حد وث بياض في الجلد  
يذهب معه دم الجلد :
- ١٢٥٦
- فصل : فاذا تقرر ما وصفنا من أحكام العيوب فوجد الزوج بالزوجة  
قليلًا من برص أو جذام فرضي به فانتشر :
- ١٢٦٠

الصفحةالموضوع

- مسألة : وان اختار فراقها قبل الميسر فلا نصف مهر ولا متعة ١٢٦٣
- فصل : وان كان الفسخ بعد الدخول وذلك بأن لا يعلم بمعيها حتى يصيبها : ١٢٦٤
- فصل : فاذا ثبت أن عليه مهر المثل دون المسمى فهل يرجع به بعد عدمه على من غره أم لا على قولين ١٢٦٥
- فصل : فأما العدة فواجبة عليها بالاصابة لانها فراش : ١٢٦٧
- مسألة : قال الشافعي : وما جعلت له فيه الخيار في عقد النكاح ثم حدث بها فلها الخيار : ١٢٦٨
- فصل : فاذا تقرر ما ذكرنا من ثبوت الخيار بما حدث من العيب ففسخ به النكاح فعلى ضربين : ١٢٦٩
- فصل : فاذا ثبت ما وصفنا فالخيار فيها تقدم من هذه العيوب وحدث على الفور بعد العلم بها : ١٢٧٠
- مسألة : قال الشافعي : ولو ليها منعها من نكاح المجنون كما يمنعها من غير كف : ١٢٧٢
- مسألة : قال الشافعي : ولو تزوجها على أنها مسلمة فاذا هي كتابية كان له فسخ النكاح بلا نصف مهر : ١٢٧٤
- فصل : واذا تزوجت مسلمة رجلا على أنه مسلم فكان نصرانيا : ١٢٧٦
- فصل : اذا تزوج المسلم امرأة بغير شرط يظنها مسلمة : ١٢٧٦
- باب الأمة تغر من نفسها من كتب : ١٢٧٨
- قال الشافعي : واذا وكل بتزويج امته فذكرت والوكيل أو أحد هما أنها حرة فتزوجها ثم علم فله الخيار : ١٢٧٩
- مسألة : قال الشافعي : ولا يرجع بها على الذي غره الا بعد أن يفرمها : ١٢٨٣

- مسألة : قال الشافعي : وان كانت مكاتبة رجع عليها في كتابتها  
لأنها كالجنانية فان عجزت فحين تعتق : ١٢٨٥
- فصل : فلو كانت المسألة بحالها وكانت حاملا من هذا الزوج  
المغرور فضرب بطنها فألقت حملها جنينا ميتا : ١٢٨٧
- باب الأمة تعتق وزوجها عبد : ١٢٨٩
- قال الشافعي : أخبرنا مالك عن ربيعة عن القاسم بن محمد  
عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان بريرة اعتقت  
فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم : ١٢٩٠
- فصل : فاذا ثبت أن النكاح بحاله فعلى المشتري اقرار الزوج : ١٢٩٢
- مسألة : قال الشافعي ، وروي عن عائشة أن زوج بريرة كان عبدا : ١٢٩٣
- \* ما ورد في ذلك من الأدلة \*
- مسألة : قال الشافعي : فلهذا والله أعلم كان لها الخيار اذا  
اعتقت مالم يصحبها بعد العتق ولا أعلم في تأقيت الخيار  
شيئا يتبع الا قول حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم  
" مالم يمسها " : ١٣٠٦
- مسألة : قال الشافعي : وان أصابها فادعت الجهالة ففيها قولان ١٣٠٩
- فصل : والضرب الثاني أن تدعي الجهالة بالحكم مع علمها بالعتق ١٣١٠
- مسألة : قال الشافعي : فان اختارت فراقه ولم يمسها فلا صداق  
لها وان أقامت معه فالصداق للسيد لأنه وجب بالعقد : ١٣١٢
- فصل : والحال الثانية أن يختار المقام والنكاح ثابت فالصداق على  
ضربين : ١٣١٣
- مسألة : قال الشافعي : ولو كانت في عدة طلاق فلها الفسخ : ١٣١٥
- فصل : فاذا كان العبد قد طلقها اثنتين فقد استوفى مامله من  
طلاقه : ١٣١٧

| الموضوع                                                             | الصفحة |
|---------------------------------------------------------------------|--------|
| — فصل : وإذا عتقت الأمة تحت عبد فبادر الزوج فطلقها قبل الفسخ        | ١٣١٧   |
| — مسألة: قال الشافعي : فان تزوجها بعد ذلك فهي على واحدة :           | ١٣١٩   |
| — مسألة: قال الشافعي : وعلى السلطان أن يؤجلها أكثر من مقامها :      | ١٣٢٠   |
| — مسألة : قال الشافعي : وان كانت صبية فحين تبلغ :                   | ١٣٢١   |
| — فصل : فإذا تقرر أن لا خيار لها ولا لوليها حتى تبلغ فإذا بلغت:     | ١٣٢١   |
| — مسألة : قال الشافعي ولا خيار للأمة حتى تكمل فيها الحرية :         | ١٣٢٣   |
| — فصل : ويتفرع على هذا الأصل إذا زوجها سيدها بعبد :                 | ١٣٢٣   |
| — مسألة: قال الشافعي : ولو أعتق قبل الخيار فلا خيار لها :           | ١٣٢٤   |
| — باب أجل العنين والخصي والمحبوب غير الخنثى :                       | ١٣٢٥   |
| قال الشافعي : أخبرنا سفيان عن معمر عن الزهري عن                     |        |
| ابن المسيب عن عمر أنه أجل العنين سنة :                              | ١٣٢٦   |
| ✽ ماورد من الآيات والأحاديث ✽                                       |        |
| — فصل : فإذا ثبت أن العنة عيب يثبت به خيار الفسخ فهو معتبر          |        |
| بشرطين :                                                            | ١٣٣٣   |
| — فصل : فإذا تقرر ما وصفنا من حكم العنة وأجلها فقد اختلف            |        |
| أصحابنا بما تثبت العنة ادعتها الزوجة :                              | ١٣٣٥   |
| — مسألة : قال الشافعي : فان قطع من ذكره وبقي منه ما يقع موقع الجماع | ١٣٣٧   |
| — فصل : وأما الخصي فهو الذي قطعت انشائه مع الوعاء :                 | ١٣٣٨   |
| — مسألة: قال الشافعي : وكان خنثى يبول من حيث يبول الرجل :           | ١٣٣٩   |
| — مسألة : قال الشافعي : أو كان يصيب غيرها ولا يصيبها :              | ١٣٤٠   |
| — فصل : وإذا أخبرها الزوج انه عنين فنكحت على ذلك :                  | ١٣٤١   |
| — مسألة: قال الشافعي فسألت فرقة أجل سنة من يوم ترافعا اليه :        | ١٣٤٢   |
| — مسألة: قال الشافعي : اذا تزوج الرجل امرأة ولم يصحبها في نكاحه :   | ١٣٤٣   |
| — فصل : وإذا بذل الزوج أصابتها بغير عنة فقد اختلف أصحابنا :         | ١٣٤٣   |

المفحةالموضوع

- مسألة : قال الشافعي : ولا تكون اصابة الا أن يغيب الحشفة  
أو ما بقى من الذكر في الفرج : ١٣٤٦
- فصل : فاما الوطء في الدبر فلا يسقط به حكم العنة لأنه محظور : ١٣٤٦
- مسألة : قال الشافعي : وان لم يصحبها خيرها السلطان فان شئت  
فراقه فسخ نكاحها بغير طلاق لأنه اليها دونه : ١٣٤٧
- فصل : فاذا تقرر أنه فسخ وليس بطلاق فلا مـرلها ولا عدة عليها : ١٣٤٨
- مسألة : قال الشافعي : فاذا أقامت معه فهو ترك لحقها : ١٣٤٩
- مسألة : فان فارقها بعد ذلك ثم راجعها في العدة ثم سألت أن  
يؤجل لم يكن ذلك لها : ١٣٥٠
- فصل : فاما اذا طلقها بعد الأجل والرضا طلاقا بانت منه : ١٣٥٢
- مسألة : قال الشافعي : ولو قالت لم يجنى وقال هو اصبتهما فالقول  
قوله لأنها تريد فسخ نكاحه : ١٣٥٤
- فصل : واذا كانت بكرا اما بأن يعترف لها بالبكارة واما أن يفكرها  
وشهد بها أربع نسوة عدول : ١٣٥٧
- مسألة : قال الشافعي : وللمرأة الخيار في المجبوب وغير المجبوب : ١٣٥٨
- مسألة : قال الشافعي وان لم يجامعها الصبي أجل : ١٣٥٩
- مسألة : قال الشافعي : وان كان خنثى يبول من حيث يبول الرجل  
فهو رجل يزوج امرأة : ١٣٦٠
- فصل : فاما اذا لم يكن في المبال اما عند تساوى أحوالهما : ١٣٦٤
- فصل : فاما مماثلة الرجال في طباعهم وكلامهم : ١٣٦٧
- فصل : فاما المنى والحيض فان اجتمع له انزال المنى ودم الحيض : ١٣٦٧
- فصل : فاذا تقرر ما وصفنا فلا يخلو حال الخنثى من أحد أمرين : ١٣٦٨
- فصل : واذا كان على اشكاله لم يجوز أن يزوج قبل سؤاله : ١٣٦٩

| الموضوع                                                        | الصفحة |
|----------------------------------------------------------------|--------|
| — باب الاحصان الذى يرجم به من كتب :                            | ١٣٧٢   |
| قال الشافعي : واذا أصاب الحر البالغ أو أصيبت الحرة             |        |
| البالغة فهو احصان في الشرك وغيره :                             | ١٣٧٣   |
| * تعريف الاحصان وتفسير ما ورد في ذلك من الآيات *               |        |
| — فصل : فاذا تقرر أن الاسلام غير معتبر في شروط الحصانة فالكلام |        |
| مشتتل على ثلاثة فصول :                                         | ١٣٧٨   |
| — فصل : وأما زمان الحصانة فهو الوقت الذى يكون فيه الوطء مثبتا  |        |
| للحصانة :                                                      | ١٣٧٩   |
| — مسألة : قال الشافعي : فاما الخنثى اذا جعلناه رجلا تحصن بوطء  |        |
| امراة :                                                        | ١٣٨٢   |
| — فهرس الآيات القرآنية                                         | ١٣٨٦   |
| — " الأحاديث النبوية                                           | ١٣٩٨   |
| — " الآثار                                                     | ١٤١٣   |
| — " الاعلام                                                    | ١٤٢٠   |
| — " الكنى                                                      | ١٤٣٢   |
| — " من نسب إلى أبيه .                                          | ١٤٣٤   |
| — " الأنساب والألقاب                                           | ١٤٣٥   |
| — " النساء                                                     | ١٤٣٧   |
| — " الكلمات اللغوية                                            | ١٤٣٩   |
| — " الأبيات الشعرية                                            | ١٤٤٦   |
| — " كتب وردت في المخطوطة                                       | ١٤٤٧   |
| — " مراجع البحث والتحقيق                                       | ١٤٤٨   |
| — " موضوعات المخطوطة                                           | ١٤٧٨   |